جامعة العلوم الإسلاميّة العالميّة
كليّة الدّراسات العليا
قسم أصول الدين

عنوان الأطروحة

تصحيح الطبري للأحاديث في كتابه تهذيب الآثار

دراسة نقدية مقارنة

Tabari's Correction for AL-ahadith in his Book Tahthibe AL-Athar Compared

Critical Study

إعداد
"محمد هاشم"غالب أحمد أنس

إشراف
الدكتور: سلطان سند العكايلة

قدمت هذه الأطروحة استكمالا لمتطلبات درجة الدكتوراه في الحديث النبوي الشريف
جامعة العلوم الإسلامية العالمية.

عمان ـ الأردن
1436هـ ـ 2015م

كلية أصول الدين

كلية الدعوة وأصول الدين

قسم أصول الدين

عنوان الأطروحة

تصحيح الطبري للأحاديث في كتابه تهذيب الآثار

دراسة نقدية مقارنة

إعداد

"محمد هاشم"غالب أحمد أنس

إشراف

الدكتور: سلطان سند العكايلة

قدمت هذه الأطروحة استكمالا لمتطلبات درجة الدكتوراه في الحديث النبوي الشريف

جامعة العلوم الإسلامية العالمية.

عمان ـ الأردن

1436هـ ـ 2015م

قرار لجنة المناقشة

عنوان الأطروحة

تصحيح الطبري للأحاديث في كتابه تهذيب الآثار

دراسة نقدية مقارنة

Tabari's Correction for AL-ahadith in his Book Tahthibe AL-Athar Compared Critical Study

إعداد

"محمد هاشم"غالب أحمد أنس

الرقم الجامعي

(٦١١٠١٠٨٠٠٤)

إشراف

الدكتور: سلطان سند العكايلة

نوقشت هذه الأطروحة وأجيزت بتاريخ

٢٨/ رجب / عام ١٤٣٦هـ/ الموافق ٢٠١٥/٥/١٧م

أعضاء لجنة المناقشة:

فضيلة الدكتور	الجامعة	التوقيع
١- الدكتور سلطان سند العكايلة (رئيساً ومشرفاً)	الجامعة الأردنية	.....
٢- الأستاذ الدكتور زياد عواد أبو حماد (عضواً)	جامعة العلوم الإسلامية العالمية	.....
٣- الدكتور بكر بني ارشيد (عضواً خارجياً)	جامعة آل البيت	.....
٤- الدكتور عمار أحمد الحريري (عضواً)	جامعة العلوم الإسلامية العالمية	.....

The World Islamic Sciences and Education University.

College of Religion's Fundamentals.

Departnent of the Honorable Prophetic Hadieth.

The Thesis's Title

Tabari's Correction for AL-ahadith in his Book Tahthibe AL-Athar Compared Critical Study

The Student's Preparation

"Mohmmad Hashim" Ghaleb Ahmad Anas.

The Precedent's Supervisor

Dr. Sultal AL-Aqailah

"A Dissertation Submitted in Partial Fulfillment of the Requirements for the Degree of Doctor of Philosophy in the Honorable Prophetic Hadieth at the World Islamic Sciences and Education University".

Amman-jordan

Date of discussion 17\5\201

تفويض

أفوض أنا الطالب: "محمد هاشم" غالب أحمد أنس، جامعة العلوم الإسلامية العالمية، بتزويد المكتبات والمؤسسات والهيئـات أو الأشـخاص، بالنسخ من أطروحتي الموسومة المؤثرات في حكم الناقد على الرواة عند طلبهم وحسب التعليمات.

التوقيع

الإهـــــــــداء

أهدي هذا العمل إلى سيدنا رسول الـلـه صلى الـلـه عليه وسلم وإلى آل بيته الطيبين الطاهرين وإلى صحابته الكرام وإلى من تبعهم بإحسان إلى يوم الدين

وإلى روح الإمام الطبري رحمه الـلـه تعالى

وإلى جدنا وشيخنا العالم الرباني فضيلة الشيخ محمد هاشم البغدادي رحمه الـلـه تعالى

وإلى أساتذتي الكرام الذين نهلنا العلم منهم

وإلى والدي؛ اللذين أولياني الكثير الكثير من الدعم الحسي والمعنوي، رب ارحمهما كما ربياني صغيرا

وإلى رفيقة دربي وإلى أبنائي الأعزاء وإلى إخواني في الـلـه جميعا

الشـــكر والتقديـــر

إن من واجب المرء أن يشكر الـلـه تعالى، على نعمه الظاهرة والباطنة، فهو المستحق للحمد والشكر كله، أولا وآخرا فنحمده تعالى على ما أسدى به علينا من النعمة وستر به علينا من العيوب، ونسأله تعالى المزيد من العلم والهدى والبر والتقى والعفاف والغنى إنه نعم المولى ونعم النصير

ومن لا يشكر الناس لا يشكر الـلـه

فالشكر موصول إلى جامعة العلوم الإسلامية العالمية التي أتاحت لي فرصة البحث والطلب عموما

والشكر موصول مبذول إلى فضيلة أستاذي المبجل الدكتور سلطان سند العكايلة الذي شرفت بأن يكون المشرف على رسالتي

وكما لا أنسى فضيلة أستاذنا الفاضل الأستاذ الدكتور زياد أبو حماد

ولا يفوتني أن أشكر أساتذتي الكرام الذين شاركوا في تقييم هذه الرسالة، وتحملوا عبء القراءة والملاحظة

وهو موصول لأساتذتي الكرام، الذين نهلنا العلم على أيديهم، وأخص بالذكر فضيلة الدكتور أحمد عبد الـلـه، وهو مبذول لفضيلة أخي الدكتور جمال الخالدي، وهناك أناس لم يذكروا بأسمائهم فالشكر لهم موصول وجزاهم الـلـه خيرا

اسم الأطروحة: تصحيح الطبري للأحاديث في كتابه تهذيب الآثار دراسة نقدية مقارنة .

إعداد: "محمد هاشم" غالب أحمد أنس

إشراف: الدّكتور سلطان سند العكايلة.

تاريخ المناقشة: عمان - 17\5\ 2015م.

ملخص الرسالة

اشتملت هذه الدراسة على التعريف بالإمام الطبري، والتعريف بكتابه تهذيب الآثار.

وبيان منهجه في تصحيح الآثار التي أعلها الآخرون، وأظهرت الدراسة طريقة الإمام الطبري في استعماله للمتابعات والشواهد وأثر القرائن الإسنادية في تقوية وتصحيح الأحاديث، وشروطها وما يصلح للاعتبار مقارنة مع منهج المحدثين، ومدى اهتمام الطبري كونه مفسرا وفقيها مجتهدا وإخباريا لامعا، ومحدثا عالج الأسانيد، وبرع في معالجة المتون ونقدها فجاءت الدراسة وبينت القرائن التي لا علاقة لها في الإسناد والتي اعتمد عليها في تقوية معنى المتون التي انتقدها غيره، مقارنة بمنهج الفقهاء والأصوليين، وأظهرت الدراسة كيف أنه صحح آثارا لم يسق لها موافقات ولا ذكر لها عللا مخالفا لمنهجه الذي سار عليه في الكتاب، ثم الوقوف على ضوابط الحديث الصحيح وشروطه عند الطبري وهو ثمرة الدراسة، ثم ختمت الدراسة بالنتائج

The Thesis's Title

Tabari's Correction for AL-ahadith in his Book Tahthibe AL-Athar Compared Critical Study

Preparation: "Mohmmad Hashim" Ghaleb Ahmad Anas.

Supervision: Sultan sanad AL Aekaalh

Date of discussion 17\5\2015

Thesis summary

The study includes definition of aliimam al-tabari and his book tatheeb al-athar and explaining his approach in al-athar correction that the others were skepticaled. The study explained the way of al-tabari in his using for agreement and euidences pillars strengthening and al-ahadeeth correction and their terms . and what it enable for consideration comparing with modernists approach . and how as al-tabari caring ,because hers explainer dildgent jurist ,history wrighter and modernist dealt of AL-asaneed he excelled in the text of a hadith dealing and he criticized it ,so the study came and explained the euidences that no relation ship for it in asaneed and that accreditated on them in strengthening the text of a hadith mean which the otherscriticized it comparing with scholars of al-hadeeth and fundamentalists The study explaied how is he corrected hadeeth that is has not supported and hosnot mentioned ,contrary to his approach in his book and knowledge the correct of al-hadeeth rules and its terms at al-tabari that is the condusion of the study after that tfinished this study with results.

بسم اللـه الرحمن الرحيم

المقدمة

إن الحمد لله، نحمده ونستعينه ونستغفره ونستهديه ونتوب إليه, ونعوذ باللـه من شرور أنفسنا, وسيئات أعمالنا, من يهده اللـه فلا مضل له، ومن يضلل فلا هادي له, وأشهد أن لا إله إلا اللـه وحده, لا شريك له، وأشهد أنّ محمداً عبده ورسوله، صلوات اللـه وسلامه عليه, وعلى آله, وأصحابه, ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين .

{يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللـهَ وَقُولُوا قَوْلًا سَدِيدًا 70 يُصْلِحْ لَكُمْ أَعْمَالَكُمْ وَيَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ وَمَنْ يُطِعِ اللـهَ وَرَسُولَهُ فَقَدْ فَازَ فَوْزًا عَظِيمًا 71 } [الأحزاب: 70، 71]

وأستخيره تعالى فيما انبعث من عزمي في تحرير منهج الإمام الطبري في التصحيح من خلال كتابه "تهذيب الآثار وتفصيل الثابت عن رسول اللـه من الأخبار"، الذي برز فيه عِلم الإمام الطبري كمحدث سبر الحديث وعلومه، ومما لاشك فيه أن قضية الحكم على الآثار تصحيحا وتضعيفا من الأهمية بمكان؛ إذ تقدم للعالم ولطالب العلم وللباحث عن الحكم الشرعي المستند إلى الدليل.

من أجل ذلك كانت الكتب المحكوم على آثارها صحة وضعفا أقرب وأسهل للناهلين، لما توفره من وقت وجهد، ولذلك بذل العلماء العاملون كل نفيس من الجهد والوقت في سبيل إظهار هذا العلم للناس؛ ولذلك قدم الإمام الطبري رحمه اللـه تعالى للتراث الإسلامي مؤلفا اعتنى به عناية أظهرت مكنون جواهر العلم المستندة إلى منهج علمي يدل على غزارة علمه، إذ إن هذا الكتاب من الأهمية بمكان في بابه عند العلماء وطلبة العلم من المحدثين والفقهاء لما حواه من أحاديث وآثار قد لا توجد في غيره من الكتب ذات الموضوع نفسه مع حكمه على الأحاديث بالصحة، وعلى الآثار صحة وضعفا.

لأجل ذلك تأتي هذه الدراسة للكشف عن منهج الطبري في تصحيحه للآثار في كتابه المذكور.

وبعد الاستعانة باللـه المعين لمن استعانه, الكافي لمن توكل عليه، قمت بدراسة الكتاب واستقرائه، وجمع المعلومات المتعلقة بالموضوع، ورتبته قدر الوسع الذي أمدني اللـه تعالى به, مع زيادات وتعليقات في محالها, ليكون سهلا سائغا للناهلين, فأبدأ بسم اللـه الذي أُودعه قلمي, ليحفظه من الزلل والملل والخلل فهذا الجهد, وعليه التكلان .

سائلا اللـه العلي القدير؛ الإخلاص المشفوع بالسداد والمقاربة، وممن نالوا بركة المنافحة عن حديث رسول اللـه صلى اللـه عليه وسلم، ومن ثم المنافحة عن العلماء الأفذاذ، الذين بذلوا الغالي والنفيس، وأفنوا أعمارهم للمحافظة على بقاء حديث رسول اللـه صلى اللـه عليه وسلم نقيا من كل دخيل.

متمثلا قول القائل:

دين النبي وشرعة أخباره ... وأجل علم يقتفي آثاره

من كان مشتغلا بها وبنشرها ... بين البرية لا عفت آثاره

إشكالية البحث

تحاول الدراسة الحالية الإجابة عن جملة من التساؤلات البحثية، من أهمها:

1. كيف تعامل الطبري مع أحاديث أصول الكتاب التي عللها غيره، وهل أثرت هذه العلل على صحة الحديث عنده ؟.
2. ما العلاقة بين الأحاديث التي يُصدِّر بها الطبري الرواية في المسانيد، والآثار التي يسوقها بعدها في تصحيح الأحاديث ؟.
3. ما أثر منهج الطبري في إيراد المتابعات والشواهد الموافقات التي يسوقها في تقوية الحديث؟.
4. ما معايير وشروط الصحة، التي اتبعها الطبري في كتابه؟.
5. ما منهج الطبري في التصحيح، والحكم العام على الأحاديث ؟.
6. ماذا يقصد الطبري بقوله: "هذا الخبر أو الحديث عندنا صحيح، مع أنه عند غيرنا سقيم أو معلول"؟.
7. هل يُصنَّف منهج الطبري في التصحيح مع منهج المحدثين أم منهج الأصوليين؟.
8. ما قيمة أحكام الطبري على الأحاديث في ميزان النقد الحديثي؟.

أهمية الدراسة وأسباب اختيارها

1. تكمن أهمية الدراسة في الكشف عن جانب من منهج المؤلف؛ في ترتيب مادة كتابه عموما من خلال استخلاص منهجه في ترتيب أحاديثه في المسانيد خصوصا وسوق الآثار التي تبين سبب التعليل للأحاديث، التي ذكر أنها عللت عند غيره .
2. الوقوف على منهج الطبري في سوق الآثار بأسانيدها عند بيانه فقه الأخبار التي ذكرها وصححها ودليل كل فريق ثم يتبعه بالصواب عنده.
3. إظهار مكانة الطبري في علم الحديث، فقد برز في زمن كان علم الحديث في أوج تألقه، إذ نقاد الحديث الأئمة الكبار كالبخاري، ومسلم، وأصحاب السنن، وعلماء العلل وعلم الحديث في أوجِه.
4. توجيه النظر نحو بعض مناهج الأئمة من رواد المدرسة الحديثية والفقهية في باب التصحيح، فدراستها تثري المعرفة بالإطلاع على منهج الأئمة في تصحيح الأحاديث، والإفادة من كتبهم، ومنهم الإمام ابن جرير الطبري.
5. كون الدراسة تجمع بين طريقة المحدثين والفقهاء.
6. كون الدراسة تجمع بين طريقتي: التأصيل، والتطبيق .

أهداف الدراسة ومبرراتها

يمكن إجمال أهداف هذه الدراسة وبواعث اختياري لها بما يأتي:

1. خدمة كتب الحديث والسنة النبوية الشريفة، والتي تمثل المصدر الثاني من مصادر التشريع الإسلامي، إذ إن سبيل فهم أحكام الإسلام يكون من خلالها.
2. القيام بهذه الدراسة كمحاولة علمية ينتفع بها في مجال الدراسات العلمية، وتؤصل لدراسات أخرى ذات صيغة مشابهة.
3. الكشف عن حيثيات مسألة التصحيح عند الطبري، وإلقاء الضوء عليها، والخلوص إلى نتائج علمية مستندة إلى الدليل.
4. كون هذه المسألة لم يتوسع البحث فيها حسب علمي ، كدراسة مستقلة، إذ وقع اختياري على هذا الموضوع لفائدته وأهميته العلمية، وكون الطبري مشهورا بغزارة علمه بالحديث وروايته وآثاره العلمية.

الدراسات السابقة

بعد مراجعة مكتبات الجامعات داخل المملكة، والمواقع الإلكترونية للجامعات في البلاد الإسلامية، تبين أن أكثر الدراسات المتعلقة بالإمام الطبري كانت في مجال علوم القرآن، والعقيدة، والفقه، والتاريخ، وهذا لا علاقة له بمنهج الطبري في تصحيح الحديث.

وأما تخصص الحديث وجدت فيه رسالتين وبحثا محكما، اطلعت عليها، وعلى بعض تعليقات العلماء التي لا تتجاوز الأسطر القليلة، والتي ستذكر أثناء كتابة الأطروحة إن شاء الله تعالى:

<u>الرسالة الأولى</u>

الصناعة الحديثية عند الإمام الطبري في كتابه تهذيب الآثار وتفصيل الثابت عن رسول الله صلى الله عليه وسلم من الأخبار ، مقدم من الباحث: محمد كامل محمد سليم قرة بللي: الجامعة الأردنية، 2004م، وهذا البحث تكميلي لاستكمال الحصول على درجة الماجستير، ويقع فيما يزيد عن مئتي صفحة، بما في ذلك المقدمة والخاتمة والفهارس، وجاءت الأربعون صفحة الأولى منها في ترجمة الإمام الطبري وقيمة كتابه ويمكن وصف الرسالة بالآتي:

1. أن موضوع الرسالة كان إجماليا في موضوع الصناعة الحديثية، فكأنه أراد أن يعطي وصفا للموضوع، حيث جاءت دراسته ضمن الفصول الآتية:

أ- الفصل الأول: علوم الإسناد في "تهذيب الآثار". كمنهج الطبري فيما يتعلق برواة الأخبار، منهج الطبري في عرض الأسانيد.

ب- الفصل الثاني: علوم المتن في "تهذيب الآثار" فقه الحديث، التفقه والاستنباط من الأخبار ووسائله عند الإمام الطبري، الرواية بالمعنى، مختلف الحديث، التعارض والتوفيق بين النصوص، الناسخ والمنسوخ.

ت- الفصل الثالث: العلوم المشتركة بين الإسناد والمتن خبر الواحد والحديث الغريب.

ث- الفصل الرابع: صناعة النقد والإجابة عن حجج المخالفين عند الإمام الطبري.

2. لم يقابل الباحث أحكام الإمام الطبري على الحديث - تصحيحا أو تضعيفا-،بأحكام غيره من المحدثين.

3. لم يحرر القول في كونه متساهلاً تصحيحه للحديث أو معتدلا والطريقة التي اعتمدها.

4. الأمثلة التي ذكرها الباحث – على قلتها- لم يقم بدراستها دراسة حديثية ولا تخريجها ولا الحكم عليها، بل اكتفى بالإحالة إلى كتاب تهذيب الآثار فقط .

5. لم يتعرض الباحث لدراسة الموافقات في باب التقوية الإسنادية إلا مرورا .

6. ولم يتعرض لدراسة القرائن التي ليس لها علاقة بالإسناد ولا ذكرا.

7. لم يتعرض الباحث لعلل الفقهاء التي ذكرها الطبري وتصحيحه إياها.

8. تعرض الباحث للتصحيح والتضعيف عند الطبري مرورا سريعا، ذكره في المطلب الثاني من المبحث الأول من الفصل الرابع، لم يتجاوز ثلاث صفحات، ولم يخلص إلى منهج التصحيح عند الطبري، ولم يذكر مثالا واحدا.

9. وأما موضوع رسالتي هذه فسيتركز إن شاء الله تعالى على جانب التصحيح خاصة هو لب الرسالة وقوامها، مبينا من خلالها الآتي:

أ- شروط الصحة عنده وهذا من أهم المواضيع التي ستدرس إن شاء الله تعالى.

ب- تصحيح الطبري للآثار مع ذكره أنها معلولة عند الآخرين.

ت- قرائن التصحيح عند الطبري الإسنادية وغير الإسنادية.

ث- ضوابط وشروط الحديث الصحيح وموقف الطبري منها.

ومع ذلك جاءت الرسالة مفيدة في بابها وخلصت بعد استعراضي لها بـِ:

أن الرسالة أعطت سجلا مختصرا محكما شافيا عن الصناعة الحديثية عند الطبري رحمه الله تعالى وآثاره، جزى الله الباحث خيرا على ما قدم.

<u>الرسالة الثانية</u>

"منهج الإمام ابن جرير الطبري في تضعيف الأحاديث وإعلالها"/ وهي رسالة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه في قسم السنة وعلومها جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية/ كلية أصول الدين/ قسم السنة وعلومها/إعداد: نبيلة بنت زيد بن سعد الحليبة/ إشراف فضيلة الأستاذ الدكتور: عبد الواحد بن خميس عبد الواحد الأستاذ في قسم السنة وعلومها/1430هـ/العام الجامعي1431هـ ويمكن وصف الرسالة:

1. من عنوان الرسالة يتبين أنها عكس عنوان المشروع الذي أقدمه إذ هي في التضعيف ومشروعي في التصحيح.

2. توسعت في بحثها ولم تقتصر على تهذيب الآثار، بل تعداه إلى التفسير وغيره ودراستي في كتابه تهذيب الآثار خاصة، حيث قالت الباحثة: "وأما دراستي هذه فستتناول جميع كتب الإمام الطبري كالتفسير والتاريخ وغيرهما" 1 .

3. أشارت الباحثة إلى رواة صحح الطبري رواياتهم وقد ضعفوا، بسبب الضعف العام أو التدليس أو الإرسال أو التفرد وهكذا، وكما مر أنها توسعت إلى خارج كتابه التهذيب، فجاءت الدراسة عامة، ولم تجلِّ الباحثة قرائن التصحيح والتقوية عند الطبري، وهذا ما سأفرده في هذه الدراسة بحول الله تعالى.

4. لاحظ الباحث خلال اطلاعه على الرسالة أن المؤلفة اعتمدت على الرسالة السابقة كأصل، وانطلقت منها ولكن بتوسع وزيادات.

ومع ذلك جاءت الرسالة مهمة في بابها وبان فيها جهد الباحثة فجزاها الله خيرا.

1 منهج الإمام ابن جرير الطبري في تضعيف الأحاديث وإعلالها/المقدمة/ص10.

الدراسة الثالثة

بحث محكم منشور بعنوان: منهج الإمام الطبري في "تهذيب الآثار" ومذهبه في تصحيح الحديث لفضيلة الدكتور عبد المجيد محمود "مجلة أبحاث اليرموك/ سلسلة العلوم الإنسانية والاجتماعية" المجلد 21/العدد/4/ كانون أول 2005. من الصفحة 1023-1068 .

لقد أفاد فضيلة الدكتور في مقدمة بحثه أنه جاء مساهمة جادة منه لفتح آفاق هذا الموضوع، إذ إن موضوع بحثه ومقصوده هو تفسير المسلك المستغرب للطبري في حكمه على السند بالصحة، ولم يصرح بذكر المتن في تهذيبه، وبيان المنهج الذي صدر عنه في تصحيحه، حيث ألزم فضيلة الدكتور نفسه بـــ:

1- ألا يتعرض لتفصيل الأقوال عن منهج الطبري إلا بما يوضح منهج الطبري.

2- أنه لم يتعرض للأدلة ولا لمناقشتها.

3- كما أنه لم يتعرض لمناقشة العلل التي ذكرها الطبري، ولماذا لم تقدح في الأسانيد التي ذكرها، إذ أشار فضيلته أنه سيبحثها في بحث آخر مستقبلا 1 .

4- وقد قام فضيلته بتعريف موجز بالطبري وكتابه وبيان منهجه فيه ومذهبه في التصحيح ومعايير الصحة، وجاءت الخاتمة كإشارات للكلام عن تقوية الأحاديث من غير تفصيل.

5- كما أن فضيلة الدكتور لم يدعم بحثه لبيان منهج الطبري بأمثلة تطبيقية لنماذج من الآثار التي ساقها الطبري أصالة أو تبعا ودراستها اللـهم إلا بعض الأمثلة القليلة.

6- الدراسة جاءت مختصرة، تناسب بحثا محكما ضمن مجلة محكّمة، خلافا لما يتطلبه بحث الدكتوراة، والدراسة التي سأقوم بها تعتمد جمع أقوال الإمام الطبري، بطرح أدق، واستيفاء أشمل إن شاء اللـه تعالى. ليتبين من خلالها منهج الطبري في التصحيح والكشف عن معايير الصحة، والتي ستعطي تصورا واضحا لمفهوم الصحة عنده الطبري، كما سأدرس لمَ لمْ تؤثر العلل التي ذكرها على صحة الحديث، مع أنه علّل في مواضع من كتابه بنفس العلل، وما أشار إليه فضيلة الدكتور إلى قرائن التقوية سأفرد لها فصلا؛ أبين من خلاله كيف اعتمد عليها الطبري في تصحيح الأحاديث.

ومع ذلك جاء بحث فضيلة الدكتور كما أشار هو في مقدمة بحثه، أنه جاء كمساهمة جادة منه لفتح آفاق هذا الموضوع، وحسب رأيي المتواضع أقول: جاء البحث بفائدة فتحت آفاق هذا الموضوع الذي سيكون منطلقا لدراستي إن شاء اللـه تعالى فجزاه اللـه خيرا .

هذا ما وقفت عليه من الأبحاث والدراسات، ولعل هناك أبحاثا أخرى لم اطلع عليها، لأنها خرجت عن نطاق جهدي في البحث والتنقيب، وهذا جهد المقل الذي يعترف بالقصور.

منهج البحث

المنهج الذي سأستخدمه في هذه الدراسة هو الآتي:

1. المنهج الاستقرائي شبه التام: وذلك من خلال استقراء مادة الدراسة، بالرجوع إلى كتاب تهذيب الآثار، وما وصلت إليه من الكتب والأبحاث، التي تكلمت عن المسائل المختصة بمادة البحث.

2. المنهج التحليلي في تحليل نتائج الاستقراء، والربط بين مكوناتها وصولا إلى وضع توصيف للمسالك والمعايير، التي اتبعها المؤلف في رصف مادة المسألة حيث أصل إلى رأي الطبري بعد سوق المثال بسند الطبري وتعقيبه بذكر العلل بقولي: "أقول" أو"قلت" أو "الخلاصة".

3. المنهج الاستنباطي في وضع عناصر منهج المؤلف، في تصحيحه للأحاديث، والآثار التي ساقها، وحكم عليها بالصحة وذلك يكون ضمن قولي: "أقول" أو"قلت" أو "الخلاصة".

4. المنهج المقارن والذي سأبين فيه منهج المحدثين والأصوليين مقارنة بمنهج الطبري، في تعاملهم مع هذه المسألة، سائلا المولى عز وجل التوفيق والسداد في هذا العمل.

1 انظر: منهج الإمام الطبري في " تهذيب الآثار " ، ومذهبه في تصحيح الحديث/ص1025/1024 مجلة أبحاث اليرموك.

عملي في الدراسة:

1- الاستدلال بالآثار التي ساقها الطبري حسب عناوينها التي تندرج تحتها، والحكم على الرواة لبيان حالهم، وذلك بالرجوع إلى كتب الرجال، ثم بيان ما تحتويه من فوائد وفق قواعد علم مصطلح الحديث، وتخريج الأثر من كتب السنة مقدما الصحيحين ثم السنن الأربعة ثم من غيرها عند الحاجة ومن ثم الحكم عليها صحة وضعفا.

2- تكرار بعض الأمثلة في مواقع متعددة وذلك لأنه يصلح أن يكون شاهدا لأكثر من مسألة وذلك للحاجة لأن أكثر من نصف الكتاب مفقود وقد أحال على المسائل من كتابه ويتبين أنها من المفقود فكانت الحاجة للتكرار لبيان رؤوس المسائل.

3- في الحواشي اكرر نفس المرجع باسمه ولا أُعبر عنه بنفس السابق.

4- أذكر في الحاشية المصدر أو المرجع التعريف به كاملا إذا سقته لأول مرة، فإذا كرر اذكر اسم المرجع فقط.

خطة الدراسة

تشتمل الدراسة على مقدمة وتمهيد وخمسة فصول وخاتمة:

أما المقدمة فاشتملت على: ملخص مشروع الدراسة، مشكلة الدراسة وأهميتها، أهداف الدراسة ومبرراتها، الدراسات السابقة، منهجية الرسالة، خطة الدراسة.

التمهيد

أولا- التعريف بالطبري.

ثانيا- التعريف بكتاب تهذيب الآثار.

الفصل الأول: تصحيح الطبري للحديث مع ذكره العلل عند غيره .

المبحث الأول: تصحيح الطبري للآثار مع وجود علل إسنادية عند غيره وموقفه منها

المطلب الأول: تصحيح الطبري للحديث مع وجود التفرد

المطلب الثاني: تصحيح الطبري لزيادة الثقة في الإسناد مع وجود الاختلاف فيها

المطلب الثالث: تصحيح الطبري المزيد في متصل الأسانيد

المطلب الرابع: تصحيح الطبري لأخبار أعلت بالاضطراب

المطلب الخامس: تصحيح الطبري لآثار ذكر أن غلطا فيها

المبحث الثاني: تصحيح الطبري للمتن وموقفه من علله

المطلب الأول: موقف الطبري من زيادة الثقة في متن الحديث

المطلب الثاني: التصحيح بحمل ما حملته الثقات من الآثار على الصالح من الوجوه

المطلب الثالث: تصحيح الطبري لآثار أعلها الفقهاء والأصوليون

الفصل الثاني: قرائن تقوية الإسناد عند الطبري موازنة مع منهج المحدثين.

المبحث الأول: منهج الطبري في استعماله للمتابعات والشواهد..

المطلب الأول: ما يصلح للاعتبار وما لا يصلح:

المطلب الثاني: طريقة الطبري في عرضه للموافقات

المطلب الثالث: المسالك التي اتبعها الطبري في سوق الموافقات

المبحث الثاني: أثر المتابعات والشواهد في تقوية الحديث

المطلب الأول: أثر الموافقات في الضعيف المحتمل

المطلب الثاني: موقف الطبري من ترقية شديد الضعف

الفصل الثالث: قرائن التقوية التي لا تعلق لها بالإسناد عند الطبري موازنة مع منهج المحدثين والفقهاء والأصوليين
المبحث الأول: منهج الطبري في ترقية الحديث مقارنة مع المحدثين والأصوليين بقرائن لا صلة لها بالإسناد
المطلب الأول: مسالك التقوية عند الطبري وعند المحدثين والأصوليين بالاستناد إلى مصادر التشريع
المطلب الثاني: أثر التقوية بالتلقي والموافقة والشهرة في تصحيح الحديث عند المحدثين والفقهاء والأصوليين وعند الطبري
المطلب الثالث: تعضيد الرواية بإعمال النظر عند الطبري
المبحث الثاني: موقف الطبري من شروط قبول الحديث عند الفقهاء والأصوليين
المطلب الأول: الشروط المتفق عليها في نقد المتن من جهة المعارضة والمخالفة
المطلب الثاني: الشروط المختلف بها
المطلب الثالث: نقد الأثر من جهة النقل والعمل
الفصل الرابع: تصحيح الطبري لأحاديث لم يسق لها موافقات.
المبحث الأول: الأحاديث التي لها علل نظير ما سبقها من الآثار ولم يسق لها موافقات
المبحث الثاني: ما ذكر له علة ولم يذكر له موافقة
الفصل الخامس: ضوابط الحديث الصحيح وشروطه عند الطبري
المبحث الأول: مفهوم الصحيح وشروطه وصفة من تقبل روايته وموقف الطبري منها
المطلب الأول: الاتصال والانقطاع في الإسناد
المطلب الثاني: العدالة
المطلب الثالث: الضبط
المبحث الثاني: موقف الطبري من الشذوذ والعلة
المطلب الأول: الشذوذ وموقف الطبري منه
المطلب الثاني: العلة وموقف الطبري منها
المطلب الثالث: اشتمال الصحة للصحيح بقسميه وللحسن بقسميه عند الطبري
الخاتمة والتوصيات
قائمة المصادر والمراجع
فهرس الآيات
فهرس الآثار
فهرس الموضوعات

والـلـه الموفق والحمد لله رب العالمين

تمهيد

التعريف بالإمام الطبري وكتابه تهذيب الآثار

إن حفظ السنة المشرفة، التي هي أصل شرعي جنبا إلى القرآن واجب على كل مسلم، وهي على العلماء أوجب، لأجل ذلك فقد هيأ الله سبحانه لهذه المهمة رجالا للمحافظة عليها من كل دخيل، فقاموا بالدفاع عنها حتى أفنوا أعمارهم في تمحيصها، لتبقى عنوان هذه الأمة، في وقت تاهت الأمم عن أصولها فضلت وأضلت، من ذلك كله نهض رجال وحق لهم أن يوصفوا بعلو الهمة حيث تتبعوا روايات السنة، وتصدوا للحكم عليها صحة وضعفا، حتى رسخت آثارهم وتناقلتها الأجيال لتبقى المنهل العذب الذي يستقى منه الذي لا يستغنى عنها .

وكان من أولئك الرجال الجهابذة الإمام محمد بن جرير الطبري، المفسر الذي عرف، والمؤرخ الذي برز بمؤلفاته، حتى اكتملت واسطة عقده بمؤلفه الحديثي تهذيب الآثار الذي غدا قبلة طلبة العلم .

أولا- التعريف بالطبري

هو أبو جعفر محمد بن جرير بن يزيد بن خالد الطبري الآمُلي، علاّمة وقته وإمام عصره وفقيه زمانه ولد بآمل سنة 224هـ ومات في شوال سنة 310 هـ وله 86 سنة 1 .

وآمُلُ: بضم الميم واللام: اسم أكبر مدينة بطبرستان في السهل، وتقع في شمال دولة إيران وبآمل تعمل السّجّادات الطبرية، والبسط الحسان، وكان بها أول إسلام أهلها مسلحة في ألفي رجل، وقد خرج منها كثير من العلماء، لكنهم قلّ ما ينسبون إلى غير طبرستان فيقال لهم الطّبريّ 2 .

وكنيتُه: أبو جعفر - بالاتِّفاق –، ويُنسَب إلى أبيه فيقال: ابن جرير، أو إلى بلده فيقال: الطبري 3 .

عصر الإمام الطبري

1- عصر الطبري من الناحية السياسية والاجتماعية.

أما من ناحية الوضع السياسي فقد عاش الطبري ما بين سنة 224هـ -310 هـ ، فقد عاصر أحد عشر خليفة: من المعتصم حتى المقتدر، تسلَّط خلالها الأتراك على السلطة، كما كان في أول حياته تسلط المعتزلة وتنفُّذهم في القيادة العباسية في عهدَي: المعتصم، والواثق 218هـ – 227هـ 227 – 232هـ ، ثم عزة أهل السنة والجماعة في أثناء عهد المتوكِّل وكَبْتِه للمعتزلة 4 .

أما الوضع الاجتماعي، فهي امتداد لما قبل عصره، إلا أنه يُلحظ في هذا العصر انتشار الجنس التركي في العراق وفارس؛ بسبب مصاهرة الخلفاء لهم، إلا أنه لابد من الإشارة إلى أن الناحية الدينية في بلده مركبة ومضطربة من أهل الأهواء من طوائف البدع مع أهل السنة؛ ففي طبرستان: المعتزلة والجهمية والرافضة بطوائفها، وبشمالها: الباطنيُّون بجبال الديلم، وكذا المرجئة، والخوارج، ولهذه الفرق جماعات وانقسامات داخلية مبسوطةٌ في كتب الملل والفرق 5 .

2- عصر الطبري من الناحية العلمية

تميَّز عصر الطبري بالتدوين والتأليف والتصنيف في العلوم الشرعية والعربية والمادية، فمن ذلك البدء بتدوين التفاسير المسندة، وكتب الحديث النبوي من الصحاح والمسانيد والمستخرجات والأجزاء، وأهمها الكتب الستة الأمهات، والمسند للإمام أحمد 6 .

وكان من أبرز العلماء الذين اشتهروا في هذه الفترة العلمية:

1 ابن النديم أبو الفرج محمد بن إسحاق بن محمد المعروف ت: 438هـ /الفهرست/ /المحقق: إبراهيم رمضان
دار المعرفة بيروت – لبنان/ الطبعة: الثانية 1417 هـ - 1997مـ ص: 287 .

2 معجم البلدان 1/ 57 .

3 الشبل علي بن عبد العزيز/ إمام المفسرين والمحدثين والمؤرخين ابن جرير الطبري /مكتبة الرشد –الرياض- السعودية/ط2004/1م/ ص:15 .

4 انظر: الحلاف عبد العزيز بن سعد /الحياة السياسية والاجتماعية والعلمية من رسالة / فقه الإمام ابن جرير الطبري في العبادات جمع ودراسة وتحقيق/ رسالة دكتوراه /جامعة أم القرى- كلية الشريعة والدراسات الإسلامية/إشراف سيد سابق/1985م/ 3-6 / إمام المفسرين والمحدثين والمؤرخين ابن جرير الطبري/ ص9-11 .

5 إمام المفسرين والمحدثين والمؤرخين ابن جرير الطبري 13-14 .

6 المرجع السابق ص9-11 .

فقد افتتح هذا العصر بشيوخ الإسلام الثلاثة، وأئمة المحدثين قاطبة: الإمام أحمد بن حنبل ت:241هـ ، ويحيى بن معين ت 233هـ ، وعلي بن المديني ت 234هـ ، وأصحاب الكتب الستة، ومن أشهر أقران الطبري الأئمة الثلاثة المشهورون: أبو بكر بن خزيمة 311هـ ، ومحمد ابن هارون الروياني 307هـ صاحب المسند، ومحمد بن نصر المروزي 294هـ أضف عبد الرحمن ابن أبي حاتم الرازي ت 327هـ 1 . فهؤلاء علماء الحديث ونقاده، الذين يُصدر عن رأيهم .

ومن أهم شيوخه:

1- محمد بن حُمَيْد الرازي التميمي ت: 248هـ ، وهو أول شيوخه في الري، أخذه عنه من الحديث مائة ألف وهو من حفاظ الحديث،وقد روى عنه الإمام أحم، قال البخاري: فيه نظر 2 .

2- محمد بن العلاء الهمداني أبو كريب الكوفي ت:247 هـ ، لقيه في الكوفة، وهو حافظها الثقة المتقن، الذي روى له أصحاب الكتب الستة، وبلغ ما تلقّاه عنه الطبري مائةَ ألف حديث 3 .

3- محمد بن بشار العبدي البصري ت:252 هـ المعروف ببُنْدار، الإمام الحافظ الثقة، لقيه بالبصرة وأكثَر عنه، من أوعية الحفظ، ومشاهير رواة الحديث 4 .

وهؤلاء من طبقة الإمام أحمد علا إسناده بهم، وسمعهم في آخر حياتهم، وأول حياته العلمية 5 .

4- الربيع بن سليمان الأزدي ت:256هـ ، لقيه في دخوله مصر للمرة الثانية، وأخذ عنه فقه الإمام الشافعي ومرويَّاته، من الحادية عشرة، ثقة 6 .

5- الحسن بن محمد الزعفراني البغدادي الشافعي 260هـ ، لقيه بها فأخذ عنه فقه الشافعي وكان راويته, ثقة جليلا 7 .

6- إسماعيل بن يحيى المزني ت:264 هـ صاحب الشافعي، لقيه بالقاهرة، وأخذ عنه الفقه ومرويَّاته، قال ابن أبي حاتم: سمعت منه، وهو صدوق ثقة 8 .

7- محمد بن عبد الله بن عبد الحكم المالكي المؤرخ 268هـ ، أخذ عنه فقه مالك، والتاريخ، ثقة 9 .

8- كما أخذ علم النحو والعربية وأدبها عن أحمد بن يحيى ثعلب الكوفي 291 هـ إمام الكوفيين في عصره، قال السلمي: سألت الدارقطني، عن أحمد بن يحيى، ثعلب، فقال: ثقة 10 .

9- محمد بن إسماعيل أبو عبد الله البخاري، ولم يكثر عنه الإمام الطبري، والذي وجدته من رواية الطبري عنه مصرحا باسمه مع نسبته أي محمد بن إسماعيل البخاري أثرا واحدا 11 .

هل سمع ابن جرير من البخاري؟

لا تجد كتب الرجال والتراجم التي تعنى بذكر شيوخ الراوي وتلامذته ذكرا للطبري فيمن سمع من البخاري ولا ذكرا للبخاري في شيوخ الطبري، وأما ما رواه في تاريخه حدثني محمد بن إسماعيل، قال: حدثنا قتيبة بن سعيد، وفي موضع حدثني محمد بن إسماعيل، قال: حدثنا

---

1 الشريف العوني حاتم بن عارف بن ناصر/ المنهج المقترح لفهم المصطلح/دار الهجرة للنشر والتوزيع، الرياض/ط1/1416 هـ - 1996 م ص:56- 57 .

2 التاريخ الكبير للبخاري 1/ 69 .

3 ثقة حافظ /تقريب التهذيب 2/ 121 معجم شيوخ الطبري ص: 730 .

4 قال أبو حاتم: صدوق/ الجرح والتعديل 7/ 214 تقريب التهذيب 2/ 58 /معجم شيوخ الطبري ص: 448 .

5 انظر: إمام المفسرين والمحدثين والمؤرخين ابن جرير الطبري/ ص20 .

6 تقريب التهذيب 1/ 294 /معجم شيوخ الطبري ص: 146 .

7 سير أعلام النبلاء 12/ 262 /معجم شيوخ الطبري ص: 199 .

8 السبكي تاج الدين عبد الوهاب بن تقي الدين ت:771هـ /طبقات الشافعية الكبرى/المحقق: د. محمود محمد الطناحي د. عبد الفتاح محمد الحلو/دار هجر- مصر- القاهرة/ط2/ 1413هـ 2/ 93 الجرح والتعديل 2/ 204 .

9 معجم شيوخ الطبري ص: 528 .

10 موسوعة الدارقطني / مجموعة من المؤلفين / عالم الكتب - بيروت، لبنان/ الطبعة: الأولى، 2001 م 1/ 103 .

11 انظر: الحليبة: نبيلة بنت زيد بن سعد/منهج الإمام ابن جرير الطبري في تضعيف الأحاديث وإعلالها/ رسالة لنيل درجة الدكتوراه في قسم السنة وعلومها جامعة محمد بن سعود الإسلامية/ كلية أصول الدين/ قسم السنة وعلومها /إشراف الأستاذ الدكتور:عبد الواحد خميس عبد الواحد/1431هـ/العام الجامعي1430هـ/هامش ص20-21 .

أبو نعيم الفضل بن دكين 1 ، وفي هذه المواضع لم يحدد من محمد بن إسماعيل، وإن كان هذا الشيخ يروي هنا عن شيخين يروي عنهما البخاري أيضا وإنما هو محمد بن إسماعيل الضراري أبو صالح الرازي أحد مشايخ ابن جرير كما صرح ابن جرير نفسه بنسبته في غير ما إسناد في كتابه تهذيب الآثار 2 .

أقول: وقد صرح الطبري في روايات باسم البخاري حيث قال: حدثنا محمد بن إسماعيل البخاري، قال: ثنا آدم قال: ثنا المبارك عن الحسن، في قوله: وجوه يومئذ ناضرة قال: حسنة إلى ربها ناظرة قال: تنظر إلى الخالق، وحق لها أن تنظر وهي تنظر إلى الخالق 3 . وهنا جاء التصريح بحدثنا البخاري، وبهذا يكون البخاري من شيوخ الطبري 4 .

أشهر تلاميذ الإمام الطبري سمع الطبري من العلماء، وحاز على علو السند رواية وفقها، فكان ما اجتمع في الطبري من الخصائص العلمية الدافع الأكبر لطلاب العلم الكثيرون على أن يأخذوا عنه علمه .

وكان من أشهر طلابه في التاريخ عند أهل العلم:

1- أبو شعيب عبد الله بن الحسن الحرَّاني، وهو أكبر من الطبري، روى عنه الحديث، ت:295هـ .

2- الإمام أبو القاسم سليمان بن أحمد الطبراني 360هـ ؛ صاحب المعاجم والسنن والتصانيف، والعالم بأحوال الرجال جرحا وتعديلا، أخذ عنه الحديث والتفسير خاصة.

3- الإمام أبو أحمد عبد الله بن عدي 365 هـ ، صاحب كتاب: الكامل في ضعفاء الرجال ، كتب معجما لشيوخه بلغوا أكثر من ألف شيخ، من أشهرهم الطبري 5 .

عنايته بالطلبة

فكان يعود مريضهم، ويواسي فقيرهم، ويكثر الإحسان إليهم حتى أحبوه لخُلقه وأدبه وكريم نفسه مع علمه وحفظه، وكان ربما أجَّل درسه لغياب أحد مقرئيه حتى يعود؛ لئلا يخصهم بشيء من دونه، هذا إذا رتَّب عليه جماعة القراءة في كتاب معين خلا مجالس الإملاء والتحديث.

وكان يشاور طلابه في نوع ما يملي عليهم وكثرته، كما شاورهم في إملاء التفسير والتاريخ 6 .

فقه الطبري

قرأ الطبري الفقه على داود بن علي الظاهري، وأخذ فقه الشافعي عن الربيع بن سليمان بمصر، وعن الحسن بن محمد الزعفراني ببغداد، وأخذ فقه مالك عن يونس بن عبد الأعلى وبني عبد الحكم محمد وعبد الرحمن وسعد وابن أخي وهب، وأخذ فقه أهل العراق عن أبي مقاتل بالري 7 .

---

1 الطبري: محمد بن جرير، أبو جعفر ت:310هـ / تاريخ الرسل والملوك/ صلة تاريخ الطبري لعريب بن سعد القرطبي ت:369هـ /دار التراث – بيروت/ط2/1387هـ 2/ 388/390 .

2 تهذيب الآثار مسند علي 173 19/3 /مسند ابن عباس 44 2/ 642 / مسند باقي العشرة 960 ص:226 .

3 تفسير الطبري / 24/ 72 .

4 انظر: رمضان: طه محمد نجار /أصول الدين عند الإمام الطبري/ إشراف-د مصطفى محمد رمضان/دار الكيان-الرياض السعودية/ط1/2005م. ص21-22 .

5 ابن عساكر: علي بن الحسن بن هبة الله المعروف المتوفى: 571هـ /تاريخ دمشق/ المحقق: عمرو بن غرامة العمروي/دار الفكر -دمشق/1415 هـ - 1995 م 36/ 339 /انظر: منهج الإمام ابن جرير الطبري في تضعيف الأحاديث وإعلالها/ ص22-23 .

6 انظر: إمام المفسرين والمحدثين والمؤرخين ابن جرير الطبري/ 32-35 / فقه الإمام ابن جرير الطبري في العبادات جمع ودراسة وتحقيق 31-37 .

7 الفهرست ص: 287 .

قال الطبري: أظهرت فقه الشافعي وأفتيت به ببغداد عشر سنين، وتلقنه مني ابن بشار الأحول أستاذ أبي العباس بن سريج 1 ، ومنهم من عده من أصحاب المذاهب 2 . كان الطبري مجتهدا مطلقا، وصاحب مذهب عرف بالمذهب الجريري، إلا إن أتباعه انقطعوا بعد أربعمائة 3 .

رحلات الإمام الطبري

لما حصَّل الإمام الطبري مبادئ العلوم في بلده، وسمع من شيوخها، سمت نفسه بالاستزادة والرحلة لملاقاة الشيوخ والسماع منهم، فرحل إلى بلاد الرَّي، ثم إلى بغداد، ليسمع من الإمام أحمد، لكن الإمام أحمد مات قبيل دخوله إليها، فواصل رحلته ولقي حفاظ العلماء في بغداد والبصرة والكوفة، ثم خرج إلى مصر وكتب في طريقه من المشايخ بأجناد الشام وأكثر منها، ثم توجه إلى الفسطاط فأكثر عن أهل العلم، ثم عاد إلى الشام، ثم رجع إلى مصر سنة 256هـ ، فظهر فضله ، وأخذ الفقه الشافعي عن الربيع المرادي، وإسماعيل المزني، وأخذ عن أصحاب عبد الله بن وهب تلميذ مالك، ثم رجع إلى طبرستان، وخرج منها بسبب تأليفه: فضائل أبي بكر وعمر، ثم رجع إلى بغداد، واشتهر في العلم والتقدم، فجلس وعكف على التدريس،.واستقر في بغداد من سنة 290هـ إلى وفاته 310هـ 4 .

منزلته العلمية وشهادة العلماء له وثناؤهم عليه كان لمنزلة الطبري العلمية الأثر الواضح في ثناء العلماء عليه، واعترافهم بفضله، في العلوم التي حصلها التي يكاد أن ينفرد ببعضها، فشهاداتهم كالختم التي تختم بها الإجازات العلمية فقيل فيه:

قال ابن خزيمة: ما أعلم على أديم الأرض أعلم من أبي جعفر، ولقد ظلمته الحنابلة 5 .

قال الخطيب: كان أحد أئمة العلماء جمع من العلوم ما لم يشاركه فيه أحد من أهل عصره، وكان حافظا لكتاب الله، عارفا بالقراءات، بصيرا بالمعاني، فقيها في أحكام القرآن، عالما بالسنن وطرقها، وصحيحها وسقيمها، وناسخها ومنسوخها، عارفا بأقوال الصحابة والتابعين، ومن بعدهم من الخالفين في الأحكام، ومسائل الحلال والحرام، عارفا بأيام الناس وأخبارهم 6 ، وقال أبو حامد الإسفراييني الفقيه: لو سافر رجل إلى الصين، حتى يحصل تفسير محمد بن جرير، لم يكن كثيرا 7 .

قال ابن حجر: صاحب التصانيف الباهرة، ثقة صادق فيه تشيع يسير وموالاة لا تضر، بل ابن جرير من كبار أئمة الإسلام المعتمدين وما ندعي عصمته من الخطأ 8 .

همته في طلب العلم

وأما همته فيدل عليها قوله يوما لأصحابه: أتنشطون لتفسير القرآن؟ قالوا: كم يكون قدره؟ فقال: ثلاثون ألف ورقة، فقالوا: هذا مما تفنى الأعمار قبل تمامه، فاختصره في نحو ثلاث آلاف ورقة. ثم قال: هل تنشطون لتاريخ العالم من آدم إلى وقتنا هذا؟ قالوا: كم قدره؟ فذكر نحوا مما ذكره في التفسير فأجابوه بمثل ذلك، فقال: إنا لله ماتت الهمم 9 .

---

1 السبكي طبقات الشافعية الكبرى 3/ 123 .

2 الأنصاري زين الدين زكريا بن محمد ت 926 هـ /فتح الباقي بشرح ألفية العراقي/ المحقق: عبد اللطيف هميم - ماهر الفحل/دار الكتب العلمية/الطبعة الأولى، 1422هـ / 2002م 2/ 315 .

3 انظر: السبكي طبقات الشافعية الكبرى 3/ 120 / ابن فرحون: إبراهيم بن علي ت: 799هـ /الديباج المذهب في معرفة أعيان علماء المذهب/ تحقيق: الدكتور محمد الأحمدي أبو النور/دار التراث - القاهرة 1/ 62 .

4 انظر: الخليلي: خليل بن عبد الله أبو يعلى ت:446هـ /الإرشاد في معرفة علماء الحديث/ المحقق: د. محمد سعيد عمر /مكتبة الرشد- الرياض/ط1/1409هـ 800/2 / معجم الأدباء / ياقوت بن عبد الله الحموي ت:626هـ /المحقق: إحسان عباس/دار الغرب الإسلامي، بيروت/ط1/1414هـ - 1993م 6/ 2448-2452 .إمام المفسرين والمحدثين والمؤرخين ابن جريرالطبري/ 24-27 /الإمام محمد بن جرير الطبري شيخ المفسرين/ بحث التمهيدية للماجستير/ إشراف أ.د/محمد دسوقي/ إعداد الحسين عبد الغني أبو الحسن/جامعة القاهرة / كلية دار العلوم/ 18/15 .

5 الكامل في التاريخ/ابن الأثير علي بن أبي الكرم محمد ت:630هـ /تحقيق: عمر عبد السلام تدمري/دار الكتاب العربي، بيروت – لبنان/ط1/ 1417هـ / 1997م 6/ 679 .

6 تاريخ بغداد 2/ 548 / معجم الأدباء 6/ 2442 .

7 الذهبي: محمد بن أحمد بن عثمان /العبر في خبر من غبر/ المحقق: أبو هاجر محمد السعيد ابن بسيوني زغلول /دار الكتب العلمية/الطبعة : الأولى/1405 - 1985 1/ 460 .

8 العسقلاني: أحمد بن علي بن محمد بن حجر المتوفى: 852هـ /لسان الميزان/ المحقق: عبد الفتاح أبو غدة/دار البشائر الإسلامية/الطبعة: الأولى، 2002 م 7/ 26 .

9 تاريخ بغداد 2/ 548 .

قوته في الحق كان الطبري من الأئمة العاملين الذين لا تأخذهم في الله لومة لائم مع عظيم ما يلحقه من الأذى والشناعات من جاهل وحاسد وملحد 1 .

لقد عاش الطبري في زمن الفتن، وانتشار أهل الأهواء والبدع من الجهمية والمعتزلة والرافضة والخوارج ولم يبال بهم، فصدع مبينا الحق، مقتصدا للرد عليهم ومناظرتهم في كتبه، فالتفسير مليء بالمحاجة لهم، والمخاصمة بطرقهم العقلية، ومسائلهم الكلامية.

وكتابه التبصير في معالم الدين تدور قضاياه الأصلية على الرد على المعتزلة خصوصا، وبقية المبتدعة ضمنا، وكذا تفسيره الحافل النفيس مليء بالنقض على أهل البدع، وهدم أصولهم وفصولهم.

وبالجملة فقد كان رحمه الله قويا في الحق، لا تأخذه في الله لومة لائم 2 .

وفي جرأته وعدم مبالاته بابن الكبير والأمير في مجلس العلم: حيث حضر إليه ابن الوزير الفضل بن جعفر بن الفرات، وقد سبقه رجل، فقال الطبري للرجل: ألا تقرأ؟ فأشار الرجل إلى ابن الوزير، فقال له الطبري: إذا كانت النوبة لك، فلا تكترث بدجلة ولا الفرات، وهذا كما قال ابن حجر: من لطائف ابن جرير وبلاغته، وعدم التفاته لأبناء الدنيا 3 .

المحن التي مر بها الطبري رى أمر الله سبحانه وتعالى بوجوب ابتلاء عباده وامتحانهم؛ ليمحص المؤمنين الصابرين، وابن جرير الطبري نالته المحنة كإخوانه من العلماء قبله وبعده.

ولعل جرأته في الحق كانت سببا في وقوعه في بعض المحن؛ فمن هذه المحن التي وقع فيها الطبري محنته مع الحنابلة الذين تعصبوا عليه لموقفه من بعض المسائل التي خاضوا بها ولموقفه وقوله إن الإمام أحمد ليس من الفقهاء فكانت محنته على النحو الآتي:

وذكر ابن كثير أنهم رموه بالرفض، ومنهم من رماه بالإلحاد، قال: "وحاشاه من ذلك كله، بل كان أحد أئمة الإسلام علما وعملا بكتاب الله وسنة رسوله، وإنما تقلدوا ذلك عن أبي بكر محمد بن داود الفقيه الظاهري، حيث كان يتكلم فيه ويرميه بالعظائم وبالرفض" 4 .

وقصده الحنابلة فسألوه عن حديث الجلوس على العرش، فقال أبو جعفر: وأما حديث الجلوس على العرش فمحال، ثم أنشد: "سبحان من ليس له أنيس... ولا له في عرشه جليس".

فلما سمعوا ذلك وثبوا ورموه بمحابرهم 5 .

وفي كتابه "ذيل المذيل أنه " ذكر أبا حنيفة وأطراه وقال: كان فقيها عالما ورعا، فتكلم الصواف 6 في ذلك الوقت فيه، لأجل مدحه لأبي حنيفة، وانقطع عنه وبسط لسانه فيه، وكان الصوَّاف من أصحاب أبي جعفر، ولم يكن من أصحاب الضبط والتدقيق 7 .

وكذَّب بعض الشيوخ ببغداد حديث غدير خم؛ لأن علي بن أبي طالب على زعمه كان باليمن في الوقت الذي كان رسول الله صلى الله عليه وسلم بغدير خم، فرد عليهم الطبري، فابتدأ بالكلام في فضائل علي بن أبي طالب، وذكر طرق حديث خم، فكثر الناس لاستماعه، ولما رجع إلى طبرستان وجد الرفض قد ظهر، وسب أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم بين أهلها قد انتشر، فأملى فضائل أبي بكر وعمر حتى فخاف ما يكرهه، فخرج ومات رحمه الله تعالى ولم يحلل أو يسامح من اتهمه بما ليس فيه ولم يقترفه فقال الطبري: "كل من عاداني وتكلم في حل إلا رجل رماني ببدعة" 8 .

---

1 سير أعلام النبلاء 11/ 169 طبقات الشافعية الكبرى للسبكي 3/ 125 .

2 انظر: إمام المفسرين والمحدثين والمؤرخين ابن جرير الطبري/ ص52 .

3 السخاوي: محمد بن عبد الرحمن ت: 902هـ /فتح المغيث بشرح ألفية الحديث / المحقق: علي حسين علي/مكتبة السنة – مصر/ط1/ 1424هـ / 2003م 3/242-243 .

4 البداية والنهاية 11/ 167 .

5 معجم الأدباء 6/ 2450 .

6 الحسن بن الحسين بن علي بن عبد الله بن جعفر، أبو علي الصواف المقرئ/ تاريخ بغداد 7/ 308 .

7 معجم الأدباء 6/ 2464 .

8 انظر: معجم الأدباء 6/2463 / السيوطي: عبد الرحمن بن أبي بكر ت:911هـ /تحذير الخواص من أكاذيب القصاص/ المحقق: محمد الصباغ/المكتب الإسلامي – بيروت/ط2/ 1394 هـ - 1974م ص: 161 الإمام محمد بن جرير الطبري شيخ المفسرين 23 – 29 .

ونسب إليه أنه كان يقول بجواز مسح القدمين في الوضوء، وأنه لا يوجب غسلهما، اشتهر عنه هذا!، والذي يعول عليه كلامه في التفسير أنه يوجب غسل القدمين ويوجب مع الغسل دلكهما، ولكنه عبر عن الدلك بالمسح، فلم يفهم كثير من الناس مراده، ومن فهم مراده نقلوا عنه أنه يوجب الغسل والمسح وهو الدلك والـلـه أعلم 1 .

وكان أشد ما امتحن به الطبري هو رميه بالرفض والتشيع، حتى شاع ذلك عند بعض العلماء عنه، ذكر الذهبي وابن حجر: أن أحمد بن علي السليماني الحافظ أقذع فيه، فقال: كان يضع للروافض، كذا قال السليماني: وهذا رجم بالظن الكاذب، بل ابن جريـر مـن كبـار أئمـة الإسـلام المعتمدين، وما ندعي عصمته من الخطأ، ولا يحل لنا أن نؤذيه بالباطل والهوى، فإن كلام العلماء بعضهم في بعض ينبغي أن يتـأنى فيـه، ولا سيما في مثل إمام كبير 2 .

أقول: وأما رد تهمة الرفض فيردها مع ما سبق ما أورده ابن عساكر أن الطبري سئل عمن قال: إن أبا بكر وعمر ليسا بإمامي هدى أيش هو مبتدع فقال له الطبري إنكارا عليه: مبتدع مبتدع، هذا يقتل من قال إن أبا بكر وعمر ليس إمامي هدى يقتل 3 .

قلت: ذكر في تهذيبه أن الرسول صلى الـلـه عليه وسلم أمر بالاقتصاد في التحاب في الـلـه، وترك الإفراط والغلو فيـه كسـائر أعـمال المـؤمنين التي منزلتها في الفضل دونه، فهو أولى أن يقتصد فيه، عدم الإفراط والغلو فيه، وهذا الأمر في العبـادة وغيرهـا حيـث أفرطـت الغاليـة مـن الرافضة في حب علي رضي الـلـه عنه حتى ألَّهه بعضهم, وقال بعضهم: هو نبي مبعوث، وقال آخرون فيه أقـوالا عجيبـة, وأبغضـت المارقـة من الخوارج علي بن أبي طالب رضوان الـلـه عليه حتى أكفروه 4 .

نتاج الطبري العلمي بقاء ذكر الطبري ببقاء مؤلفاته وآثاره الخالدة، دون تعدادها وإحصائها وذكر أسـمائها وبيـان موضـوعاتها، وقـد كتـب لطائفة منها البقاء، فهي أكثر تذكيرا من الأولاد والأحفاد ...، وقد مضى على وفاته ألف ونحو مئة عام، وصـدق الإمـام ابـن الجـوزي إذ قـال: كتاب العالم ولده المخلد" 5 .

حسبت تلامذة أبي جعفر منذ احتلم إلى أن مات فقسموا على المدة مصنفاته؛ فصار لكل يوم أربع عشرة ورقة، وإذا جمعت بين كتبه وكتب غيره وجدت لكتبه فضلا على غيرها 6 .

ومن كتبه:

1- كتاب التفسير: " جامع البيان عن تأويل آي القرآن "، وهو كتاب كبير مطبوع.

وهو من أهم كتب التفاسير بالمأثور وأشهرها، " يذكر مقالات السلف بالأسانيد الثابتة وليس فيه بدعة ولا ينقل عـن المتهمـين كمقاتـل بـن بكير والكلبي 7 .

2- كتاب "الفصل بين القراءة"، ذكر فيه اختلاف القرّاء في حروف القرآن، وهو مخطوط في المكتبة الأزهرية رقم 1178 128 ورقة 8 .

3- كتاب "تاريخ الرسل والملوك وأخبارهم ومن كان في زمن كل واحد منهم" وهو مطبوع.

يحتوي تاريخه على قسمين: تاريخ ما قبل الإسلام، وما بعد الإسلام إلى نهاية سنة 302 هـ 9 .

---

1 قاله ابن كثير: البداية والنهاية 11/ 167 .

2 الذهبي: محمد بن أحمد بن عثمان ميزان ت: 748هـ / الاعتدال في نقد الرجال/ تحقيق: علي محمد البجـاوي/دار المعرفـة ، بـيروت – لبنـان/ط1/ 1382 هــ - 1963 م 3/ 499 لسان الميزان 7/ 26 .

3 تاريخ دمشق لابن عساكر 52/ 201 .

4 تهذيب الآثار مسند علي 448 3/ 286-287 .

5 قيمة الزمن عند العلماء لأبي غدة ص: 45 .

6 ابن كثير: أبو الفداء إسماعيل بن عمر ت: 774هـ /البداية والنهاية/ المحقق: علي شـيري/ دار إحيـاء الـتراث العـربي- بـيروت/ط1/ 1408هــ - 1988 م 11/ 165 .معجم الأدباء 6/ 2452 / تذكرة الحفاظ 2/ 202 .

7 مجموع الفتاوى 13/ 385

8 إمام المفسرين والمحدثين والمؤرخين ابن جرير الطبري/ / ص14 .

9 انظر: منهج الإمام ابن جرير الطبري في تضعيف الأحاديث وإعلالها/ ص51-54 .

4- كتاب "ذيل المذيل" وهو مفقود والمختصر منه مطبوع في آخر كتاب التاريخ، المشتمل على تاريخ أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم، ثم ذكر من التابعين والسلف بعدهم، ثم الخالفين إلى أن بلغ شيوخه، وتكلم في الذب عمن رمي بمذهب وهو بريء 1 .

5- كتاب "اختلاف علماء الأمصار في أحكام شرائع الإسلام"، وهو نفسه كتاب "اختلاف الفقهاء" ولم يبق منه إلا مجلد لطيف مطبوع، ذكر أقوال الفقهاء وهم: مالك والأوزاعي، ومن أهل الكوفة سفيان الثوري، ثم الشافعي، ثم من أهل الكوفة أبو حنيفة وأبو يوسف محمد بن الحسن الشيباني 2 .

6- كتاب "الخفيف في أحكام شرائع الإسلام": وهو مختصر من كتاب اللطيف.

قلت: ولعل منه ثلاث ورقات في آخر مسند علي رضي الله عنه.

7- كتاب "رسالة التبصير في معالم الدين" وهو مطبوع 3 :

التي كتب بها إلى أهل طبرستان فيما وقع بينهم فيه، من الخلف في الاسم والمسمى، وفي مذاهب أهل البدع، وهو نحو ثلاثين ورقة.

8- كتاب "صريح السنة" وهو مطبوع:يتضمن الكتاب خمسة عشر نصا مسندا، ما بين أحاديث مرفوعة، وآثار موقوفة على الصحابة والتابعين، ذكر فيها مذهبه وما يدين به ويعتقده 4 .

قال ياقوت: وكتاب فضائل علي بن أبي طالب رضي الله عنه تكلم في أوله بصحة الأخبار الواردة في غدير خم ثم تلاه بالفضائل ولم يتم. كتاب فضائل أبي بكر وعمر رضي الله عنهما ولم يتم أيضا. كتاب فضائل العباس وانقطع أيضا بموته 5 .وهذه الثلاثة مفقودة.

وغيرها من الكتب الكثيرة التي ذكرها العلماء في تحقيقاتهم وتآليفهم عن العلماء.

وفاته

مات محمد بن جرير الطبري يوم السبت بالعشي، ودفن يوم الأحد بالغداة، في داره لأربع بقين من شوال سنة 310 6 .

ثانيا- التعريف بكتاب تهذيب الآثار

يعد كتاب التهذيب موسوعة، فهو معين لمعرفة مختلف الحديث، وهذا العلم "إنما يكمل للقيام به الأئمة الجامعون بين صناعتي الحديث والفقه الغواصون على المعاني الدقيقة" 7 ، والكتاب مرجع لا يستغني عنه المحدث ولا الفقيه ولا اللغوي ولا المفسر، لما اشتمل عليه من علوم، وكل متخصص في تلك التخصصات يجد فيه بغيته، وكأن الطبري وضع فيه جميع ثقافته، والسمة الغالبة على الكتاب هي الرواية، لأن الطبري يورد الأحاديث بأسانيده، ثم يتبعها بما يشهد لها من الأحاديث والآثار، حتى لا يكاد يفوته حديث ولا أثر من الشواهد، ويقصد بذلك استيعاب ما في الباب من شواهد ما أمكن وكل ذلك يرويه بأسانيده 8 .

والطبري ينهج نهج أهل العلم من السلف حيث يقول:

" إذ كان كتابنا هذا مخصوصا بالبيان عن آثار رسول الله صلى الله عليه وسلم على مذاهب السلف من أهل النقل دون أقوال أهل الجدل" 9 .

---

1 معجم الأدباء 6/ 2457-2458 .

2 معجم الأدباء 6/ 2457 .

3 الطبري: محمد بن جرير أبو جعفر ت:310هـ /التبصير في معالم الدين/ المحقق: علي بن عبد العزيز بن علي الشبل/ دار العاصمة للنشر والتوزيع. السعودية ـ الرياض /الطبعة: الأولى 1416 هـ - 1996 م

4 الطبري: محمد بن جرير أبو جعفر ت:310هـ /صريح السنة/المحقق: بدر يوسف المعتوق/دار الخلفاء للكتاب الإسلامي – الكويت/ط1/ 1405هـ ص: 20 .

5 معجم الأدباء 6/ 2462 .

6 تاريخ بغداد 2/ 162 .

7 الأبناسي: إبراهيم بن موسى أبو إسحاق ت: 802هـ /الشذا الفياح من علوم ابن الصلاح/ المحقق: صلاح فتحي هلل/ مكتبة الرشد-الرياض/الطبعة الأولى 1418هـ 1998م 2/ 471 .

8 انظر:الصناعة الحديثية عند الإمام الطبري / ص: 28 .

9 تهذيب الآثار مسند ابن عباس 2/ 688 .

والطبري أهل ليصدر عنه مثل هذا الكتاب؛ فهو العالم المحدث المفسر الناقد المتكلم في علم الرجال، والذي عُدَّ من أفذاذهم فهو من طبقة الفريابي والبرديجي والنسائي وأبو يعلى وابن خزيمة وأبو جعفر العقيلي 1 .

تحقيق ونشر ما بقي من تهذيب الآثار على الرغم من عدم إتمام الطبري لكتابه العظيم تهذيب الآثار، وأنه صنف مسانيد العشرة ومسانيد أهل البيت، ومسانيد الموالي، ثم مسانيد بني هاشم ووصل إلى مسند عبد الله بن عباس رضي الله عنهم، وأنه بلغ القمة في هذا الكتاب، على الرغم من كل ذلك فقد ضاع معظم الكتاب مع ما ضاع من تراث المسلمين وذخائرهم أيام النكبات والحروب والعدوان والضياع، ولم يعثر حتى الآن إلا على أجزاء منه، وبقية محدودة من مسند علي بن أبي طالب رضي الله عنه ومسند عمر بن الخطاب رضي الله عنهم وبقية من مسند عبد الله بن عباس رضي الله عنهما .وعثر الأستاذ الدكتور ناصر بن سعد الرشيد على جزأين مخطوطين من الكتاب وقام بنشرهما، وقدم للكتاب فضيلة الشيخ العلامة عبد الله بن محمد بن حميد رئيس مجلس القضاء الأعلى في المملكة العربية السعودية وطبع الجزءان في مطابع الصفا بجدة .

ثم قام العلامة المحقق والأستاذ المؤرخ والأديب المدقق محمود محمد شاكر بتحقيق الأجزاء المتبقية من مخطوطات تهذيب الآثار في أربع مجلدات، طبعت في مطبعة المدني بمصر سنة 1982م، وقامت جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية بالرياض بنشر هذه المجلدات الأربعة بما فيها من تحقيق وتدقيق وعلم غزير في الحواشي وفهارس فريدة بالأخير وهي:

1- تهذيب الآثار وتفصيل الثابت عن رسول الله صلى الله عليه وسلم من الأخبار مسند عمر بن الخطاب السفر الأول وهو البقية الباقية من هذا المسند.

2- مسند علي بن أبي طالب وهو البقية الباقية من هذا المسند وفيه مقدمة المحقق للكتاب.

3- ومسند عبد الله بن عباس السفر الأول 598 صفحة .

4- ومسند عبد الله بن عباس السفر الثاني 603-837 ثم الفهارس 839-1142.

ومسند ابن عباس رضي الله عنهما آخر ما ألفه الطبري من كتاب تهذيب الآثار ومات قبل إتمامه كما صرح ابن السبكي وغيره 2 .

أقول: وقد عثر على قطعة من الكتاب غير هذه المسانيد طبعت تحت عنوان "الجزء المفقود" بتحقيق: علي رضا بن عبد الله بن علي رضا/ طبعته دار المأمون للتراث - دمشق / سوريا/سنة: 1416هـ - 1995م/ واشتمل على تتمة مسند عبد الرحمن بن عوف ومسند طلحة بن عبيد الله ومسند الزبير بن العوام رضي الله عنهم/عدد الآثار مع الأصول 1042 أثرا/عدد صفحاته 655صفحة .

وصف الكتاب

ابتدأ الطبري الكتاب بما أسنده الصديق رضي الله عنه مما صح عنده سنده، وتكلم على كل حديث منه بعلله وطرقه، ثم فقهه، واختلاف العلماء وحججهم، وما فيه من المعاني والغريب، والرد على الملحدين، فتم منه مسند العشرة وأهل البيت والموالي، وبعض "مسند ابن عباس"، فمات قبل تمامه ولو تم لكان يجيء في مئة مجلد 3 .

وهو كتاب يتعذر على العلماء عمل مثله ويصعب عليهم تتمته؛ قال ابن كامل: "لم أر بعد أبي جعفر أجمع للعلم وكتب العلماء ومعرفة اختلاف الفقهاء وتمكنه من العلوم منه لأني أروض نفسي في عمل

مسند عبد الله بن مسعود في حديث منه نظير ما عمله أبو جعفر فما أحسن عمله ولا يستوي لي" 4 .

عدد الأحاديث الأصول في المطبوع من تهذيب الآثار بعد استقراء عدد الآثار في مسانيد تهذيب الآثار، بلغ مجموع الأحاديث الأصول في تلك الأقسام سبعة وتسعين حديثا، وأما المتابعات والشواهد، أو أدلة المذاهب المختلفة، التي يذكر فيها من الأحاديث المرفوعة، والموقوفة،

---

1 السخاوي: محمد بن عبد الرحمن ت: 902هـ /المتكلمون في الرجال ضمن مجموعة "أربع رسائل في علوم الحديث"/ المحقق: عبد الفتاح أبو غدة/دار البشائر-بيروت/ط4/1410هـ -1990م ص: 109-110 .

2 انظر: محمد الزحيلي/الإمام الطبري شيخ المفسرين وعمدة المؤرخين ومقدم الفقهاء والمحدثين صاحب المذهب الجريري 224-310 هـ / دار القلم-دمشق - سوريا/1999م/ط2 ص260-266 .

3 انظر: سير أعلام النبلاء/ 14/ 173 طبقات الشافعية الكبرى للسبكي 3/ 121 .

4 معجم الأدباء 6/ 2459 .

والمقطوعة، والمتصلة، والمرسلة، والمنقطعة، فإنها تذكر تبعا إلا أنه لا يذكر في الأحاديث الأصلية إلا المرفوعة الصحيحة عنده متصلة السند، وجاءت على التفصيل الآتي:

1- مسند عمر بن الخطاب رضي الله عنه بلغت أحاديث مسند عمر بن الخطاب رضي الله عنه اثنان وعشرون حديثا أصليا بخمسين سند، والمراد من الأحاديث الأصلية هي التي أخرجها بسنده عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه، وقد ذكر حديثا بسند واحد، وقد أخرجه بأسانيد متعددة مع وحدة الموضوع، وعدد الأحاديث التابعة ألف وثلثمائة وسبعون حديثا، وهي المتابعات والشواهد، أو أدلة للمذاهب المختلفة 1 .

2- مسند علي بن أبي طالب رضي الله عنه الأحاديث الموجودة في مسند علي بن أبي طالب رضي الله عنه هي سبعة وعشرون حديثا أصليا بثلاثة وأربعين سندا، وفيه أربعمائة وثمانية وأربعون حديثا وهي المتابعات والشواهد، أو أدلة للمذاهب المختلفة 2 .

3- مسند عبد الله بن عباس رضي الله عنهما هذا المسند يشتمل على واحد وعشرين حديثا من الأحاديث الأصلية بأربعين سندا، ألف ومئتان وثمانية وأربعون حديثا وهي المتابعات والشواهد، أو أدلة للمذاهب المختلفة، وعدد الموضوعات فيه وفق عدد الأحاديث الأصلية 3 .

4- مسند عبد الرحمن بن عوف رضي الله عنه الأحاديث الأصلية ثمانية أحاديث واثنا عشر سندا مجموع الآثار أربعمائة وأربعة عشر أثرا وهي المتابعات والشواهد، أو أدلة للمذاهب المختلفة 4 .

5- مسند سيدنا طلحة بن عبيد الله رضي الله عنه الأحاديث الأصلية أحد عشر حديثا وستة عشر سندا، مجموع الآثار ثلثمائة واثنان وثلاثون أثرا وهي المتابعات والشواهد، أو أدلة للمذاهب المختلفة 5 .

6- مسند الزبير بن العوام رضي الله عنه أحاديث الأبواب الأصلية تسعة أحاديث وأحد عشر سندا مجموع الآثار مئتان وستة وستون أثرا وهي المتابعات والشواهد، أو أدلة للمذاهب المختلفة 6 .

منهجه في الكتاب

أولا- اشتراط الطبري الصحة وقد اشترط الطبري في أحاديث الأصول في كتابه أن تكون صحيحة عنده ولذلك اتبع جميع أحاديث الأصول عبارة "هذا خبر عندنا صحيح سنده"، وكذلك سمى كتابه " تهذيب الآثار وتفصيل الثابت عن رسول الله من الأخبار" ولا يسمى الحديث ثابتا إلا إذا كان صحيحا وفي هذا يقول:

"لم يكن كتابنا هذا مقصودا به قصد الإبانة عن مذاهب المخالفين، ونقض علل المعتلين بما لبس عليهم الشيطان، بل قصدنا فيه ذكر الصحيح من آثار رسول الله صلى الله عليه وسلم " 7 .

ثانيا- طريقة الإمام الطبري في تخريج الأحاديث

أولا- يضع الإمام الطبري عنوانا لتخريج حديث صحابي، فيقول مثلا في مسند علي رضي الله عنه: "ذكر خبر آخر من أخبار علي بن أبي طالب رضوان الله عليه، عن النبي صلى الله عليه وسلم" 8 , وهذا إذا كان الراوي تابعيا أو صحابيا عن الصحابي روى هذا الحديث فقط عن هذا الصحابي، ولم يرو عنه حديثا آخر من أحاديثه التي ذكرت في هذا الكتاب.

---

1 انظر: "الصناعة الحديثية عند الطبري في تهذيبه" ص: 28 . انظر: منهج الإمام محمد بن جرير الطبري فى كتابه تهذيب الآثار/د. حق آواز/مدونة خاصة بـ زاهد يوسف أفغاني، تنشر فيها مقالات تعبر عن فكر إسلامي أصيل باللغتين: العربية والبشتوية.
http://zahidafghan.arabblogs.com/archive/846938/4/2009.html

2 وقد أشار إلى ذلك صاحب رسالة "الصناعة الحديثية عند الطبري في تهذيبه" ص: 28 . انظر: منهج الإمام محمد بن جرير الطبري فى كتابه تهذيب الآثار/د. حق آواز.

3 وقد أشار إلى ذلك صاحب رسالة "الصناعة الحديثية عند الطبري في تهذيبه" ص: 28 . انظر: منهج الإمام محمد بن جرير الطبري فى كتابه تهذيب الآثار/د. حق آواز.

4 مسند عبد الرحمن بن عوف/الفهارس 649-651

5 مسند طلحة/الفهارس 651-652

6 مسند الزبير/الفهارس 652-655 .

7 تهذيب الآثار مسند ابن عباس 2/ 648 .

8 تهذيب الآثار مسند علي 3/ 60 .

وإذا تعددت مرويات التابعي عن هذا الصحابي فيقول مثلا كما فى مسند علي رضي اللـه عنه: "ذكر خبر آخر من أخبار ثعلبة بن زيد عن علي بن أبي طالب عن النبي صلى اللـه عليه وسلم" 1 ، وذلك لأن الإمام الطبري أخرج لثعلبة حديثين من طريق علي رضي اللـه عنه.

ثالثا- بيان علل الحديث

ثم بعد ذكر الحديث بسند أو أسانيد متعددة يضع عنوانا آخر فيقول: "القول في علل هذا الخبر" ثم يذكر له عللا متعددة، مع قوله بأن الحديث صحيح عنده، مثلا يقول: "وهذا خبر عندنا صحيح سنده، وقد يجب أن يكون على مذهب الآخرين سقيما غير صحيح" 2 .

وقد يفصل القول، ويذكر سبب صحة الخبر عنده، مثلا يقول: " وهذا خبر عندنا صحيح سنده، لا سبب يضعفه، ولا علة توهنه، لعدالة من بيننا وبين رسول اللـه صلى اللـه عليه وسلم من نقلته، وقد يجب أن يكون سقيما غير صحيح لعلل" 3 .

وقد يقيس علل الحديث على الحديث السابق فيقول: " والقول في ذلك نحو القول في الذى قبله" 4 .

وقد يضع عنوانا ولا يذكر تحته علة، مثلا يقول: "القول في علل هذا الخبر" ثم يقول: " وهذا خبر عندنا صحيح سنده، وقد وافق عبد اللـه بن شداد في رواية هذ الخبر عن علي عن رسول اللـه صلى اللـه عليه وسلم..." 5 ، وقد يشير إلى صحة الخبر في العنوان الذى يضعه للحديث، مثلا يقول: "ذكر ما صح عندنا سنده من حديث أبي سعيد الخدري عن عمر بن الخطاب عن رسول اللـه صلى اللـه عليه وسلم مما لم نذكره فيما مضى" 6 .

ثم بعد ذلك يحقق العلل التي ذكرها، ولكن لا يجيب عنها، مثلا يذكر علة لحديث ابن عباس رضي اللـه عنه بأن الرواة رووه مرسلا غير متصل، ثم ذكر ذلك المرسل 7 ، ثم يذكر الموافقات، أي من وافق التابعي في رواية هذا الخبر، أو وافق الصحابي.

ويذكر الإمام الطبري العلل الواردة في السند، والمتن، ولكن يكثر عن علل السند؛ لأن العلل كثيرا ما ترد في السند، ويكرر العلة الواحدة في أحاديث كثيرة.

وغالبا ما يشير إلى أن هذه العلل خاصة فيما يتعلق بالعلل التي سببها الرواة، يقول: بعبارة مضطردة عنده بأن خبره، أو روايته، أو نقله، "عندهم – نظر" 8 .

وتصحيحه للحديث مع وجود العلل يدل على أنه درس هذا الحديث ودرس ما فيه من علل لكون هذا الحديث ممن لا تؤثر فيه العلة كونها غير قادحة كما سيأتي في الفصل الخامس أو أن هذه العلة محتملة كمن يحتمل تفرده بشروط، وقد تكون العلل مؤثرة عند الطبري نفسه، ثم لا يلتفت إليها، ويقصد أن هذه العلة غير قادحة في هذا الحديث بالذات، نعم لابن جرير آراء ربما خالفت بعض آراء المحدثين، ولذلك هو يميل إلى الفقهاء، لكن في بقية المسائل هو جار في ذلك على منهج المحدثين، كما سيأتي تفصيل ذلك في محله إن شاء اللـه تعالى 9 .

رابعا- بيان الموافقات

الطبري بعد ذكره للعل التي أعل بها الآخرون الأثر غالبا ما يذكر الموافقات من متابعات وشواهد، وسيأتي التفصيل عنها في الفصل الثاني إن شاء اللـه تعالى.

خامسا- بيان معنى الحديث وفقهه

وغالبا يذكر الفقه بعد العلل والموافقات وفي بعض الأحيان يذكرها بعد العلل مباشرة، كما في أثر رقم 778 من مسند الزبير 10 .

مما لا شك فيه أن الطبري أظهر فيه براعة وحذقا في الاستنباط والتفقه، يعز وجود نظير له في ذلك، بما ينبيك عن سعة اطلاع وبصيرة بالحديث وفقهه، فظهر فيه مثال المحدث الفقيه الذي ملك أدوات النظر والاجتهاد، فحق له أن يكون مجتهدا، وأن ينفرد بمذهب خاص به

---

1 تهذيب الآثار مسند علي 3/ 45 .
2 تهذيب الآثار مسند علي 3/ 3 .
3 تهذيب الآثار مسند عمر 1/ 4 .
4 تهذيب الآثار مسند علي 3/ 166 .
5 تهذيب الآثار مسند علي 3/ 107 .
6 تهذيب الآثار مسند عمر 1/ 3 .
7 تهذيب الآثار مسند ابن عباس 1/ 57 .
8 تهذيب الآثار - مسند باقي العشرة ص: 377 .
9 انظر: مصادر السنة ومناهج مصنفيها/د.الشريف حاتم بن عارف العوني/ الشريط 11/ص3/ مفرغ للشاملة.
10 تهذيب الآثار - مسند باقي العشرة ص: 437 / تهذيب الآثار مسند ابن عباس 1/ 473 .

1 ، والطبري يذكر معنى الحديث أو فقه الحديث، ويضع له عناوين مختلفة، فمرة يقول: " القول في البيان عما في هذا الخبر من الفقه" 2 ، ومرة يقول: " القول في البيان عما في هذه الأخبار من المعاني " 3 ومرة " القول في البيان عن هذه الأخبار " 4 ،ومرة "القول في البيان عما في هذه الأخبار من الأحكام" 5 .

ومرة "البيان عن معنى هذا الخبر" 6 .ومرة "القول في البيان عما في هذه الأخبار من الخبر عن مسرى رسول الله صلى الله عليه وسلم"، بدل أن يقول فقه 7 ، "ذكر ما في هذا الخبر من فائدة العلم" 8 . ثم بعد ذلك إما يبدأ بما يدل عليه الحديث، أو يبدأ بالخلاف مباشرة، فيقول بعد وضع العنوان: "اختلف السلف من علماء الأمة في معاني هذه الأخبار" 9 .

أو يبدأ بالسؤال والجواب، فيقول بعد العنوان: " إن قال لنا قائل: ما أنت قائل في هذه الأخبار 10 ، ثم بعد ذكر اختلاف العلماء يذكر رأيه، فيقول: "والصواب من القول في ذلك" 11 ، "وقد يذكر للحديث الواحد فوائد متعددة، سواء كان في السند نفسه أو في سند آخر، كما في حديث قليب بدر 12 .

وفي بعض الأحيان لا يذكر للأثر فقها 13 .

سادسا- شرح الكلمات الغريبة

بعد فراغ الطبري من البيان الفقهي وما يندرج تحته من مسائل تضمنتها الأحاديث؛ يبدأ الطبري بتحليل كلمات الأحاديث الواردة تحليلا لفظيا, ولغويا ويعنون لها قائلا: "القول في البيان عما في هذه الأخبار من الغريب", وقد لا يذكر الكلمات الغريبة 14 .

أهم المسائل التي استخلصتها أثناء استقرائي للكتاب

أولا- عقيدته في الإيمان

إن اسم الإيمان المطلق إنما هو للمعرفة بالقلب، والإقرار باللسان، والعمل بالجوارح دون بعض ذلك، ولا يدفع مع ذلك ذو معرفة بكلام العرب، صحة القول بأن الإيمان التصديق، فإذا كان الإيمان في كلامها التصديق، والتصديق يكون بالقلب واللسان والجوارح، وكان تصديق القلب العزم والإذعان، وتصديق اللسان الإقرار، وتصديق الجوارح السعي والعمل، كان المعنى الذي به يستحق العبد المدح والولاية من المؤمنين هو إتيانه بهذه المعاني الثلاثة 15 .

ثانيا- الفوائد الأصولية

1- وجوب العمل بالحديث الآحاد سواء رواه واحد أو جماعة.

قال الطبري: "خبر ...المنقول عن الحجة التي يلزم العمل به من أورده عليه العدل الصادق، واحدا كان الذي أورده عليه أو جماعة، ذكرا كان أو أنثى، حرا كان أو عبدا، بعد أن يكون بالصفة التي وصفناها، وهو أن يكون عدلا صادقا، لما ذكرنا في الخبر عن رسول الله صلى الله عليه وسلم من قبوله خبر الأعرابي، ولقيام الحجة بوجوب العمل بخبر الواحد العدل في الدين" 16 .

---

1 انظر: الصناعة الحديثية عند الطبري في تهذيبه ص: 30

2 تهذيب الآثار مسند ابن عباس 2/ 758 .

3 تهذيب الآثار مسند ابن عباس 2/ 658 .

4 تهذيب الآثار - مسند باقي العشرة ص: 457 .

5 تهذيب الآثار مسند عمر بن الخطاب 2/ 875 .

6 تهذيب الآثار مسند عمر بن الخطاب 2/ 896 .

7 تهذيب الآثار مسند ابن عباس 1/ 443 .

8 تهذيب الآثار مسند عمر بن الخطاب 1/ 407 .

9 تهذيب الآثار مسند عمر 2/ 491 .

10 تهذيب الآثار - مسند باقي العشرة ص: 457 .

11 تهذيب الآثار - مسند باقي العشرة ص: 110 .

12 تهذيب الآثار مسند عمر 2/ 491 .

13 كما في أثر رقم 14و18 من مسند علي /تهذيب الآثار مسند علي 155/3/ 158 / وغيرها من المواضع..

14 تهذيب الآثار مسند علي ص:104 /رقم 8 ورقم 14 تهذيب الآثار مسند علي 3/ 551 .

15 تهذيب الآثار مسند ابن عباس 2/ 685 .

16 تهذيب الآثار مسند ابن عباس 2/ 770 .

3- مسألة التوقف عن العمل بالحديث حتى يعلم ناسخه من منسوخه يرى الطبري أن عملية الاحتجاج بالحديث والعمل بـه ليسـت عـلى عواهلها فلابد من شروط منها العلم بالناسخ والمنسوخ حيث يقول:

"وغير جائز العمل في مسائل الحلال والحرام والأقضية والأحكام لمن لم يعلـم ناسـخه مـن منسـوخه، إلا بعـد العلـم بـه، كـذلك القـرآن لأن المنسوخ من ذلك محرما العمل به، والناسخ منه فرضا العمل به، ولأن الجاهل به غير مأمون منه التقدم على ما العمل به لله معصية، وترك العمل به له رضا، وعليه فرض، ولا يوجد ناسخ من القرآن والسنه لمنسوخ منهما في شيء من الحلال والحـرام، والأقضـية والأحكـام، إلا وهـو مبين، وإن أشكل على كثير ممن ضعفت قوى أسباب علمه بالقرآن، وبأحكام رسول الـلـه صلى الـلـه عليه وسلم وسننه وجه مطلبه" 1 .

4- تعريف المتواتر: ما ينقله من يوجب وروده - لمن ورد عليه - العلم بما ورد به، ويقطع مجيئه العذر: وذلـك نقـل الجماعـة التـي ينتفـي عنها السهو والخطأ، ويمنع من نقلها - فيما نقلت - الكذب 2 .

5- تعريف الإجماع: "قول علماء الأمصار في جميع الأوقات، الذين يثبت بنقلهم الحجة، ويقطع ما جاءوا به مجمعين عليه عذر من بلغه" 3 .

6- تعريف القياس: " القياس عند أهله إلحاق الفروع الحادثة بالأصول المحكمة، فأما إبطال الأصول بالفروع فذلك هو الجهل الأكبر" 4 .

7- الأمر والنهي لا يدل على الوجوب لقرائن تصرفه عن ذلك كقوله: "وذلك أن رسول الـلـه صلى الـلـه عليه وسلم قد كان يأمرنا الأمر عـلى وجه الندب أحيانا، وعلى وجه الإعلام والإباحة أخرى، وعلى غير ذلك من الوجوه، ثم يترك فعله، لنعلم بذلك أن أمره به لم يكـن عـلى وجـه الإلزام، وكان ينهى صلى الـلـه عليه وسلم عن الشيء على وجه التكره، والتنزه أحيانا، وعلى وجه التأديب أخرى، وغير ذلك من الوجوه؟" 5 .

8- اجتهاد النبي صلى الـلـه عليه وسلم وفي ذلك يقول: "صحة قول من قال: قد يجوز أن يفعل رسول الـلـه صلى الـلـه عليـه وسـلم أفعـالا كثيرة، ويقول أقوالا في غير أمر الدين، ولكن في تدبير أمور الحرب، وأسباب المعاش بما يحضره من الرأي، صادف ذلـك صـوابا أو غـيره، وإنمـا الذي لا يجوز أن يكون منه على وجه الرأي؛ ما كان من أمر الدين الذي يلزم العباد العمل، أو الدينونة به" 6 .

هذا غيض من فيض سيرة هذا الإمام العالم العابد الفقيه المحدث الأديب المفسر، الجليل محمد بن جرير الطبري، الذي أظهره الـلـه تعـالى رغم ما مر به من عقبات تجاوزها، بحسن توكله على الـلـه تعالى وثباته على الحق.

إن في طيات سيرته رحمه الـلـه تعالى معين لا ينضب، وزاد لا ينفد للعلماء وطلبة العلم من بعده، مـا يعـين عـلى فهـم الواقـع، مـن خـلال إنزال الأحداث التي مر بها الطبري على واقع الحياة المعاصرة.

رحم الـلـه الإمام الطبري، لقد عشت معه عبر هذه الأطروحة، حتى بعث في نفسي همة تلقي العلم والجلد في طلبه، إذ إن كتابه هذا كـان ثمرة عمر قضاه في الطلب والتحصيل العلمي، رزقنا الـلـه تعالى صدق التوجه إليه في طلب العلم، ونفعنا الـلـه تعالى بهؤلاء العلماء الأفـذاذ رحمهم الـلـه تعالى.

1 تهذيب الآثار - مسند باقي العشرة ص: 438-439 .

2 تهذيب الآثار - مسند باقي العشرة ص: 439 .

3 تهذيب الآثار مسند عمر 2/ 745 .

4 تهذيب الآثار مسند ابن عباس 1/ 73 .

5 تهذيب الآثار مسند علي 3/ 33-34 .

6 تهذيب الآثار - مسند باقي العشرة ص: 332 .

الفصل الأول : تصحيح الطبري للحديث مع ذكره العلل عند غيره .

يأتي هذا الفصل مقدمة لما بعده، إذ به تتضح المعالم الأولية لمنهج الطبري في تهذيبه؛ ومعرفة كيف حكم على الآثار الأصول بالصحة وكيف تعامل مع علل الآخرين التي ساقها نقلا عنهم، حيث تجاوزها وصحح الآثار التي ساقها.

والطبري عندما صحح الآثار التي ذكر أن الآخرين أعلوها سواء أكانوا محدثين أو فقهاء؛ اعتمد وسائل وقرائن في ترجيح ما ذهب إليه؛ كونه محدثا ناقدا وفقيها مجتهدا مارس هذا العلم، وما ذِكْرُه الكم الكبير من علل الآخرين إلا دلالة على سعة علمه وتبحره، هذا ما يدل عليه منهجه في كتابه تهذيب الآثار، أنه يعلم ما يخرج منه عندما يصحح الآثار .

اشترط الطبري في أحاديث الأصول التي بلغ مجموعها سبعة وتسعون حديثا، - على ما بين أيدينا من كتابه تهذيب الآثار- أن تكون صحيحة عنده، وكانت عبارته المطردة التي يتبعها الآثار الأصول "وهذا خبر عندنا صحيح سنده"، وفي بعضها يتبع هذه العبارة بـ "لا سبب يضعفه"، وبعضها بـ "ولا علة توهنه؛ وبعضها بـ "لعدالة من بيننا وبين رسول الله صلى الله عليه وسلم من نقلته"، ثم يختم بالعبارة المطردة قوله: "وقد يجب أن يكون سقيما غير صحيح؛ لعلل".

ومع هذا يغض الطرف عن هذه العلل ويصحح الإسناد، وهذا ما سار عليه في كتابه، فكان لابد من معرفة منهجه وموقفه من العلل التي ذكرها عن الآخرين، وكيف تعامل معها.

أقول: والطبري صرح أنه ليس بصدد الرد على العلل، وإنما قصد ذكر الصحيح من آثار رسول الله صلى الله عليه وسلم.

فقال: "لم يكن كتابنا هذا مقصودا به قصد الإبانة عن مذاهب المخالفين، ونقض علل المعتلين بما لبس عليهم الشيطان، بل قصدنا فيه ذكر الصحيح من آثار رسول الله صلى الله عليه وسلم، والبيان عن معانيه، على ما شرطنا ذلك في مبتدئه" 1 .

وأما ما ذكره من آثار ضعيفة فإنه أجاب بقوله: " وأما إحضارنا ذكره في كتابنا هذا، فلشرطنا في كتابنا هذا أنا إذا ذكرنا خبرا من أخبار رجل من أصحاب رسول الله، عن رسول الله صلى الله عليه وسلم، أبنا عن حاله، أهو مما انفرد به، أم هو مما وافقه عليه غيره، ولم نشترط في سند الموافِق أو المخالف ما شرطناه في خبر الذي نذكر خبره عن رسول الله صلى الله عليه وسلم من أصحابه، من أن لا نحضر كتابنا هذا منه إلا ما صح عندنا" 2 .

وقال: "الأخبار التي ذكرناها، فإن منها عندنا صحاحا، ومنها غير صحاح، ولم نذكر ما كان منها عندنا غير صحيح استشهادا به على دين، ولا على الوجه الذي شرطنا في أول كتابنا هذا أنا لا نذكره إذ كان الذي شرطنا في أول كتابنا هذا ترك ذكره فيه، وهو ما لا نراه في الدين حجة، إلا الحكاية عمن احتج به في توهين خبر، أو تأييد مقالة هو بها قائل، عند ذكرنا مقالته، وما اعتل به لها" 3 .

فأسأل الله تعالى السداد وأن أوفق في عرض هذا الفصل.

المبحث الأول: تصحيح الطبري للآثار مع وجود علل إسنادية عند غيره وموقفه منها

إن المتتبع لأسلوب الطبري في تهذيبه يجده منصفا في عرضه لآراء الآخرين الذين يعللون الأثر الذي يصححه، حيث يعرض أسباب إعلالهم بدقة، سواء كانت العلل من جهة المحدثين أم من جهة الفقهاء، ويروي بسنده الأوجه التي أعل من أجلها الآخرون الأثر الذي يصححه، وقد اتبع هذا المنهج بنفس قوي لم يضعف فيه، وغالبا ما يناقش هذه العلل في أثناء عرضه لفقه الأثر؛ وقد يدلي برأيه مجردا يتبين من خلاله رأيه بالعلل، فيفهم القارئ لم عزف عن هذه العلل وصحح الأثر، وإذا استدل مخالفه عليه بحديث لا يرى الطبري صحته فإنه يذكر تضعيفه بأسلوب علمي، بعيدا عن التشديد والتشنيع.

---

1 تهذيب الآثار مسند ابن عباس 2/ 648 .

2 تهذيب الآثار مسند ابن عباس 1/ 531 .

3 تهذيب الآثار مسند علي 3/ 272 .

المطلب الأول: تصحيح الطبري للحديث مع وجود التفرد

أولى علماء الحديث موضوع التفرد عناية فائقة، خاصة في حديث الثقات، إذ إنه يحتاج لدقة وخبرة في الكشف عنه لما يكتنفه من الغموض والخفاء؛ ولهذا قال ابن الصلاح: "ويتطرق ذلك إلى الإسناد الذي رجاله ثقات، الجامع شروط الصحة من حيث الظاهر ويستعان على إدراكها بتفرد الراوي وبمخالفة غيره له" ومع ذلك لا يشترط في الخبر التعدد 1 .

تعريف التفرد في اللغة: فَرَدَ الفاء والراء والدال أصل صحيح يدل على وُحْدَةٍ. من ذلك الفرد وهو الْوَتْرُ 2 .

في الاصطلاح: أدخل العلماء الحديث الفرد في دائرة الغرابة، قال ابن حجر: ثم الغرابة إما أن تكون:

1- في أصل السند: أي في الموضع الذي يدور الإسناد عليه ويرجع، ولو تعددت الطرق إليه، وهو طرفه الذي فيه الصحابي.

2- أو لا يكون كذلك، بأن يكون التفرد في أثنائه، كأن يرويه عن الصحابي أكثر من واحد، ثم ينفرد بروايته عن واحد منهم شخص واحد 3 .

الحديث الفرد: هو ما تفرد به راويه بأي وجه من وجوه التفرد، فهو أعم من الغريب تدخل فيه أقسام لا تدخل في الغريب 4 .

والتفرد: ما يأتي من طريق لا يشاركه غيره، سواء كان بأصل الحديث أو بجزء منه مع المخالفة أو دونها، بزيادة فيه أو من غير زيادة، في المتن أو السند، ثقة ضابطا كان الراوي أو دون ذلك 5 .

الغريب النسبي والفرق بينه وبين الفرد:

سمي بذلك لكون التفرد فيه حصل بالنسبة إلى شخص معين، وإن كان الحديث في نفسه مشهورا، ويقل إطلاق الفردية عليه، لأن الغريب والفرد مترادفان لغة واصطلاحا، إلا أن أهل الاصطلاح غايروا بينهما من حيث كثرة الاستعمال وقلته، فالفرد أكثر ما يطلقونه على الفرد المطلق، والغريب أكثر ما يطلقونه على الفرد النسبي، وهذا من حيث إطلاق الاسم عليهما، وأما من حيث استعمالهم الفعل المشتق فلا يفرقون، فيقولون في المطلق والنسبي تفرد به فلان، أو أغرب به فلان 6 .

حكم التفرد عند العلماء أشار الإمام مسلم: إلى أن حكم أهل العلم، قبول ما يتفرد به المحدث من الحديث إذا شارك الثقات من أهل العلم والحفظ في بعض ما رووا، فإذا زاد بعد ذلك شيئا ليس عند أصحابه قبلت زيادته، أما من تراه يعمد لمثل الاجلة، وكثرة أصحابهم الحفاظ المتقنين لحديثهم وحديث غيره، وحديثهم عند أهل العلم مبسوط مشترك، قد نقل أصحابهم عنهم حديثهم على الاتفاق منهم في أكثره، فإذا انفرد راو بما ليس عندهما فلا يقبل ما انفرد به 7 . والذي ذكره مسلم مجرد تفرد من غير مخالفة.

وقرر ابن الصلاح: أن إذا انفرد الراوي بشيء نظر فيه: فإن كان ما انفرد به مخالفا لما رواه من هو أولى منه بالحفظ وأضبط كان ما انفرد به شاذا مردودا، وإن لم يخالف لما رواه غيره، وإنما رواه هو ولم يروه غيره، فإن كان المنفرد: عدلا حافظا موثوقا بإتقانه وضبطه قبل ما انفرد به، فإن خف ضبطه وكان في دائرة القبول ولم يكن ضعيفا وانفرد به كان انفراده، من قبيل الحسن، ، وإن كان ضعيفا رد ما انفرد به، وكان من قبيل الشاذ المنكر 8 .

بينما ذكر ابن رجب: أن " أكثر الحفاظ المتقدمين يقولون في الحديث إذا تفرد به واحد وإن لم يرو الثقات خلافه: "إنه لا يتابع عليه "، ويجعلون ذلك علة فيه؛ إلا أن يكون ممن كثر حفظه واشتهرت عدالته وحديثه، وربما يستنكرون بعض تفردات الثقات الكبار، ولهم في كل حديث نقد خاص " 9 . ويرى الزيلعي: "وانفراد الثقة بالحديث لا يضره" 10 .

---

1 انظر: مقدمة ابن الصلاح/ ص:90 /أثر علل الحديث في اختلاف الفقهاء/ماهر ياسين فحل الهيتي/دار عمار-عمان/ط1420/1هـ ص: 131 .

2 قاله ابن فارس:معجم مقاييس اللغة/ مادة فرد 50/4 .

3 نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر / ص: 64-66 .

4 منهج النقد في علوم الحديث/ د:نور الدين عتر/دار الفكر دمشق-سورية/ط3/ 1418هـ-1997م ص: 401 .

5 التفرد في رواية الحديث ومنهج المحدثين في قبوله أو رده دراسة تأصيلية تطبيقية / عبد الجواد حمام / دار النوادر – بيروت – لبنان / ط1/ 2008 م/ ص 90 .

6 نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر/ ص: 64-66 .

7 انظر: المقدمة/ صحيح مسلم/ تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي/دار إحياء التراث العربي/بيروت-لبنان/1374هـ- 1954م/ 1/ 7 .

8 انظر: مقدمة ابن الصلاح/ ص: 79 .

9 شرح علل الترمذي/ زين الدين عبد الرحمن بن أحمد بن رجب الحنبلي ت:795هـ /المحقق: الدكتور همام عبد الرحيم سعيد/ مكتبة المنار - الزرقاء - الأردن/ط1/ 1407هـ - 1987م 2/ 582 .

10 نصب الراية لأحاديث الهداية مع حاشيته بغية الألمعي/عبد الله بن يوسف الزيلعي ت:762هـ /تحقيق: محمد عوامة /مؤسسة الريان-بيروت- لبنان/دار القبلة للثقافة الإسلامية-جدة- ط1/1418هـ/ 1/ 74 .

نخلص إلى أن الفرد المطلق لا يتداخل مع الشاذ، ففي الشاذ شرطان لا بد منهما: التفرد والمخالفة. أما الفرد فلا يلاحظ فيه إلا مطلق التفرد، ومن هنا جاء تعريفهم له بأنه "الحديث الذي انفرد به راو واحد، وإن تعددت الطرق إليه"، ويحكم له بالصحة أو الحسن أو الضعف تبعا لحال رواته 1 .

أقول: التفرد قرينة على العلة وليس علة مطلقا وكونه علة تؤثر في الحديث قبولا وردا لا تعتمد على أحوال الرواة فقط بل لابد من قرائن تحتف بالرواية ليحكم عليها بأنها معلولة كالمخالفة والخطأ .

موقف الطبري من التفرد والغرابة وأكثر ما ذكره من العلل دعوى التفرد عند الآخرين، وذلك كقوله: "لا يعرف له مخرج إلا من هذا الوجه"، وقوله: "أن فلانا عندهم غير جائز الاحتجاج بنقله لتفرده بالرواية ... من الأخبار بما لا يشاركه منه غيره". 2 . وكان يتجاوز هذه الدعوى لعدالة ما بينه وبين رسول الله صلى الله عليه وسلم، وكان يأتي بالموافقات من المتابعات والشواهد ليثبت أن دعوى التفرد التي أُعل بها منتفية، والطبري لا يرد الأثر ما دام له مخرج للاحتجاج به وتصحيحه ما لم يكن مخالفا.

أولا- موقف الطبري من تفرد الثقة نص الطبري على أن تفرد الثقة عنده مقبول: ولهذا قال في شأن يحيى بن أبي كثير وقد سئل:

"إن الخبر بتخيير ولي قتيل العمد بين القود وأخذ الدية، إنما رويته لنا عن "يحيى بن أبي كثير، عن أبي سلمة، عن أبي هريرة، عن النبي صلى الله عليه وسلم"، وقد رويت عن عكرمة، عن ابن عباس، عن النبي صلى الله عليه وسلم، وغير عكرمة عنه، من وجوه شتى، وعن ابن عمر، وأبي شريح عن النبي صلى الله عليه وسلم خطبته في اليوم الذي روى يحيى بن أبي كثير، عن أبي سلمة، عن أبي هريرة، أن النبي صلى الله عليه وسلم خطب فيه، فذكر تخييره فيها ولي القتيل عمدا، فلم يذكر أحد منهم ذلك عنه- أنه خيّر- "فهل من خبر تأثره لنا عن رسول الله صلى الله عليه وسلم غير حديث يحيى ابن أبي كثير، أو حجة يعتمد عليها سواه؟ قيل: إن يحيى بن أبي كثير أمين على ما انفرد به من رواية خبر ثقة غير متهم على ما نقل من أثر، وفيه فيما روى من ذلك كفاية" 3 .

قلت: الطبري يرد دعوى التفرد بذكر الموافقات، وأحيانا يتبعها بآثار عن السلف، وكأنه يقول: لو لم يكن للخبر متابعة أو شاهد، فهو مكان حجة لمّا كان رواته ثقات، أما وقد وردت له متابعات وشواهد، فدعوى التفرد باطلة 4 ، ولذلك أجاب عن خبر يحيى بن أبي كثير: "غير أن الأمر، وإن كان كذلك، فإن الذي روى من معنى ذلك، لم ينفرد به دون جماعة من الثقات روت معنى ما روى من ذلك" 5 .

مثال آخر: روى الطبري من طريق سفيان، عن حبيب بن أبي ثابت، عن ثعلبة بن يزيد الحِماني، قال: سمعت عليا، يقول: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: "لا صفر، ولا هامة، ولا يعدي سقيم صحيحا" قلت: أأنت سمعت هذا من النبي صلى الله عليه وسلم؟ قال: "نعم" وحدثنا ابن حميد، قال:

حدثنا عبد الله بن الجهم، قال: حدثنا عمرو بن أبي قيس، عن سفيان، عن حبيب، عن ثعلبة، عن علي، عن النبي صلى الله عليه وسلم، مثله.

قال الطبري: "هذا خبر عندنا صحيح سنده، وقد يجب أن يكون على مذهب الآخرين سقيما غير صحيح، وذلك أنه خبر لا يعرف له مخرج عن علي عن النبي صلى الله عليه وسلم إلا من هذا الوجه، والخبر إذا انفرد به عندهم منفرد وجب التثبت فيه، وقد حدث هذا الحديث عن حبيب بن أبي ثابت، عن ثعلبة غير سفيان، غير أن في أسانيد بعضها بعض من في نقله نظر" 6 .

---

1 انظر: علوم الحديث ومصطلحه - عرضٌ ودراسة/د. صبحي إبراهيم الصالح المتوفى: 1407هـ /دار العلم للملايين، بيروت – لبنان/ ط15/، 1984 م/ 1/ 226 .

2 انظر: مسند علي 4/ 119/3 171/3 /مسند باقي العشرة 369/103 /مسند ابن عباس 188/1 .

3 تهذيب الآثار مسند ابن عباس 25/1- 26 . قال أحمد بن حنبل: يحيى بن أبي كثير من أثبت الناس وإذا خالفه الزهري فالقول قول يحيى ابن أبي كثير، قال أبو حاتم: إمام لا يحدث إلا عن ثقة / الجرح والتعديل/ 9/ 142 .

4 تهذيب الآثار مسند ابن عباس 30-43 1/ 27-33 .انظر: الصناعة الحديثية عند الطبري في تهذيبه ص224 .

5 تهذيب الآثار مسند ابن عباس 1/ 26 .

6 تهذيب الآثار مسند علي 3/ 3 . رواه أبو يعلى: مسنده 430 1/ 338 .

وقال: وقد وافق عليا رحمة الـله عليه في رواية هذا الخبر عن رسول الـلـه صلى الـلـه عليه وسلم جماعة من أصحابه 1 .ثم ذكـر متـابعتين لسفيان، وشواهد لخبر علي من رواية أبي هريرة، وسعد بن أبي وقاص، وغيرهما من الصحابة، وثعلبة بن يزيد الحماني الكوفي، قال البخـاري: في حديثه نظر، لا يتابع في حديثه، روى له النسائي في "مسند علي"، وقال: ثقة 2 .

قلت: صححه الطبري بالمتابعات والشواهد وأصل الحديث في البخاري ومسلم 3 .

مثال آخر: روى الطبري من طريق ابن أبي فُديك، عن ابن أبي ذئب، عن مسلم بن جندب، عن نوفل بن إياس الهذلي، أنـه قـال: " كـان عبـد الرحمن بن عوف لنا جليسا، وكان نعم الجليس. وإنه انقلب بنا ذات يوم حتى إذا دخلنا بيته دخل بيته، فاغتسل ثم خـرج، فجلـس معنـا، وأتانا بصحيفة فيها خبز ولحم فلما وضعت بكى عبد الرحمن فقلت: يا أبا محمد "ما يبكيك؟ فقـال: هلـك رسـول الـلـه صـلى الـلـه عليـه وسلم ولم يشبع هو وأهل بيته من خبز الشعير، فلا أرانا أخرنا لهذا لما هو خير لنا".

قال الطبري: وهذا خبر - عندنا - صحيح سنده وقد يجب أن يكون على مذهب الآخرين سقيما غـير صـحيح لعلـل: ذكـر منهـا: أنـه خـبر لا يعرف له عندهم مخرج عن عبد الرحمن، عن النبي صلى الـلـه عليه وسلم إلا من هذا الوجه، والخبر إذا انفرد به - عندهم - منفرد، وجب التثبت فيه 4 .

قال الذهبي: نوفل بن إياس الهذلي، عن عبد الرحمن بن عوف، لا يعرف 5 . وأصل الحديث في البخـاري، رواه عبـد بـن حميـد، والـدولابي، وأبو نعيم 6 .

قلت: يظهر من صنيع الإمام الطبري أنه يعدل نوفل بن إياس من وجهة نظره؛ حيث صحح سند خبره، ولم يأت لهما بمتابع. ودعم روايـتهما بشواهد لها من أحال على مسند عمر، عن النعمان بن بشير، وعن عائشة، وعن أبي هريرة، وطلحة بن عمرو النصري وغيرهم 7 .

ثانيا- موقف الطبري مِن تفرد مَن خف ضبطه ذكر الطبري أن تفرد ومخالفة الثقة للثقات غير مقبولة عند الآخرين، ويلتحق بـه مـن خـف ضبطه عندهم، وتبين موقف الطبري من تعامله مع الآثار التي أعلها الآخرون بالتفرد، وكيف صححها غاضا الطرف عن التفـرد الـذي زعمـه الآخرون بحشد الموافقات بأنواعها، ولو ممن خف ضبطه .

مثال: قال الطبري: حدثنا ابن المثنى, حدثنا محمد بن جعفر, حدثنا شعبة, قال: سمعت يزيد بن خمير يحدث عـن حبيـب بـن عبيـد, عـن جبير بن نفير, عن ابن السمط أنه أتى أرضا يقال لها دومين, من حمص على رأس ثمانية عشر ميلا, فصلى ركعتين, فقلت لـه: تصـلي ركعتـين؟ فقال: رأيت عمر بن الخطاب بذي الحليفة يصلي ركعتين فسألته فقال: "إنما أفعلها كما رأيت رسول الـلـه صلى الـلـه عليـه وسـلم, أو قـال فعل رسول الـلـه صلى الـلـه عليه وسلم" 8 .

قال الطبري: "وهذا الخبر عندنا صحيح سنده, لا علة فيه توهنه, ولا سبب يضعفه , لعدالة من بيننا وبـين رسـول الـلـه صـلى الـلـه عليـه وسلم من نقلته, وقد يجب أن يكون على مذهب الآخرين سقيما غير صحيح لأنه خبر لا يعرف له مخـرج عـن عمـر إلا مـن هـذا الوجـه"، وأصّل لمسألة التفرد عند المحدثين بقوله: "والخبر إذا انفرد به عندهم منفرد يجب التثبت فيه, وإن كان راويـه مـن أهـل العدالـة والأمانـة متثبتا فيما روى وأدى, فكيف بمن كان بخلاف ذلك, ويزيد بن خمير عندهم, وإن كان معروفا ليست له منازل المقدمين في الحفظ والإتقان لما رووا وأدوا من آثار رسول الـلـه صلى الـلـه عليه وسلم 9 .

---

1 تهذيب الآثار مسند علي 3/ 4 .

2 تهذيب الكمال في أسماء الرجال 4/ 399 .

3 صحيح البخاري/كتاب الطب/ باب لا صفر، وهو داء يأخذ البطن / 5717 7/ 128 /صحيح مسلم/كتـاب السـلام/ بـاب لا عـدوى ولا طـيرة ولا هامـة ولا صـفر/ 2220 4/ 1742 /بلفظ «لا عدوى ولا صفر ولا هامة».

4 تهذيب الآثار - الجزء المفقود ص: 120 .

5 ميزان الاعتدال في نقد الرجال/ 4/ 280 .

6 صحيح البخاري/كتاب الاطعمة/باب ما كان النبي صلى الـلـه عليه وسلم وأصحابه يأكلون 5414 7/ 75 المنتخـب مـن مسـند عبـد بـن حميـد/ 160 83 الكنـى والأسماء/أبو بِشْر محمد بن أحمد الدولابي ت:310هـ /المحقق: نظر محمد الفاريابي/دار ابن حزم - بيروت/ لبنان/ط1421/1هـ - 2000م/ حليـة الأوليـاء وطبقـات الأصفياء/ 99/1 .

7 تهذيب الآثار مسند عمر 693/2- 694-704-707 .

8 تهذيب الآثار مسند عمر 2/ 894 . رواه مسلم/كتاب الصلاة/باب صلاة المسافرين وقصرها 692 481/1 ورواه النسائي/ في الصـغرى/ كتـاب الصـلاة/بـاب تقصـير الصلاة في السفر 1437 3/ 118 .

9 تهذيب الآثار مسند عمر بن الخطاب 2/ 896 .

قلت: تجاوز الطبري تفرد يزيد بن خمير الذي خف ضبطه، وصحح الحديث موافقا لمن صححه 1 .

وقصد الطبري بالتفرد بقوله: أن عمر رضي الله عنه عندما قصر في هذه المسافة أنه أراد سفرا وأن ما رواه الطبري لم يذكر أنه خرج يريد سفرا فأجاب أن "نقل الحجة من الصحابة والتابعين ومن بعدهم من الخالفين, أنه لا يكون قصر الصلاة في قدر ما بين المدينة وذي الحليفة" 2 .

مثال يبين خلاصة التفرد عند الطبري وكيف تعامل معه

قال الطبري: ذكر ما صح عندنا سنده من حديث أبي سعيد الخدري، عن عمر بن الخطاب، عن رسول الله صلى الله عليه وسلم مما لم نذكره فيما مضى.

قال: حدثنا أبو جعفر محمد بن جرير بن يزيد الطبري رضي الله عنه قال: حدثني القاسم بن بشر بن معروف، حدثنا الأسود بن عامر، أنبأنا أبو بكر بن عياش، عن الأعمش، عن أبي صالح، عن أبي سعيد الخدري، عن عمر أنه قال: يا رسول الله، لقد سمعت فلانا وفلانا يذكران خيرا، يزعمان أنك أعطيتهما دينارين، فقال النبي صلى الله عليه وسلم: «ولكن فلانا ما هو كذلك - أو ما يقول ذاك - لقد أعطيته من عشرة إلى مائة فما يقول ذاك، وإن أحدهم يخرج بمسألته من عندي متأبطها» يعني نارا، فقال عمر: يا رسول الله، فلم تعطيهم؟ قال: "يأبون إلا ذاك، ويأبى الله لي البخل"

وقال: حدثنا أحمد بن منصور، حدثنا يحيى الحماني، حدثنا أبو بكر بن عياش، حدثنا الأعمش، عن أبي صالح، عن أبي سعيد الخدري، عن عمر بن الخطاب، قال: أتيت النبي صلى الله عليه وسلم، فقلت: يا رسول الله، إني رأيت فلانا يحسن الثناء، قال: "إني كنت أعطيته دينارين، ولكن فلانا أعطيته ما بين الدينارين إلى الثمانية، فما أثنى ولا قال خيرا"، قال: قلت: بأبي وأمي، فلم تعطيهم؟ قال: "يسألوني، يريدون لي البخل، ويأبى الله لي إلا السخاء"

ثم قال: ذكر علل هذا الخبر وهذا خبر عندنا صحيح سنده، لا سبب يضعفه، ولا علة توهنه؛ لعدالة من بيننا وبين رسول الله صلى الله عليه وسلم من نقلته، وقد يجب أن يكون سقيما غير صحيح؛ لعلل: إحداها: أن هذا الحديث قد حدث به جماعة من الثقات من أصحاب أبي بكر بن عياش، عن أبي بكر، فجعلوا هذا الخبر عن أبي سعيد، عن رسول الله صلى الله عليه وسلم، ولم يدخلوا بينه وبين رسول الله صلى الله عليه وسلم عمر، وأخرى: أنه حدث به عن الأعمش غير أبي بكر، فجعل الخبر عنه عن غير أبي صالح، والثالثة: أنه حدث به جماعة من التابعين عن أبي سعيد، فجعلوا الخبر عنه، عن رسول الله صلى الله عليه وسلم، ولم يدخلوا بينه وبين رسول الله صلى الله عليه وسلم أحدا، والرابعة: أنه خبر لا يعرف له مخرج عن أبي سعيد، عن عمر، عن رسول الله صلى الله عليه وسلم، إلا من هذا الوجه الذي ذكرناه 3 .

وهكذا سار الطبري في كتابه يذكر مطلق التفرد بقوله:" أنه خبر لا يعرف له مخرج عن أبي سعيد، عن عمر، عن رسول الله صلى الله عليه وسلم، إلا من هذا الوجه" وكذا يذكر وجه المخالفة كما ذكر في العلة الأولى والثانية والثالثة وكل هذا لا يؤثر عنده على صحة الحديث ويمضي في تصحيحه معتمدا على ثقة رواته مما صح عنده ثم يحشد الموافقات وأحيانا يتبعها بآثار عن السلف، فيدل القارئ على أن معنى الخبر الذي صححه ليس فيه معنى منفرد غريب في الشرع، والله تعالى أعلم.

---

1 قال شعبة عن يزيد بن خمير: ثقة، وقال أحمد: كان كيسا، وحديثه حسن، صالح الحديث، قال أبو حاتم: صالح الحديث صدوق/الجرح والتعديل لابن أبي حاتم 9/ 259 .

2 تهذيب الآثار مسند عمر 2/ 897 .

3 تهذيب الآثار مسند عمر 1/ 3-4-5 .

المطلب الثاني: تصحيح الطبري لزيادة الثقة في الإسناد مع وجود الاختلاف فيها

وزيادة الثقة نوع من أنواع التفرد، ولها متعلق بالشذوذ فكان التعرض لها من لوازم الحديث عن التفرد والشذوذ، ولذلك عرض ابن رجب زيادة الثقة في مباحث الغريب عند الترمذي ويطلق الغريب عند الترمذي على معان: منها أن يكون الحديث في نفسه مشهورا لكن يزيد بعض الرواة في متنه زيادة تستغرب 1 .

تعريف زيادة الثقة: صورتها أن يروي جماعة حديثا واحدا بإسناد واحد ومتن واحد، فيزيد بعض الرواة فيه زيادة لم يذكرها بقية الرواة، فإذا روي حديثان مستقلان في حادثة، وأحدهما فيه زيادة فإنها تقبل كما لو انفرد الثقة بأصل الحديث 2 .

وزيادة الثقة: هي ما يتفرد به الثقة في رواية الحديث من لفظة أو جملة في السند أو المتن 3 .

الفرق بين زيادة الثقة والتفرد: الحديث الفرد يرويه الثقة لا يشاركه فيه غيره، فإنه وإن كان زاد علماً لم يأت به سواه لكنه انفصل به عن غيره، فلم يشاركوه في أصله، وليس مما عنوا به كما عني به، ومقتضى ثقته قبول ما حفظه من العلم فتقبل أفراده ابتداء ما لم يقم دليل على غلطه.

وأما لو شارك غيره في الرواية، ثم أتى بما لم يأت به غيره فيها، فذلك المقصود بزيادة الثقة 4 .

موقف الطبري من زيادة الثقة في إسناد الحديث

الطبري ينظر إلى زيادة الثقة بمنظار المحدث الفقيه المجتهد الذي جمع بين حفظ الأسانيد واختلافها وطرقها، وظهر ذلك في نفسه الطويل في ذكر الموافقات بأنواعها، ومعرفته بعلل الحديث.

وزيادة الثقة في الإسناد: وهو ما يكثر من اختلاف الرواة في وصل الحديث وإرساله، وكذا في رفعه ووقفه 5 .

والطبري يقبل زيادة الثقة في الإسناد إذا كان زائدها ثقة عنده، على اعتبارات وقرائن اتبعها، ظهرت من خلال تعامله مع الأسانيد، حيث يسوق إسنادا يصححه في موضع، وقد يعله في موضع آخر، لمخالفة ظهرت له، أو جاء مجردا عن القرائن المعتبرة عنده، التي تقوّي حال الإسناد من موافقات وغيرها.

أولا- الاختلاف في وصل الحديث وإرساله وتصحيح الوجه الموصول.

تعامل الطبري مع الاختلاف في الوصل والإرسال بتقديمه الوصل على الإرسال ما دام الواصل ثقة، أو احتفت قرائن بالأثر، ولم يكن ثم مخالفة، حتى أنه تعامل مع من خف ضبطه بقبول زيادته؛ لكون الصحيح عنده يشمل الصحيح والحسن، بل تجاوز إلى الضعيف الذي له شواهد ومتابعات على زيادته.

المثال الأول: قال الطبري: حدثنا ابن وكيع، قال: حدثنا عبد الوهاب، عن خالد الحذاء، عن عكرمة، عن ابن عباس أن النبي صلى الله عليه وسلم "طاف على بعير، كلما أتى الركن أشار إليه" 6 .

وقال: "وهذا خبر عندنا صحيح سنده، وقد يجب أن يكون على مذهب الآخرين سقيما غير صحيح، لعلل: إحداها: أنه خبر قد حدث به عن خالد، عن عكرمة، غير من ذكرت فأرسله، ولم يجعل بين عكرمة والنبي صلى الله عليه وسلم ابن عباس" 7 .

أقول: ثم ذكر الطبري: من روى هذا الخبر عن خالد الحذاء، عن عكرمة، فأرسله، ولم يجعل فيه بين عكرمة والنبي صلى الله عليه وسلم أحدا، إسماعيل بن إبراهيم، وقال: وقد حدث هذا الحديث عن عكرمة غير خالد الحذاء، فوافقه في روايته موصولا يزيد بن أبي زياد.

1 انظر قول محقق: شرح علل الترمذي/ 1/ 207 .

2 انظر: شرح علل الترمذي 2/ 635 .

3 منهج النقد في علوم الحديث ص: 423 .

4 تحرير علوم الحديث/ 669/2 .

5 منهج النقد في علوم الحديث ص: 423 .

6 تهذيب الآثار مسند ابن عباس 1/ 55 صحيح البخاري/ 1612 2/ 152 .

7 تهذيب الآثار مسند ابن عباس 1/ 56 .

ثم ذكر: وقد وافق عكرمة في رواية هذا الخبر، عن ابن عباس عن النبي صلى الله عليه وسلم، غير واحد من أصحاب ابن عباس. عبيد الله بن عبد الله بن عتبة، مقسم بن بجرة. وقد وافق ابن عباس في رواية هذا الخبر عن رسول الله صلى الله عليه وسلم جماعة من أصحابه، نذكر ما صح عندنا من ذلك سنده: عن عائشة، أم سلمة، أبي الطفيل، عبد الله بن حنظلة، وابن عمر، وجابر 1 .

أقول: يتبين أن الطبري صححه لعدة أمور:

1 - لكون الذين رووه عن خالد موصولا أكثر، وهم عبد الوهاب بن عبد المجيد الثقفي، ويزيد بن زريع وهياج بن بسطام، وهم من الثقات، فكانت روايتهم أولى بالقبول.

2 - ثم لكون الحديث روي من غير طريق خالد الحذاء عن عكرمة موصولا.

3 - ثم لكونه روي من غير طريق عكرمة، عن ابن عباس موصولا، فترجح الموصول 2 .

المثال الثاني: قال الطبري: "حدثنا سفيان بن وكيع، قال: حدثنا عبد الأعلى، عن خالد، عن عكرمة، عن ابن عباس، قال: "خرج النبي صلى الله عليه وسلم إلى حنين، والناس مختلفون، فصائم ومفطر، فلما استوى على راحلته دعا بإناء من لبن فوضعه على راحلته حتى نظر الناس، ثم شربه"، فقال المفطرون للصوام: انظروا أو: أفطروا يا عصاة" 3 .

قال الطبري: "وهذا خبر عندنا صحيح سنده، وقد يجب أن يكون على مذهب الآخرين سقيما غير صحيح، لعلل منها: أنه خبر قد رواه عن عكرمة غير خالد فأرسله ولم يصله، ولم يجعل بينه وبين النبي صلى الله عليه وسلم أحدا" 4 . ثم ذكر من روى هذا الخبر عن عكرمة فأرسله: أيوب السختياني، ومجاهد، وبكر بن عبد الله المزني.

وقد وافق في وصل هذا الخبر عن عكرمة، عن ابن عباس خالد من روايته عنه غير واحد.

فذكر عن: أبي الأسود، وأشعث بن سوار.

قال: وقد وافق عكرمة في رواية هذا الخبر عن ابن عباس، عن النبي صلى الله عليه وسلم وأصحابه جماعة، فذكر عن طاووس، ومجاهد، وعطاء، ومقسم بن بجرة، وعبيد الله بن عبد الله.

قال: وقد وافق ابن عباس في رواية هذا الخبر عن رسول الله صلى الله عليه وسلم، جماعة من أصحابه، نذكر ما صح من ذلك عندنا سنده 5 . فذكر عن: أنس بن مالك، وابن عمر، وأبي سعيد الخدري، وحمزة بن عمرو الأسلمي، وجابر بن عبد الله وعائشة، ولم يأت بها لفظة يا عصاة لكن جاءت بالتخيير.

أقول: يتبين لنا أن الطبري قضى للموصول لأمور:

1 - لأن خالدا ثقة؛ وما دام كذلك فليس قول أيوب بأرجح من قوله.

2 - ثم إن الحديث لما روي موصولا من غير طريق خالد الحذاء ترجّح قوله على قول أيوب، فكيف وقد رُوي من غير طريق عكرمة موصولا.

وقد ذكر محقق الكتاب: أن آفته سفيان بن وكيع 6 وقال: "وكأن هذا الخبر مما أفسده عليه وراق السوء لأني لم أجد هذا الخبر في مكان ولا رواه أحد غيره عن عبد الاعلى عن خالد واقتصر في العلل على ما ذكر في عكرمة وخالد الحذاء وأغفل ما هو أهم من ذلك ـ وهو سفيان ـ وقال: وفيه آفة متنية وهي ذكر حنين وحنين عند الجميع في شوال 7 .

قلت: ومع ذلك صححه، وأخرجه الطبراني من طريق محمد بن فضيل، عن أشعث بن سوار، عن عكرمة، عن ابن عباس رضي الله عنهما، قال: خرج النبي صلى الله عليه وسلم من المدينة إلى مكة "

---

1 تهذيب الآثار مسند ابن عباس 1/ 56-57-58-59-60-61-62-64-65-66 .

2 انظر: الصناعة الحديثية عند الطبري في تهذيبه ص: 103 / رواه البخاري في صحيحه/ كتاب الحج/باب من أشار إلى الركن إذا أتى عليه/ 1612 2/ 152 ، وأبو داود في سننه/كتاب المناسك/ باب الطواف الواجب 1878 3/ 265 ، وابن ماجه في سننه/ كتاب المناسك/ باب من استلم الركن بمحجنه 2948 4/ 175 .

3 تهذيب الآثار مسند ابن عباس 1/ 90 .

4 تهذيب الآثار مسند ابن عباس 1/ 90 .

5 تهذيب الآثار مسند ابن عباس 1/90/91/ 103 .

6 كان صدوقا إلا أنه ابتلي بوراقه فأدخل عليه ما ليس من حديثه فلم يقبل فسقط حديثه/تقريب التهذيب 1/ 372 .

7 انظر حاشية: تهذيب الآثار مسند ابن عباس 1/ 89 .

فصام حتى أتى قديدا فأتي بإناء من لبن، فأفطر وهو على راحلته، وهو في رمضان، وأفطر الناس، فقال الذين أفطروا للذين لم يفطروا: أفطروا يا عصاة " 1 .

قلت: الطبري يعلم إنها في فتح مكة ولم يغفل عن ذلك بدليل قوله: "ومن اختار الصوم وهو يسر غير عسر عليه، فهو له أفضل، لصحة الخبر عن رسول الـلـه صلى الـلـه عليه وسلم أنه صام حين شخص من مدينته متوجها إلى مكة لحرب قريش، حتى بلغ عُسفان أو الكديد، وصام معه أصحابه" 2 .

أقول: إن الطبري ينظر إلى معنى الحكم الفقهي، ويأتي بالموافقات ليقول ضمنا من خلال تعليقه السابق؛ أن الصواب فتح مكة ولم يرد أن يصرح بذكر العلة.

قلت: روى البخاري بسنده الى ابن عباس رضي الـلـه عنهما، قال: خرج رسول الـلـه صلى الـلـه عليه وسلم، من المدينة إلى مكة، فصام حتى بلغ عسفان، ثم دعا بماء فرفعه إلى يديه ليريه الناس، فأفطر حتى قدم مكة، وذلك في رمضان " 3 ، وهذه خلاف رواية الطبري يثبت أنها في طريقه إلى مكة وليس حنين.

وكأن الطبري يقصد بذلك أن مجيء لفظة في المتن لا تُشْكل فيه، ولا تؤثر في إعلال الخبر؛ وهذا رأي الفقهاء ومن نحا نحوهم ممن تساهل في التصحيح، والـلـه تعالى أعلم.

المثال الثالث:

قال الطبري: حدثني يعقوب بن إبراهيم، قال: حدثنا إسماعيل، وحدثنا سفيان بن وكيع، قال: حدثنا عبد الوهاب جميعا عن خالد، عن عكرمة، عن ابن عباس، قال: ضمني رسول الـلـه صلى الـلـه عليه وسلم وقال: "الـلـهم علمه الحكمة" 4 .

قال الطبري: هذا خبر صحيح سنده، وقد يجب أن يكون على مذهب الآخرين سقيما غير صحيح، أنه قد حدث هذا الحديث عن عكرمة غير خالد، وغير من وافقه في وصله، فأرسله ولم يصله 5 .

والذي أرسله نوح بن أبي مريم 6 .

وحكم للموصول على المرسل لأمور:

1 - لأن نوحا ذاهب الحديث، ولا يقوى على مخالفة مثل خالدا الحذاء الثقة.

2 - أن الحديث قد روي من غير طريق خالد الحذاء موصولاً، كما روي من غير طريق عكرمة موصولاً كذلك 7 .

المثال الرابع: قال الطبري: حدثنا أبو كريب، قال: حدثنا وكيع، وحدثنا ابن وكيع، قال: حدثنا أبي، عن سفيان، عن سماك بن حرب، عن عكرمة، عن ابن عباس، قال: قال رسول الـلـه صلى الـلـه عليه وسلم: "إذا اختلفتم في الطرق فاجعلوه سبعة أذرع، من بنى بناء، فليدعمه على حائط جاره" 8 .

وقال: "هذا خبر عندنا صحيح سنده، وقد يجب أن يكون على مذهب الآخرين سقيما غير صحيح؛ لعلل: ذكر منها أنه خبر قد حدث به عن سماك، عن عكرمة، غير من ذكرنا أنه رواه فأرسله عنه، ولم يجعل بين عكرمة، وبين رسول الـلـه صلى الـلـه عليه وسلم أحدا، لا ابن عباس ولا غيره" 9 .

---

1 المعجم الكبير للطبراني 11/ 271 .

2 تهذيب الآثار مسند ابن عباس 1/ 151 .

3 صحيح البخاري/كتاب الصوم/باب من أفطر في السفر ليراه الناس 1948 3/ 34 .

4 رواه البخاري في صحيحه/كتاب المناقب/باب ذكر ابن عباس رضي الـلـه عنهما 3756 5/ 27 /تهذيب الآثار مسند ابن عباس 1/ 163 .

5 تهذيب الآثار مسند ابن عباس 1/ 164 .

6 قال أحمد يروي أحاديث مناكير ولم يكن في الحديث بذاك وقال ابن معين ليس بشيء ولا يكتب حديثه وقال الجوزجاني سقط حديثه وقال أبو زرعة ضعيف الحديث وقال أبو حاتم ومسلم والدولابي والدارقطني متروك الحديث وقال البخاري نوح بن أبي مريم ذاهب الحديث/ تهذيب التهذيب/أبو الفضل أحمد بن علي بن حجر العسقلاني المتوفى: 852هـ /مطبعة دائرة المعارف النظامية، الهند/الطبعة الأولى، 1326هـ 10/ 487 .

7 انظر: الصناعة الحديثية عند الطبري في تهذيبه ص: 103 .

8 تهذيب الآثار مسند ابن عباس 2/ 772

9 تهذيب الآثار مسند ابن عباس 2/ 774 .

أقول: وهذا الحديث رواه سفيان الثوري برواية -وكيع بن الجراح عنه - وزائدة بن قُدامة، وإسرائيل بن يونس السَّبيعي، والوليد بن عبد الله أبي ثور عن سماك موصولاً، وخالفهم شعبة بن الحجاج وسفيان الثوري- برواية يزيد بن هارون عنه -: فروياه عن سماك عن عكرمة مرسلاً.

فذكر من حدث هذا الحديث عن عكرمة فقال فيه: عنه، عن أبي هريرة، عن النبي صلى الله عليه وسلم، أيوب السختياني، والزبير بن الخريت، وقد وافق سماكا في رواية هذا الخبر عن عكرمة غير واحد من أصحابه، منهم: داود بن حصين، محمد بن عبد الرحمن أبي الأسود.

وقد وافق ابن عباس في رواية هذا الخبر عن رسول الله صلى الله عليه وسلم جماعة من أصحابه 1 .

فذكره: عن أبي هريرة، مجمع بن يزيد الأنصاري، وأبي شريح الكعبي خويلد بن عمرو.

وإنما ترجح الموصول لديه لأمور:

1 - لأن أولئك الذين رووه كذلك ثقات ولأنهم أكثر عدداً.

2- وذكر أنه روي عن غير ابن عباس رضي الله عنهما. 3- معنى الخبر مروي في الصحيحين 2 .

أقول: إن الطبري صدّر برواية سماك 3 ، مع أنه ساق في الموافقات ما هو أصح منها، ليبين أن الحديث صحيح أو حسن أو صالح للاحتجاج الفقهي والله تعالى أعلم.

وفيه اختلاف آخر، وهو أن غير سماك قد روى هذا الحديث عن عكرمة عن أبي هريرة - فجعله من مسند أبي هريرة، فلم يكن ذلك علة، لأنه اختلاف في تعيين الصحابي، وحيثما دار كان على صحابي، وكلهم عدول، حيث قال: أنه خبر قد حدث به عن عكرمة جماعة، فجعلوه: عنه، عن أبي هريرة، عن النبي صلى الله عليه وسلم 4 .

المثال الخامس: قال الطبري: حدثنا حميد بن مسعدة السامي، قال: حدثنا حرب بن ميمون، عن خالد يعني الحذاء، عن عكرمة، عن ابن عباس، قال: رأى النبي صلى الله عليه وسلم رجلا يصلي، يسجد ولا يضع أنفه على الأرض فقال: "ضع أنفك يسجد معك".

قال الطبري: "وهذا خبر عندنا صحيح سنده، وقد يجب أن يكون على مذهب الآخرين سقيما غير صحيح لعلل: إحداها: إنه خبر لا يعرف له مخرج من حديث خالد، عن عكرمة، عن ابن عباس مرفوعا إلا من هذا الوجه، والخبر إذا انفرد به عندهم منفرد وجب التثبت فيه، ...والرابعة: إنه خبر قد رواه عن عكرمة غير خالد، فأرسله عن ابن عباس، ولم يرفعه إلى النبي صلى الله عليه وسلم، وخالفه أيضا في اللفظ والمعنى، والخامسة: إنه قد رواه أيضا بعضهم عن عكرمة فأرسله، ولم يجعل بينه وبين النبي صلى الله عليه وسلم أحدا، وخالفه في اللفظ والمعنى" 5 .

ثم ذكر الطبري: من روى ذلك عن عكرمة، عن ابن عباس موقوفا: رواه سعيد بن الفضل، عاصم الأحول، ثم ذكر من روى ذلك عن عكرمة، فأرسله عن النبي صلى الله عليه وسلم 6 ، جرير عن عاصم، ثم روى شواهد للخبر مرفوعة إلى النبي من حديث أبي حميد الساعدي، ووائل بن حُجْر الحضرمي، وأبي سعيد الخدري.

---

1 تهذيب الآثار مسند ابن عباس 2/775-777 778 .

2 صحيح البخاري/كتاب المظالم والغصب/باب: لا يمنع جار جاره أن يغرز خشبه في جداره 2463 3/ 132 ،صحيح مسلم/كتاب المساقاة/ باب غرز الخشب في جدار الجار 1609 . 4137 5/ 57 .

3 عن يحيى: سماك ثقة، وكان شعبة يضعفه، وقال أحمد: سماك مضطرب الحديث، وقال أبو حاتم: ثقة صدوق، وقال صالح جزرة: يضعف، روى حجاج، عن شعبة، قال: كانوا يقولون لسماك: عكرمة عن ابن عباس؟ فيقول: نعم، قد احتج مسلم به، وقال ابن المديني: روايته عن عكرمة مضطربة، فسفيان وشعبة يجعلونها عن عكرمة، وأبو الأحوص وإسرائيل، يجعلونها عن عكرمة، عن ابن عباس، وقال يعقوب بن شيبة: هو في غير عكرمة صالح، وليس من المتثبتين/ ميزان الاعتدال 2/ 233-234 .

4 تهذيب الآثار مسند ابن عباس 2/ 774 انظر:الصناعة الحديثية عند الطبري في تهذيبه ص: 104 .

5 تهذيب الآثار مسند ابن عباس 1/ 187-188 .

6 انظر: تهذيب الآثار مسند ابن عباس 1/188- 189 .

قال الترمذي: وحديث عكرمة عن النبي صلى الـلـه عليه وسلم أصح، وقال الدارقطني: قال لنا أبو بكر: لم يسنده عن سفيان وشعبة إلا أبـو قتيبة والصواب عن عاصم عن عكرمة مرسلا، قال ابن الجوزي: فإن قالوا قال أبو بكر بن أبي داود لم يرفعه إلا أبو قتيبة قلنا هو ثقـة أخـرج له البخاري والرفع زيادة وهي من الثقة مقبولة 1 .

أقول: يتبين رجحان الوجه الأول المرسل على منهج المحدثين.

للأسباب التالية: 1- أن رواة الوجه الأول أكثر من رواة الوجهين الآخرين عددا؛ فرواة الوجه الأول تسعة، بينما الثاني اثنان -تفرد بالرواية عنهما واحد-، أما الوجه الثالث، فرواه راو واحد فقط 2 .

2- أن الوجه الثاني المتصل المرفوع، وإن كان رواه اثنان ثقتان، حافظان، وهما: شعبة والثوري وهو أحد، وجهي الخلاف عنهما، وأنه وجه مرجوح، والراجح هو الوجه الوارد عنهما في الوجه الأول عن عاصم الأحول، وقد تفرد الوجه المتصل المرفوع، سلَم بن قُتيبة الشعيري 3 ، أما رواة الوجه الأول فيفضلون أبا قتيبة في الرتبة، أن الخبر الموقوف من طريق عاصم الأحول، قد يكون من منكرات سعيد بن الفضل 4 .

خلافا لتصحيح الطبري الذي وافق فيه الفقهاء واكتفى بما روى له من شواهد 5 ، واكتفى برواية خالد الحذاء وهو ثقة 6 .

أقول: يتبين من خلال هذه النماذج التي ذكرت، أن الإمام الطبري يرجح تصحيح الوصل، ولا يعد الإرسال مُعِلاً لوصل الحديث مادام الواصل ثقة، موافقا بذلك كثيراً من أهل العلم من المحدثين والفقهاء والأصوليين.

ثانيا- الاختلاف في رفع الحديث ووقفه وتصحيحه للوجه المرفوع المتتبع لصنيع الطبري في حكمه على الآثار بالصحة؛ وفي نفس الوقت ينقل عن الآخرين أنهم أعلوا المرفوع بالموقوف، تراه يغض الطرف عن هذه العلة، ولا يلقي لها بالا في كثير من الأحيان؛ إذا كان الرافع ثقة ولا يوجد له مخالف، فإذا كان مخالفا مناقضا للأثر والموقوف أصح رجحه، كما مر سابقا في موقفه من إعلال الوجه المرفوع بالوجه الموقوف، بل غالب الآثار التي صححها وفيما يأتي نماذج لتصحيحه مع نقله عن الآخرين وجود هذه العلة.

المثال الأول:

قال الطبري: حدثنا إسماعيل بن موسى الفزاري، قال: أخبرنا شريك، عن أبي إسحاق، عن سعيد بن ذي حدان، عن علي، قال: "سمى الله الحرب خدعة على لسان رسول الله صلى الله عليه وسلم، أو على لسان محمد صلى الله عليه وسلم"

قال الطبري: "وهذا الخبر عندنا صحيح سنده، وقد يجب أن يكون على مذهب الآخرين سقيما غير صحيح، لعلل منها: أن المعروف من رواية ثقات أصحاب علي هذا الخبر عن علي الوقوف به عليه غير مرفوع إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم.

ومنها: أن سعيد بن ذي حدان عندهم مجهول، ولا تثبت بمجهول في الدين حجة، مع أنه رواه سويد بن غَفَلة 7 وأبو جحيفة، عن علي فجعلاه من قوله".

ثم قال: ذكر من روى هذا الخبر عن أبي إسحاق فقال فيه: عنه، عن سعيد، عن رجل، عن علي، ولم يقل: عن سعيد بن ذي حدان، عن علي، هكذا على الإبهام، وهو سفيان الثوري: ثم قال: وقد وافق عليا رحمة الله عليه في رواية هذا الخبر عن رسول الله صلى الله عليه وسلم جماعة من أصحابه 8 . فذكر: جابر بن عبد الله، وعائشة، وزيد بن ثابت, و كعب بن مالك، وابن عباس، وأبي الطفيل، والنواس بن سمعان، وأسماء بنت يزيد، و أبي هريرة، وأنس، وابن عمر، وأم كلثوم ابنة عقبة.

---

1 ترتيب علل الترمذي الكبير/ ص:70 / سنن الدارقطني/ 1319 2/ 157 / التحقيق في أحاديث الخلاف/ أبو الفرج عبد الرحمن بن علي الجوزي/ ت:597هـ المحقق: مسعد عبد الحميد السعدني/دار الكتب العلمية – بيروت/ط1/ 1415هـ 1/ 392 .

2 انظر: منهج الإمام ابن جرير الطبري في تضعيف الأحاديث وإعلالها"/ص775.

3 قال فيه يحيى بن سعيد القطان: ليس من حمال المحامل. قال أبو حاتم: ليس به بأس، كثير الوهم، يكتب حديثه، قال أبو زرعة: ثقة/أقول: وهذا ينزله إلى رتبة صدوق/الجرح والتعديل 266/4 ميزان الاعتدال 2/ 186 .

4 قال ابو حاتم: ليس بالقوي، منكر الحديث/ الجرح والتعديل لابن أبي حاتم 4/ 55 .

5 والطبري فقد روى عدة شواهد أخرى مرفوعة للخبر وصححه/ انظر: منهج الإمام ابن جرير الطبري في تضعيف الأحاديث وإعلالها"/ ص775-777-778 .

6 قال الذهبي: ثقة إمام/ الكاشف 1/ 369 .

7 تهذيب الآثار مسند علي 188 3/ 119 صحيح البخاري/كتاب استتابة المرتدين والمعاندين وقتالهم/ باب قتل الخوارج والملحدين بعد إقامة الحجة عليهم 6930 9/ 16 صحيح مسلم/ كتاب الزكاة/ باب التحريض على قتل الخوارج 1066 2/ 746 .

8 انظر: تهذيب الآثار مسند علي 188 191 3/118-119- 120-121 .

أقول: إنما صحّح الطبري المرفوع لأمور:

1- أنه يوثق سعيد بن ذي حدان 1 ، على طريقته في توثيق من روى عنه ثقة وهو أبو إسحاق السبيعي، وكان من التابعين، وما دام ثقة فزيادته للرفع مقبولة.

2- ثم أكد ذلك برواية هذا الحديث عن عدد من الصحابة ممن وافقوا عليا في روايته الحديث مرفوعا كجابر، وعائشة، وزيد بن ثابت، وغيرهم.

3- وكذلك قبل شريك بن عبد الله النخعي 2 ، والراجح وقف الحديث على علي رضي الله تعالى عنه، وهو صحيح موصول كما رواه البخاري من طريق أبي هريرة 3 ، وعند البخاري ومسلم من طريق جابر رضي الله عنهم 4 .

المثال الثاني: قال الطبري: حدثنا ابن بشار، قال: حدثنا عبد الرحمن، قال: حدثنا سفيان، عن أبي إسحاق، عن هانئ بن هانئ، عن علي، قال: جاء عمار يستأذن على النبي صلى الله عليه وسلم فقال: "ائذنوا له، مرحبا بالطيب المطيب" وقد تابع سفيان شعبة وشريك.

قال الطبري: وهذا خبر عندنا صحيح سنده، وقد يجب أن يكون على مذهب الآخرين سقيما غير صحيح، لعلل منها: أنه خبر قد حدث به عن أبي إسحاق، عن هانئ، عن علي غير من ذكرنا، فوقف به على علي، ولم يرفعه إلى النبي صلى الله عليه وسلم. ومنها: أنه قد حدث به عن سفيان، عن أبي إسحاق , يحيى بن يمان فجعله بالشك، وقال: عن هانئ بن هانئ، أراه عن علي، وخالف الأعمش فرواه عن أبي إسحاق فوقفه على علي رضي الله عنه 5 .

أقول: وإنما صحح المرفوع لأمرين: 1 - لكون من رفع ثقة وأكثر عددا، سفيان الثوري، شعبة، شريك. 2 - ولكون رواة الوقف أقل عددا وهو الأعمش.

المثال الثالث:

قال الطبري: حدثني الحسين بن علي الصدائي ومحمد بن إسماعيل الضراري قالا: حدثنا مسلم بن إبراهيم، قال: حدثنا الحسن بن أبي جعفر عن أيوب عن حميد بن عبد الرحمن عن علي قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: "أحبب حبيبك هونا ما عسى أن يكون بغيضك يوما ما وأبغض بغيضك هونا ما عسى أن يكون حبيبك يوما ما" 6 .

قال الطبري: "وهذا خبر عندنا صحيح سنده، وقد يجب أن يكون على مذهب الآخرين سقيما غير صحيح، لعلل له منها: أن المعروف من رواية أصحاب علي هذا الخبر عن علي الوقف به على علي وترك رفعه إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم" 7 ، ثم روى الطبري الخبر بالأوجه التي أعل بها الآخرون، أي الموقوف منها على علي 8 ، والمرفوع عن أبي هريرة 9 ، كما سيأتي في التخريج، ولم يأت الإمام الطبري

---

1 قال ابن المديني: لا أدري سمع من سهل بن حنيف أم لا وهو رجل مجهول لا أعلم أحدا روى عنه إلا أبو إسحاق. تهذيب التهذيب 4/ 26 / قال ابو زرعة الرازي: "سعيد بن ذي حدّان، صالح" الضعفاء لأبي زرعة 2/ 620

وقال الدارقطني: سعيد بن ذي حدان لم يدرك عليا/ العلل الواردة في الأحاديث النبوية 3/ 227 .

2 كان يحيى بن سعيد لا يحدث عن شريك واتهمه بالتخليط، وكان ابن مهدي يحدث عنه، قال ابن المبارك: شريك أعلم بحديث الكوفيين من سفيان الثوري، وقال احمد: سمع شريك من أبي إسحاق قديما، وشريك في أبي إسحاق أثبت من زهير وإسرائيل وزكريا، قال أبو زرعة: يحتج بحديثه، كان كثير الحديث صاحب وهم، يغلط أحيانا/ الجرح والتعديل 4/ 365-366 .

3 صحيح البخاري/ كتاب الجهاد والسير / باب: الحرب خدعة 3029 4/ 64 .

4 صحيح البخاري/ كتاب الجهاد والسير / باب: الحرب خدعة 3030 4/ 64 /صحيح مسلم/كتاب الجهاد والسير/ باب جواز الخداع في الحرب 1739 3/ 1361 .

5 تهذيب الآثار مسند علي 3/ 155-156-157 / أقول: رواه الترمذي وقال حسن صحيح/ سنن الترمذي/كتاب المناقب/باب مناقب عمار بن ياسر / 3798 5/ 668 /، وابن ماجه/ سنن ابن ماجه /كتاب السنة/فضل عمار بن ياسر 146 1/ 103 ، وأبو يعلى/ مسند أبي يعلى/ 403 1/ 324 /قال الدارقطني: والقول قول الثوري ومن تابعه/ العلل الواردة في الأحاديث النبوية 4/ 152 .

6 تهذيب الآثار مسند علي 3/ 283 .

7 تهذيب الآثار مسند علي 3/ 283 .

8 تهذيب الآثار مسند علي/من 438- 442 3/ 284 .

9 تهذيب الآثار مسند علي 443 3/ 285 .

بمتابعة لخبر علي المرفوع، إنما روى آثارا موقوفة على عمر، والحسن البصري، توافق معنى قول علي رضي الـلـه عنه 1 .

أقول: واستدل على صحة معناه كون الشريعة دعت إلى ذلك ولم يأت ما يخالف الخبر حيث قال:

قال رحمه الـلـه تعالى: فإذا كان التحاب في الـلـه من الـلـه تعالى .. وكان رسول الـلـه صلى الـلـه عليه وسلم قد أمر بالاقتصاد فيه، وترك الإفراط والغلو فيه ... وأما قول الحسن البصري: فقد أفرط أقوام في حب أقوام فهلكوا، وأفرط أقوام في بغض أقوام فهلكوا، فإنه كما قال رحمة الـلـه عليه: أفرطت النصارى في حب عيسى ابن مريم ...، وأفرطت الغالية من الرافضة في حب علي رحمة الـلـه عليه ...، وقال آخرون فيه أقوالا عجيبة, وأبغضت اليهود عيسى ابن مريم حتى قذفوا أمه بالفرية, وأبغضت المارقة من الخوارج علي بن أبي طالب رضوان الـلـه عليه حتى أكفروه 2 .

أقول: ومن خلال السابق يتبين أن هناك من وافق الطبري على التصحيح كالعراقي.واعتمد على شواهد موقوفة ومرسلا، واستدل على صحة معناه كون الشريعة دعت إلى ذلك ولم يأت ما يخالف الخبر حيث لم يظهر له في الخبر معنى مخالفا لما ثبت وعلم شرعا.

المطلب الثالث: تصحيح الطبري المزيد في متصل الأسانيد

تعريفه: قال ابن جماعة: وهو أن يزيد الراوي في إسناد حديث رجلا أو أكثر وهما منه وغلطا 3 .

وقال ابن كثير: وهو أن يزيد في الإسناد رجلا لم يذكره غيره 4 .

أقول: جاءت عبارة ابن حجر أوضح من حيث بيان ماهيته وشرطه فقال: "إن كانت المخالفة بزيادة راو في أثناء الإسناد، ومن لم يزدها أتقن ممن زادها، فهذا هو المزيد في متصل الأسانيد، وشرطه أن يقع التصريح بالسماع في موضع الزيادة، وإلا فمتى كان معنعنا، مثلا، ترجحت الزيادة" 5 .

وأما موقف الطبري المزيد في متصل الأسانيد: فإنه يقبل زيادة الثقة في الأسانيد وإن خالفت، إن كانت من ثقة، أو صدوق، تقبل روايته التصحيح أو التحسين ويحتاط بإيراد ما يشهد لتلك الزيادات 6 ، لينفي التفرد والشذوذ.

مثال: قال الطبري: حدثني ابن المثنى، حدثنا ابن أبي عدي، عن داود، عن أبي نضرة، عن أبي سعيد، قال: قال رجل: يا رسول الـلـه، إنا بأرض مضبة، فما تأمرنا - أو: ما تفتينا؟ قال: "ذكر لي أن أمة من بني إسرائيل مسخت" . فلم يأمر ولم ينه. قال أبو سعيد: فلما كان بعد ذلك قال عمر: إن الـلـه لينفع به غير واحد، وإنه لطعام عامة الرعاء، ولو كان عندي لطعمته، وإنما عافه رسول الـلـه صلى الـلـه عليه وسلم " 7 ، قلت: ورواية ابن أبي عدي رواها مسلم 8 .

---

1 تهذيب الآثار مسند علي 447 3/ 286 / رواه أحمد موقوفا فضائل الصحابة/ أحمد بن محمد بن حنبل ت:241هـ المحقق: د. وصي الـلـه محمد عباس/مؤسسة الرسالة – بيروت/ط1403/1- 1983 484 336/1 ، رواه البخاري في الأدب المفرد /محمد بن إسماعيل البخاري ت:256هـ /حققه: سمير بن أمين الزهيري/ مكتبة المعارف - الرياض/ط1419/1هـ-1998م /باب أحبب حبيبك هونا ما 1321 ص: 744 .ورواه الترمذي مرفوعا وقال: هذا حديث غريب لا نعرفه بهذا الإسناد إلا من هذا الوجه، والصحيح عن علي موقوفا/سنن الترمذي كتاب البر والصلة/باب ما جاء في الاقتصاد في الحب والبغض 199 4/ 360 . ، والبزار مسند البزار 9883 17/ 220 . ، والطبراني في الأوسط/ 3395 6185 5119 5120 / 3/ 357 ، 6/ 200 ، 5/ 213 ، 5/ 214 ، قال الهيثمي وفيه جميل بن زيد وهو ضعيف مجمع الزوائد ومنبع الفوائد 8/ 88 . .

ورواه البيهقي عن علي موقوفا، ورواه عن ابي هريرة مرفوعا وقال: وهو وهم، وروي من أوجه أخر ضعيفة والمحفوظ موقوف شعب الإيمان/ 6168 6169 61670 61671 61672 8/ 514 وضعفه المقدسي ذخيرة الحفاظ من الكامل لابن عدي /أبو الفضل محمد بن طاهر المقدسي المعروف بابن القيسراني ت: 507هـ /المحقق: د. عبد الرحمن الفريوائي/دار السلف – الرياض/ط1/ 1416 هـ -1996م 111 1/ 239 . .

وصححه العراقي: وقال: رجاله ثقات رجال مسلم لكن الراوي تردد في رفعه/المغني عن حمل الأسفار في الأسفار، في تخريج ما في الإحياء من الأخبار / زين الدين عبد الرحيم بن الحسين العراقي المتوفى: 806هـ / دار ابن حزم، بيروت – لبنان/الطبعة: الأولى، 1426 هـ - 2005 م ص: 643 .

2 تهذيب الآثار مسند علي 3/ 287 .

3 المنهل الروي في مختصر علوم الحديث النبوي/ بدر الدين محمد بن إبراهيم بن جماعة ت: 733هـ /المحقق: د. محيي الدين عبد الرحمن رمضان/دار الفكر – دمشق/ط2/ 1406 ص: 71 .

4 اختصار علوم الحديث/ إسماعيل بن عمر بن كثير ت: 774هـ /المحقق: أحمد محمد شاكر/دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان/ط2/ ص: 176 .

5 نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر ص: 228 .

6 قال الطبري:"والصواب من القول في ذلك عندنا قول من قال: إذا قطع السارق لم يتبع بضمان قيمة السرقة إن كان قد استهلكها موسرا كان بقيمتها أو معسرا؛ لقول الـلـه تعالى ذكره: {والسارق والسارقة فاقطعوا أيديهما جزاء بما كسبا نكالا من الـلـه}"/ تهذيب الآثار - مسند باقي العشرة ص: 110 .

7 تهذيب الآثار مسند عمر 1/ 148 .

8 صحيح مسلم/كتاب الصيد والذبائح/ باب إباحة الضب 1951 3/ 1546

قال الطبري: وهذا خبر عندنا صحيح سنده، لا علة فيه توهنه، ولا سبب يضعفه، وقد يجب أن يكون على مذهب الآخرين سقيما غير صحيح؛ لعلل منها: أنه حدث به عن داود بعض الرواة، فجعل كلام عمر، عن أبي نضرة، عنه، ولم يدخل بينه وبينه أبا سعيد 1 ، وذلك بما رواه قال الطبري: حدثنا ابن المثنى، حدثنا يزيد بن هارون، أنبأنا داود، عن أبي نضرة: قال: قال عمر: "إن الله لينفع بالضب، وإنه لطعام عامة الرعاء، ولو كان عندي لطعمت منه" 2 .

أقول وقد تابع ابن أبي عدي يزيد زريع قال الطبري: حدثنا محمد بن عبد الملك بن أبي الشوارب، حدثنا يزيد بن زريع، حدثنا داود، عن أبي نضرة، عن أبي سعيد، قال: قال رجل: يا نبي الله، إنا بأرض مضبة، فكيف ترى في الضباب؟ قال: "ذكر لي أن أمة من بني إسرائيل مسخت"، فلم يأمر به ولم ينه عنه. قال عمر: إنه لطعام عامة الرعاء، وإن الله لينفع به غير واحد، ولو كان عندي لطعمته" 3 .

وقد صححه الطبري مع أن يزيد بن هارون قد خالف فيه محمد بن أبي عدي وهو ثقة 4 ، فرواه عن داود بن أبي هند، عن أبي نضرة قال: قال عمر مرفوعا وأبو نضرة لم يسمع من عمر.

وإنما رجح الطبري رواية ابن أبي عدي وصحح اتصال الحديث لأن يزيد بن زريع قد تابع ابن أبي عدي، وابن زريع ثقة 5 ، فدل على أن الحديث متصل في الأصل، وإنما كان أبو نضرة أو داود بن أبي هند يرويه أحيانا عن عمر بإسقاط أبي سعيد الخدري، وربما يكون يزيد بن هارون نفسه قد صنع ذلك 6 .

المطلب الرابع: تصحيح الطبري لأخبار أعلت بالاضطراب

ويدخل الاضطراب تحت الاختلاف المؤثر قدحا إذا لم يمكن الجمع بين الروايات، بغض النظر عن كون الاضطراب في السند أو في المتن، مع وجود الاختلاف ولم يكن ثم قرينة مرجحة.

تعريف الاضطراب:

في اللغة: تَضَرّبُ الولد في البطن، ويقال: اضطرب الحبل بين القوم إذا اختلفت كلمتهم، واضطرب أمره: اختل، وحديث مضطرب السند، وأمر مضطرب 7 .

المضطرب في الاصطلاح:.

قال ابن حجر: الاضطراب هو: الاختلاف الذي يؤثر قدحا 8 . ثم قد يقع الاضطراب في متن الحديث، وقد يقع في الإسناد، وقد يقع ذلك من راو واحد: وقد يقع بين رواة له جماعة 9 .

أقول: صحح الطبري أخبارا أعلها غيره بالاضطراب، لوجود قرائن يستقيم معها إزالة الاضطراب، وقصد الطبري في الاضطراب الاختلاف لظهوره والتنازع فيه منها ما يتبين من المثال الآتي.

مثال فرضه الطبري بقوله: حدثك به إبراهيم بن المستمر 10 , حدثنا محمد بن بكار 11 , حدثنا سعيد بن بشير 12 , عن الأعمش, عن ذكوان, عن أبي هريرة , قال: قال رجل: يا رسول الله, دخل علي رجل وأنا أصلي فأعجبني الحال التي رآني عليها. قال: " لك أجران: أجر السر, وأجر العلانية " 13 .

---

1 تهذيب الآثار مسند عمر 1/148- 149 .

2 تهذيب الآثار مسند عمر 227 1/ 150 .

3 تهذيب الآثار مسند عمر 226 1/ 149 .

4 قال أبو حاتم: ثقة/ الجرح والتعديل لابن أبي حاتم 7/ 186 .

5 قال أبو حاتم: إمام ثقة/ الجرح والتعديل لابن أبي حاتم 9/ 264 .

6 انظر:الصناعة الحديثية عند الطبري في تهذيبه ص: 123 .

7 لسان العرب: مادة ضرب 1/ 544 .

8 النكت على كتاب ابن الصلاح 2/ 773 .

9 مقدمة ابن الصلاح/ ص:93-94 .

10 قال الذهبي: صدوق/الكاشف 1/ 225 .

11 قال أبو حاتم: صدوق/ الجرح والتعديل لابن أبي حاتم 7/ 212 .

12 قال أبو حاتم وأبو زرعة: محله الصدق عندنا/ الجرح والتعديل لابن أبي حاتم 4/ 7 .

13 تهذيب الآثار مسند عمر 1134 2/ 804 ثم رواه الطبري بأسانيد مختلفة ح 1135 -ح 1140 . المعجم الأوسط 4702 5/ 71 /قال الهيثمي/ رجاله ثقات/مجمع الزوائد ومنبع الفوائد 10/ 290 .

أقول: رواه الطبري بأسانيد مختلفة ح 1130 -ح 1140 ، ثم قال: قيل: هذا خبر يدفع صحته كثير من رواة الآثار ونقلة الأخبار, لما في سنده من الاضطراب الذي بينت, وإن كنا ندين بتصحيحه 1 .

تخريج الحديث: روى هذا الحديث حبيب بن أبي ثابت، واختلف عنه على ثلاثة أوجه:

1- من رواه عن حبيب بن أبي ثابت، عن ذكوان؛ أبي صالح، عن أبي هريرة مرفوعا 2 .

2- من رواه عن حبيب بن أبي ثابت، عن ذكوان؛ أبي صالح، عن النبي مرسلاً 3 .

3- من رواه عن حبيب بن أبي ثابت، عن النبي مرسلا، ورواه الطبراني بسنده عن سفيان، عن حبيب ابن أبي ثابت، عن ذكوان، عن أبي مسعود الأنصاري مرفوعا 4 . ورواه أبو نعيم بسنده إلى يوسف بن أسباط، عن سفيان الثوري، عن حبيب بن أبي ثابت، عن أبي ذر مرفوعا، ثم قال: لم يقل أحد عن أبي صالح، عن أبي ذر، غير يوسف عن الثوري، واختلف فيه على الثوري فرواه يحيى بن ناجية , فقال عن أبي مسعود الأنصاري، ورواه قبيصة عنه فقال: عن المغيرة بن شعبة ورواه أبو سنان عن حبيب، عن أبي صالح، عن أبي هريرة، والمحفوظ، عن الثوري عن حبيب، عن أبي صالح، مرسلا 5 ، قال أبو حاتم: الصحيح عندي مرسل 6 .قال الدارقطني: والصحيح من ذلك قول من قال، عن الأعمش، عن حبيب، عن أبي صالح مرسلا 7 .

أقول: دفع الطبري الاضطراب عن الحديث لكونه لا يتعارض مع حديث عمر المرفوع، "إنما الأعمال بالنيات" بأن المقصود هو ابتداء النية، ولا يضر العبد ما أحدث بعدها، حيث عقب قائلا: "وبنحو الذي قلنا في ذلك قال المتقدمون من أهل العلم، والسلف من أهل الفضل" 8 .

ولذلك فإن الطبري يدور مع المعنى، فإن كان مستقيما قال به، فإنه حكم على أحاديث بأن فيها نظر؛ وبالمقابل يقول: "فإن النظر يدل على صحة معناه"، فكيف بهذا الأثر وهو يدين بتصحيحه.

وكما قال الهيثمي: رجاله ثقات، أقول: ليس فيهم ضعيف لم ينزلوا عن حد الصدق فالحديث حسن.

المطلب الخامس: تصحيح الطبري لآثار ذكر أن غلطا فيها

تعريف الغلط، والوهم

غَلَطَ : الغين واللام والطاء كلمة واحدة، وهي الغلط: خلاف الإصابة. يقال: غَلِطَ يَغْلَطُ غَلَطًا، وبينهم أُغْلُوطَةٌ، أي شيء يُغَالِطُ به بعضهم بعضا 9 .

وَهِمَ : يقال: أوهمت الشيء، إذا تركته، وأوهمت في الكلام والكتاب، إذا أسقطت منه شيئا. ووَهَمَ إلى الشيء، يَهِمُ وَهْماً، إذا ذهب وَهْمُه إليه، ووَهِمَ يَوْهَمُ وَهَماً، بالتحريك، إذا غَلِطَ 10 . وقد ذكر: أبو غدة أن المحدثين آثروا لفظ وهم على غلط، وبين سبب ذلك فقال: "آثر المحدثون وغيرهم في مقام التخطئة لفظَ وهِم - ومشتقاته-، على لفظ غَلِط -[ومشتقاته]-، لوضوح المعنى في غلِط ومشتقاته، وغموض المعنى في وهِم ومشتقاته، ولاشتراكه في المادة مع لفظ الوهم بالسكون، الذي هو أخف مدلولاً من الَوَهمَ ، فيكون ألطف جرحا وآدب نقدا، والعرب في مقام التعبير عما تكره من قول أو فعل؛ تؤثر اللفظ الغامض بعض الشيء، أو المشترك المعنى، أو الذي فيه مجاز أو كناية على اللفظ الصريح..ومن أجل هذا آثروا في التعبير عن الخطأ وهِم على غلِط 11 .

---

1 تهذيب الآثار مسند عمر 2/ 807 .

2 سنن الترمذي/كتاب الزهد/ باب عمل السر 2384 4/ 594 قال الترمذي "هذا حديث غريب"/سنن ابن ماجه/كتاب الزهد/ باب النية 4226 5/ 305 صحيح ابن حبان 375 2/ 99 .

3 سنن الترمذي /كتاب الزهد/ باب عمل السر 2384 4/ 594 .

4 المعجم الكبير للطبراني 723 17/ 263 .

5 حلية الأولياء وطبقات الأصفياء 8/ 250 .

6 علل الحديث لابن أبي حاتم 2/ 147-148 .

7 علل الدارقطني 8/ 184 .

8 تهذيب الآثار مسند عمر 2/ 807 .

9 معجم مقاييس اللغة/ مادة غلط 4/ 390 .

10 النهاية في غريب الحديث والأثر/ أبو السعادات المبارك بن محمد بن محمد الجزري ابن الأثير ت:606هـ / تحقيق: طاهر أحمد الزاوى- محمود محمد الطناحي/المكتبة العلمية- بيروت-1399هـ-1979م/ 5/233-234 .

11 انظر: استدراكاته الملحقة في آخر: الرفع والتكميل في الجرح والتعديل/ أبي الحسنات محمد عبد الحي اللكنوي 1304هـ تحقيق: الشيخ عبد الفتاح أبو غدة/دار الأقصى-بيروت-لبنان/ط3-1987م/ 550-553 .

الوهم هو الغلط: عبر عنه الإمام مسلم: وسألت أن أذكر لك في كتابي رواية أحاديث مما وهم قوم في روايتها فصارت تلك الأحاديث عند أهل العلم في عداد الغلط والخطأ 1 .

إن مصطلح غلط كعلة يعلل بها العلماء الحديث هي مصطلح فضفاض، وقد تدخل تحته معظم العلل التي أعل بها العلماء، من تصحيف، أو إسقاط راو، أو أن أول الرواية يناقض آخرها، أو روى خبرا عن شيخ على وجه يخالف رواية الأوثق منه عن نفس الشيخ، أو روى خبرا على وجه متصل، بينما الراجح منه الوجه المرسل 2 ، أو غلَّط شيخا لأنه نسب راويا في سند على غير الصواب -فيما يراه الطبري-، ولكن الأكثرين نسبوه بمثل ما نسبه الشيخ كما في المثال الآتي.

مثال: قال الطبري: وحدثنا محمد بن المثنى، قال: حدثنا محمد بن جعفر، قال: حدثنا شعبة، عن عبد الملك، عن حصين بن الحر، عن سمرة بن جندب، عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال: "إن من خير ما تداوى به الناس الحجم" 3 .

أقول: قال الطبري: "إنما هو ابن الحر، ولكن غلط الشيخ عن سمرة، ثم رواه الطبري من طريقين، ورد فيهما شيخ عبد الملك بن عمير باسم "حصين بن الحر". ثم رواه من طريقين ورد فيهما شيخ عبد الملك بن عمير باسم"حصين بن أبي الحر".

وأشار الطبري إلى صحة هذا الخبر بقوله: "وقد وافق أيضا ابن عباس في رواية معنى هذا الخبر، في الندب إلى الحجامة، عن النبي صلى الله عليه وسلم، جماعة من أصحابه، نذكر ما صح من ذلك عندنا سنده" 4 .

أقول: وقول الطبري غلط الشيخ والراجح أن تسميته بابن أبي الحر ليس غلطا.

أولا- من قال حصين بن أبي الحر: الإمام أحمد، وابن المديني، البخاري، ابن ماجه، أبو حاتم 5 .

ثانيا- من قال حصين بن الحر: البخاري ولكن نسبه بالفزاري مع أن نسبه عنبري سابقا 6 ، خليفة ابن خياط، ابن حبان وقال: حصين بن الحر الفزاري وقد قيل حصين بن أبي الحر، وابن عساكر وقال مثل ابن حبان 7 ، قال الخطيب البغدادي: وحصين بن الحر، وهو: ابن أبي الحر 8 .

أقول: ومع قول الطبري غلط: الشيخ لم يضر على صحة الحديث عنده، ولكنه يثبِّت الغلط كما هو ولا يصلحه، وينبِّه عليه ضمن الإسناد 9 .

المبحث الثاني: تصحيح الطبري للمتن وموقفه من علله

لم يكتف المحدثون بالنظر في سند الحديث؛ للتوصل إلى الحكم على الحديث، بل اعتنوا أيضا بالنظر في متنه؛ إذ إن صحة السند ليست موجبة لصحة المتن؛ فقد يصح السند، ولا يصح المتن لشذوذ؛ أو علة، وهذا معروف عند المحدثين وعند الفقهاء، لأن الثقة يعتريه ما يعتري البشر، من الوهم والنسيان، إذ مدار علم العلل في غالبه حديث الثقات؛ فيما يتعلق بالسند عموما، وبالتالي يؤثر على المتن المروي من طريقهم، وأيضا قد يصح السند ولا علة فيه، ولكن تعتريه بعض الموانع تقتضي ترك العمل به على رأي جماعة من الفقهاء وبعض المحدثين.

ومعلوم أن الطبري إمام مجتهد فقيه، ووظيفة الفقيه هي التعامل من النصوص الشرعية، لذلك برع الطبري في معالجة النصوص والآثار، وعلم الطبري بالقرآن والتأويل واللغة العربية ومعرفته بالسنة والفقه، وما ألفه في أصول الفقه تمكنه منه وإطلاعه على أدلة العلماء، فضلا

---

1 التمييز/مسلم بن الحجاج أبو الحسن القشيري النيسابوري ت:261هـ /المحقق: د. محمد مصطفى الأعظمي/مكتبة الكوثر - المربع – السعودية/ط3/1410هـ ص: 170 .

2 انظر: منهج الإمام ابن جرير الطبري في تضعيف الأحاديث وإعلالها"/ ص912 .

3 تهذيب الآثار مسند ابن عباس 783 1/ 496 .

4 تهذيب الآثار مسند ابن عباس 1/ 496/ 498 . 1/ 493 / تخريج الحديث: رواه الطيالسي في مسنده 931 2/ 212 وابن أبي شيبة/ 23682 5/ 59 وأحمد في المسند 20171-20172 33/ 342-343 /، والنسائي في الكبرى/كتاب الطب/ باب الحجامة 7552 7/ 94 ،والطبراني في الكبير 6784 7/ 185 6786 7/ 186 /، والحاكم في المستدرك 7468 4/ 231 /ورواه أبو نعيم من طريق داود وقال: صحيح من حديث عبد الملك, من كبار التابعين من أهل الكوفة, أدرك ثلاثين نفسا من الصحابة, منهم من قد سمع منه، ومنهم من قد رآه/ حلية الأولياء وطبقات الأصفياء 7/ 362 .

5 انظر أرقام الأحاديث السابقة التي أخرج الحديث من خلالها. العلل لابن المديني ص: 87 / التاريخ الكبير/ 3/ 9 / سنن ابن ماجه/كتاب الديات/ باب لا يجني أحد على أحد 2671 3/ 680 / بيان خطأ البخاري/عبد الرحمن بن محمد بن إدريس ابن أبي حاتم ت:327هـ /تحقيق: عبد الرحمن بن يحيى المعلمي اليماني / دائرة المعارف العثمانية بحيدر آباد الدكن 1/ 23 .

6 التاريخ الكبير للبخاري 3/ 4 .

7 طبقات خليفة بن خياط/ خليفة بن خياط بن خليفة البصري ت:240هـ //المحقق: د سهيل زكار/دار الفكر / 1414 هـ = 1993 م ص: 333 ./الثقات/ 4/ 156 / تاريخ دمشق/ 14/ 374 .

8 غنية الملتمس إيضاح الملتبس/ أبو بكر أحمد بن علي بن ثابت الخطيب البغدادي ت: 463هـ /المحقق: د. يحيى بن عبد الله البكري الشهري/مكتبة الرشد - السعودية/ الرياض/ط1/ 1422هـ - 2001م ص: 17 .

9 انظر: الصناعة الحديثية عند الطبري في تهذيبه ص: 187

عما ظهر لنا من خلال كتابه تهذيب الآثار من كونه من علماء الحديث الذين سبروا الأسانيد وطرقها وعلمها؛ فلا يستغرب من الطبري بعد امتلاكه للآلة التي تؤهله لأن ينتقد المتون ويبحث في عللها

فنقد الطبري للمتون وبيان أحوالها من خلال دفع التعارض الظاهري أمر ظاهر؛ حتى وصل الأمر عنده بعد تضعيفه لبعض الآثار من جهة السند، أن ينظر للمتن نظرة المتفحص فيحكم عليه بالقبول من حيث أن معناه صحيح، فتجده يقول: "خبر في إسناده نظر؛ غير أن ذلك وإن كان كذلك؛ فإن النظر يدل على صحة معناه" 1 .

وقال في موضع آخر: "إذ كنا لا نعلم المحق منهما فيما روى، من المبطل، نلتمس حجة يجب علينا بها العمل ... إما من جهة الأثر، وإما من جهة النظر" 2 .

وقال أيضا: "هذا عندنا خبر غير جائز الاحتجاج بمثله في الدين، لوهاء سنده، وضعف كثير من نقلته، غير أن ذلك، وإن كان كذلك، فإن له عندنا لو كان صحيحا سنده، عدولا نقلته مخرجا في الصحة" 3 .

أقول: يتبين من قول الطبري: "فإن النظر"، "صحة معناه"، "مخرجا في الصحة"، تمكنه من استيعاب المتون، فضلا عن الأسانيد، وعلمه بالفروق بينها، منبها على التعارض بينها مع طول النفس في التعامل معها في محاولة الجمع بينها، أو تضعيفه لها لعدم صحة الخبر بما ظهر له في متن الرواية مما لا يستقيم لديه وفق المعايير التي سار عليها في تهذيبه.

المطلب الأول: موقف الطبري من زيادة الثقة في متن الحديث

الزيادة في المتن: "وهي أن يروي أحد الرواة زيادة لفظة أو جملة في متن الحديث لا يرويها غيره" 4 ، أو "وهي ما يقع في ألفاظ متن الحديث الواحد المتحد في أصله، من مفردة، أو مفردات، أو جملة، أو مقطع، أو قصة، أو ما يزيد حتى يبلغ أن يكون بمنزلة حديث آخر" 5 .

أقول: زيادة الثقة في المتن مقبولة عند الطبري، ولا ينظر إلى الاختلاف بين الثقة والأوثق، ولا إلى من خف ضبطه، بان ذلك في تكراره في أكثر من موضع، وفي حديث فلان زيادة معنى ليست في حديث فلان، وقد يستخدمها في زيادة الضعيف ولا يقبلها منه، وقد يقبلها إذا كان لها شواهد .

المثال الأول: قال الطبري: حدثنا سفيان بن وكيع بن الجراح، قال: حدثنا يزيد بن هارون، عن عباد ابن منصور، عن عكرمة، عن ابن عباس، قال: "كانت للنبي صلى الله عليه وسلم مكحلة يكتحل بها ثلاثا في كل عين" 6 . وقال: وحدثني عبد الله بن الصباح العطار، وأبو كريب محمد بن العلاء، قالا: حدثنا عبيد الله بن موسى، عن إسرائيل، عن عباد بن منصور، وحدثني سليمان بن عبد الجبار، قال: حدثنا الحسن بن عطية، قال: حدثنا إسرائيل، عن عباد بن منصور، عن عكرمة، عن ابن عباس، قال: كان رسول الله صلى الله عليه وسلم" يكتحل قبل أن ينام بالإثمد، ثلاثا في كل عين " 7 .

وقال: وفي خبر إسرائيل، عن عباد بن منصور الذي ذكرنا قبل، زيادة معنى ليست في حديث يزيد بن هارون، وهي أنه كان صلى الله عليه وسلم يكتحل بالإثمد، وفي ذلك دليل على تصحيح الأخبار عنه في وصفه الإثمد، من بين الأكحال، بفضيلة النفع 8 ، قال الطبري "هذا خبر عندنا صحيح سنده، وقد يجب أن يكون على مذهب الآخرين سقيما غير صحيح، لعلل: إحداها: أنه خبر لا يعرف له مخرج يصح من حديث عكرمة، عن ابن عباس، عن النبي صلى الله عليه وسلم إلا من هذا الوجه، والخبر إذا انفرد به عندهم منفرد وجب التثبت فيه، والثالثة: أنه من رواية عباد بن منصور، عن عكرمة، وفي نقل عباد عندهم معان يجب التثبت فيه من أجلها" 9 .

---

1 تهذيب الآثار - مسند باقي العشرة ص: 318 .

2 تهذيب الآثار - مسند باقي العشرة ص: 540 .

3 تهذيب الآثار مسند علي 3/ 217 .

4 منهج النقد في علوم الحديث ص: 425

5 تحرير علوم الحديث/عبد الله بن يوسف الجديع/ مؤسسة الريان/ بيروت ـ لبنان/ ط1/ 2003م 2/ 677 .

6 تهذيب الآثار مسند ابن عباس 1/ 471 .

7 تهذيب الآثار مسند ابن عباس 472/1 وأحمد في مسنده/ 3320 343/5 .والطبراني في الكبير 11888 325/11 .

8 تهذيب الآثار مسند ابن عباس 1/ 483 .

9 تهذيب الآثار مسند ابن عباس 472/1- 473 / عباد بن منصور الناجي: في روايته عن عكرمة وأيوب ضعف قال يحيى بن سعيد: ثقة ليس ينبغى أن يترك حديثه لرأي أخطأ فيه، قال أبو حاتم: كان ضعيف الحديث يكتب حديثه ونرى أنه أخذ هذه الأحاديث عن ابن أبي يحيى عن داود بن حصين عن عكرمة عن ابن عباس، قال أبو زرعة: بصرى لين./انظر: الجرح والتعديل 6/ 6 / قال العجلى: لا بأس به، يكتب حديثه/ الثقات ص247 . وقد حسن له الترمذي/ميزان الاعتدال 2/ 173 ولذلك قال ابن حجر: صدوق رمي بالقدر وكان يدلس/ تقريب التهذيب 1/ 468 .

أقول: ورواية يزيد رواها الترمذي وقال حسن، وأبو يعلى 1 ، وله شاهد عن أنس عند ابن أبي شيبة 2 ، وروى الطبري لزيادة إسرائيل شاهدا عن جابر 3 ، وشاهدا عن معبد بن هوذة الأنصاري 4 وعن علي بن أبي طالب 5 ، ورواية إسرائيل رواها الطبراني 6 ، وبمعنى زيادة إسرائيل رواه الترمذي من طريق يزيد بن هارون وقال حسن غريب 7 ، وله شاهد من طريق سعيد بن جبير عن ابن عباس عند ابن أبي شيبة ، وأحمد، والحاكم وقال الذهبي صحيح 8 ، وله شاهد عن ابن عمر عند ابن ماجه 9 ، والحاكم قال الذهبي: صحيح 10 . أقول: والحديث صحيح لغيره بما له من متابعات وشواهد.

أقول: والطبري يوثق عباد بن منصور جريا على ما روي عن يحيى القطان قال الحاكم: "وعباد لم يتكلم فيه بحجة " 11 ، مع أن عبادا دلّسه قال ابن حبان: وكان قدريا داعيا إلى القدر وكان على قضاء البصرة وكل ما روى عن عكرمة سمعه من إبراهيم بن أبي يحيى عن داود بن الحصين فدلسها عن عكرمة منها عن عكرمة عن ابن عباس أن النبي صلى الله عليه وسلم كان له مكحلة يكتحل بها في كل ليلة ثلاثا – وأنه دلسه واسقط راويين- سأله القطان عمن سمعت أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يكتحل بالليل ثلاثا فقال حدثني بن أبي يحيى عن داود بن الحصين عن عكرمة عن بن عباس 12 .

وتبين من تصحيحه للأثر أنه يحتج بخبر عباد ـ والأكثر على تضعيفه ـ واحتج بخبره، من طريق يزيد، ومن طريق إسرائيل التي فيها زيادة على رواية يزيد، وحشد له من الموافقات ليصححه.

والشاهد في المثال قول الطبري: وفي خبر إسرائيل 13 ، عن عباد بن منصور الذي ذكرنا قبل، زيادة معنى ليست في حديث يزيد بن هارون 14 ، وهي أنه كان صلى الله عليه وسلم يكتحل بالإثمد 15 .

المثال الثاني: قال الطبري: حدثنا نصر بن علي الجهضمي قال حدثنا زياد بن الربيع وحدثنا سفيان ابن وكيع قال حدثنا يزيد بن هارون جميعا عن عباد بن منصور عن عكرمة عن ابن عباس عن النبي صلى الله عليه وسلم قال: "ما مررت بملأ من الملائكة ليلة أسري بي إلا قالوا بالحجامة؛ وزاد ابن وكيع في حديثه عن يزيد قال وقال النبي صلى الله عليه وسلم: "خير يوم تحتجمون فيه خمس عشرة وسبع عشرة وتسع عشرة وإحدى وعشرون" 16 .

وقال: حدثنا أبو كريب، قال: حدثنا يونس بن بكير، عن عباد بن منصور، عن عكرمة، عن ابن عباس، قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: " حيث عرج به، لم يمر بملأ من الملائكة إلا قالوا: "عليك بالحجامة يا محمد" 17 .

وقال: "وهذا خبر عندنا صحيح سنده، وقد يجب أن يكون على مذهب الآخرين سقيما غير صحيح، لمثل العلل التي ذكرناها في الخبر الذي مضى ذكره قبل هذا الخبر، من خبر عباد، عن عكرمة، عن ابن عباس، عن النبي صلى الله عليه وسلم. وقد وافق عكرمة في رواية معنى هذا الخبر والندب إلى الحجامة، عن ابن عباس، عن النبي صلى الله عليه وسلم من أصحابه غيره" 18

---

1 سنن الترمذي/ كتاب اللباس/ باب ما جاء في الاكتحال/ 1757 234/4 /مسند أبي يعلى 2694 88/5 .

2 مصنف ابن أبي شيبة 25633 5/ 238 /

3 تهذيب الآثار مسند ابن عباس 748 1/ 473 وعند ابن أبي شيبة في المصنف 23485 5/ 37 .

4 تهذيب الآثار مسند ابن عباس 749 1/ 474 .

5 تهذيب الآثار مسند ابن عباس 769 1/ 486

6 المعجم الكبير للطبراني 11888 11/ 325 .

7 سنن الترمذي /كتاب الطب/ باب ما جاء في السعوط وغيره 2048 4/ 388 .

8 مصنف ابن أبي شيبة 25631 5/ 238 /مسند أحمد 3342 5/ 353 /المستدرك 8248 4/ 452 .

9 سنن ابن ماجه / كتاب الطب/باب الكحل بالإثمد 3495 4/ 535 .

10 المستدرك 7462 4/ 230 .

11 المستدرك على الصحيحين للحاكم 4/ 452 .

12 المجروحين لابن حبان 2/ 166 .

13 قال الذهبي: إسرائيل بن يونس بن أبي إسحاق السبيعي، الحافظ، الإمام، الحجة، الكوفي، قد أثنى على إسرائيل الجمهور، واحتج به الشيخان/ سير أعلام النبلاء/ 7/ 48-50 .

14 يزيد بن هارون: ثقة متقن عابد/تقريب التهذيب 2/ 333

15 تهذيب الآثار مسند ابن عباس 1/ 483 قلت: الطبري يتبنى توثيق عباد على رأي يحيى بن سعيد القطان.

16 تهذيب الآثار مسند ابن عباس 20 1/ 488 .

17 تهذيب الآثار مسند ابن عباس 1/ 489 .

18 تهذيب الآثار مسند ابن عباس 1/ 489 .

أقول: والشاهد في المثال هنا: أن الطبري ذكر زيادة سفيان بن وكيع، عن يزيد ، والتي لم ترد عند زياد بن الربيع، ولا عند يونس بن بكير، وصحح الخبر، وقال: وفي حديث "ابن وكيع، عن يزيد"، زيادة معنى ليست في حديث "نصر بن علي، عن زياد بن الربيع"، وهو قوله: "خير يوم تحتجمون فيه خمس عشرة وسبع عشرة وتسع عشرة وإحدى وعشرون" 1 .

قلت: سفيان بن وكيع عنده ثقة، وصححه بالشواهد التي جاءت بمعنى الخبر حيث قال الطبري: "وقد وافق أيضا ابن عباس في رواية معنى هذا الخبر، في الندب إلى الحجامة، عن النبي صلى الله عليه وسلم، جماعة من أصحابه، نذكر ما صح من ذلك عندنا سنده" 2 .

وذكر: أنس، سمرة بن جندب، جابر بن عبد الله، أبي قتادة، ابن عمر، معاوية بن حديج 3 . وغيرهم. والله تعالى أعلم.

المطلب الثاني: التصحيح بحمل ما حملته الثقات من الآثار على الصالح من الوجوه

لعل قول الطبري رحمه الله تعالى "وغير جائز حمل ما حملته الثقات من الآثار على الفاسد من الوجوه، ولها في الصحة مخرج": يفسر لنا ويوضح منهج الطبري الذي سار عليه في كتابه في التعامل مع آثار الثقات، وأنه لا يوهم الثقات فيما رووه ولو خالف إذا كان هناك قرينة ولها وجه من الصحة حمله الطبري عليها، ولو تفرد أو اضطرب أو غلط، أو تعارض وصل مع إرسال، أو تعارض رفع مع وقف، أو كان من المزيد في متصل الأسانيد، أو كان من قبيل الاختلاف الذي يؤثر، وكان له وجه من الصحة أو مخرج، ولو كانت القرينة على منهج الفقهاء والأصوليين أخذها بعين الاعتبار فإما يقوي الأثر إسنادا ـ صحيحا لذاته أو لغيره، أو حسنا لذاته أو لغيره ـ أو ضعيفا صالحا للاحتجاج الفقهي صحيح معنى المتن دل عليه النظر عند الطبري، حتى وصل الأمر عنده أنه لو كان الأثر عنده واهيا وهو كاف في رد ما جاء به تجده يقول في تعليق له: "هذا عندنا خبر غير جائز الاحتجاج بمثله في الدين، لوهاء سنده، وضعف كثير من نقلته؛ غير أن ذلك، وإن كان كذلك، فإن له عندنا لو كان صحيحا سنده، عدولا نقلته، مخرجا في الصحة" 4 ، وهكذا بلغ النظر عند الطبري في تقوية الآثار ودفع الاضطراب والشذوذ وما يوهنها، والله تعالى أعلم.

مثال: قال الطبري: حدثني محمد بن عبد الله بن عبد الحكم المصري، قال: حدثنا أبي، وشعيب بن الليث، عن الليث, عن يزيد بن الهاد, عن عبد الله بن أبي سلمة, عن عمرو بن سليم الزرقي, عن أمه، أنها قالت: بينما نحن بمنى إذا علي بن أبي طالب على جمل يقول: إن رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول: "إن هذه أيام طعم وشرب، فلا يصم أحد" فاتبع الناس وهو على جمله، يصرخ فيهم بذلك 5 .

قلت: رواه أحمد والنسائي 6 ، ورواه مسلم أن المنادي كان كعبا 7

قال الطبري: وهذا خبر عندنا صحيح سنده، وقد يجب أن يكون على مذهب الآخرين سقيما غير صحيح، لعلل: إحداها: أنه خبر حدث به جماعة عن علي، فجعلوا الكلام موقوفا عليه، ولم يرفعوه إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم. والثانية: أنه خبر قد روي عن غير عمرو بن سليم، عن أمه، فقيل فيه: إن الذي كان ينادي بذلك بديل بن ورقاء، وقال بعضهم: بل كان بلالا مولى أبي بكر رحمة الله عليه، وقال بعضهم: بل كان عبد الله بن حذافة، وقال بعضهم: بل كان بشر بن سحيم، وقال بعضهم: بل كان كعب بن مالك، وأوس بن الحدثان، وقال بعضهم: بل كان معاذ بن جبل، وقال بعضهم: بل كان سعد بن أبي وقاص. والثالثة: أن خبر بشر بن سحيم يجعله بعضهم: عن بشر بن سحيم، عن النبي صلى الله عليه وسلم، ولا يدخل بينه وبين النبي صلى الله عليه وسلم عليا. ذكر من روى هذا الخبر عن علي، فوقف بالكلام الذي فيه على علي، ولم يرفعه إلى النبي صلى الله عليه وسلم 8 .

---

1 تهذيب الآثار مسند ابن عباس 1/ 515 . وقد روى الزيادة غير الطبري: أبو داود في سننه/ كتاب الطب /باب، متى تستحب الحجامة 3861 11/6 والترمذي في سننه/كتاب الطب/ باباب ما جاء في الحجامة 2051 458/3 .وابن ماجه في سننه/ كتاب الطب/ باب في أي الأيام يحتجم 3486 4/ 529 ومع ذلك تفرد ابن وكيع بزيادة: يوم خمس عشرة أما الزيادة التي فيها ذكر أيام الحجامة، فساق لها متابعة ضعيفة، من رواية ليث بن أبي سليم، ولكن الإمام الطبري حكم عليها بأنها صحيحة.

2 تهذيب الآثار مسند ابن عباس 1/ 493 .

3 تهذيب الآثار مسند ابن عباس 1/ 493-504 .

4 تهذيب الآثار مسند علي 3/ 217 .

5 تهذيب الآثار مسند علي 3/ 256 .

6 مسند أحمد 824 194/2 /كتاب الصيام/النهي عن صيام أيام التشريق السنن الكبرى للنسائي 2902 249/3 .

7 رواه مسلم عن كعب بن مالك، أنه حدثه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم بعثه وأوس بن الحدثان أيام التشريق، فنادى "أنه لا يدخل الجنة إلا مؤمن وأيام منى أيام أكل وشرب". صحيح مسلم كتاب الصيام: باب تحريم صوم أيام التشريق 1142 2/ 800 .

8 تهذيب الآثار مسند علي 3/ 257-258 / قال ابن حزم: "فهذا الخبر أشد اضطرابا، لأنه روي عن بشر، ومرة عنه عن علي"/ المحلى بالآثار/أبو محمد علي بن أحمد بن حزم الظاهري المتوفى: 456هـ /دار الفكر – بيروت/ بدون طبعة وبدون تاريخ 4/ 452 . رواه أحمد في المسند 567 2/ 11 .

أقول: بين الطبري وجه الاختلاف في تحديد المنادي فقال: فما وجه اختلاف رواتها في المنادي الذي نادى بالنهي عن صوم أيام التشريق،... لم يكن في اختلاف الرواة في اسم الذي سمعوه ينادي بما ذكرنا يومئذ ما يوهن الخبر، ولا يزيله عن أن يكون حجة، على من دان بتصحيح القول بخبر الواحد العدل, وذلك أنه جائز أن يكون رسول الله صلى الله عليه وسلم وجه ذلك اليوم كل رجل ممن ذكر أنه سمع ذلك اليوم ينادي، بما كان ينادي به في ناحية من نواحي منى، فسمع أهل كل ناحية منها من وجه إليها، فأخبروا باسم من سمعوه ينادي بذلك، وذلك إذا كان كذلك لم يكن اختلافا، بل يكون تأييدا وتوكيدا، وغير جائز حمل ما حملته الثقات من الآثار على الفاسد من الوجوه، ولها في الصحة مخرج 1 .

يتبين أن الطبري: رد على العلة التي أُعل بها الأثر بتأويل دعاه إليه النظر، وحمل ما حملته الثقات من الآثار على الصالح من الوجوه - لم يكن اختلافا، بل يكون تأييدا وتوكيدا -، وردها أيضا بالشواهد التي أحال عليها، ولعلها مما هو لم نصل إليه والله تعالى أعلم.

مثال آخر: تصحيح الأثر مع وجود متن آخر مخالف له أصح منه لأنه دعاء.

قال الطبري: حدثنا أحمد بن منصور، قال: حدثنا عبد الصمد بن النعمان، قال: أخبرنا عبد الملك وهو أبو سلام، عن عمران بن ظبيان، عن حكيم بن سعد، عن علي، قال: كان النبي صلى الله عليه وسلم إذا أراد أن يسير قال: "اللهم بك أصول، وبك أحل، وبك أسير" 2 .

قال الطبري:" وهذا خبر عندنا صحيح سنده، وقد يجب أن يكون على مذهب الآخرين سقيما غير صحيح لعلتين إحداهما: أنه خبر لا يعرف له مخرج من وجه يصح عن علي عن النبي صلى الله عليه وسلم، إلا من هذا الوجه، والثانية: "أن المعروف عن رسول الله صلى الله عليه وسلم من بعض هذا القول أنه إنما كان يقوله إذا كان في حرب، فأما الذي كان يقول إذا أراد السفر، فغير ذلك" " 3 ، قلت: عقب الطبري على الروايات التي ذكرها عن الرسول صلى الله عليه وسلم والصحابة الكرام في الدعاء بقوله: "فإذا كان صحيحا عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ما روينا عنه مما كان يقوله إذا أراد سفرا، وعن أصحابه ما قد ذكرنا من قيلهم، فأحب لمن أراد سفرا لحج، أو عمرة، أو غزو جهاد في سبيل الله، أو تجارة، أو فيما أراد، مما لم يكن سفره في معصية الله، أن يقول ما صح به الخبر عن الرسول صلى الله عليه وسلم، وأي الذي روي عنه من القيل أنه كان يقوله، فقد أحسن، وإن هو تعدى ذلك فقال بعض الذي ذكرنا أن ابن مسعود كان يقوله، أو غيره، فقد أجزأه وأحب الأقوال إلي أن يقوله، إذا أراد ذلك مريد، ما جمع جميع ذلك لسفره، وما كان السلف يدعون به، لأن قوله في ذلك غير فرض قيله على أحد بإجماع الجميع، في حال عزمه على السفر 4 .

أقول: أورد الطبري هذا الأثر، وبين في كلامه على العلل التي أُعل بها أن هذا الدعاء كان يقوله الرسول صلى الله عليه وسلم في الحرب؛ وليس في السفر، ولم يأت الطبري بمتابعة أو شاهد يؤيد أنه قيل في السفر وهذا ترخص فيه لأنه دعاء وليس يترتب عليه حكم شرعي عملي.

قلت: رواه أحمد، والبزار، والطبراني 5 ، وفيه عمران بن ظبيان 6 , وتصحيح الطبري هذا الأثر مع وجود المخالفة لمتن آخر أصح منه، أنه يعني بالتصحيح هنا صلاحية الأثر للاحتجاج، ولم يكن الطبري بدعا في رأيه هذا في الترخص من قبول أحاديث الدعاء، وإن كان فيه ضعف.

---

1 تهذيب الآثار مسند علي 3/271/ 272 .

2 تهذيب الآثار مسند علي 3/ 90 .

3 تهذيب الآثار مسند علي 3/ 91 .

4 تهذيب الآثار - مسند علي بن أبي طالب ص:100- 101-102 . أقول: رواه أحمد في المسند 691 2/ 104 ، والبزار في مسنده 804 3/ 49 ، والطبراني في الدعاء 806 ص: 256 .

5 مسند أحمد 691 2/ 104 ، مسند البزار 804 3/ 49 ،الدعاء للطبراني/ 806 ص: 256 /قال الهيثمي:رواه أحمد والبزار، ورجالهما ثقات/ مجمع الزوائد ومنبع الفوائد 10/ 130 .

6 قال البخاري: فيه نظر/ التاريخ الكبير للبخاري 6/ 424 ، ومشاه غيره/ ميزان الاعتدال 3/ 238 /، وقال يعقوب بن سفيان ثقة/ تهذيب التهذيب 8/ 133 .

أقول: وبه قال الإمام أحمد: رحمه اللـه تعالى 1 ، وأبي زرعة 2 ؛ وهو رأي ابن خزيمة 3 .

المطلب الثالث: تصحيح الطبري لآثار أعلها الفقهاء والأصوليون

ذكر الطبري أثناء عرضه للعلل التي أعل بها الآخرون الآثار منهجين:

1- علل على منهج المحدثين.

2- علل على منهج الفقهاء منها:

أولا- ما شذ من الحديث فيما اشتهر من الحوادث وعمت به البلوى فورد مخالفا للجماعة.

1- رأي الفقهاء والأصوليين

أقول: وبهذا المسلك اشتهر الحنفية وبعض المالكية

والحادثة إذا اشتهرت وخفي الحديث كان ذلك دلالة على السهو؛ لأن الحادثة إذا اشتهرت استحال أن يخفى عليهم ما يثبت به حكم الحادثة، فإذا شذ الحديث مع اشتهار الحادثة كان ذلك زيافة وانقطاعا، ولقد أودع اللـه أهل العلم والإتقان بإعلام ما عمت به البلوى لينقلوه إلى الكافة، وإلى من بعدهم، عملا، فيتصل للنقلة ويستفيض، ولأن النبي صلى اللـه عليه وسلم لما كان مبعوثا إلى الكافة وقد علم أن حاجة العامي إلى معرفة الحكم كحاجة غيره، فلا بد من أن يكون منه توقيف الجماعة على الحكم 4 ، وقد وافق بعض المالكية الحنفية؛ لأن عدم اشتهاره مع الحاجة إليه قرينة على علة فيه، وأحسن أحواله أن يصرف عن ظاهره: فإن جاء بأمر كان للندب والاستحباب لا للوجوب، وإن جاء بنهي كان للكراهية لا للتحريم، إذ لو كان المراد به الإيجاب أو التحريم لاشتهر ذلك الحكم بين السلف 5 .قال الخطيب: "وهذا عندنا غير صحيح والدليل على وجوب قبوله, أنه خبر عدل فيما يتعلق بالشرع مما لا طريق فيه للعلم ولا يعارضه مثله, فوجب العمل به قياسا على ما لا تعم به البلوى" 6 .

2- موقف الطبري من مخالفة الأثر الذي تعم به البلوى لم يجر الطبري على طريقة الفقهاء والأصوليين، من خبر الآحاد في ردهم له ببعض العلل التي تعتريه، والطبري في بداية أمره كان شافعيا، فموقفه من خبر الآحاد مثل موقف الشافعي، بأنه حجة، ولا تعله قواعد الحنفية والمالكية، وفيما يأتي نتبين موقف الطبري من هذه العلل.

ومعنى عموم البلوى: تفرد الواحد بنقل ما تعم به البلوى مع توفر الدواعي على نقله 7 .

قالت الحنفية: ما تعم به البلوى شأنه أن يكون معلوما عند الكافة، لوجود سببه عندهم، فيحتاج كلّ منهم لمعرفة حكمه فيسأل عنه ويروى الحديث فيه، فلو كان فيه حكم لعلمه الكافة، فحيث لم يعلمه الجمهور دل ذلك على بطلانه 8 .

---

1 "أن أهل الحديث تساهلوا, في قبول ما ورد من الدعوات,... إذا لم يكن في رواته من يعرف بوضع الحديث, أو الكذب في الرواية "/شعب الإيمان/ 2 /371 /قاله الحليمي عن أحمد.

2 الرازي حيث قال: عن حديث زيد بن أرقم عن النبي صلى اللـه عليه وسلم في دخول الخلاء: قد اختلفوا فيه؛ فأما سعيد بن أبي عروبة, فإنه يقول: عن قتادة عن القاسم بن عوف عن زيد عن النبي صلى اللـه عليه وسلم، وحديث عبد العزيز بن صهيب عن أنس أشبه عندي، وحديث إسماعيل بن مسلم, يزيد فيه "الرجس النجس", وإسماعيل ضعيف, فأرى أن يقال: "الرجس النجس الخبيث المخبث الشيطان الرجيم" قال: فإن هذا دعاء/ وقال: وقد صح أن النبي صلى اللـه عليه وسلم إذا دخل الخلاء قال: اللـهم إني أعوذ بك من الخبث والخبائث / علل الحديث ابن أبي حاتم/ 1 / 419 / الأثر الأول: رواه ابن ماجه/ كتاب الطهارة وسننها باب ما يقول الرجل إذا دخل بيت الخلاء 299 /قال البوصيري: هذا إسناد ضعيف 109/1 /الطبراني في الكبير 7849 / 210/8 والأوسط 8825 / 8 /345 / الأثر الثاني: رواه البخاري في صحيح / كتاب الوضوء باب ما يقول عند الْخلاء 142/ 6322 / 1 /41 / ومسلم في صحيحه/ كتاب الحيض باب مَا يقول إِذا أَراد دخول الخلاء رقم 857 / 1/ 195 .

3 قال ابن خزيمة:باب ذكر الدعاء على الموقف عشية عرفة إن ثبت الخبر، ولا أخال إلا أنه ليس في الخبر حكم، وإنما هو دعاء، فخرجنا هذا الخبر وإن لم يكن ثابتا من جهة النقل إذ هذا الدعاء مباح أن يدعو به على الموقف وغيره./ صحيح ابن خزيمة/ أبي بكر محمد بن إسحاق بن خزيمة ت: 311 هـ /حققه: د محمد مصطفى الأعظمي/المكتب الإسلامي/الطبعة: الثالثة، 1424 هـ - 2003م 2/ 1338 .

4 انظر: الفصول في الأصول 3/ 117/115 .

5 الاتجاهات الفقهية عند أصحاب الحديث في القرن الثالث الهجري ص: 249 .

6 اللمع في أصول الفقه/الإمام: أبو إسحاق إبراهيم بن علي الشيرازي/ ت:476هـ /دار الكتب العلمية/ بيروت-لبنان/ط1405/1هـ- 1985م ص: 73 /الفقيه والمتفقه للخطيب البغدادي 1/ 362 .

7 الإحكام في أصول الأحكام/ سيف الدين علي بن أبي علي الآمدي ت: 631هـ المحقق: عبد الرزاق عفيفي/المكتب الإسلامي، بيروت- دمشق 4/ 264 .

8 شرح تنقيح الفصول/ ص: 372 .

مثال: وذكر أبو جعفر الطبري في تهذيب الآثار قال:حدثنا احمد بن حازم الغفاري،اخبرنا عبد الـلـه بن محمد بن سـالم، حـدثني حسـين بـن زيد بن علي، عن الحسن بن زيد بن الحسن عن أبيه عن الحسن بن علي أن النبي صلى الـلـه عليـه وسـلم "كـان إذا توضـأ أفضـل لموضـع سجوده ماء حتى يسله على مواضع السجود".

صحح الطبري هذا الخبر بقوله: وهذا عندنا خبر صحيح سنده، وقد يجب أن يكون على مذهب الآخرين سقيما لعلتين ذكـر مـنهما:أن ذلـك مما لا تعرفه العامة وهو عمل من أعمال الطهارة ولو كان صحيحا عن رسول الـلـه صلى الـلـه عليه وسلم لم تجهله العامة 1 .

قلت: رواه الطبراني في الكبير 2 وقال الهيثمي: إسناده حسن 3 .

قال عبد الحق الاشبيلي: ولم أجد في تاريخ البخاري ولا في تاريخ ابن أبي حاتم سماعا ولا رواية لزيد بن الحسن عن أبيـه، إنمـا ذكـروا روايتـه عن ابن عباس أنه تطيب بالمسك ولم يذكروا رواية عن غيره، وقال أبو احمد الجرجاني: الحسن بن زيد بن الحسن بـن عـلي بـن أبي طالـب، روى عن أبيه وعكرمة أحاديث معضلة وروايته عن أبيه أنكر مما هي عن عكرمة 4 .

قلت: يتبين لنا أن الطبري لا يعل الحديث إذا انفرد به راو وهو مما تعم به البلوى، وهذه العلة لا تؤثر عنده إذ صحح الخبر ولم يأبه لعلته.

ثانيا: رد الخبر لأجل مخالفة الصحابي لمرويه

ومخالفة الصحابي لمرويه يكون إذا روى رواية تشتمل على حكم شرعي، فيتبنى حكما ويشتهر عنه يخالف به ما رواه من رواية أو أثر.

1- رأي الفقهاء والأصوليين

وبهذا المسلك اشتهر الحنفية، وفصّلوا فيه أوجه مخالفة الصحابي لمرويه، وقد رد بعض المالكيين بناء على هذا الأصـل خـبر صـيام الـولي عـن الميت، لأن عائشة رضي الـلـه عنها أفتت بخلافه 5 .

أقول: سلك الحنفية اتجاه رواية الصحابي خبرا ثم عمل بخلافه عدة مسالك:

أ- المسلك الأول: إن كان الخبر يحتمل التأويل لم يلتفت إلى تأويل الصحابي ولا غيره، وأمضى الخبر على ظـاهره، إلا أن تقـوم الدلالـة على وجوب صرفه إلى ما يؤوله الراوي.

ب- المسلك الثاني: أن يرويه ثم يقول بخلافه فيما لا يحتمل التأويل، ولا يصلح أن يكون اللفظ عبارة عنه، فهذا يدل عنـدهم أنـه قـد علم نسخ الخبر، أو عقل من ظاهر حاله: أن مراده كان الندب، دون الإيجاب 6 .

ت- المسلك الثالث: أن يكون قبل روايته الحديث وقبل بلوغه إياه، لا يوجب ذلك جرحا في الحديث بوجه؛ لأن الظاهر أن ذلـك كـان مذهبه، وأنه تركه لأجل الحديث ورجع إليه، فيحمل عليه إحسانا للظن.

ث- المسلك الرابع: أن يكون العمل أو الفتوى منه بخلاف الحديث بعد الرواية، أو بعـد بلوغـه إيـاه، وذلـك خـلاف يقـين، فـإن ذلـك الخلاف جرح في الحديث؛ لأن خلافه إن كان حقا بأن خالف للوقوف على أنه منسوخ، أو ليس بثابت، وهـو الظـاهر، فقـد بطـل الاحتجـاج بالحديث؛ لأن المنسوخ أو غير الثابت ساقط العمل والاعتبار، وإن كان خلافه باطلا بأن خالف لقلة المبالاة والتهاون بالحـديث أو لغفلـة أو نسيان فقد سقطت به روايته؛ لأنه لم يكن عدلا أو مغفلا وكلاهما مانع من قبول الرواية 7 .

ج- أما إذا كان الحديث محتملا لعدة معان، فيعين الصحابي أحدها، فإنه لا يمنع كون الحديث معمـولا بـه عـلى ظـاهره، لأن تأويـل الصحابي ليس بحجة على غيره، وإنما الحجة هو الحديث 8 .

---

1 الأحكام الوسطى / 185/1 .

2 المعجم الكبير للطبراني 2739 3/ 85 .

3 مجمع الزوائد ومنبع الفوائد 1/ 234 . ورمز السيوطي لضعفه/فيض القدير شرح الجامع الصغير/ عبد الرؤوف ابن تاج العارفين بن علي المناوي المتوفى: 1031هـ /المكتبة التجارية الكبرى – مصر/ط1/ 1356هـ 5/ 114 .

4 الأحكام الوسطى / 186/1 نقلا من تهذيب الآثار وهو من الأجزاء المفقودة.وهذا المثال مستفاد من بحث الدكتور عبد المجيد محمود.

5 الاتجاهات الفقهية عند أصحاب الحديث في القرن الثالث الهجري ص: 254 .

6 الفصول في الأصول 3/ 203 .

7 كشف الأسرار شرح أصول البزدوي 3/ 63 .

8 الاتجاهات الفقهية عند أصحاب الحديث في القرن الثالث الهجري ص: 253 .

أقول: وافق أبو داود اتجاه الأحناف والمالكية في هذا الموضوع: فقد روى بسنده عن سليمان الأحول، عن عطاء - عن إبراهيم، عن أبي هريرة، "أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن السدل في الصلاة وأن يغطي الرجل فاه" 1 ، ثم روى أبو داود بسنده عن ابن جريج، قال: "أكثر ما رأيت عطاء يصلي سادلا". قال أبو داود: "وهذا يضعف ذلك الحديث" 2 ، وهذا نص أبي داود في المسألة.

قلت: قال الحنفية: إن كان العمل أو الفتوى منه بخلاف الحديث بعد الرواية، أو بعد بلوغه إياه وذلك خلاف يقين، فإن ذلك أي الخلاف جرح في الحديث 3 .

أقول: وقد رد الخطيب على الحنفية لأن الواجب علينا قبول نقل ونذارة الصحابي عن النبي صلى الله عليه وسلم, لا قبول رأيه 4 .

2- موقف الطبري من مخالفة الراوي لما يرويه

يتضح من صنيع الطبري من خلال تعامله مع الآثار، التي ذكر عن الآخرين أنهم أعلوها بسبب مخالفة الصحابي لما يرويه، أنه لا يعل الأثر لأجل ذلك، متفقا مع الجمهور.

مثال:

قال الطبري: حدثني محمد بن سنان القزاز قال: حدثني عون بن عمارة، عن عباد، عن عكرمة، عن ابن عباس؛ أن النبي صلى الله عليه وسلم قال: "اقتلوا مواقع البهيمة والبهيمة والفاعل والمفعول به في اللوطية واقتلوا كل مواقع ذات محرم".

قال الطبري: "وهذا خبر عندنا صحيح سنده، وقد يجب أن يكون على مذهب الآخرين سقيما غير صحيح؛ للعلل التي ذكرناها قبل من قولهم في نقل عباد بن منصور وأخرى: وهي أن هذا خبر قد حدث عن عباد بن منصور به غير عون بن عمارة، فقال: عنه عن الحكم، عن ابن عباس وجعله من كلام ابن عباس، ولم يرفعه إلى النبي صلى الله عليه وسلم. وثانية: وهي أن المعروف عن ابن عباس من القول أنه لا يرى على من أتى بهيمة حدا، ولو كان عنده عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ما روي عن عباد، عن عكرمة عنه، لم يكن يعدوه إلى خلافه إن شاء الله" 5 .

أقول: فروى الطبري بسنده قول ابن عباس رضي الله عنهما المأثور عنه، وقد رواه من طرق ثلاثة عن عاصم بن بهدلة، عن أبي رزين، عن ابن عباس رضي الله عنهما، أنه قال: "ليس على من أتى بهيمة حد" 6 .ثم قال: "وقد وافق عبادا في رواية هذا الخبر عن عكرمة غيره من أصحابه"، فروى متابعتين لعباد؛ إحداهما من طريق عمرو بن أبي عمرو، والأخرى من طريق داود بن الحصين.

تخريج الأثر: قلت: رواه أبو داود وقال: ليس هذا بالقوي، وروى بسنده عن ابن عباس، قال: "ليس على الذي يأتي البهيمة حد"، وعقب عليه بقوله: حديث عاصم يضعف حديث عمرو بن أبي عمرو، وخالفه النسائي وقال: هذا غير معروف والأول هو المحفوظ- يعني ما يوافق رواية الطبري، ورواه الترمذي وقال: ... وقد روى ... عن ابن عباس، أنه قال: "من أتى بهيمة فلا حد عليه"... وهذا أصح من الحديث الأول، والعمل على هذا عند أهل العلم، وهو قول أحمد، وإسحاق 7 .

قلت أبان الطبري: عن سبب تصحيحه للأثر ومناقشته واحتجاجه بظاهر الآية لموافقة الأثر والقياس على قتل من أتى ذات محرم بالسيف، وناقش ذلك بقوله: "البيان عما في هذا الخبر من الفقه: والذي فيه من ذلك، الإبانة عن صحة قول القائلين بأن من أتى فرجا محرما عليه إتيانه، عالما بتحريم الله إياه عليه، أن عليه من الحد مثل الذي أوجبه الله عليه، إذا أتى ذلك من ابن آدم في حال حرام عليه إتيانه فيها منه فإن قال قائل، فإن الله تعالى ذكره إنما أوجب على من أتى ذلك من ابن آدم، وإذا أتاه وهو بالصفة التي ذكرت، جلد مائة، إذا كان بكرا حرا بقوله: {الزانية والزاني فاجلدوا كل واحد منهما مائة جلدة} والرجم إذا كان ثيبا محصنا، بحكم الله ذلك على لسان رسوله، دون قتله قيل: إن الرجم قتل، وفي رجمه صلى الله عليه وسلم الحر المحصن إذا زنى، إبانة عن معنى قوله: «من أتى بهيمة فاقتلوه» ، وعن المراد منه، وأن معناه في ذلك: اقتلوه القتل الذي قتلته من فعل نظير فعله، من الزناة الذين أتوا الفروج المحرم عليهم إتيانها من بني آدم

1 سنن أبي داود 643 1/ 480 .

2 سنن أبي داود 644 1/ 481 .

3 كشف الأسرار شرح أصول البزدوي/ 3/ 63 .

4 انظر: الفقيه والمتفقه للخطيب البغدادي 1/ 370 .

5 تهذيب الآثار مسند ابن عباس 1/ 551 .

6 تهذيب الآثار مسند ابن عباس 23 1/ 550 . 1/ 551 . 868 1/ 553 .

7 سنن أبي داود/ كتاب الحدود/ باب فيمن أتى بهيمة 4465/4464 6/ 514/512 / سنن الترمذي/ كتاب الحدود/ باب ما جاء فيمن يقع على البهيمة 1455 4/ 57 السنن الكبرى للنسائي/كتاب الرجم/ من وقع على بهيمة 7300 6/ 486 .

فإن قال: فإن الذي قلت من ذلك غير موجود في الخبر. قيل: ولا الذي تقوله من أنه يقتل بالسيف موجود في الخبر، ولكنه موجود معناه في فعله بالزاني المحصن من الأحرار وكان معلوما بذلك من فعله: أن حكم كل من أتى فرجا محرما عليه إتيانه، ممن هو غير مالك ولا هو له زوج، وهو بالصفة التي وصفنا، إذا كان الذي أتى ذلك وهو بالصفة التي وصفنا: أن حكمه فيما يلزمه من العقوبة، حكم الذي حكم فيه رسول الله صلى الله عليه وسلم الحكم الذي وصفنا، إذا كان الذي أتى ذلك بالصفة التي ذكرنا، إذ كان الذي أتى ذلك من البهيمة، راكبا من معصية ربه نظير الذي ركبه الذي أتى ذلك من ابن آدم حراما، وهو بالصفة التي وصفت" 1 .

أقول: فيظهر أن الإمام الطبري لا يرى رد الخبر إذا صح عنده مع أن راويه خالفه؛ والله تعالى أعلم.

تم الفصل الأول بحمد الله تعالى

1 تهذيب الآثار مسند ابن عباس 1/ 556 .

الفصل الثاني : قرائن تقوية الإسناد عند الطبري موازنة مع منهج المحدثين

أكرم الـلـه تعالى هذه الأمة بخصائص كثيرة منها؛ ما يتعلق بذات الشريعة، ومنها ما يتعلق بخدمتها ونقلها وتبليغها وتـدوينها وضـبطها، ولما كان الإسناد الشرط الأول في صحة نسبة كل علم الى قائله، حفظت العلوم ومنها السنة ينبـوع الأحكـام الشرعيـة مـن التغـير والتبـديل، والإسناد مطلوب في الدين، وهو من أجل خصائص هذه الأمة، لأن فيه صحة نسبة الدين لأصله، فاطمأنت النفس إلى صـدقه فـأثمر القبـول وزالت نسبة الخطأ والكذب إليه.

أقول: والإمام الطبري، في تهذيبه اعتمد ذكر الآثار بأسانيدها، والتي نافت عن الآلاف بين مرفوع وموقوف، وبين موصول ومرسـل ومقطـوع، وكلها في الأحاديث الأصول من كتابه، وفي الموافقات التي ساقها، وفي أدلة ما ذهب إليه من الفقه، وكل ذلك يسـوقه بإسـناده بـنفس قـوي، معلقا عليه في عنوان حديثه الأصل، بقوله " ذكر ما صح عندنا من خبر فلان"، أو بعده " صحيح سـنده، لا سـبب يضـعفه، ولا علـة توهنـه؛ لعدالة من بيننا وبين رسول الـلـه صلى الـلـه عليه وسلم من نقلته "، أو يعلق قبل سوق الموافقات " نذكر ما صح من ذلك عندنا بسنده "، أو يقول: "خبر غير مرضي السند"أسانيد بعضها فصحاح، وفي بعضها نظر"، "هذه أخبار واهية الأسانيد، لا تثبت بمثلهـا في الـدين حجـة"، "في إسناده بعض ما فيه".

هذه سيرته في كتابه مع الأسانيد بأصنافها، صحيحها وضعيفها ومعلولها، مصححا مضعفا معللا.

ومن خلال ذلك يُعلم كم أولى الطبري لقضية الإسناد أهمية هيمنت على مضمون تهذيبه، مما يستدعي الوقوف عليهـا، ودراسـة منهجـه في التعامل مع الأسانيد.

المبحث الأول: منهج الطبري في استعماله للمتابعات والشواهد

كتاب الطبري هذا كتاب رواية حيث انك لا تجد أثرا في الباب إلا ويذكر طرقه ويسهب فيها وتميز أنـه يحكـم عـلى حـديث البـاب بالصـحة ويتبعه بالموافقات التي غالبا ما يحكم عليها حكما عاما وغالبه بالصحة وفي بعض أحايينه يحكم عليها بالضعف ويكون حديث الباب الـذي ذكر صحته هو ضعيف في إسناده فمن أين جاءت صحته أو حسنه فكان لا بد من الوقوف على منهجـه في تقويـة الأحاديـث وهـل جـاءت التقوية من الهيئة المجموعة أو من أمر آخر.

المطلب الأول: ما يصلح للاعتبار وما لا يصلح

إن قضية تقوية الأحاديث بعضها بعضا لم تكن وليدة المتأخرين؛ بل بذرت وأينعت وأثمرت وقطفت ثمارها في عهد المتقدمين من هذه الأمـة جليلة الشأن، التي قامت بمهمتها على أحسن الوجوه في حفظ السنة والتي احتاطت لها حتى لا تشوبها شائبة، لكي لا يدخل فيهـا مـا لـيس منها، وبالمقابل لا يخرج منها ما هو فيها، فكان جمع طرق الحـديث الواحـد والإكثـار مـن الأسـانيد وحفظهـا والنظـر في الهيئـة المجموعـة للأحاديث، ومن ثم الحكم عليها قبولا وردا وعملا وتركا.

والمقصود من المتابعات والشواهد "أو بالموافقات على ما اصطلحه الطبري في تهذيبه" التقوية بالهيئة المجموعة، وهي ما يسمى بالاعتبار.

تعريف الاعتبار المتابعات والشواهد .

1- الاعتبار:

لغة: من العِبَرُ جمع عِبْرة, وهي: كالموعظة؛ مما يتعظ به, ويعمل بـه ويعتـبر, ليسـتدل بـه عـلى غـيره, والعـابر: النـاظر في الشيء, والمعتـبر: المستدل بالشيء, على الشيء 1 .

اصطلاحا: قال ابن حجر: هو الهيئة الحاصلة في الكشف عن المتابعة والشاهد 2 ، أو هو تتبع الطرق: من الجوامع، والمساند، والأَجزاء، لذلك الحديث, الذي يظن أنه فرد؛ ليعلم هل له متابع أم لا ؟ 3 . أو هو: تفتيش المحدث على طرق الحديث؛ لأجل معرفة المتابعات والشواهد 4 .

1 لسان العرب/ 529/4 .

2 النكت على كتاب ابن الصلاح / 2/ 681 /فتح المغيث/ 208/1 .

3 نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر/ 90 .

4 النكت الوفية بما في شرح الألفية 1/ 477 .

2- المتابعة :

لغة: تَبِع ، وهو التلو والقفو, يقال تبعت فلانا, إذا تلوته وأتبعته, إذا لحقته 1 .

اصطلاحا: ويمكن القول بأنها، موافقة راوي الحديث, على ما رواه, من قبل راو آخر, فيرويه عن شيخه, أو عمن فوقه، فإن وافقه في الرواية, عن شيخه المباشر, سميت: متابعة تامة، وإن وافقه في الأخذ, عن شيخ غير مباشر, فهي متابعة قاصرة, أو هو أن يروي راويان أو أكثر في طبقة واحدة حديثا واحدا، وقد تقع للحديث الصحيح, وقد تقع للحديث الضعيف 2 .

أقول: والمتابعة عند الطبري قد جاءت بقسميها مبثوثة في ثنايا كتابه، فإن كان يريد بها متابعة الأثر الأصل ساقها مباشرة بعده قبل العلل، وقد تكون صحيحة أو ضعيفة، وقد يأتي بها عند سوق الشواهد، فيذكر لكل شاهد متابعاته في كثير من الأحيان.

3- الشاهد

لغة: من الحضور، والعلم، والإعلام, وشهد، إذا بين وأعلم 3 . قال ابن حجر: وإن وجِد متن يروى من حديث صحابي آخر يشبهه في اللفظ والمعنى، أو في المعنى فقط فهو الشاهد 4 . أو هو الحديث الذي يشارك فيه رواته رواة الحديث الفرد لفظاً ومعنى، أو معنى فقط، مع الاختلاف في الصحابي 5 .

وخص قوم المتابعة بما حصل باللفظ، سواء كان من رواية ذلك الصحابي أم لا، والشاهد بما حصل بالمعنى كذلك، وقد تطلق المتابعة على الشاهد، وبالعكس 6 . وإن لم يرو بمعناه أو لفظه أيضا حديث آخر فهو فرد من الأفراد 7 .

أقول: ولذلك لا تجد أثرا عند الطبري إلا وله متابعة أو شاهد أو أحدهما، إلا في مواضع قليلة، ذلك ليرد على علل الآخرين.

شروط ما يصلح للاعتبار يشترط في الاعتبار، أن تكون العواضد المطلوب تتبعها في حديث ما، ملتمسة في دائرة الرواية وأسانيدها، فلا بد من كونها مسندة، مروية بإسناد يمكن النظر في أحوال رواته، لأن الاعتبار من اختصاص المحدثين وفق قواعد المصطلح الحديثي.

فإن الشواهد يحتمل فيها ما ليس من شرط الصحيح، معلقا كان أو موصولا 8 ، ويُغتفر في باب الشواهد والمتابعات من الرواية عن القريب الضعف: ما لا يُغتفر في الأصول، كما في الصحيحين وغيرهما، كقول الدارقطني في بعض الضعفاء: يصلح للاعتبار، أو لا يصلح 9 .

واشترط البعض في الذي يمارس الاعتبار يكون من أهل الصناعة خصوصا دون غيرهم، أو للخواص 10 .

شروط العاضد والمعتضد من خلال مراتب الجرح التي يعتبر بها:

قلت: حديث الضعفاء الذي ينجبر ينطبق على أهل المرتبة الخامسة والسادسة من مراتب الجرح الذين يعتبر بهم، وأما الضعيف الذي لا ينجبر فهو ما اشتد ضعفه من أهل المرتبة الرابعة أو متهما بالكذب من المرتبة الثالثة، ففيه خلاف وأما أهل المرتبة الثانية والأولى فلا يشتغل بهم لأنهم وضاعون.

---

1 معجم مقاييس اللغة لابن فارس/ مادة: تبع / 362/1 .

2 انظر: النكت على كتاب ابن الصلاح/ 2 / 682 / نزهة النظر/ 87 ./ المختصر في علم الأثرمحمد بن سليمان الكافِيَجي ت: 879هـ /المحقق: علي زوين/مكتبة الرشد – الرياض/ط1/ 1407هـ ص: 142-143 ./تقوية الحديث الضعيف بين الفقهاء والمحدثين/ 225 .

3 معجم مقاييس اللغة لابن فارس: مادة,شهد / 221/3 .

4 نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر / 215 .

5 تيسير مصطلح الحديث / 107 .

6 نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر / 90 .

7 الباعث الحثيث إلى اختصار علوم الحديث ص: 59 .

8 مقدمة ابن الصلاح ص: 69 .

9 الباعث الحثيث إلى اختصار علوم الحديث ص: 59 .

10 المجروحين لابن حبان 243/- 250 .

شرط العاضد ــ الجابر من المتابعات والشواهد ــ :

وهو أن يكون راوي المتابعة أو الشاهد ثقة أو ضعيفا يصلح حديثه للانجبار، فإنما يورد حديثه لحصول القوة بمجموع روايات الضعفاء إذا تابع بعضهم بعضا 1 . ولهذا يدخل في باب المتابعة والاستشهاد رواية من لا يحتج بحديثه وحده، وهو معدود من الضعفاء 2 . إلا إن اسم رواة الاعتبار مختص بالضعفاء دون الثقات، لأن الثقات هم رواة أحاديث الاحتجاج والأصول، ولعلو رتبتهم صح أن يكون راوي المتابعة أو الشاهد ثقة، وصحة الحديث, وحسنه ليس تابعا لحال الراوي فقط، بل لأمور تنضم إلى ذلك من المتابعات والشواهد, وعدم الشذوذ والنكارة 3 .

1- الشروط المختصة بالمتابعات:

وشرط المتابعة الإسنادي الذي تنفرد به عن الشاهد أن يكون الحديثان من طريق صحابي واحد 4 .

وأما الشرط المتني للمتابعة:

أ- أن يكون الحديث المروي عن الصحابي نفسه، هو عين الحديث الذي طلبت له المتابعة، ولا يضر تغير يسير، أما إذا كان في معناه ويبعد عن اللَّفظ المراد، فقد يعلُّ أحدهما الآخر، إذ المخرج

واحد، وتغيير اللفظ عنه لا يحتمل إلا من رواة ثقات أثبات 5 .

ب- أن المتابعة القاصرة تعتبر إذا لم يعارضها معارض، كأن يروي عن شيخه من يخالفه 6 .

2- الشروط المختصة بالشواهد:

وشرط الشاهد الإسنادي الذي ينفرد به عن المتابعة

هو اختلاف الصحابي، بأن يكون الحديث المطلوب شاهده مع غيره من رواية صحابيين اثنين، روى أحدهما حديثا، وروى الثاني الحديث الآخر 7 .

وأما الشرط المتني:

1- وهو أن تكون الأحاديث دائرة في فلك واحد، إما باتِّفاق اللفظ والمعنى جميعا، أو باتِّفاق المعنى فقط، فإذا خرجت الأحاديث عن الباب الَذي يطلب لحديث منه شاهد ما، فقد افترقت، فلا بد من اعتبار اللَّفظ والمعنى, والمراد بالمعنى معنى الحديث، لا الباب الَّذي يرجع إليه الحديث 8 .

2- أن لا يكون الحديث شاذا: ما راويه ضعيف بعيد عن درجة من يحتج به، وهو الشاذ المنكر، لا ينجبر بالعاضد 9 .

شروط التقوية لمن نزل راويه عن الثقة:

1- أن لا تنزل درجة العاضد عن المعتضد بأن لا يكون المتابِع أدنى، من المتابَع، في القوة, من مراتب الجرح الأربع الأولى وقد اختلفوا في هذا الشرط على قسمين.

---

1 فتح المغيث 1/ 209 .

2 الشذا الفياح من علوم ابن الصلاح/ 1/ 190 .

3 النكت على كتاب ابن الصلاح/ 404/1 .

4 الشذا الفياح من علوم ابن الصلاح / 1/ 191 . مقدمة في أصول الحديث ص: 57 .

5 انظر: تحرير علوم الحديث / 3/ 9 .

6 النكت الوفية بما في شرح الألفية 1/ 251 .

7 انظر: النكت على كتاب ابن الصلاح/ 2/ 682 . مقدمة في أصول الحديث ص: 57 .

8 انظر:اليواقيت والدرر / 1/ 440 . للاستزادة انظر: المتابعات والشواهد دراسة نظرية تطبيقية على صحيح مسلم / رسالة ماجستير/صالح بن عبد الله العصيمي/جامعة أم القرى- كلية الدعوة وأصول الدين- قسم الكتاب

والسنة/1428هـ-2007م/ الباب الثالث:شروط الاعتبار المتابعات والشواهد وفوائدها .

9 النكت الوفية بما في شرح الألفية 1/ 248 .

أ- أنه لا يتقوى، وهو رأي الجمهور، ولا يتقوى عندهم إلا إذا كان المتابِع أقوى، من المتابَع أو مثله, فإن كان دونه، فأنه لا يرقيه عن درجته 1 .

ب- يرى أنه يتقوى، وقد يفيده، إذا كان عن غير متهم بالكذب، قوة ما يرجح بها, لو عارضه حسن آخر, بإسناد غريب، قال الخطيب: "وأما الأحاديث المرسلات عن النبي صلى الله عليه وسلم فهي أيضا عند خلق من العلماء بمنزلة المسندات المتصلة في تقبلها والعمل بمتضمنها ومن لم يرها كذلك من نقاد الآثار وحفاظ الأخبار فإنه يكتبها للاعتبار بها ولن يجعلها علة لغيرها" 2 ، ويرى العلائي: أنه إذا انضم مرسل، إلى حديث حسن السند، يُقوّى كل منهما بالآخر، ويرتقي الحديث بهما، إلى درجة الصحة، وهو رأي الحافظ ابن حجر 3 ، وقال ابن حجر في بعض تعليقاته: "ووجدت لحديثه هذا شاهدا مرسلا رجاله غير رجال الأول" 4 ، وتبعه على هذا عبد الحق الدهلوي 5 .

2- أن يكون في مرتبة الاعتبار ألا ينزل عن المرتبة الخامسة والسادسة من مراتب الجرح.

واشترط البعض في المعتبر به كابن حبان: قال في ترجمة زافر بن سليمان الإيادي والذي عندي في أمره الاعتبار بروايته التي يوافق فيها الثقات 6 .

3- أن يستوي الاحتمال في طرفي القبول والرد، فحيث يستوي الاحتمال فيهما فهو الذي يصلح لأن يكون جابرا.

4- أن يكون حديثاً له نفس درجة المجبور به من جهة من يضاف إليه أي: إن كان الضعيف المراد تقويته حديثاً مرفوعاً، وجب في جابره، أن يكون مرفوعاً، صراحة أو حكماً؛ لأن المراد تقوية أحد الطريقين بالآخر لتصحيح نسبتهما إلى نفس القائل أو الفاعل 7 ، وهذا غير متفق عليه كما سيأتي في منهج الطبري قال ابن رجب: وقول الترمذي ـ رحمه الله ـ يروى من غير وجه نحو ذلك، لم يقل عن النبي ـ صلى الله عليه وسلم، يحتمل أن يحمل كلامه على ظاهره، وهو أن يكون معناه يروى من غير وجه، ولو موقوفاً، ليستدل بذلك على أن هذا المرفوع له أصل يعتضد به، وهذا كما قال الشافعي في الحديث المرسل: إنه إذا عضده قول صحابي، أو عمل عامة أهل الفتوى به كان صحيحا 8 .

5- إن كان ضعيفا صالحا، وجب أن يغاير الطريق الآخر المجبور به في محل الضعف؛ خشية مردهما إلى علة واحدة، فإن ضعف هذا الاحتمال تقويا 9 .

6- أن يوجد فيه معنى المجبور به إن لم يطابقه في لفظه، فإن وجد قدر من الحديث في معنى الآخر، فذلك القدر هو الذي ينجبر، فلا يقال: صار جميعه بذلك حسناً لغيره 10 .

---

1 النكت على كتاب ابن الصلاح / 1/420-421 .

2 أبو بكر أحمد بن علي بن ثابت الخطيب البغدادي المتوفى: 463هـ /المحقق: د. محمود الطحان/مكتبة المعارف – الرياض/ طبعة 1403هـ 2/ 190 .

3 المرجع السابق.

4 الأمالي المطلقة ص: 147 .

5 جامع التحصيل في أحكام المراسيل/الإمام:أبو سعيد بن خليل بن كيكلدي العلائي/تحقيق:حمدي عبد المجيد السلفي/عالم الكتب-بيروت-لبنان/ط2/ 1407هـ-1986م/ 1/41 / مقدمة في أصول الحديث/عبد الحق بن سيف الدين ابن سعد الله البخاري الدهلوي/ تحقيق: سلمان الحسيني الندوي/دار البشائر الإسلامية - بيروت – لبنان/ط2/1406 هـ - 1986م/ 1/56 .

6 المجروحين لابن حبان 1/ 315-316 .

7 تحرير علوم الحديث 2/ 1087-1088

8 شرح علل الترمذي 2/ 607 .

9 تحرير علوم الحديث 2/ 1095 .

10 تحرير علوم الحديث 2/ 1100 .

شرط المعتضد الحديث الضعيف القابل للتقوية:

1- أن يكون في مرتبة الاعتبار ألا ينزل عن المرتبة الخامسة والسادسة من مراتب الجرح.

2- أن يستوي الاحتمال في طرفي القبول والرد، فحيث يستوي الاحتمال فيهما فهو الذي يصلح لأن ينجبر.

3- أن يكون ضعفه ناشئا من ضعف حفظ راويه، مع كونه من أهل الصدق والديانة، والمرسل الذي يرسله إمام حافظ، إذ فيه ضعف قليل يزول بروايته من وجه آخر. قال ابن حجر: وليس هو في التحقيق عند الترمذي مقصورا على رواية المستور، بل يشترك معه الضعيف بسبب سوء الحفظ والموصوف بالغلط والخطأ وحديث المختلط بعد اختلاطه والمدلس إذا عنعن وما في إسناده انقطاع خفيف، فكل ذلك عنده من قبيل الحسن بالشروط الثلاثة وهي:

أ- أن لا يكون فيهم من يتهم بالكذب.

ب- ولا يكون الإسناد شاذا.

ت- وأن يروى مثل ذلك الحديث أو نحوه من وجه آخر فصاعدا وليس كلها في المرتبة على حد السواء بل بعضها أقوى من بعض 1 .

4- عدم مصادمته لما هو أقوى منه وعدم مصادمته للقواعد الكلية الشرعية اليقينية 2 .

5- اختلاف المخارج حتى لا تدور في حقيقتها على راو واحد، قال ابن حجر: فإن الطرق إذا كثرت وتباينت مخارجها دل ذلك على أن لها أصلا وقد ذكرت أن ثلاثة أسانيد منها على شرط الصحيح وهي مراسيل يحتج بمثلها من يحتج بالمرسل وكذا من لا يحتج به لاعتضاد بعضها ببعض 3 .

شرط الصلاحية عند الطبري

أقول: بعد تتبع عرض الطبري للموافقات استخلص أهم النقاط التي تبين شروطه في الموافقات.

1- وصلاحية الحديث للتقوية عند الطبري؛ هو المحتف بمطلق القرائن الإسنادية التي تدل على أن الحديث له أصل، والمتتبع لتطبيق الطبري في سوق الموافقات يجد أنه لا يفرق بين المرسل والمتصل ولا الموقوف أو المرفوع.

2- لم يشترط الطبري في كون الموافقة أعلى من الأصل المراد تقويته بل مطلق الموافقة، ويريد إخراج المتن من حيز الغرابة.

3- أن القرائن التي لا صلة لها بالإسناد لا تنفك عن القرائن الإسنادية عنده، وعندها يهتم الطبري باتصال الإسناد المرفوع.

4- لم يهتم الطبري بكون المدار هو علة الرواية، ولم يتبع جمهور المحدثين في هذه المسألة، في كون شرط الموافقة عن غير المدار الذي هو علة الأثر.كما في أثر ثوير بن فاختة الآتي ذكره.

5- والطبري لم يشترط صحة الموافقات حيث قال: "ولم نشترط في سند الموافق أو المخالف ما شرطناه في خبر الذي نذكر خبره عن رسول الله صلى الله عليه وسلم من أصحابه، من أن لا نحضر كتابنا هذا منه إلا ما صح عندنا" 4 .

1 شرح علل الترمذي 2/ 573 /النكت على كتاب ابن الصلاح لابن حجر 1/ 387 .

2 الثمار اليانعة في أحكام الشاهد والمتابعة/محمود محمد محمود/ أطروحة ماجستير /جامعة جنوب إفريقيا/إشراف الأستاذ يوسف دادو/ 2005م/ ص127 .

3 فتح الباري لابن حجر 8/ 439 .

4 تهذيب الآثار مسند ابن عباس 1/ 531 .

المطلب الثاني: طريقة الطبري في عرضه للموافقات

تميز الإمام الطبري في توسعه في ذكر المتابعات والشواهد، بما لا مزيد عليه فيه غالباً، حيث لم يكتف بمتابعة واحدة وكذا الشواهد وكذا في استيعاب طرقها سواء أكانت موافقة له في اللفظ أو في المعنى، حتى لا يكاد يفوته منها شيء، فكان رحمه الله تعالى حريصا على تدوين كل ما يحفظه منها .

وهذا التوسع في ذكر المتابعات والشواهد واستيعابه لأحاديث الباب ولمقاصد أخرى غير ذلك؛ يأتي ذكرها إن شاء الله تعالى.

أقول: جاء عرض الطبري للمتابعات والشواهد في تهذيبه بعد النظر فيه على النحو الآتي:

أولا: استخدم لها لفظ الموافقات مثل قوله: "وقد وافق عبد الرحمن في رواية هذا الخبر عن رسول الله - صلى الله عليه وسلم - من أصحابه جماعة" 1 .

قلت: أطلق الطبري على المتابعات والشواهد الموافقات وهي الأكثر استعمالا .

1- متى يأتي بها:

أ- يأتي بها بعد ذكره للعل مباشرة وهذه يقصد بها إما التقوية وخصوصا عند تصحيحه إسناد حديث اختُلف في بعض رجاله ونوزع في صحته، وإما الرد على من ادعى التفرد ولذلك كان يسوقها بعد العلل مباشرة التي منها دعوى التفرد وقد توسع في ذكرها، ليثبت صحة الحديث، ورجحان الدليل الذي عنده، ردا على المخالفين الذين يرون أنها لا تعرف عن الصحابي إلا من ذلك الوجه الذي صحح إسناده، فكأنه يقول لهم: هي صحيحةٌ من غير متابعات، فكيف وقد رويت من أوجه أخرى 2 .

ب- يأتي بها بعد فقه الآثار التي يسوقها ويريد بها تأييد ما ذهب إليه من قول.

2- يأتي بالموافقة التي توافق لفظ الأثر وقد يوردها بما يوافق معنى الأثر والتي يسوقها وإن خالفت لفظه وإذا أتى بها بالمعنى نبه عليه كقوله مثلا: "وقد وافق عبد الرحمن في معنى روايته عن رسول الله" 3 .

مثال: قوله صلى الله عليه وسلم لابن عباس رضي الله عنهما:"اللهم علمه الحكمة"، أراد الطبري أن ينفي تفرد عكرمة فساق المتابعات بالمعنى:منها قوله صلى الله عليه وسلم "اللهم فقِّهه في الدين، وعلِمه التأويل" 4 . عبّر عنها بالموافقة، وأراد بها المتابعة.

3- الحكم على الموافقات:

أقول: لم يشترط الطبري في المتابعات والشواهد الصحة فقال: "ولم نشترط في سند الموافق أو المخالف ما شرطناه في خبر الذي نذكر خبره عن رسول الله صلى الله عليه وسلم من أصحابه، من أن لا نحضر كتابنا هذا منه إلا ما صح عندنا" 5 .

ولذلك جاء حكمه على الموافقات كالآتي:

أ- قد يحكم بالصحة عليها حكماً عاماً ويعبر عنها غالبا كقوله مثلا:" وقد وافق عمر في رواية هذا المعنى الذي ذكره عن رسول الله صلى الله عليه وسلم جماعة من أصحابه، نذكر ما حضرنا ذكره مما صح عندنا سنده 6 .

ب- قد لا يحكم بالصحة إذا لم تكن كلُّها صحيحة كقوله مثلا:"وقد وافق ابن عباس في رواية هذا الخبر، عن رسول الله صلى الله عليه وسلم جماعة من أصحابه، نذكر ما حضرنا من ذلك " 7 .

ت- قد يحكم بضعفها ووهائها كقوله مثلا:"والشهادة لمعاني سائر الأخبار الواردة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه أمر المغتسل من الجنابة ببل الشعر, وإنقاء البشرة، وإن كانت واهية الأسانيد" 8 .

---

1 تهذيب الآثار - الجزء المفقود ص: 162 .

2 انظر: الصناعة الحديثية عند الطبري في تهذيبه ص: 177و180 .

3 تهذيب الآثار - الجزء المفقود ص: 37 .

4 انظر: تهذيب الآثار مسند ابن عباس 1/ 163 / والصناعة الحديثية عند الطبري في تهذيبه ص: 145 .

5 تهذيب الآثار مسند ابن عباس 1/ 531 .

6 تهذيب الآثار مسند عمر 2/ 943 .

7 تهذيب الآثار مسند ابن عباس 2/ 608 .

8 تهذيب الآثار مسند علي 3/ 278 .

أقول: ليس كل الطرق التي يحكم عليها الطبري بقوله: نذكر ما صح عندنا سنده، يعني من الموافقات، التي يسوقها لحديث الصحابي الواحد إنما هو صحيح بالهيئة المجموعة فيكون صحيحا لغيره فلا يقال: إن الطبري قد احتج برجال تلك الأسانيد كلها، بعكس حكمه على الإسناد الواحد الذي لم يسق له إلا إسناد واحد فإن حكم عليه يكون ممن يحتج به.

مثال: قال الطبري: حدثنا عبيد الله بن محمد الفريابي، حدثنا عبد الله بن ميمون، حدثنا محمد بن أبي حميد، عن محمد بن المنكدر، قال: قال لي عروة قالت عائشة أم المؤمنين: " إن كنا لنمكث أربعين صباحا، لا نوقد في بيت رسول الله صلى الله عليه وسلم مصباحا ولا غيره، فقلت: يا أم المؤمنين، بأي شيء كنتم تعيشون؟ قالت: بالأسودين التمر والماء، إذا وجدنا " 1 . وقد ساقه في جملة ما أطلق صحة الإسناد عليه، مع أن فيه: محمد بن أبي حميد إبراهيم الأنصاري ضعيف، المنكدر بن محمد بن المنكدر لين الحديث 2 ، عبد الله بن ميمون بن داود القداح منكر الحديث متروك 3 . ورواه الطبري 4

من طريق يزيد بن رومان موافقا البخاري 5 ومسلما 6 . فالطريق الأول صحيح لغيره.

4- طريقة الطبري في عرضه للمتابعات:

أ- أنه يسوقها بعد الأثر الأول في الباب من غير أن يذكر أنها موافقة تصل في بعض المواضع إلى خمس متابعات.

ب- يأتي بها عن طريق الجمع بين الشيوخ كأن يكون أحدهم فيه ضعف فيعطف عليه شيخ آخر من باب اختصار سوق الأسانيد نفسها.

مثال: حدثنا الحسن بن الصباح البزار 7 ، والحسن بن عرفة 8 ، وعمرو بن مالك البصري 9 ، قالوا: حدثنا سفيان بن عيينة، عن عمرو بن دينار، سمع جابر بن عبد الله، مرفوعا " 10 .وكما في الأثر رقم 327 من مسند طلحة 11 .

ت- يأتي بها بعد ذكر العلل مباشرة فإذا ذكر من العلل الإرسال مثلا : فيأتي بمتابعة لمن وافق الراوي على الإرسال ثم يأتي بمن وافق الراوي على الوصل؛ ويقصد بها ترجيح الوصل.

ث- يأتي بها أثناء سوقه للشواهد من تابع الراوي في روايته عن الصحابي الآخر شاهد الرواية الأولى وهذه والتي قبلها يأتي بلفظ "وافق".

ج- يأتي بها في أثناء الشواهد التي يريد منها تأييد ما يتبنى من فقه.

5- طريقة الطبري في عرضه للشواهد:

أ- يأتي بها بعد العلل مباشرة مع ملاحظة ما ورد في سوقه للمتابعات.

ب- يأتي بها بعد المسائل التي يريد منها تأييد ما يتبنى من فقه.

6- وهناك مواطن من أحاديث الباب ولم يذكر لها موافقات.

ثانيا: التعبير عن المتابعات والشواهد بلفظ تتابعت الأخبار.

أقول: وهذه الصيغة يذكرها في عرضه لفقه الأثر لتأييد رأيه وذكرها في عدة مواضع.

---

1 تهذيب الآثار مسند عمر 1013 2/ 699

2 قال الطبري: المنكدر بن محمد عند أهل النقل ممن لا يعتمد على نقله/ تهذيب الآثار مسند علي 3/ 113 .

3 تقريب التهذيب ص: 326/547/475 .

4 تهذيب الآثار مسند عمر 1018 2/ 701 .

5 صحيح البخاري/كتاب الهبة /ا باب فضلها والتحريض عليها 2567 3/ 153 .

6 صحيح مسلم/في الزهد والرقائق 2972 4/ 2283 .

7 قال أبو حاتم: صدوق الجرح والتعديل لابن أبي حاتم 3/ 19 .

8 قال أبو حاتم: صدوق/ الجرح والتعديل لابن أبي حاتم 3/ 32 .

9 صدوق، له أوهام، ووقعت في روايته مناكير بسبب رواية ابنه يحيى عنه: المعجم الصغير لرواة الإمام ابن جرير الطبري 1/ 429 .

10 قول: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: "الحرب خدعة" تهذيب الآثار مسند علي 193 3/ 121 .

11 تهذيب الآثار - الجزء المفقود ص: 207 .

كقوله: في رده على من قال إن الإسراء والمعراج كان مناما: "الإبانة عن خطأ قول من، قال: إنما كان ذلك رؤيا منام، وبنحو الذي قلنا في ذلك تتابعت الأخبار عن عامة السلف" 1 .

وكقوله: "وبالذي قلنا من تفضيل البذل والسخاء على السبيل التي وصفنا - على البخل والمنع - تتابعت الأخبار عن رسول الله صلى الله عليه وسلم، وقال به السلف الصالحون من الصحابة والتابعين، نذكر ما صح عندنا سنده من ذلك، ونبدأ منه بذكر من وافق أبا سعيد الخدري في روايته عن عمر، عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ما روى منه، ثم نتبع ذلك من وافق عمر في روايته عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ما روي عنه في ذلك من الصحابة، إذ كنا لم نذكره فيما مضى قبل، تحريا وضعه في موضعه الذي هو به أولى، وطلبا منا إلحاقه بأشكاله" 2 .

ثالثا: التعبير عن المتابعات والشواهد بلفظ تواترت الأخبار.

أقول: وهذه الصيغة يذكرها في عرضه لفقه الأثر لتأييد رأيه أيضا ولم يذكرها إلا في موضع واحد.

كقوله: وبالذي قلنا في ذلك تواترت الأخبار عن أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم، وتتابعت عليه أقوال أهل التأويل، وقد استقصينا ذكر أقوالهم، واختلاف المختلفين في ذلك في كتابنا المسمى جامع البيان عن تأويل آي القرآن ، غير أنا نذكر في هذا الموضع بعض ذلك؛ ليعلم قارئ كتابنا هذا صحة ما قلنا في ذلك" 3 .

رابعا: التعبير عن المتابعات والشواهد بلفظ الشهادة.

كقوله: "والشهادة لمعاني سائر الأخبار الواردة عن رسول الله - صلى الله عليه وسلم - أنه أمر المغتسل من الجنابة ببل الشعر, وإنقاء البشرة، وإن كانت واهية الأسانيد" 4 .

أقول: يتبين من حكمه بالوهاء على سندها أنه لم يذكرها للتقوية؛ وإنما لاستيعاب الطرق التي في الباب وبيانها، والله تعالى أعلم.

المطلب الثالث: المسالك التي اتبعها الطبري في سوق الموافقات

تنوع غرض الطبري في استخدامه للمتابعات والشواهد فمنها ما عرضه بعد حديث الباب ومنه بعد العلل ومنه بعد فقه الأثر وتنوع أيضا من حيث الصحة والضعف فتراه يأتي بالموافقات منها المرفوع ومنها الموقوف ومنها المرسل ومرة يأتي بالموافقة ويحكم عليها حكما عاما بالصحة أو بالضعف وتراه يسهب بها حتى تكاد أن تقول لا يفوته منها شيء وكل ذلك يعرضه بسنده.

أقول: أعرض هذا المطلب بعد استقراء للموافقات التي ساقها الطبري، على شكل أمثلة وكل مثال منها يمثل طريقة من منهج الطبري الذي اتبعه في عرضه للموافقات.

أولا:

يأتي بحديث الأصل صحيحا ويسوق له موافقة صحيحة، أو بما هو أصح منه، الذي يورث الطمأنينة وهذه لا يقصد بها التقوية ابتداء وإنما الاستيعاب:

اتبع الطبري في عرضه للموافقات أنه يأتي بحديث الباب صحيحا وافق به البخاري مثلا وتكون المتابعة أيضا موافقة لما رواه البخاري ومسلم وكذا الشواهد .

مثال قال الطبري: حدثنا ابن وكيع، قال: حدثنا عبد الوهاب، عن خالد الحذاء، عن عكرمة، عن ابن عباس أن النبي صلى الله عليه وسلم "طاف على بعير، كلما أتى الركن أشار إليه" 5 ، أقول: ومن طريق عبد الوهاب 6 ، رواه البخاري 7 .

---

1 تهذيب الآثار مسند ابن عباس 1/ 456 .

2 تهذيب الآثار مسند عمر 1/ 87 .

3 تهذيب الآثار مسند عمر 1/ 263 .

4 تهذيب الآثار مسند علي 3/ 278 .

5 تهذيب الآثار مسند ابن عباس 2 1/ 55 .

6 ثقة تغير قبل موته بثلاث سنين/تقريب التهذيب ص: 368 .

7 صحيح البخاري/كتاب الحج /باب من أشار إلى الركن إذا أتى عليه 1612 2/ 152 .

أ- روى الطبري له متابعتين أولاهما 1 ، رواها البخاري 2 ، تابع فيها يزيد بن زريع 3 ، عبد الوهاب بن عبد المجيد والثانية 4 ، تابعه فيها هياج بن بسطام 5 . ثم صحح الأثر ثم ذكر علله عند الآخرين، أنه معلول بالإرسال، والطعن في عكرمة، وكان شعبة يغمص على خالد.

ب- ثم ذكر من روى هذا الخبر عن خالد الحذاء، عن عكرمة، فأرسله 6 .

ت- ثم قال: وقد حدث هذا الحديث عن عكرمة غير خالد الحذاء، فوافق في روايته ذلك عنه من وصله وهذه متابعات لخالد الحذاء 7 .

ث- ثم ذكر من تابع عكرمة، من أصحاب ابن عباس مرفوعا 8 ، ما رواه البخاري ومسلم 9 .

ج- ثم جاء بالشواهد ممن وافق ابن عباس رضي اللـه عنهما ما صح عنده سنده، فذكر عن عائشة شاهدا، رواه مسلم 10 .

أقول: في هذا المثال تبين:

1- أن الطبري لم يقصد التقوية لأن حديث الباب صحيح وافق البخاري في صحته.

2- أراد أن يرد العلل الثلاث التي ذكرها فرد الإرسال فجاء بالمتابعات الموصولة التي وافقت رواية الوصل، ثم أتى بمتابعات تابعت عكرمة رواها البخاري ومسلم، لينفي عنه الضعف.

3- ثم أتى بالشواهد ممن رووا الأثر غير ابن عباس – رضي اللـه عنهما- منها رواية السيدة عائشة - رضي اللـه عنها- رواه مسلم، وغيرها من الشواهد عن غيرها من الصحابة.

4- أراد استيعاب طرق الحديث.

ثانيا:

تقوية الصحيح بمثله، أو بما هو في دائرة الصحيح، وإن كان أنزل منه.

تمثل هذه طريقة اتبعها الطبري في عرض الموافقات بأن جاء بحديث الباب صحيحا وافق به أصحاب السنن، وكانت الشواهد أيضا موافقة لما رواه أصحاب السنن وغيرهم.

مثال:

قال الطبري: حدثني عبد الرحمن بن عبد اللـه بن عبد الحكم المصري، قال: حدثنا محمد بن عاصم المعافري، قال: حدثنا المفضل بن فضالة، عن يونس بن يزيد، عن ابن شهاب، عن إبراهيم بن عبد الرحمن بن عوف، عن أبيه، أن رسول اللـه صلى اللـه عليه وسلم قال: " ليس على مختلس قطع" 11 .

أقول: رواه ابن ماجه بإسناد صحيح 12 ، ثم عقب بعد ذكر العلل بذكر الموافقات التي صح سندها عنده 13 ، فذكر منها شاهدا: عن جابر رضي اللـه عنهما 14 .

---

1 تهذيب الآثار مسند ابن عباس 1/ 56 .

2 صحيح البخاري/كتاب الحج /باب سقاية الحاج 1635 2/ 156 .

3 ثقة ثبت/ تقريب التهذيب ص: 601 .

4 تهذيب الآثار مسند ابن عباس 1/ 56 .

5 ضعيف روى عنه ابنه خالد منكرات شديدة/ تقريب التهذيب ص: 576 .

6 تهذيب الآثار مسند ابن عباس 1/ 57 .

7 تهذيب الآثار مسند ابن عباس 1/ 57 .

8 تهذيب الآثار مسند ابن عباس/رقم 61 1/ 59 .

9 صحيح البخاري /كتاب الحج /باب استلام الركن بالمحجن 1607 2/ 151 صحيح مسلم/في الحج باب جواز الطواف على بعير وغيره واستلام الحجر بمحجن 1272 2/ 926 .

10 تهذيب الآثار مسند ابن عباس 1/ 61 /صحيح مسلم/في الحج باب جواز الطواف على بعير وغيره واستلام الحجر بمحجن 1274 2/ 927 .

11 تهذيب الآثار - مسند باقي العشرة 307 ص: 197

12 رواه ابن ماجه /كتاب الحدود/ باب الخائن والمنتهب والمختلس 2592 3/ 619 / قال البوصيري: هذا إسناد صحيح رجاله ثقات/ مصباح الزجاجة في زوائد ابن ماجه/ أحمد بن أبي بكر البوصيري ت:840هـ /المحقق: محمد المنتقى الكشناوي/دار العربية - بيروت/ط2/ 1403هـ 3/ 113 وقال ابن حجر: رواه ابن ماجه بإسناد صحيح/ التلخيص الحبير 4/ 123 .

13 تهذيب الآثار - الجزء المفقود ص: 197 .

14 تهذيب الآثار - الجزء المفقود 308 ص: 198 .

أقول: رواه أبو داود وأعله بأن ابن جريج لم يسمعه من أبي الزبير، وقال: رواه المغيرة بن مسلم، عن أبي الزبير، عن جابر، عن النبي صلى الله عليه وسلم 1 ، ورواه الترمذي وقال هذا حديث حسن صحيح، وابن ماجه، والنسائي 2 .

قال الطبري: وهذا خبر - عندنا - صحيح سنده، وقد يجب أن يكون على مذهب الآخرين سقيما غير صحيح لعلتين: إحداهما: أنه خبر لا يعرف له مخرج عن عبد الرحمن بن عوف، عن النبي صلى الله عليه وسلم يصح إلا من هذا الوجه، والخبر إذا انفرد به عندهم منفرد، وجب التثبت فيه، والثانية: أن راويه محمد بن عاصم المعافري، وهو غير معروف في أهل النقل 3 .

أقول: عقب الطبري بعد ذكر العلل بذكر الموافقات التي صح سندها عنده، فذكر منها شاهدا: عن جابر رضي الله عنهما 4 .

قلت: الطبري لم يقصد التقوية أصالة، لأن حديث الباب صحيح، وافق أصحاب السنن في صحته، وإن كانت الموافقات أنزل منه درجة بشيء قليل.

ذكر الشواهد لينفي علة التفرد التي زعمها الآخرون، والمعافري ثقة وليس بمجهول.

ثالثا:

التقوية بما هو صحيح وبما هو مرسل فيجمع بين الصحيح والضعيف في الموافقات.

تمثل هذه طريقة اتبعها الطبري في تقوية حديث الباب حيث جاء حديث الباب ضعيفا، وكانت المتابعة مرسلة وأتى بالشواهد الصحيحة.

مثال: قال الطبري: حدثنا ابن حميد، قال: حدثنا سلمة بن الفضل، عن ابن إسحاق، عن مكحول، عن كريب مولى ابن عباس، عن ابن عباس قال: كنت جالسا عند عمر، فقال: هل سمعتم فيما سمعتم عن النبي صلى الله عليه وسلم في الرجل إذا أوهم في صلاته، فلا يدري أزاد أو نقص؟...فقال عبد الرحمن: فأنا أحدثكم ... فقال: سمعت النبي صلى الله عليه وسلم يقول: " إذا شك أحدكم في صلاته...فإذا فرغ من صلاته فليسجد سجدتين، ثم يسلم " 5 .

قال الطبري: وهذا خبر عندنا صحيح سنده، وقد يجب أن يكون على مذهب الآخرين سقيما غير صحيح لعلل: إحداها: اضطراب نقلته في سنده، فبعضهم يقول فيه: عن ابن إسحاق، عن مكحول، عن كريب، عن ابن عباس، وبعضهم يقول: عن ابن إسحاق، عن مكحول، عن النبي صلى الله عليه وسلم مرسلا، وبعضهم يقول: عن ابن إسحاق، عن حسين بن عبد الله، عن مكحول، عن كريب، عن ابن عباس. والثانية: أن حسين بن عبد الله عندهم ممن لا يجوز الاحتجاج بنقله في الدين، والثالثة: أن محمد بن إسحاق عندهم غير مرتضى 6 .

أقول: وفيه: محمد بن حميد الرازي الحافظ : فهو ضعيف في أقل أحواله 7 . ثم أتى بالمتابعات: التي رواها بسنده قائلا: "حدثني يعقوب بن إبراهيم، قال: حدثنا ابن علية، قال: أخبرنا محمد بن إسحاق، قال: حدثني مكحول أن رسول الله صلى الله عليه وسلم" 8 .

---

1 رواه أبو داود وأعله بأن ابن جريج لم يسمعه من أبي الزبير/ سنن أبي داود /كتاب الحدود/ باب القطع في الخلسة والخيانة 4393 6/ 446 . والمغيرة بن مسلم/ قال أبو حاتم: صدوق، صالح الحديث، قال الدارقطني: لا بأس به/ الجرح والتعديل 8/ 229 / موسوعة أقوال أبي الحسن الدارقطني في رجال الحديث وعلله 2/ 660 .

2 ورواه الترمذي في سننه/كتاب الحدود/ باب ما جاء في الخائن، والمختلس، والمنتهب 1448 52/4 . وقال: هذا حديث حسن صحيح/ والنسائي في الكبرى/كتاب قطع السارق/ باب ما لا قطع فيه 7423 39/7 ورواه ابن ماجه في سننه /كتاب الحدود/ باب الخائن والمنتهب والمختلس 2591 3/ 618 ،وله شاهد مرفوع عند الطبراني، عن أنس رضي الله عنه/ المعجم الأوسط 509 1/ 162 / إسناده صحيح/ مجمع البحرين في زوائد المعجمين/ نور الدين الهيثمي ت:807هـ /تحقيق:عبد القدوس بن محمد نذير/مكتبة الرشد –الرياض/ط1-1992م/ 278/4 .

3 تهذيب الآثار - مسند باقي العشرة ص: 197 قال أبو بكر الباغندي ثقة ثقة وقال ابن يونس ثقة وقال ابن عدي كان من ثقات أصحابنا، قال الخطيب وكان من أهل الصدق. تهذيب التهذيب 9/ 240

4 تهذيب الآثار - مسند باقي العشرة 308 ص:197- 198 . ورواه الترمذي في سننه/كتاب الحدود/ باب ما جاء في الخائن، والمختلس، والمنتهب 1448 52/4 . وقال: هذا حديث حسن صحيح/ والنسائي في الكبرى/كتاب قطع السارق/ باب ما لا قطع فيه 7423 39/7 ورواه ابن ماجه في سننه /كتاب الحدود/ باب الخائن والمنتهب والمختلس 2591 3/ 618 ،وله شاهد مرفوع عند الطبراني، عن أنس رضي الله عنه/ المعجم الأوسط 509 1/ 162 / إسناده صحيح/ مجمع البحرين في زوائد المعجمين/ نور الدين الهيثمي ت:807هـ /تحقيق:عبد القدوس بن محمد نذير/مكتبة الرشد –الرياض/ط1-1992م/ 278/4 .

5 تهذيب الآثار - مسند باقي العشرة 19 ص: 33 .

6 تهذيب الآثار - مسند باقي العشرة ص: 37 .

7 الجرح والتعديل لابن أبي حاتم 7/ 232 / الكاشف 2/ 166 .

8 تهذيب الآثار - مسند باقي العشرة 20 ص: 34 . وهذا مرسل حسن لتصريح ابن إسحاق بالتحديث.

ثم روى متابعتين من طريق ابن إسحاق عن مكحول بالعنعنة، وهما مدلسين، ثم جاء بالموافقات بما صح عنده بعد فقه الخبر لتأييد ما ذهب إليه؛ فجاء بشاهد عن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه رواه مسلم، وذكر لها متابعات وجاء بشاهد آخر عن ابن عمر رضي الله عنهما 1 .

قلت يتبين مما سبق:

1- أن الطبري صحح الأثر أقول: ويعني به الحسن للاختلاف في ابن حميد، ولم تضر عنده عنعنة ابن إسحاق، وقد أتى لها بمتابع وان كان مرسلا فقد صرح فيه بالتحديث.

2- أتى بالشواهد ومنها ما روي في الصحيح، وإن أتى بها في فقه الخبر مكتفيا بالمتابعات التي أتى بها للحكم عليه بالصحة.

3- هذا مثال للحديث الضعيف بهذا الإسناد الذي ذكره، هو الذي صححه بالمتابعة المرسلة والشواهد الصحيحة التي لم يقصد بها التصحيح أصالة، إن اعتبرنا اعتماده على متابعة المرسلة وغيرها فهو من باب الحسن لغيره. وإذا نظرنا إلى الشواهد الصحيحة فهو صحيح لغيره والله تعالى أعلم.

رابعا:

التقوية بالأدنى الذي جاء بالمعنى

حيث يوضح حديث الباب الذي ساقه الطبري بإسناد حسن وروى له شاهدا بالمعنى ولكنه ضعيف فالشاهد تقوى بحديث الباب والحديث بطرقه صحيح لغيره.

مثال: قال الطبري: حدثنا أبو كريب، قال: حدثنا عبدة وعبد الرحمن قالا: حدثنا محمد بن عمرو، قال: حدثنا أبو سلمة، عن أبي هريرة، قال: " جاء رجلان من بلي إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم فأسلما، فاستشهد أحدهما، وأخر الآخر بعده سنة، فقال طلحة بن عبيد الله: أريت الجنة، فرأيت المؤخر منهما أدخل الجنة، قبل المستشهد، فعجبت لذلك، فأصبحت فذكرت ذلك لرسول الله صلى الله عليه وسلم أو ذكر ذلك لرسول الله؟ فقال: رسول الله صلى الله عليه وسلم: " المؤخر قد صام بعده رمضان، وصلى بعده ستة آلاف وكذا وكذا ركعة، لصلاة السنة " 2 .

قال الطبري: وهذا خبر - عندنا - صحيح سنده، وقد يجب أن يكون على مذهب الآخرين سقيما غير صحيح ، لعلل: إحداها: أنه خبر لا يعرف له عن طلحة بن عبيد الله، عن النبي صلى الله عليه وسلم

مخرج يصح إلا من هذا الوجه، ومن وجه هو دونه في الصحة غير مرتضى 3 ، وروى له الطبري شاهدا فقال: "وافق طلحة في رواية معنى هذا الخبر" وصححه مع أن فيه شيخه ابن حميد 4 .

أقول: وفي هذا المثال: يتبين أن الطبري يقوي بالأدنى إذ إن حال حديث الأصل أقوى من الشاهد وقصد من ذلك غير التقوية.

خامسا:

تقوية شديد الضعف بشديد الضعف- بالموقوفات والمقاطيع- حيث يعرض الطبري حديث الأصل ويصححه مع أن إسناده شديد الضعف، والمتابعات والشواهد ضعيفة جدا، حيث صرح بأن أسانيدها فيها نظر، كان منها موقوف شديد الضعف، وكذلك مقطوع شديد الضعف، إيذانا منه أن شديد الضعف يتقوى حتى يصل إلى الحسن لغيره.

---

1 صحيح مسلم/كتاب المساجد ومواضع الصلاة/باب السهو في الصلاة والسجود له 571 1/ 400 .

2 تهذيب الآثار - مسند باقي العشرة 676 ص: 367 . رواه أحمد من هذا الوجه وإسناده حسن مسند أحمد 8399 14/ 126 / قال المنذري والهيثمي: رواه أحمد بإسناد حسن / الترغيب والترهيب من الحديث الشريف/عبد العظيم بن عبد القوي المنذري المتوفى: 656هـ /المحقق: إبراهيم شمس الدين/دار الكتب العلمية – بيروت/الطبعة: الأولى، 1417 هـ 1/ 149 /مجمع الزوائد ومنبع الفوائد 10/ 204 .

3 تهذيب الآثار - مسند باقي العشرة ص: 368 .

4 تهذيب الآثار - مسند باقي العشرة 680 ص: 371 . ضعيف في أكثر أحواله، ولكن شواهده عند أهل السنن ترفعه إلى الصحيح لغيره مع حديث الباب السابق.

مثال قال الطبري: حدثني أبو شرحبيل الحمصي، قال: حدثنا أبو اليمان، قال: حدثنا إسماعيل، عن عمرو بن دينار المكي، عن سعيد بن المسيب، عن طلحة بن عبيد الله، عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه كان يقول: " ستكون فتنة لا يهدأ منها جانب إلا جاش منها جانب حتى ينادي مناد من السماء: ألا إن أميركم فلان " {وكان سعيد بن المسيب يقول: ذلك الأمير حقا} 1 .

قلت: وذكر الطبري له متابعة، تابع فيها عبد الله بن عبد الرحمن بن أبي حسين، عمرو بن دينار ولكن الانقطاع ما زال واردا بين إسماعيل بن أبي عياش وابن أبي حسين، وأبو شرحبيل مجهول، وهو شديد الضعف، ثم عقب الطبري وقال: "وقد حدث نحو هذا الحديث عن رسول الله صلى الله عليه وسلم وعن بعض السلف بأسانيد فيها - أيضا - نظر، نذكر بعضها لتعرف" 2 .

قلت: منها شاهد لحذيفة بن اليمان رضي الله عنه، وفي سنده رواد بن الجراح العسقلاني عن سفيان الثوري 3 . أقول: فالطبري هنا يقوي بشديد الضعف ولو كان موقوفا أو مرسلا.

سادسا:

التقوية بالأعلى، مع كون الإسناد شبه موضوع.

حيث يعرض الطبري إسناد حديث الباب ويكاد أن يكون موضوعا ثم يعرض له موافقات صحيحة.

مثال قال الطبري: حدثني محمد بن سنان القزاز، قال: حدثنا إسحاق بن إدريس، قال: حدثنا إسماعيل ابن عياش، قال: أخبرنا هشام بن عروة، عن أبيه، عن الزبير بن العوام، قال:

" أعطاني رسول الله صلى الله عليه وسلم يوم بدر أربعة أسهم: سهمين لفرسي، وسهما لي، وسهما لأمي من ذوي القربى" 4 .

قال الطبري: وهذا خبر - عندنا - صحيح سنده، وقد يجب أن يكون على مذهب الآخرين سقيما غير صحيح، لعلل: إحداها: أنه خبر لا يعرف له عن الزبير، عن رسول الله صلى الله عليه وسلم مخرج إلا من هذا الوجه. والخبر إذا انفرد به عندهم - منفرد وجب التثبت فيه. والثانية: أن في نقل إسماعيل ابن عياش، عن هشام بن عروة - عندهم - نظر، يجب معه التوقف في أمره.

والثالثة: أن إسحاق بن إدريس - عندهم - ممن لا يجوز الاحتجاج بنقله 5 .ومع ذلك صحح الاثر.

قلت: وفيه إسحاق بن إدريس الأسواري متروك الحديث 6 ، ثم روى عدة شواهد مما صح عنده عن ابن عمر رضي الله عنهما 7 ، وعن ابن عباس وعن أبي عمرة وعن مجمع بن يعقوب الزمعي.

أقول: تبين أن الطبري يقوّي إسنادا موضوعا، ويحكم عليه بالصحة لشواهده الصحيحة، واستنتج من قوله صحيح سنده هو حكم على الحديث ككل، أو أنه أراد أن إسناده متصل، والله تعالى أعلم.

---

1 تهذيب الآثار - مسند باقي العشرة 685 ص: 375 . قلت: فيه انقطاع بين إسماعيل بن أبي عياش وعمرو بن دينار وأبو شرحبيل مجهول، ورواه الطبراني/المعجم الأوسط 4666 5/ 59 /قال الهيثمي: رواه الطبراني في الأوسط، وفيه مثنى ابن الصباح وهو متروك / مجمع الزوائد ومنبع الفوائد 7/ 316 .

2 تهذيب الآثار - مسند باقي العشرة 686 ص: 375/ 377 .

3 قال البخاري: رواد عن سفيان كان قد اختلط لا يكاد يقوم له حديث/ الكامل 4/ 116 / وهو هنا عن سفيان، ومنه موقوف تهذيب الآثار - مسند باقي العشرة 688 ص: 379 / على أم المغيرة بن عبد الرحمن، وفيه إسحاق بن يحيى ضعيف/ تقريب التهذيب 1/ 86 / ومنه المقطوع وفيه عنبسة بن سعيد، عن شهر بن حوشب قوله/ تهذيب الآثار - مسند باقي العشرة 689 ص: 379 / وعنبسة بن سعيد شديد الضعف/ قال أبو حاتم: ضعيف الحديث يأتي بالطامات، وقال عمرو بن علي: كان مختلطا لا يروي عنه قد سمعت منه وجلست إليه متروك الحديث/ تهذيب التهذيب 8/ 157 .

4 تهذيب الآثار - مسند باقي العشرة 990 ص: 524 .

5 تهذيب الآثار - مسند باقي العشرة ص: 525-526 .

6 تاريخ ابن معين - رواية الدوري 4/ 335 / الضعفاء والمتروكون/ أبو الفرج عبد الرحمن بن علي بن محمد الجوزي المتوفى: 597هـ /المحقق: عبد الله القاضي/دار الكتب العلمية – بيروت/الطبعة: الأولى، 1406هـ 1/ 99 ورواه النسائي بإسناده إلى عبد الله بن الزبير / سنن النسائي/كتاب الخيل/باب: سهمان الخيل 3593 6/ 228 .

7 تهذيب الآثار-مسند باقي العشرة 991 526 رواه البخاري/كتاب الجهاد والسير/باب سهام الفرس 2863 30/4 ومسلم/ كتاب الجهاد والسير/باب كيفية قسمة الغنيمة بين الحاضرين 4607 156/5 .

سابعا:

التقوية بتلازم القرائن الإسنادية الموقوفة والمرسلة، مع القرائن غير الإسنادية.

في هذا المثال عرض فيه الطبري حديث الباب وأكثر حاله الحسن بما جاء له من المتابعات والشواهد ولكنها موقوفة ومرسلة واحتج بفعل الخلفاء فيؤخذ من منهجه أن الموقوفات والمراسيل يعتبر بها لتقوية الضعيف عنده.

مثال قال الطبري: حدثني أحمد بن محمد بن حبيب الطوسي، قال: حدثنا يحيى بن إسحاق البجلي، قال: أخبرنا شريك، عن عمران بن ظبيان، عن أبي يحيى، قال: لما أتي علي بابن ملجم قال: اصنعوا به كما صنع رسول الله صلى الله عليه وسلم برجل جعل له أن يقتله، فقال: "اقتلوه، وحرقوه" 1 .

أقول: صحح الطبري الأثر وقال: هذا خبر عندنا صحيح سنده، وقد يجب أن يكون على مذهب الآخرين سقيما غير صحيح، لعلل: إحداها: أنه خبر لا يعرف له مخرج عن علي، عن النبي صلى الله عليه وسلم يصح إلا من هذا الوجه، والخبر إذا انفرد به عندهم منفرد وجب التثبت فيه.

والثانية: "أن عمران بن ظبيان عندهم ليس ممن يثبت بمثله في الدين حجة" والثالثة: "أن شريكا عندهم كان كثير الغلط، ومن كان كذلك من أهل النقل وجب التوقف في نقله" والرابعة: " أن الصحيح عندهم في أمر الذي كان جعل له جعل، لقتل رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه أسلم وحسن إسلامه، وكان له بلاء في ذات الله، وقد قال بعضهم: إن النبي صلى الله عليه وسلم "أمر بصلبه، ولم يأمر بإحراقه" والخامسة: "أن أهل السير لا تدافع بينهم أن عليا رضوان الله عليه إنما أمر بقتل قاتله قصاصا، ونهى عن أن يمثل به" 2 .

قلت: جاء بمتابعة موقوفة على علي رضي الله عنه ورواتها ثقات 3 .

وجاء بشاهد موقوف عن أبي بكر وفيه ضعف 4 .

وجاء بشاهد آخر مرسل عن سعيد بن جبير في قصة الذين اجتووا بالمدينة...قال: وكان أنس بن مالك يقول نحو ذلك، غير أنه قال: "أحرقهم بالنار بعد ما قتلهم" صححه الطبري 5 .

قلت: والقول قول أهل السير في أن عليا رضي الله عنه إنما أمر بقتل من قتله وليس إحراقه، بالإضافة إلى ضعف الشواهد التي أتى بها.

ورواه الطبراني بسنده وفيه قال علي للحسن رضي الله عنهم فإني سمعت رسول الله عليه وسلم: "ينهى عن المثلة ولو بالكلب العقور"... فلما قبض علي بعث الحسن رضي الله عنهما إلى ابن ملجم، فأدخل عليه، ... فقال له الحسن رضي الله عنه: لا والله أو تعاين النار، فقدمه فقتله، ثم أخذه الناس فأدرجوه في بواري، ثم أحرقوه بالنار 6 .

ثامنا:

التقوية برواية مجاهيل شديدة الضعف، يعرض فيه الطبري إسناد حديث الباب ويكاد أن يكون موضوعا ثم يعرض له موافقات شديدة الضعف أشار إليها هو بنفسه.

مثال: قال الطبري: حدثني إسماعيل بن موسى السدي، قال: أخبرنا محمد بن عمر الرومي، عن شريك، عن سلمة بن كهيل، عن سويد بن غفلة، عن الصنابحي، عن علي، أن النبي صلى الله عليه وسلم قال: "أنا دار الحكمة، وعلي بابها".

---

1 تهذيب الآثار مسند علي 3/ 70 .

2 تهذيب الآثار مسند علي 3/ 70-71 . رواه أحمد/ مسند أحمد 713 2/ 120 قال الهيثمي: رواه أحمد، وفيه عمران بن ظبيان وثقه ابن حبان وغيره، وفيه ضعف، وبقية رجاله ثقات/ مجمع الزوائد ومنبع الفوائد 9/ 145 /ورواه الحاكم / المستدرك على الصحيحين 4692 3/ 155 .

3 تهذيب الآثار مسند علي 139 3/ 78 /محمد بن عبد الأعلى الصنعاني ثقة، ومعتمر بن سليمان التيمي ثقة،سليمان بن طرخان التيمي، وسعد بن إياس الشيباني ثقة تقريب التهذيب ص:539/491/252/230 .

4 تهذيب الآثار مسند علي 149 3/ 83 / وفيه السري بن يحيى بن السري شيخ الطبري، صدوق/ شعيب بن إبراهيم، الكوفي، قال ابن عدي وهو ليس بذلك المعروف/ سيف بن عمر، التميمي، ضعيف الحديث، عمدة في التاريخ/ المعجم الصغير لرواة الإمام ابن جرير الطبري 231/238/189/1 .

5 تهذيب الآثار مسند علي 151 3/ 84 وهو ضعيف فيه ميمون أبو حمزة، القصاب، الأعور وهو ضعيف قال أحمد: ضعيف. ومرة: متروك.قال ابن معين: ليس بشيء، لا يكتب حديثه.وقال البخاري: ليس بذاك، ومرة: ضعيف، ذاهب الحديث.ومرة: ليس بالقوي عندهم، وقال أبو حاتم: ليس بقوي، يكتب حديثه/ التكميل في الجرح والتعديل ومعرفة الثقات والضعفاء والمجاهيل/إسماعيل بن عمر بن كثير ت:774هـ /تحقيق: د. شادي بن محمد بن سالم/مركز النعمان للبحوث والدراسات الإسلامية/ط1 1432هـ- 2011م 1/ 308 وثبت في الصحيح أن عليا رضي الله عنه حرق جماعة من الزنادقة صحيح البخاري/ 6922 9/ 15 .

6 المعجم الكبير للطبراني 168 1/ 97-100 قال الهيثمي: رواه الطبراني، وهو مرسل، وإسناده حسن مجمع الزوائد ومنبع الفوائد 9/ 145 ..

أقول: ثم ذكر علل الأثر بعد أن حكم بصحته: بأنه لا يعرف له مخرج عن علي عن النبي صلى الله عليه وسلم إلا من هذا الوجه، والأخرى: أن سلمة بن كهيل عندهم ممن لا يثبت بنقله حجة 1 .

أقول: مر تخريجه، تبين من هذا المثال أن الطبري يعرض الموافقات القريبة من الوضع؛ لتقوية نظيرها من شديد الضعف، في إسنادها مجاهيل على قوله هو، ومع ذلك يحكم بصحة الأثر.

المبحث الثاني: أثر المتابعات والشواهد في تقوية الحديث .

أقول: الناظر في منهج الطبري من خلال حشد الكم الكبير من المتابعات والشواهد والقرائن، التي يستدل بها على قوة الحديث بالهيئة المجموعة، فعمد إلى غض الطرف عن العلل التي أعل بها الآخرون الأثر، من تدليس، أو إرسال، أو انقطاع، أو جهالة، أو اختلاط، أو راو مستور، أو حديث سيء الحفظ، لأجل ما لها من متابعات وشواهد، ليرتق بها الحديث عنده إلى الصحة، أو صلاحيته للاحتجاج، حتى وصل الأمر عنده أن يحتج ويصحح لشديد الضعف، إذا وجد له متابعا أعلى منه منزلة، أو مساو له أو أدنى منه، فظهرت فائدة الهيئة المجموعة وآثارها في اجتماع الروايات واعتضادها ببعضها.

المطلب الأول: أثر الموافقات في الضعيف المحتمل

ذكر الإمام الطبري في نقله علل الآخرين مجموعة من الرواة كانوا السبب عند الآخرين للطعن في الأثر بسبب ضعفهم ولكن الإمام الطبري ضرب صفحا عن هذا الطعن وصحح الآثار التي رويت من طريقهم بما أورده من متابعات وشواهد حتى حكم عليها بالصحة من خلال الهيئة المجموعة،

فكانوا على ثلاثة أقسام.

القسم الأول: هم من الثقات أو ممن احتج بهم بخاري ومسلم.

1- إسرائيل بن يونس السبيعي: عندهم ممن لا يثبت بنقله في الدين حجة! 2 ، قال الذهبي: ثقة إمام اعتمده البخاري ومسلم في الأصول، فلا يلتفت إلى تضعيف من ضعفه 3 ، ضعفه ابن حزم، وكان يحيى القطان لا يروي عنه 4 .

2- أبو الزبير محمد بن مسلم المكي: عندهم - ممن لا يثبت بنقله في الدين حجة 5 ،اعتمده مسلم، وروى له البخاري متابعة، تكلم فيه شعبة، وقال ابن المديني: ثقة ثبت، ورد ابن حزم من حديثه ما يقول فيه: " عن " جابر ونحوه، لأنه عندهم ممن يدلس، فإذا قال: سمعت، وأخبرنا 6 .

3- سلمة بن كهيل: قال الطبري: عندهم ممن لا يثبت بنقله حجة 7 .قال ابن حجر: ثقة يتشيع 8 .

4- أن العلاء بن عبد الرحمن بن يعقوب المدني، مولى الحرقة، عندهم غير جائز الاحتجاج بنقله لتفرده بالرواية عن أبيه من الأخبار بما لا يشاركه فيه غيره 9 .قال ابن معين: عن أبيه ليس به بأس، وثقه أحمد والعجلي، وقال النسائي وغيره: ليس به بأس، قال الذهبي: صدوق مشهور 10 .

---

1 تهذيب الآثار مسند علي 8 3/ 104-105 مر تخريجه موقف الطبري من ترقية شديد الضعف.

2 تهذيب الآثار - مسند باقي العشرة ص: 330 .

3 ميزان الاعتدال 1/ 209 .

4 ذكر أسماء من تكلم فيه وهو موثق/ أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي ت: 748هـ /المحقق: محمد شكور أمرير/مكتبة المنار – الزرقاء/ط1/ 1406هـ - 1986م ص: 44 .

5 تهذيب الآثار - مسند باقي العشرة ص: 570 .

6 ميزان الاعتدال 4/ 37 .

7 تهذيب الآثار مسند علي 3/ 105 .

8 تقريب التهذيب ص: 248 .

9 تهذيب الآثار مسند علي 171 .

10 تاريخ ابن معين رواية عثمان الدارمي يحيى بن معين بن عون ت:233هـ /المحقق: د. أحمد محمد نور سيف/ دار المأمون للتراث-دمشق ص:173 الجرح والتعديل لابن أبي حاتم 357/6 الثقات للعجلي ص:343 ميزان الاعتدال 3/ 102 .

5- أبو نضرة المنذر بن مالك العبدي: أن أبا نضرة عندهم غير مرتضى نقله 1 .قال أحمد: ما علمت إلا خيرا، قال ابن معين: ثقة، قال أبو زرعة: بصرى ثقة.قال ابن عدي: لم أجد له إذا روى عنه ثقة حديثا منكرا فلذلك لم أذكر له شيئا 2 .

6- ومحمد ابن إسماعيل بن أبي فُدَيك: أن ابن أبي فديك عندهم غير مرضي في نقله 3 .

قال الذهبي وابن حجر: صدوق مشهور يحتج به في الكتب الستة، قال ابن سعد: ليس بحجة 4 .

7- المنهال بن عمرو: أنهم لا يرون الحجة تثبت بنقله 5 .تركه شعبة على عمد، قال ابن معين والنسائي العجلي: ثقة، وقال: الدارقطني صدوق، وقال الجوزجاني سيء المذهب وقال أبو الحسن ابن القطان: وجرحه بهذا تعسف ظاهر ضعفه ابن حزم 6 .

8- عكرمة مولى ابن عباس عن ابن عباس: وفى نقل عكرمة عندهم نظر يجب التوقف فيه 7 .قال الذهبي: أحد أوعية العلم، تكلم فيه لرأيه لا لحفظه وقد وثقه جماعة، واعتمده البخاري،وقال: ليس أحد من أصحابنا إلا احتج بعكرمة 8 ، قال أبو حاتم ثقة، يحتج بحديثه إذا روى عنه الثقات والذي أنكر عليه يحيى بن سعيد الأنصاري ومالك فلسبب رأيه 9 .

9- خالد بن مهران الحذاء: عن عكرمة عندهم في نقله نظر، وكان شعبة يغمص عليه 10 .وثقه أحمد وابن معين, قال أبو حاتم الرازي: يكتب حديثه, ولا يحتج به، وطعن به شعبة، قال الذهبي:

واجتهاد شعبة مردود, لا يلتفت إليه, بل خالد وهشام محتج بهما في الصحيحين 11 .

القسم الثاني: من كان صدوقا أو مختلف في توثيقه.

1- محمد بن إسحاق بن يسار المطلبي: أن محمد بن إسحاق عندهم غير مرتضى؟ 12 .

قال شعبة: صدوق في الحديث، وقال ابن معين صدوق ولكنه ليس بحجة، وقال أبو زرعة صدوق، مشهور بالتدليس وأنه لا يحتج إلا بما قال فيه حدثنا، وقال أحمد: هو حسن الحديث، وقال علي بن المديني: حديثه عندي صحيح 13 .

2- ومحمد بن عبد الرحمن: وأن بعضهم غير مرتض محمد بن عبد الرحمن مولى آل طلحة 14 .قال ابن معين: ليس به بأس، قال أبو حاتم وأبو زرعة: صالح الحديث 15 .

3- عمران بن ظبيان: عندهم ليس ممن يثبت بمثله في الدين حجة 16 ، قال البخاري: فيه نظر، وقال أبو حاتم: يكتب حديثه، وقال يعقوب بن سفيان ثقة, 17 .

---

1 تهذيب الآثار مسند عمر بن الخطاب 1/ 149 .

2 الكامل في ضعفاء الرجال 8/ 93 الجرح والتعديل لابن أبي حاتم 8/ 241 .

3 تهذيب الآثار - مسند باقي العشرة ص: 121 .

4 ميزان الاعتدال 3/ 483 تقريب التهذيب ص: 468 .

5 تهذيب الآثار مسند علي 3/ 61 .

6 الجرح والتعديل لابن أبي حاتم 8/ 357 تهذيب التهذيب 10/ 320 .

7 تهذيب الآثار مسند ابن عباس 1/ 240 .

8 التاريخ الكبير للبخاري 7/ 49 ميزان الاعتدال 93/3 -94-95-96 .

9 الجرح والتعديل لابن أبي حاتم 7/ 8 .

10 تهذيب الآثار مسند ابن عباس 1/ 90 1/ 57 ..

11 انظر: سير أعلام النبلاء 6/ 320 .

12 تهذيب الآثار - مسند باقي العشرة 37 تهذيب الآثار مسند عمر بن الخطاب 2/ 840 .

13 الجرح والتعديل 192/7 /ميزان الاعتدال 3/ 469 جامع التحصيل في أحكام المراسيل/ صلاح الدين خليل بن كيكلدي العلائي ت:761هـ /المحقق: حمدي عبد المجيد السلفي/عالم الكتب- بيروت/ط2/1407- 1986 ص:261 .

14 تهذيب الآثار مسند عمر بن الخطاب 2/ 840 .

15 تاريخ ابن معين - رواية الدوري 3/ 73 الجرح والتعديل لابن أبي حاتم 7/ 318 .

16 تهذيب الآثار مسند علي 3/ 71 .

17 التاريخ الكبير/ محمد بن إسماعيل البخاري ت:256هـ / 424/6 /ميزان الاعتدال 238/3 / تهذيب التهذيب 134-133/8 .

4- وإبراهيم بن المهاجر: عندهم لا تثبت به في الدين حجة 1 ، قال أحمد بن حنبل: "لا بأس بـه" قـال وقـال البخـاري وابـن حبـان: منكر الحديث، ابن سعد: "ثقة" وقال الساجي: "صدوق اختلفوا فيه" وقال أبو داود: "صالح الحديث" 2 .

5- طلحة بن يحيى بن طلحة بن عبيد الـلـه: - عندهم - ممن لا يثبت بنقله في الدين حجة 3 ، قال أحمد وأبو حاتم: صالح، حسن، صحيح الحديث 4 ، وقال البخاري منكر الحديث 5 .

6- طلحة بن جبر - عندهم - ممن لا تثبت بنقله في الدين حجة 6 ، قال ابن حبان: طلحة بن جبر شيخ، وهاه الجوزجاني، فقال: غير ثقة، وقال يحيى: لا شيء، وقال - مرة: ثقة 7 .

7- أن حسين بن عبد الـلـه عندهم ممن لا يجوز الاحتجاج بنقله في الدين؟ 8 قال ابن عدي: وهـو ممـن يكتـب حديثـه، تركـه ابـن المديني وأحمد، وقال أبو زرعة: ليس بقوي، وضعفه أبو حاتم وقال: يكتب حديثه ولا يحتج به، وقال النسائي: متروك وقـال في موضـع آخـر ليس بثقة 9 .

8- وسماك بن حرب البكري - عندهم - لا يثبت بنقله حجة 10 .قال أبو حاتم: صدوق ثقة، قال ابن عدي: هو صـدوق لا بـأس بـه، وقال ابن المديني: روايته عن عكرمة مضطربة 11 .

9- حميد بن زياد أبو صخر الخراط - عندهم - ممن لا يجوز الاحتجاج بنقله 12 .قال أحمد: ليس بـه بـأس، وقـال ابـن معـين: ثقـة ليس به بأس، ومرة ضعيف 13 .

10- محمد بن عبد الـلـه بن كناسة الأسدي- عندهم - ممن لا يحتج بحديثه 14 .وثقه ابـن معـين، وابـن المـديني، وقـال أبـو حـاتم: يكتب حديثه ولا يحتج به 15 .

11- عباد بن منصور عن عكرمة: وفي نقل عباد عندهم معان يجب التثبت فيه من أجلها 16 . في روايته عـن عكرمـة وأيـوب ضـعف قال يحيى بن سعيد: ثقة ليس ينبغي أن يترك حديثه لرأي أخطأ فيه، قال أبو حاتم: كان ضعيف الحديث يكتب حديثه ، قال أبو زرعة: لين 17 .

---

1 تهذيب الآثار مسند علي 3/ 224 .

2 العلل ومعرفة الرجال/ أحمد بن حنبل أبو عبد الـلـه الشيباني/المكتب الإسلامي- بيروت/تحقيق: وصي الـلـه بن محمد عباس/ ط1/ 1408هـ - 1988م/ 2/ 341 /المجروحين لابن حبان 1/ 108 /الثقات للعجلي ص: 54 /الضعفاء للعقيلي 1/ 66 / /تهذيب التهذيب 1/ 167-168 .

3 تهذيب الآثار - مسند باقي العشرة ص: 334 .

4 الجرح والتعديل/ عبد الرحمن بن محمد الرازي ابن أبي حاتم ت:327هـ /طبعة مجلس دائرة المعارف العثمانيـة-حيـدر آبـاد الـدكن- الهنـد/دار إحيـاء الـتراث العربي- بيروت/ط1/1271هـ 1952م 4/ 477 .

5 تهذيب التهذيب/ أحمد بن علي بن حجر العسقلاني ت:852هـ /دائرة المعارف - الهند/ط1/1326هـ 28/5 .

6 تهذيب الآثار - مسند باقي العشرة ص: 161 .

7 الثقات/ محمد بن حبان أبو حاتم البُستي ت:354هـ /دائرة المعارف العثمانية بحيدر آباد الدكن الهند/ط1/ 1393ه /1973م 4/ 394 /ميـزان الاعتـدال 338/2 /الكامل في ضعفاء الرجال/ 180/5 .

8 تهذيب الآثار - مسند باقي العشرة 37 .

9 الكامل في ضعفاء الرجال 3/ 217 / تهذيب التهذيب 2/ 341-342 .

10 تهذيب الآثار - مسند باقي العشرة ص: 334 .

11 الثقات للعجلي ص: 207 الجرح والتعديل 280/4 الكامل في ضعفاء الرجال 4/ 543 ميزان الاعتدال 2/ 233-234 .

12 تهذيب الآثار - مسند باقي العشرة ص: 438 .

13 الجرح والتعديل لابن أبي حاتم 3/ 222 .

14 تهذيب الآثار - مسند باقي العشرة ص: 452 .

15 الجرح والتعديل لابن أبي حاتم 300/7 / ميزان الاعتدال 3/ 592 .

16 تهذيب الآثار مسند ابن عباس 1/ 473 .

17 انظر: الجرح والتعديل لابن أبي حاتم 6/ 6 .

12- إسماعيل بن عياش نقله عن هشام بن عروة - عندهم – فيه نظر، يجب معه التوقف في أمره 1 .قال يعقوب بن سفيان: "تكلم قوم فيه وهو ثقة عدل أعلم الناس بحديث الشام وأكثر ما قالوا يغرب عن ثقات المدنيين والمكيين" وقال ابن معين: "ليس به في أهل الشام بأس والعراقيون يكرهون حديثه" وقال الدوري ثقة، وحسن أحمد روايته عن الشاميين 2 .

13- نعيم بن حكيم وذلك أيضا مما يوجب التوقف فيه 3 . وثقه ابن معين ثقة، قال بن خراش: صدوق لا بأس به، وقال النسائي: ليس بالقوي وذكره ابن حبان في الثقات: وقال الأزدي أحاديثه مناكير....لا يقوم حديثه 4 .

14- محمد بن عمرو بن علقمة: محمد بن عمرو في نقله - عندهم - نظر 5 .قال ابن معين: ما زال الناس يتقون حديثه، وقال أبو حاتم: صالح الحديث، قال الذهبي: صدوق 6 .

15- عبد الله بن مصعبعندهم ممن لا يعتمد على نقله 7 ، ذكره ابن حبان في الثقات 8 ، قال ابن معين: ضعيف الحديث لم يكن له كتاب 9 ، وذكره البخاري، وابن أبي حاتم فلم يذكرا فيه جرحا، ولا تعديلا 10 ، قال الهيثمي: عبد الله بن مصعب وهو ضعيف 11 .

16- وشريك بن عبد الله النخعي: عندهم غير معتمد على روايته 12 .وثقه ابن معين وغيره وقال النسائي لا بأس به وقال الدارقطني ليس بالقوي، قال أبو حاتم: صدوق، له أغاليط، قال أبو زرعة: يحتج بحديثه، صاحب وهم، قال ابن حجر: صدوق يخطىء كثيرا 13 .

أقول: وهؤلاء صحح الطبري رواياتهم بما حشده من موافقات لهم لأنهم في دائرة الاعتبار، بل منهم من تقبل روايته ابتداء وإن خف ضبطه، وهذه التقوية بالهيئة المجموعة، أو لقرائن أخرى احتفت بها.

وأما القسم الثالث وهم شديدو الضعف فهم مثار البحث والنظر في منهج الطبري وكيف تعامل مع هذا القسم من الرواة وأخبارهم ومن هؤلاء الآتي أسماؤهم.

1. أن الحسن بن أبي جعفر عندهم، ممن لا يجوز الاحتجاج بنقله في الدين 14 ، قال ابن المديني: ضعيف، ضعيف، وضعفه أحمد والنسائي، وقال البخاري: منكر الحديث، وقال ابن عدي: له أحاديث صالحة، وهو عندي ممن لا يتعمد الكذب، وهو صدوق 15 .

2. إسحاق بن إدريس عندهم ممن لا يجوز الاحتجاج بنقله 16 .قال ابن معين: بصري ليس بشيء يضع الأحاديث، وقال البخاري: سكتوا عنه، وقال ابن عدي: ورواياته إلى الضعف أقرب 17 .

3. أبو أمية بن يعلى الثقفي، - عندهم - ممن لا يجب بنقله حجة 18 .قال ابن معين: ضعيف ليس بشئ، وقال أبو حاتم: ضعيف الحديث أحاديثه منكرة، وقال أبو زرعة: واهي الحديث ضعيف الحديث ليس بقوي 19 .

---

1 تهذيب الآثار - مسند باقي العشرة ص: 526 .
2 انظر: تهذيب التهذيب 1/ 323 .
3 تهذيب الآثار مسند علي 3/ 236 .
4 تهذيب التهذيب 10/ 458 .
5 تهذيب الآثار - مسند باقي العشرة ص: 369 .
6 الجرح والتعديل لابن أبي حاتم 8/ 31 من تكلم فيه وهو موثق ص: 165 .
7 تهذيب الآثار - مسند باقي العشرة ص: 433 .
8 الثقات لابن حبان 7/ 56 .
9 تاريخ الإسلام 4/ 901 .
10 لسان الميزان 5/ 16 .
11 نور الدين علي الهيثمي ت:807هـ /تحقيق: حسام الدين القدسي/مكتبة القدسي،القاهرة/1414هـ 8/ 125 .
12 تهذيب الآثار مسند علي 3/ 61 .
13 من تكلم فيه وهو موثق ص: 99 الجرح والتعديل لابن أبي حاتم 4/ 367 تقريب التهذيب ص: 266 .
14 تهذيب الآثار مسند علي 284 .
15 ميزان الاعتدال 1/ 482 / الكامل في ضعفاء الرجال 3/ 143 .
16 تهذيب الآثار - مسند باقي العشرة ص: 526 .
17 تاريخ ابن معين رواية الدوري /أبو زكريا يحيى بن معين ت:233هـ / 250/4 / التاريخ الأوسط /البخاري ت:256هـ /المحقق: محمود إبراهيم زايد/دار الوعي- مكتبة دار التراث - حلب , القاهرة/ط1/1397هـ- 1977م 318/2 / الكامل في ضعفاء الرجال 544/1 .
18 تهذيب الآثار - مسند باقي العشرة ص: 407 .
19 الجرح والتعديل لابن أبي حاتم 2/ 203 .

4. أن ثوير بن أبي فاختة عندهم ممن لا يحتج بحديثه 1 .قال يونس بن أبي إسحاق: كان رافضيا، وقال ابن معين: ليس بشئ، وقال أبو حاتم وغيره: ضعيف، وقال الدارقطني: متروك، وقال الثوري: ثوير ركن من أركان الكذب 2 .

5. ثابت بن أبي صفية أبو حمزة الثمالي- عندهم - ممن لا يعتمد على نقله وروايته 3 .قال أحمد، وابن معين: ليس بشيء، وقال ابن حجر: ضعيف رافضي 4 .

6. وسليمان بن داود الشاذَكوني: وهو - عندهم - غير مرضي في نقله 5 .كذبه أحمد وابن معين وقال: كذاب عدو الله كان يضع الحديث، قال أبو حاتم: ليس بشئ، متروك الحديث قال ابن حبان: وهو من الحفاظ المعدودين من حفاظ البصرة، يروي عن أهل العراق وكان يحفظ حتى ذكر في الحفاظ 6 .

7. أن أبا نعيم النخعي عندهم غير مرتضى ، فغير جائز الاحتجاج بنقله 7 .صدوق له أغلاط أفرط بن معين فكذبه، قال أحمد: ليس بشيء 8 .

القسم الرابع: وكانت عللهم بسبب التدليس، الجهالة، البدعة، الاختلاط، وغيرها وهذه ذكرت في محلها.

المطلب الثاني: تقوية شديد الضعف بالمتابعات والشواهد

تبين لنا من المطلب الأول أن ما عليه جمهور المحدثين إن الحديث الذي يتقوى ما كان في دائرة الاعتبار، أما ما خرج من دائرة الاعتبار فعلى فريقين؛ ولكنهم اتفقوا أنه لا يخرج من دائرة الضعف، وإن خرج من كونه منكرا إلى دائرة الضعف المطلق، وشذ بعض المتأخرين من عصرنا حتى أوصله إلى الحسن لغيره، وتفصيل المسألة في الآتي:

<u>الفريق الأول: يرى هذا الفريق أن شديد الضعف لا يتقوى</u>

قال ابن الصلاح رحمه الله تعالى:" ليس كل ضعف في الحديث يزول بمجيئه من وجوه بل ذلك يتفاوت: فمنه ضعف يزيله ذلك، بأن يكون ضعفه ناشئا من ضعف حفظ راويه مع كونه من أهل الصدق والديانة، فإذا رأينا ما رواه قد جاء من وجه آخر عرفنا أنه مما قد حفظه ولم يختل فيه ضبطه له، وكذلك إذا كان ضعفه من حيث الإرسال زال بنحو ذلك، كما في المرسل الذي يرسله إمام حافظ، إذ فيه ضعف قليل يزول بروايته من وجه آخر، ومن ذلك ضعف لا يزول بنحو ذلك لقوة الضعف وتقاعد هذا الجابر عن جبره ومقاومته منه، ككون الراوي متهما بالكذب أو كون الحديث شاذا " 9 . ومعنى هذا: أن الراوي الضعيف, إذا روى حديثا غير منكر، فإنه يستفاد من روايته تلك, في باب الاعتبار، أما إذا جاء المنكر- من الضعيف أو الثقة -، فأنه لا يُلتفت إليه، ولا يعرج عليه، لأنه قد تُحقق من وقوع الخطأ فيه 10 .

أقول: إن هذا ليس محل اتفاق كما سيأتي عند ذكر رأي الفريق الثاني، ولكن بعد تتبع كلامهم يتبين؛ أنهم اتفقوا على أن شديد الضعف والمنكر لا يخرج أي منهما عن ضعفه، وإن خرج من نكارته أو شدة ضعفه، ولا تعارض في أصل المسألة، كما سيأتي لاحقا إن شاء الله تعالى.

<u>الفريق الثاني: مَن يرى أنه يتقوى</u>

يرى هذا الفريق أن الضعيف مطلق الضعف يتقوى، وان كان غير صالح للاعتبار، والقوة هنا مطلق القوة، فهي قوة لا ترقيه إلى مرتبة الحسن لغيره، وقد يسأل سائل ما دام أنها لا ترقيه للحسن لغيره فماذا تفيد، قالوا: تفيد أنه يعمل به في فضائل الأعمال، والله تعالى أعلم.

وبيان المسألة كالأتي:

---

1 تهذيب الآثار مسند علي 208 .

2 ميزان الاعتدال 1/ 375 .

3 تهذيب الآثار - مسند باقي العشرة ص: 162 .

4 ميزان الاعتدال 1/ 363 تقريب التهذيب ص: 132 .

5 تهذيب الآثار - مسند باقي العشرة ص: 407 .

6 الجرح والتعديل 4/ 115 /الكامل في ضعفاء الرجال 299/4 / الثقات لابن حبان 8/ 279 .

7 تهذيب الآثار مسند علي 3/ 224 .

8 ميزان الاعتدال 2/ 595 لسان الميزان 7/ 487 .

9 مقدمة ابن الصلاح في علوم الحديث/ 34 .

10 الإرشادات في تقوية الأحاديث بالشواهد والمتابعات/طارق بن عوض الله/مكتبة ابن تيمية - القاهرة-مصر/ط1/ 1417هـ-1998م/ 78/1 .

أولا: هذا ما يفهم من صنيع الإمام البيهقي رحمه الـلـه تعالى في بعض كتبه:

أخرج الطبراني 1 ، والبيهقي 2 ، بسنديهما من طريق علي بن أبي طالب البصري, عن الهَيْصَم ابـن شُـدَّاخٍ, عـن الأعمـش، عـن إبـراهيم, عـن علقمة, عن عبد الـلـه بن مسعود رضي الـلـه عنه قال: قال النبي صلى الـلـه عليه وسلم: من وسع على عياله يوم عاشوراء, لم يـزل في سـعة سائر سنته . وعلي البصري: قال عنه ابن معين: ليس بشيء 3 ، وهذا الحديث بهذا الإسناد, لا يرويه غير علي بن أبي طالب 4 ، قال الهيثمـي: وفيه الهيصم بن الشُدَّاخٍ ، وهو ضعيف جدا 5 .

ولحديث ابن مسعود هذا شواهد, عن كل من أبي سعيد الخدري، وجابر بن عبد الـلـه، وأبي هريرة رضي الـلـه عنهم.

فأما حديث أبي سعيد الخدري رضي الـلـه عنه، فأخرجه البيهقي 6 ، من طريق عبد الـلـه بن نافع, عن أيوب بـن سـليمان بـن مِينَـاء, عـن رجل, عن أبي سعيد الخدري, رضي الـلـه عنه مرفوعا بنحوه, وفي إسناده هذا الرجل المبهم, الذي يروي عن أبي سـعيد, وأيـوب بـن سـليمان ابن مِينَاء, ذكره ابن أبي حاتم، ولم يذكر فيه جرحا ولا تعديلا 7 . قال ابن حبان: أيوب بن سليمان بن ميناء يروى المقاطيع، عنه: عبد الـلـه بن نافع الصائغ 8 . وأخرجه الطبراني 9 ، من طريق محمد بن إسماعيل الجعفري, عن عبد الـلـه بن سلمة الربعـي، ومحمـد بـن إسـماعيل الجعفري: قال أبو حاتم: منكر الحديث 10 ، وقال أبو نعيم الأصبهاني: متروك 11 ، وعبد الـلـه بن سلمة الربعي: قـال فيـه العقـيلي: منكـر الحديث 12 .

وأما حديث جابر رضي الـلـه عنه، فأخرجه البيهقي وقال بعده: إسناد ضعيف, وروي من وجه آخر 13 ، في إسناده عبد الـلـه بـن إبـراهيم الغفاري، نسبه ابن حبان إلى أنه يضع الحديث، وقال ابن عدي: عامة ما يرويه لا يتابع عليه، وقال الدارقطني: حديثه منكر 14 .

وأما حديث أبي هريرة رضي الـلـه عنه، فأخرجه البيهقي، وفي إسناده جماعة من الضعفاء 15 . وفيه حجاج بن نصير الفساطيطي، قـال ابـن المديني: ذهب حديثه، وقال أبو حاتم: ضعيف ترك حديثه، وقال البخاري: سكتوا عنه، وقال أبو داود: تركوا حديثـه، قـال الـذهبي: لم يـأت بمتن منكر 16 ، قال ابن حبان: في الثقات: يخطىء ويهم 17 ، قال الإمام أحمد: لا يصح هذا الحديث وعلق القاري بقوله: لا يلزم مـن عـدم صحته ثبوت وضعه، وغايته أنه ضعيف، فقد رواه الطبراني في الأوسط والبيهقي 18 . قال العقيلي: ولا يثبت في هذا عـن النبـي صـلى الـلـه عليه وسلم شيء إلا شيء يروى عن إبراهيم بن محمد ابن المنتشر مرسلا به 19 .

ومع أن الحديث شديد الضعف فقد قال البيهقي: "هذه الأسانيد وإن كانت ضعيفة فهي إذا ضم بعضها إلى بعض أخذت قوة والـلـه أعلم" 20 .

---

1 المعجم الكبير/ -رقم- 10007 / 77/10 .

2 شعب الإيمان/رقم/ 3792 / 365/3 .

3 ميزان الاعتدال/ 162/5 .

4 الكامل/ 211/5-212 .

5 مجمع الزوائد/ 434/3 .

6 شعب الإيمان/ في الصوم فصل صيام التاسع مع العاشر من ذي الحجة / رقم 3793 365/3 .

7 الجرح والتعديل/ 248/2 .

8 الثقات لابن حبان/ 6/ 61 .

9 المعجم الأوسط/رقم 9302 / 121/9 .

10 الجرح والتعديل/ 189/7 .

11 لسان الميزان/ 78/5 .

12 لسان الميزان/ 292/3 .

13 في شعب الإيمان في الصوم فصل صيام التاسع مع العاشر من ذي الحجة رقم 3791 / 365/5 .

14 ميزان الاعتدال في نقد الرجال/ 56/4 .

15 شعب الإيمان/ في الصوم فصل صيام التاسع مع العاشر من ذي الحجة رقم 3795 366/5 .

16 ميزان الاعتدال في نقد الرجال/ 206/2 .

17 الثقات لابن حبان/ 8/ 202 .

18 القاري، ملا علي بن سلطان ت:1014هـ /الأسرار المرفوعة في الأخبار الموضوعة /تحقيق: محمد الصباغ/دار الأمانة /مؤسسة الرسـالة/بـيروت- لبنـان/1391هـ - 1971م./ 474 .

19 العقيلي: محمد بن عمرو بن موسى ت:322هـ /الضعفاء/ تحقيق: عبد المعطي أمين قلعجي/دار المكتبـة العلميـة/ بـيروت-لبنـان/ط1/ 1404هـ - 1984م/ 3/ 252 .

20 شعب الإيمان البيهقي/ 3/ 366 .

مثال آخر عند البيهقي: قال رحمه اللـه تعالى: عند كلامه على حديث: أنتوضأ بما أفضلت الحمر، قال: نعم ومما أفضلت السباع كلها ، قال: "فإذا ضممنا هذه الأسانيد بعضها إلى بعض أخذت قوة وفي معناه حديث أبي قتادة، وإسناده صحيح والاعتماد عليه".

يلاحظ قوله: "أخذت قوة" أي مطلق قوة، فهي قوة لا ترقيه إلى مرتبة الحسن لغيره، ولذلك قال: في معناه حديث أبي قتادة، وإسناده صحيح والاعتماد عليه 1 .

مثال آخر عنده أيضا:

قال عند كلامه على حديث: إذا استحلت أمتي خمساً فعليهم الدمار: إذا ظهر فيهم التلاعن ولبس الحرير واتخذوا القيان وشربوا الخمور واكتفى الرجال بالرجال والنساء بالنساء ، ساقه البيهقي عن أنس رضي اللـه عنه من طريقين: ثم قال عقب الطريق الثاني: "وإسناده وإسناد ما قبله غير قوي، غير أنه إذا ضم بعضه إلى بعض أخذ قوة واللـه أعلم" 2 .

وقد قال في موضع آخر: "وقد تساهل أهل الحديث، في قبول ما ورد من الدعوات وفضائل الأعمال، متى ما لم تكن من رواته من يعرف بوضع الحديث أو الكذب في الرواية" 3 .

وسيأتي تعليق ابن حجر من أنه لا يلزم من القوة الخروج من الضعف.

ثانيا: ومنهم ابن عساكر, والحافظ السِّلَفِي, وما نقله عن شيخه الكيا الطبري.

قال ابن عساكر رحمه اللـه تعالى عن طرق حديث, من حفظ على أمتي أربعين حديثا من سنتي, أدخلته يوم القيامة في شفاعتي قال: غريب 4 , وقال بأنها وردت: بأسانيد فيها مقال, ليس فيها, ولا في ما تقدمها للتصحيح مجال, ولكن الأحاديث الضعيفة, إذا ضم بعضها إلى بعض, أخذت قوة, لا سيما فيما ليس فيه إثبات فرض 5 .

وقول ابن عساكر أخذت قوة، مطلق القوة التي تنفع الحديث ليعمل به في الفضائل فقط، واللـه تعالى أعلم.

وأشار الحافظ السِّلَفِي رحمه اللـه تعالى إلى صحة الحديث: وقال: إن نفرًا من العلماء, لما رأوا ورووا, قول أطهر منسل, وأظهر منسل: من حفظ على أمتي أربعين حديثا، بعثه اللـه يوم القيامة فقيها ؛ من طرق وثقوا بها, وعولوا عليها, وعرفوا صحتها, وركنوا إليها, وقد استفتيت شيخنا الإمام أبا الحسن علي بن محمد الكيا الطبري, في رجل وصى بثلث ماله للعلماء والفقهاء، هل تدخل كتب الحديث في وصيته؟، فكتب بخطه تحت السؤال: نعم، وكيف لا، وقد قال النبي ﷺ: من حفظ على أمتي أربعين حديثا بعثه اللـه فقيها 6 .

قال المنذري: لعل السلفي كان يرى أن مطلق الأحاديث الضعيفة, إذا انضم بعضها إلى بعض أخذت قوة 7 .

قال ابن حجر معقبا على المنذري: "لكن تلك القوة لا تخرج هذا الحديث عن مرتبة الضعف، فالضعف يتفاوت، فإذا كثرت طرق حديث رجح على حديث فرد، فكون الضعيف الذي ضعفه ناشئ عن سوء حفظ رواته، إذا كثرت طرقه، ارتقى إلى مرتبة الحسن، والذي ضعفه ناشئ عن تهمة أو جهالة، إذا كثرت طرقه ارتقى عن مرتبة المردود المنكر، الذي لا يجوز العمل به بحال، إلى رتبة الضعيف الذي يجوز العمل به في فضائل الأعمال" 8 .

ثالثا: وهذا ما يستفاد من تصريح الزركشي رحمه اللـه تعالى: عند تعليقه على كلام اليعمري عند كلامه على شروط المتابعات، حيث قال: "أن يكون المتابع مثله أو أعلى منه، حيث إذا روي الحديث الضعيف من عدة طرق؛ إما أن تكون المتابعة مساوية له فهذه تقوي، ولكنها لا

---

1 البيهقي، أحمد بن الحسين، ت 854هـ ، معرفة السنن والآثار/ تحقيق: سيد كسروي حسن/دار الكتب العلمية/ بيروت-لبنان/كتاب الطهارة- باب سائر النجاسات سوى الكلب والخنزير/ 1/ 313 .

2 شعب الإيمان /رقم 5469 / 4/ 377 :

3 نفس السابق/ 2/ 372 .

4 ذكر من اسمه الحسن رقم 316 معجم الشيوخ/الحافظ أبي القاسم علي بن الحسن بن هبة اللـه بن عساكر ت:571 هـ /تحقيق:الدكتورة وفاء تقي الدين/دار البشائر/دمشق-سوريا/ 140/1 .

5 أربعون حديثًا لأربعين شيخا من أربعين بلدة/لابن عساكر علي بن حسن بن هبة اللـه ت:571هـ /تحقيق عبدو الحاج محمد الحريري/ المكتب الإسلامي/عمان/ بيروت /دمشق/ 44 .

6 الأربعين البلدانية:أحمد بن محمد السلفي أبو طاهر/تحقيق:عبد اللـه رابح/دار البيروتي/دمشق- سوريا/ط1/ 1412هـ– 1992م/ 44/43/28 .

7 الإمتاع بالأربعين المتباينة السماع/الحافظ أحمد بن علي بن حجر العسقلاني/تحقيق:محمد حسن الشافعي دار الكتب العلمية-بيروت/لبنان/ط1/1997م/ 70/1 .

8 المرجع السابق.

تخرجه عن مرتبة الضعف، وإما أن تكون منحطة عنه فلا تفيد المتابعة شيئا البتة، وإنما يظهر أثر ذلك في الترجيح، وأما إن كان المتابع أقوى, أفادت متابعته ما رفع شبهة الضعف, فلا مانع من القول: بأنه يصير حسنا" 1 .

أما الزركشي فقد علق على كلامه بقوله: "هو تفصيل حسن، ولا يخفى أن هذا كله فيما إذا كان الحديث في الأحكام، فإن كان من الفضائل فالمتابعة فيه تقوم على كل تقدير لأنه عند انفراده مفيد ...لأن الهيئة الاجتماعية لها أثر" 2 .

أقول: إن قول اليعمري: لا تخرجه عن مرتبة الضعف يعني تعطيه مطلق قوة تفيد في الترجيح، وقول الزركشي إن المتابعة فيه تقوم على كل تقدير: فكأنه يلمح إلى أنه لا يشترط في المتابعة أن تكون قوية، بل لها أثر وان كانت شديدة الضعف لأن الهيئة الاجتماعية لها أثر خاصة في الفضائل والترغيب والترهيب والله تعالى أعلم.

رابعا- ابن حجر العسقلاني رحمه الله تعالى:

1- ظهر رأيه من خلال تعليقاته السابقة على قول المنذري.

2- أورد ابن الجوزي في كتابه الموضوعات حديثا ورد في مسند أحمد وهو كالآتي: قال عبد الله بن أحمد: حدثني إبراهيم بن الحجاج الناجي، قال ثنا: عبد القاهر بن السري، قال حدثني: ابن لكنانة بن عباس بن مرداس، عن أبيه، أَن أَباه العباس بن مرداس رضي الله عنه حدثه: " أن رسول الله صلى الله عليه وسلم دعا عشية عرفة لأمته بالمغفرة والرحمة، فأكثر الدعاء فأجابه الله عز وجل: أن قد فعلت، وغفرت لأمتك إلا من ظلم بعضهم بعضا، فقال يا رب: إنك قادر أن تغفر للظالم وتثيب المظلوم خيرا من مظلمته"الحديث 3 .قال ابن الجوزي: ليس في هذه الأحاديث شيء يصح 4 . وذكر علل هذه الروايات، وراويها إما متروك أو مجهول أو منكر الحديث...علق عليه ابن حجر بعد أن سرد طرق الحديث ورواياته: وقال بعد أن سرد طريقا للحديث: "إذا انضمت هذه الطريق إلى حديث ابن عمر عرف أن لحديث عباس بن مرداس أصلا...وقال: وفي رواية هذا الحديث من لا يعرف حاله، إلا أن كثرة الطرق إذا اختلفت المخارج تزيد المتن قوة والله أعلم...وقال: وله طرق كثيرة جمعتها في جزء مفرد يكاد الواقف عليه أن يقطع وقوع هذه القصة، لكثرة الطرق الواردة فيها وقوة مخارج أكثرها والله أعلم" 5 .

3- وكذلك فعل بقصة الغرانيق حيث قال: " وكلها سوى طريق سعيد بن جبير، إما ضعيف وإما منقطع ولكن كثرة الطرق تدل على أن للقصة أصلا" 6 .

أقول: ن ابن حجر رحمه الله تعالى قد أصل هذه المسألة لتلاميذه ولمن بعدهم، وهذا ما برز جليا عند؛ البقاعي والسخاوي رحمهما الله تعالى في مؤلفاتهما وتحقيقاته، ثم جاء السيوطي رحمه الله تعالى فتوسع في المسألة.

خامسا: وهو اختيار البقاعي: حيث صرح رحمه الله تعالى بأن "الضعيف الواهي ربما كثرت طرقه حتى أوصلته إلى درجة رواية المستور، والسيء الحفظ بحيث إنَّ ذلك الحديث إذا كانَ مرويا بإسناد آخر فيه ضعف قريب محتمل، فإنه يرتقي بمجموع ذلك إلى مرتبة الحسن، وقد جعلنا مجموع تلك الطرق الواهية بمنزلة الطريق التي فيها ضعف يسير فصار ذلك بمنزلة طريقين كل منهما ضعفه يسير، والله أعلم" 7 .

سادسا: وهو قول السخاوي:

لقد تأثر رحمه الله تعالى بشيخه ابن حجر في هذه المسألة التقوية المطلقة حيث صرح بها:

بأن كثرة الطرق القاصرة, عن درجة الاعتبار, التي لا يجبر بعضها ببعض, ترتقي عن مرتبه المردود المنكر, الذي لا يجوز العمل به, بحال إلى رتبة الضعيف الذي يجوز العمل به, في الفضائل, وربما تكون تلك الطرق الواهية, بمنزلة الطريق التي فيها ضعف يسير, بحيث لو فرض مجيء ذلك الحديث, بإسناد آخر فيه ضعف يسير, كان مرتقيا بها إلى مرتبة الحسن لغيره, واحتج بفعل الشافعي رحمه الله تعالى

---

1 محمد الراوندي/أبو الفتح اليعمري ت:734هـ حياته وآثاره وتحقيق أجوبته/ المملكة المغربية،وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية/1410هـ/ 110/2 .

2 النكت على مقدمة ابن الصلاح/ 1/ 322 .

3 مسند أحمد /رقم 16207 / 26/ 136-137 .

4 الموضوعات / 2/ 216 .

5 ابن حجر:أحمد بن علي أبو الفضل/القول المسدد في الذب عن المسند للإمام أحمد/ تحقيق:ونشر مكتبة ابن تيمية–القاهرة-مصر/ط1401/1هـ/ 38-39 .

6 فتح الباري - ابن حجر/ 8/ 439 .

7 النكت الوفية بما في شرح الألفية للبقاعي/ ت:885هـ /دراسة: خبير خليل عبد الكريم/إشراف:الدكتور سعدي الهاشمي/ متطلب لدرجة الماجستير/ 515 /تحقيقُ الرغبةِ في توضيح النخبة/فضيلة الشيخ/عبد الكريم بن عبد الله الخضير/مكتبة دار المنهاج/الرياض-السعودية/ط1426/1هـ 128/1 .

بتقويته للمرسل 1 , وأن هناك أحاديث ضعيفة جدا لا تصل أن تكون موضوعة تكتب في فضائل الأعمال 2 .فتراه يصرح بما صرح به ابن حجر رحمهم الله تعالى

سابعا: وقد أصل السيوطي رحمه الله تعالى: لها فقال في ألفيته:

ضعفا لسوء الحفظ أو إرسال أو تدليس أو جهالة إذا رأوا مجيئه من جهة أخرى وما كان لفسق أو يرى متهما يرقى عن الإنكار بالتعدد بل ربما يصير كالذي بدي 3 .

لذلك قال رحمه الله تعالى: "وأمّا الضعيف لفسق الراوي أو كذبه فلا يؤثر موافقة غيره له، إذا كان الآخر مثله لقوة الضعف وتقاعد هذا الجابر، نعم يرتقي بمجموع طرقه عن كونه منكراً أو لا أصل له، واحتج برأي ابن حجر حيث قال: ربما كثرت الطرق حتى أوصلته إلى درجة المستور السيء الحفظ، بحيث إذا وجد له طريق آخر فيه ضعف قريب محتمل ارتقى بمجموع ذلك إلى درجة الحسن" 4 ، يعني: الحسن لغيره .

ثامنا: ولقد توسع المناوي رحمه الله تعالى: حيث عقب بعد ذكره لحديث: ليس شيء أكرم على الله تعالى من المؤمن 5 . رواه الطبراني في الأوسط عن ابن عمرو بن العاص قال الهيثمي: فيه عبيد الله بن تمام وهو ضعيف جدا 6 ، لكن يشهد له ما في أوسط الطبراني 7 ، عن ابن عمرو أيضا أن المصطفى صلى الله عليه وسلم نظر للكعبة فقال: لقد شرفك الله وكرمك وعظمك والمؤمن أعظم حرمة منك وهو من رواية عمرو بن شعيب، عن أبيه، عن جده، وما فيه أيضا عن جابر لما افتتح النبي صلى الله عليه وسلم مكة استقبلها بوجهه وقال: أنت حرام ما أعظم حرمتك وأطيب ريحك وأعظم حرمة عند الله منك المؤمن 8 ، قال المناوي: وفيه محمد بن محيصن كذاب، لكن تعدد الطرق دل على أن للحديث أصلا 9 . وكذلك قال في تعليقه على حديث من وسع على عياله في يوم عاشوراء سالف الذكر قال: "يدل على أن للحديث أصلا" 10 .

تاسعا: وهو رأي أحمد بن الصديق الغماري: أن المنكر إذا تعددت طرقه ارتقى بمجموع ذلك من كونه منكرا إلى درجة الحسن 11 .

وكثير من العلماء, تعقب على ابن الجوزي رحمه الله تعالى فيما أورده في الموضوعات، مما قد كثرت طرقه, وتعددت مخارجه، فإن ذلك يرفعه, ويقويه عن الحكم بالوضع, إلى الضعيف جدًا، أو إلى الضعيف, وهذه التقوية لا يستفاد منها في الأحكام إلا إذا كانت المتابعات قوية وتعددت, وصح معناها, والعمل بالضعيف هنا في فضائل الأعمال والترغيب والترهيب، والله تعالى أعلم.

المطلب الثالث: موقف الطبري من ترقية شديد الضعف يحكم الإمام الطبري على الأحاديث الأصول التي يخرجها بحكم عام، وهو الصحة، وهي متفاوتة الأسانيد بين القوة والتوسط والضعف، فلا تتبين مقصوده من الصحة، هل هي الصحيح المصطلح عليه، أو الصحيح لغيره، أو الحسن، أو الحسن لغيره، أو الضعيف، وعند تتبع الرواة والأسانيد تجد أن هذه الدرجات تنطبق عليها جميعا، أما الصحيح والحسن فهو في دائرة القبول، وأما الضعيف فيدخل في دائر القبول بالهيئة المجموعة، يبقى شديد الضعف كيف تعامل معه الطبري؟.

---

1 فتح المغيث/ 73/1 .

2 القول البَديع في الصلاة عَلَى الحبيب الشفيع/الإمام: شمس الدين محمد بن عبد الرحمن السخاوي ت: 902م دار الريان للتراث/القاهرة/ مصر/ط-بلا/ت/بلا/ 23.

3 البحر الذي زخر/ 993/3 .

4 تدريب الراوي/ 177/1 .

5 رواه الطبراني/المعجم الأوسط/رقم 8356 8/ 188 / الطبراني: سليمان ابن أحمد بن أيوب أبو القاسم /الروض الداني-المعجم الصغير/ تحقيق : محمد شكور محمود الحاج امرير/المكتب الإسلامي , دار عمار - بيروت , عمان/ط1/ 1405هـ- 1985م/رقم 897 2/ 125 .

6 مجمع الزوائد / 1/ 254 .

7 المعجم الأوسط/رقم 5719 / 6/ 36 .

8 المرجع السابق/رقم 695 / 1/ 214 .

9 فيض القدير/ 5/ 466-467 .

10 المرجع السابق/ 6/ 306 .

11 الغماري: أحمد بن الصديق الحسني/ فتح الملك العلي بصحة حيث باب مدينة العلم علي/ المطبعة الإسلامية-الأزهر-مصر/سنة الطبع 1354هـ/ 29 .

المثال الأول قال الطبري:

حدثني سليمان بن عبد الرحمن بن حماد الطلحي، قال: حدثني أبي عبد الرحمن بن حماد، قال: حدثني طلحة بن يحيى، عن أبيه، عن طلحة بن عبيد الله، قال: " دخلت على النبي صلى الله عليه وسلم وفي يده سفرجلة يقلبها، فقال لي النبي صلى الله عليه وسلم: " دونكها يا أبا محمد فإنها تجم الفؤاد ".

قال الطبري: صحيح سنده وقد يجب أن يكون على مذهب الآخرين سقيما غير صحيح، لعلتين: إحداهما: أنه خبر لا يعرف له عن رسول الله صلى الله عليه وسلم مخرج يصح إلا من رواية ولد طلحة، عنه.والثانية: أنه من رواية طلحة بن يحيى، وفي نقله عندهم نظر.

أقول: وذكر له الطبري متابعة تابع عبد الله بن محمد فيها سليمان بن عبد الرحمن.

ورواه الطبري من وجه آخر قال: حدثني محمد بن عمرو بن تمام الكلبي، قال: حدثنا سليمان بن أيوب بن عيسى بن موسى بن طلحة بن عبيد الله، قال: حدثني أبي، عن جدي، عن موسى بن طلحة، عن أبيه طلحة بن عبيد الله، قال: " أتيت النبي صلى الله عليه وسلم 1 .

أقول: ومن هذا الطريق رواه البزار 2 ، والحاكم 3 .وعبد الرحمن بن حماد الطلحي قال أبو زرعة: أسأل الله السلامة وحرك رأسه، وقال أبو حاتم: منكر الحديث 4 ، وقال ابن حبان: يروي عن طلحة ابن يحيى بنسخة موضوعة 5 .وطلحة بن يحيى: قال يحيى القطان: لم يكن بالقوي...ووثقه ابن معين قال أبو حاتم وأبو زرعة: صالح 6 ، وتابع يحيى بن طلحة عبد الملك الزبيري: كما عند ابن ماجه 7 .

وتابع يحيى بن طلحة أيضا أخوه موسى بن طلحة أيضا كما عند الطبراني 8 وهوعند الطبري 9 .

وفيه سليمان بن أيوب قال أبو زرعة: عامة أحاديثه لا يتابع عليها، وقال الذهبي: صاحب مناكير، وقد وثق، وهو مجهول لم يرو عنه غير ابنه 10 .

وله شاهد عن ابن عباس رضي الله عنهما رواه ابن عدي باسناده وقال: وهذا حديث منكر بهذا الإسناد 11 .

الحكم على الإسناد: قال أبو زرعة: عنه إما واه، وإما كلمة نحوها، ثم قال سئل أبو الوليد عن هذا الحديث؟ فقال: "هذا حديث البقالين" 12 . يتبين من السابق أنه شديد الضعف.

الخلاصة قلت: لم يذكر الطبري له فقها، ولا أبان عن رأيه فيه على عادته في إبانته، معتمدا على المتابعة التي ذكرها، والوجه الآخر الذي ذكره واكتفى بذلك في الحكم بالصحة على الأثر.

المثال الثاني قال الطبري: حدثني إسماعيل بن موسى السدي، قال: أخبرنا محمد بن عمر الرومي، عن شريك، عن سلمة بن كهيل، عن سويد بن غفلة، عن الصنابحي، عن علي، أن النبي صلى الله عليه وسلم قال: "أنا دار الحكمة، وعلي بابها"

قال الطبري: وهذا خبر صحيح سنده، وذكر عن الآخرين أنهم أعلوه: لأنه لا يعرف له مخرج إلا من هذا الوجه. والأخرى: أن سلمة بن كهيل عندهم ممن لا يثبت بنقله حجة 13 .

---

1 تهذيب الآثار –مسند باقي العشرة 666 668 ص: 359/357 .

2 مسند البزار 949 3/ 163 .

3 المستدرك على الصحيحين للحاكم 5592 3/ 418 وبرقم 8265 4/ 456 .

4 الجرح والتعديل لابن أبي حاتم 5/ 226 .

5 المجروحين لابن حبان 2/ 60 .

6 الجرح والتعديل لابن أبي حاتم 4/ 477 .

7 سنن ابن ماجه / أبواب الأطعمة/ باب أكل الثمار 3369 4/ 461 .

8 المعجم الكبير للطبراني 219 1/ 117 .

9 تهذيب الآثار - مسند باقي العشرة 668 ص: 359 .

10 الجرح والتعديل لابن أبي حاتم 2/ 248 ميزان الاعتدال 2/ 197 ..

11 الكامل في ضعفاء الرجال 5/ 197 .

12 الضعفاء لأبي زرعة الرازي في أجوبته على أسئلة البرذعي/ 2/ 700-701 .

13 تهذيب الآثار مسند علي 3/ 104-105 .

قلت: ورواه بهذا الإسناد الترمذي وقال: هذا حديث غريب منكر وروى بعضهم هذا الحديث عن شريك، ولم يذكروا فيه عن الصنابحي ولا نعرف هذا الحديث عن أحد من الثقات غير شريك. وفي الباب عن ابن عباس 1 . ورواه أبو نعيم عن ابن عباس، مرفوعا 2 .لم يعرفه البخاري وأنكره 3 . وقال الدارقطني: مضطرب غير ثابت، وسلمة لم يسمع من الصنابحي 4 .

قال ابن حبان: عمر بن عبد الله الرومي: يقلب الأخبار لا يجوز الاحتجاج به بحال 5 .

وفيه عبد السلام بن صالح أبو الصلت الهروي 6 .

قال ابن الجوزي: فأما حديث علي رضي عنه فله خمس طرق؛ الأول فيه من لا يجوز الاحتجاج به بحال، وفي الثاني والثالث فيه من يسرق الحديث، وفى الطريق الرابع والخامس مجاهيل 7 .

الشواهد: قال الطبري: وقد وافق عليا في رواية هذا الخبر عن النبي صلى الله عليه وسلم غيره ذكر ذلك, شاهد عن عبد الله بن عباس رضي الله عنهما:

1- وهو من طريق عبد السلام بن صالح الهروي.

2 – قال الطبري: حدثني إبراهيم بن موسى الرازي - وليس بالفراء - قال: حدثنا أبو معاوية، بإسناده، مثله قال أبو جعفر: هذا الشيخ لا أعرفه، ولا سمعت منه غير هذا الحديث 8 .

ورواه الطبراني بإسناده إلى ابن عباس رضي الله عنهما 9 . ورواه الحاكم وقال: هذا حديث صحيح الإسناد، ولم يخرجاه ونقل عن ابن معين توثيق أبي الصلت قال الذهبي في تلخيص: بل موضوع 10 .

قال زرعة الرازي: " كم من خلق قد افتضحوا فيه 11 .قال ابن الجوزي: حديث ابن عباس فله عشرة طرق:وكلها من طريق وضاع أو متهم أو يسرق الحديث 12 .

شاهد عن جابر رضي الله عنه:رواه الحاكم بسنده: وفيه أحمد بن عبد الله بن يزيد الحراني، قال الذهبي في تلخيص: هذا دجال كذاب 13 . ورواه الخطيب بسنده إلى أحمد بن عبد الله أبو جعفر المكتب، تابع فيه الحراني 14 . قال ابن الجوزي: وأما حديث جابر: ففي طريقه الأول أحمد بن عبد الله المكتب، قال ابن عدي: كان يضع الحديث، وفى طريقه الثاني أحمد بن طاهر بن حرملة قال ابن عدي: كان أكذب الناس 15 .

خلاصة القول فيه: قال يحيى بن معين: وهذا حديث كذب، ليس له أصل 16 .

ذكر ابن القيسراني: وهذا الحديث مما ابتكره أبو الصلت، والكذبة على منواله نسجوا، والله أعلم 17 .

قال ابن حجر: له طرق كثيرة أن يكون للحديث أصل فلا ينبغي أن يطلق القول عليه بالوضع 18 .

---

1 سنن الترمذي / أبواب المناقب/ باب مناقب علي بن أبي طالب رضي الله عنه 3723 5/ 637-638 .

2 حلية الأولياء وطبقات الأصفياء 1/ 64 .

3 العلل الكبير للترمذي ص: 374 .

4 علل الدارقطني 3/ 247 .

5 المجروحين لابن حبان 2/ 94 .

6 الجرح والتعديل لابن أبي حاتم 6/ 48 قال أبو حاتم: لم يكن عندي بصدوق وهو ضعيف، وأما أبو زرعة فأمر أن يضرب على حديث أبي الصلت وقال لا احدث عنه ولا أرضاه.

7 الموضوعات لابن الجوزي 1/ 353 .

8 تهذيب الآثار مسند علي 173 -174 3/ 105 .

9 المعجم الكبير للطبراني 11061 11/ 65 .

10 المستدرك على الصحيحين للحاكم كتاب معرفة الصحابة / 4637 3/ 137 .

11 الضعفاء لأبي زرعة الرازي في أجوبته على أسئلة البرذعي 2/ 519-520-521

12 الموضوعات لابن الجوزي 1/ 354 .

13 المستدرك على الصحيحين للحاكم 4639 3/ 138 .

14 تاريخ بغداد 2/ 377 .

15 الموضوعات لابن الجوزي 1/ 354 .

16 سؤالات ابن الجنيد ص: 285 .

17 تذكرة الحفاظ لابن القيسراني 320 ص: 136-137 .

18 لسان الميزان 2/ 122 .

ولعل رأي ابن حجر يعبر بعض الشيء عن طريقة الطبري حيث يستنبط من منهجه أن كثرة الطرق واختلاف المخارج مما يقوي الحديث وحكم الطبري بالصحة ولعلها صلاحيته للاحتجاج والطبري يلاحظ من منهجه في التهذيب أن القسمة عنده ثنائية ضعيف وصحيح .

المثال الثالث قال الطبري: حدثنا أحمد بن الحسين الترمذي، قال: حدثنا سعيد بن كثير بن عفير، قال: حدثنا مفضل بن فضالة، عن يونس بن يزيد، عن سعد بن إبراهيم، قال: حدثني أخي المسور بن إبراهيم، عن أبيه، عن عبد الرحمن بن عوف، أن رسول الله صلى الله عيه وسلم قال:" إذا أقيم على السارق الحد فلا غرم عليه ".

قال الطبري: وهذا خبر عندنا صحيح سنده وقد يجب أن يكون على مذهب الآخرين سقيما غير صحيح لعلل: إحداها: أنه خبر لا يعرف له مخرج يصح إلا من هذا الوجه، وجب التثبت فيه.والثانية: أن المعروف من هذا الخبر عن رواته: عن المسور بن إبراهيم، عن عبد الرحمن بن عوف، عن النبي صلى الله عليه وسلم من غير إدخال أبيه فيه بينه وبين عبد الرحمن، والمسور بن إبراهيم لا يعلم له سماع من جده، لم يكن جائزا الاحتجاج به في الدين 1 .

أقول: ومن هذا الطريق رواه النسائي وقال: "وهذا مرسل وليس بثابت" 2 . والطبراني وقال: لا يروى هذا الحديث عن عبد الرحمن بن عوف إلا بهذا الإسناد، تفرد به مفضل بن فضالة [وليس متصل الإسناد لأن المسور لم يسمع من جده. 3] والدارقطني بسنده .. وذكر: وإن صح إسناده كان مرسلا , والله أعلم 4 .وقال أبو حاتم: هذا حديث منكر، هو مرسل أيضا 5 ، قال أبن المنذر: ولا يثبت خبر عبد الرحمن بن عوف في هذا الباب 6 ، ورده البيهقي وقال: ولا يحل لأحد من مال أخيه إلا ما طابت به نفسه" 7 .

قال الذهبي: المسور بن إبراهيم، أرسل عن جده، لا يعرف حاله، وحديثه منكر 8 .

قال ابن حجر: المسور بن إبراهيم مقبول من الرابعة وروايته عن عبد الرحمن جده مرسلة 9 .

الحكم على الإسناد: يتبين مما سبق أنه معلول بالاضطراب والنكارة والانقطاع-الإرسال- وجهالة المسور وهو لم يدرك جده ولذلك حكم عليه بالضعف والله تعالى أعلم.

أقول: وقد عبر الطبري عن تقويته للأثر وما تبناه في المسألة بقوله:

1- " ذكر من قال القول الذي رويناه عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ". ثم ، ذكر الآثار التي توافق معنى الحديث الذي ساقه عن الشعبي، وعطاء، وقتادة، وابن سيرين، وإبراهيم النخعي، والحسن البصري، وكلها آثار مقطوعة بين صحيح وضعيف 10 .

2- موافقة ظاهر القرآن: قال الطبري: "والصواب إذا قطع السارق لم يتبع بضمان قيمة السرقة إن كان قد استهلكها موسرا كان بقيمتها أو معسرا؛ لقول الله تعالى ذكره: {والسارق والسارقة فاقطعوا أيديهما جزاء بما كسبا نكالا من الله}، فأوجب - جل ثناؤه - على المسلمين قطع يده، ولم يأمرهم بتغريمه قيمة ما سرق مما قد استهلك منه، ولو كان واجبا لبينه 11 .

3- تبين من تصحيح الطبري أنه صححه معتمدا على ثقة من وصله، وهو شيخه أحمد بن الحسين الترمذي، وقد أتى الطبري بما احتج به الآخرين من أنه مرسل، فعدها مقويات ولم يعدها معللة للأثر، 3- مع ما احتف بالخبر من القرائن من موافقته لرأي السلف، ولموافقته لظاهر القرآن.

---

1 تهذيب الآثار - مسند باقي العشرة 132 ص:103/102 .

2 سنن النسائي /كتاب قطع السارق/ تعليق يد السارق في عنقه 4984 8/ 92 .

3 المعجم الأوسط 9274 9/ 111 .

4 سنن الدارقطني/ 3397 3398 4/ 241 .

5 علل الحديث لابن أبي حاتم 4/ 194 .

6 معرفة السنن والآثار/ كتاب السرقة /باب غرم السارق/ 17240 12/ 423 .

7 السنن الكبرى للبيهقي/كتاب السرقة/ باب غرم السارق 17283 8/ 481-482 /السنن الصغير للبيهقي/كتاب الحدود/باب الاعتراف بالسرقة/ 2637 3/ 317 .

8 ميزان الاعتدال 4/ 113 .

9 تقريب التهذيب ص: 532 .

10 تهذيب الآثار - مسند باقي العشرة ص: 106-107-108 .

11 انظر: تهذيب الآثار - الجزء المفقود ص: 110-111 .

قلت: وبهذا المثال تبين أنه يقبل التقوية لمن هو شديد الضعف، إذا توفرت القرائن الإسنادية وغير الإسنادية، ولكن هذا ليس على إطلاقه عند الطبري، كما تبين في الفصل الأول في موقفه من تفرد الضعيف. ولم يهتم الطبري بكون المدار هو علة الرواية، ولم يتبع جمهور المحدثين في هذه المسألة، في كون شرط الموافقة عن غير المدار الذي هو علة الأثر.

المثال الرابع قال الطبري: حدثنا مجاهد بن موسى، قال: حدثنا يزيد، قال: أخبرنا إسرائيل بن يونس، عن ثوير بن أبي فاختة، عن أبيه، عن علي، قال: "أهدى كسرى لرسول الله صلى الله عليه وسلم فقبل، وأهدى قيصر لرسول الله فقبل، وأهدت الملوك فقبل منهم"وروى له متابعة من طريق عبد الأعلى بن واصل الأسدي، بنفس الإسناد 1 .

أقول: ذكر الطبري أن سنده صحيح معلول عند الاخرين: انه لا يصح، إلا من هذا الوجه، وأن ثوير بن أبي فاختة عندهم ممن لا يحتج بحديثه. وإسرائيل بن يونس عندهم ممن لا يعتمد على نقله 2 .

قلت: رواه احمد، والبزار وقال: وهذا الحديث لا نعلمه يروى بهذا اللفظ إلا عن علي بهذا الإسناد، والبيهقي 3 .

وتابع عبد الرحيم بن سليمان يزيد عند الترمذي وقال: وفي الباب عن جابر وهذا حديث حسن غريب 4 . وتابع يزيد أيضا فهد بن سليمان عند الطحاوي 5 .

شاهد عن ابن عمر رضي الله عنهما: عند أبي نعيم بسنده: وفيه ثوير بن أبي فاختة 6 . قال البخاري: كان ابن عيينة يغمزه، كان سفيان الثوري يقول: كان ثوير من أركان الكذب وكان يحيى وابن مهدي لا يحدثان عنه 7 ، وقال الجوزجاني: ضعيف الحديث 8 ، قال العجلي: هو وأبوه لا بأس بهما 9 ، قال النسائي: ليس بثقة 10 ، قال ابن حبان كان يقلب الأسانيد حتى يجيء في رواياته أشياء كأنها موضوعة 11 ، قال البيهقي: وفي روايات ثوير نظر، والله أعلم 12 .

ثم ساق الطبري ثلاث روايات تخالف معنى الخبر في أن الرسول صلى الله عليه وسلم لم يقبل الهدايا من الكفار وأنها غلول: وعقب الطبري على الروايات بقوله: قيل: كلا الخبرين صحيح- يعني قبول الهدية وعدم قبولها إذ أن قبولها كان فيه نفع للمسلمين أما إذا كانت له شخصيا فلا. وقوله: "هدايا الإمام غلول"، قولا عاما مخرجه، لا دليل فيه على خصوصه، واستدل بما يوافق ظاهر القرآن أن هدايا الكفار أحل وأطيب من أخذها عنوة كغنيمة وهي حلال فالهدية من باب أولى. 13 .

أقول واستدل الطبري بشاهدين بمعنى الأثر:

1- قال الطبري: حدثني عبد الملك بن محمد الرقاشي، قال: حدثنا عمرو بن حكام، قال: حدثنا شعبة، عن علي بن زيد، عن أبي المتوكل الناجي، عن أبي سعيد الخدري، "أن ملك الروم، أهدى إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم جرة من زنجبيل، فقسمها رسول الله صلى الله عليه وسلم بين أصحابه، فأعطى كل رجل قطعة، وأعطاني قطعة" 14 ، قال الطبراني: لم يرو هذا الحديث عن شعبة إلا عمرو بن حكام 15 ، ورواه الحاكم قال الذهبي في التلخيص: هذا مما ضعفوا به عمرا تركه أحمد 16 .

---

1 تهذيب الآثار مسند علي 3/ 207 .

2 تهذيب الآثار مسند علي 3/ 208 .

3 مسند أحمد 747 2/ 144 / 1235 2/ 397 مسند البزار 778 3/ 29 السنن الكبرى للبيهقي/أبواب الشرائط التي يأخذها الإمام على أهل الذمة /باب ما جاء في هدايا المشركين للإمام 18792 9/ 362 .

4 سنن الترمذي / أبواب السير /باب ما جاء في قبول هدايا المشركين 1576 4/ 140 .

5 شرح مشكل الآثار 4342 11/ 128 .

6 صفة الجنة لأبي نعيم الأصبهاني 451 2/ 291 .

7 التاريخ الكبير للبخاري 2/ 184 .

8 أحوال الرجال ص: 57 .

9 الثقات للعجلي ص: 91 .

10 الضعفاء والمتروكون للنسائي ص: 27 .

11 المجروحين لابن حبان 1/ 205 .

12 معرفة السنن والآثار 13/ 399 .

13 تهذيب الآثار مسند علي 3/ 209 .

14 تهذيب الآثار مسند علي 346 3/ 212 .

15 المعجم الأوسط 2416 3/ 43 /أنكر أبو حاتم حديث الزنجبيل وقال لا أبعد فإن الحديث له أصل، وعمرو بن حكام شيخ ليس بالقوى لين يكتب حديثه، وقال أبو زرعة ليس بالقوى/ الجرح والتعديل لابن أبي حاتم 6/ 228 .

16 المستدرك على الصحيحين للحاكم 7190 4/ 150 .

2- روى الطبري: بسنده عن الحسن، قال: " أهدى أكيدر دومة الجندل إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم جرة فيها المن الحديث 1 .

قال الطبري: عن مراسيل الحسن: هذه أخبار واهية الأسانيد، لا تثبت بمثلها في الدين حجة 2 .

وله شاهد عند البزار من طريق علي بن زيد، عن أنس رضي الله عنه؛ "أن ملك ذي يزن أهدي إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم جرة من المن فقبلها" 3 .وفيه علي بن زيد بن جدعان:

قال ابن معين أبو زرعة وأبو حاتم: ليس بقوي يكتب حديثه ولا يحتج به. وقال العجلي: مرة لا بأس به، قال ابن حبان: يخطئ في الآثار حتى كثر وتبين فيها المناكير التي يرويها عن المشاهير فاستحق ترك الاحتجاج به 4

نلاحظ أن الإسناد ضعيف ولكن الطبري قوى معنى الحديث:

1- بما يوافق ظاهر القرآن أن هدايا الكفار أحل وأطيب من أخذها عنوة كغنيمة وهي حلال فالهدية من باب أولى.

2- قال الطبري: وكالذي روي عن رسول الله صلى الله عليه وسلم من فعله في ذلك وأشباهه، فعل من بعده من الأئمة الراشدين 5 . والله تعالى أعلم.

مثال الخامس قال الطبري: حدثنا الزبير بن بكار الزبيري، قال: حدثني أبو غزية محمد بن موسى، قال: حدثني عبد الله بن مصعب، عن هشام بن عروة، عن فاطمة بنت المنذر، عن جدتها أسماء ابنة أبي بكر الصديق: " أن الزبير بن العوام مر بمجلس من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم وحسان بن ثابت ينشدهم من شعره، وهم غير نشاط لما يسمعون منه، فجلس الزبير معهم، ثم قال لهم: "مالي أراكم غير آذنين لما تسمعون من شعر ابن الفريعة؟ فلقد كان يعرض به لرسول الله صلى الله عليه وسلم فيعجبه، ويحسن إسماعه، ويجزل عليه ثوابه، ولا يشغل عنه بشيء".

أقول: صححه الطبري وذكر عن الآخرين أنهم أعلوه وذكر منها أن المعروف من هذا الخبر، عن هشام بن عروة، إنما هو عن أبيه، عن عائشة، وبغير هذه الألفاظ، وأن عبد الله بن مصعب عندهم ممن لا يعتمد على نقله 6 . ومن هذا الطريق: رواه الطبراني، والحاكم، أبو نعيم 7 .

قلت: ومن الغريب أن الطبري يصحح الحديث والأصل أن يأتي بما يدعم تصحيحه ولكنه قال: " ذكر من روى هذا الخبر عن هشام بن عمرو فخالفه في الإسناد واللفظ والمعنى " 8 .

روى الطبري بسنده إلى عائشة، قالت: " كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يضع لحسان منبرا في المسجد، يقوم عليه قائما يفاخر عن رسول الله صلى الله عليه وسلم، أو قالت ينافح عن رسول الله صلى الله عليه وسلم، ويقول رسول الله صلى الله عليه وسلم: " إن الله يؤيد حسان بروح القدس بما ينافح أو يفاخر عن رسول الله صلى الله عليه وسلم" 9 .

أقول: وقد أتى الطبري عند كلامه على فقه الخبر بما يشهد لما أراد الطبري أن يحتج به لتأييد ما ذهب إليه فقال: "وقد روي عن رسول الله صلى الله عليه وسلم وعن جماعة من الأئمة بنحو الذي قلنا في ذلك أخبار وإن كان في إسناد بعضها نظر" 10 . مثل أثر جابر، قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: " ما وقى به الرجل عرضه، كان له به صدقة "، قلنا لجابر: وما وقى به المرء عرضه؟ قال: إعطاء الشاعر أو ذي اللسان يتقى لسانه 11 .

---

1 تهذيب الآثار مسند علي 347 3/ 212 .

2 تهذيب الآثار مسند علي 3/ 113 .

3 مسند البزار 7481 14/ 41 .

4 تاريخ ابن معين - رواية الدارمي ص: 141 الجرح والتعديل لابن أبي حاتم 6/ 187 الثقات للعجلي 2/ 154 المجروحين لابن حبان 2/ 103 .

5 تهذيب الآثار مسند علي 347 3/ 212 .

6 تهذيب الآثار – مسند باقي العشرة 784 ص: -443/442 .

7 المعجم الكبير للطبراني 3583 4/ 39 رواه الحاكم في المستدرك 5559 3/ 408 .معرفة الصحابة لأبي نعيم 2213 2/ 848 .

8 تهذيب الآثار - مسند باقي العشرة ص: 444-445 .

9 تهذيب الآثار - مسند باقي العشرة 785 ص:444 .

10 تهذيب الآثار - مسند باقي العشرة ص: 446 .

11 تهذيب الآثار - مسند باقي العشرة 788 ص: 446 .وهذا الأثر ضعيف فيه مسور بن الصلت الكوفي.ضعفه أحمد والبخاري، وقال النسائي والأزدي: متروك.وقال الحاكم: روى عن ابن المنكدر المناكير/قلت وهو عنه هنا/ لسان الميزان 8/ 64 ،وأتى الطبري بآثار مراسيل وموقوفات ومقاطيع.

الحكم على الإسناد: أقل أحواله أنه شديد الضعف وقد حكم عليه محقق الكتاب بالوضع 1 .

قال الطبري: عبد الـلـه بن مصعب - عندهم - ممن لا يعتمد على نقله.

ذكره ابن حبان في الثقات 2 ، قال ابن معين: ضعيف الحديث لم يكن له كتاب 3 .وذكره البخاري، وابن أبي حاتم فلم يـذكرا فيـه جرحـا، ولا تعديلا 4 .

قال الهيثمي: رواه الطبراني، وفيه عبد الـلـه بن مصعب الزبيري وهو ضعيف 5 .

وآفة الإسناد هو محمد بن موسى أبو غزية: وهذا لم يشر إليه الطبري في ذكر العلل 6 .

والشواهد التي ذكرها الطبري تخالف في اللفظ والمعنى كما قال هو.

أقول والأصل في الطبري أن يقوي حديثه بما يوافق المعنى أو اللفظ: أن رسول الـلـه صلى الـلـه عليه وسلم كان يجـزل لحسـان عـلى شـعره: الثواب، وإنما كان إجزاء له الثواب على شعره: إما فيما يمدحه والمؤمنين به، وإما فيما يهجو به أعداءه، وأعداء المؤمنين من الكفار فـإذا كـان ذلك عنه صحيحا، فجائز لمن مدحه من الشعراء فصدق في مدحه إياه، أو هجا عدوا له فصدق في هجائه إثابته على شـعره عـلى سـبيل مـا ذكرنا عن رسول الـلـه صلى الـلـه عليه وسلم أنه كان يفعله بحسان 7 .

تم الفصل بحمد الـلـه تعالى

1 علي رضا/ تهذيب الآثار - مسند باقي العشرة ص: 442 .

2 الثقات لابن حبان 7/ 56 .

3 تاريخ الإسلام 4/ 901 .

4 لسان الميزان 5/ 16 .

5 مجمع الزوائد ومنبع الفوائد 8/ 125 .

6 قال: البخاري عنده مناكير، قال أبو حاتم الرازي: ضعيف الحديث/ التاريخ الأوسط 2/ 310 /التاريخ الكبير 1/ 238 الجرح والتعديل لابن أبي حاتم 8/ 83 .

7 تهذيب الآثار - الجزء المفقود ص: 446 .

الفصل الثالث : قرائن التقوية التي لا تعلق لها بالإسناد عند الطبري موازنة مع منهج المحدثين والفقهاء والأصوليين

إن عملية تصحيح الحديث, وتقويته, وقبوله والعمل به, بقرائن التقوية التي لا تعلق لها بالإسناد إذ إن مدارها المتون وتصحيح نسبة معناها تحتاج إلى ذوق النقاد, وبصر الحفاظ, وفهم الفقهاء، وقواعد الأصوليين، وأئمة هذا الشأن, والخبر يعلم صدقه في غالب الأمر بانضمام القرائن إليه, إما برواية من لا يقتضي العقل تعمدهم وتواطؤهم على الكذب, أو ما تلقته الأمة بالقبول, أو قرائن وعواضد أخرى, لتقوية متن الحديث، تنقله من حيز الرد إلى حيز القبول، وبعد التقوية ألحقها بعضهم بقسم الصحيح لغيره، أو إيصال الحديث إلى مرتبة الاحتجاج.

يرى ابن دقيق العيد أن معيار تصحيح الحديث على قواعد الأصوليين والفقهاء يقوم على عدالة الراوي وجزمه بالرواية، ونظرهم يميل إلى اعتبار التجويز الذي يمكن معه صدق الراوي وعدم غلطه، فمتى حصل ذلك وجاز ألا يكون غلطا، وأمكن الجمع بين روايته، ورواية من خالفه بوجه من الوجوه الجائزة، لم يترك حديثه 1 ، وأن الفقهاء والأصوليين, لا يشترطون في الصحيح انتفاء الشذوذ والعلة, على الوجه الذي عند المحدثين, بل يكفي عندهم, صفة عدالة الراوي, المشترطة في قبول الشهادة, في الأفعال مع التيقظ، على ما قرر في الفقه، فمثلا؛ من لم يقبل المرسل منهم, زاد في ذلك, أن يكون مسنداً, وعند المحدثين؛ أن لا يكون شاذاً, ولا معللا, وهذا لا يجري على أصول الفقهاء 2 .

وأما القاسمي فيرى أن "الصحيح لغيره ليس له قاعدة مطردة، وإنما هو أمر يعرفه شديد الرسوخ في الأصول والفروع، النهم بدرس الهدي النبوي، ومعرفة سر التشريع، ودرك حقيقة الفقه في الدين، وقد كان بعض المحققين يسمي هذه الطريقة بطريقة قبول الأخبار بالاستدلال ليعادل ما بحثه الأصوليون في مسألة رد الأخبار بالاستدلال وقد عُرف في فن مصطلح الحديث أن الحديث يحكم له بالصحة؛ إذا تلقاه الناس بالقبول وإن لم يكن له إسناد صحيح: قال أبو الحسن ابن الحصار: "قد يعلم الفقيه صحة الحديث - إذا لم يكن في سنده كذاب - بموافقة آية من كتاب الله، أو بعض أصول الشريعة، فيحمله ذلك على قبوله، والعمل به" ويسمى هذا " الصحيح لغيره"، وهو نظير الصحيح لذاته في الاحتجاج به، والعمل بمقتضاه، والأخذ بعمومه وخصوصه وإطلاقه وتقييده، ولمعرفة صحة الحديث من جهة غير السند طرق ومدارك يدريها الفقيه المجتهد 3 .

ولذلك فالخبر يعلم صدقه في غالب الأمر بانضمام القرائن إليه, إما برواية من لا يقتضي العقل تعمدهم وتواطؤهم على الكذب, أو ما تلقته الأمة بالقبول, واستندوا إليه في العمل أو بقرائن أخرى 4 .

فوجب على طالب الحق قبل الحكم على منهج من المناهج؛ بأنه يصلح أو لا يصلح، وجب عليه أن يعرف مداخل ومخارج كل منهج، عندها تحل عقدة التخوف من النظر في اصطلاحات العلماء، من أهل السنة، الذين حملوا راية الدفاع عنها، كل منهم في جهته وعلى الثغر الذي يرابط عليه.

قال الحازمي: "ينبغي أن يعلم أن جهات الضعف متباينة متعددة، وأهل العلم مختلفون في أسبابه أما الفقهاء أسباب الضعف عندهم محصورة، وعند أئمة النقل أسباب أخر مرعية عندهم، وهي عند الفقهاء غير مرعية" 5 .

موقف الطبري من التلازم بين السند والمتن صحة وضعفا عند تناول الطبري لفقه الأحاديث يتولى الجمع بين ما ظاهره التعارض من معاني الروايات إن وجد، فكان قوي النفس في ذلك، دقيق الفهم، لأنه يعنيه عند عرض الأخبار وتصحيحها توافق معناها- وهذه طريقة الفقهاء- إذ إنه لم يكتف بالنظر في سند الحديث؛ للتوصل إلى الحكم على الحديث، بل اعتنى أيضا بالنظر في متنه؛ ومعلوم أن الطبري إمام مجتهد فقيه، ووظيفة الفقيه هي التعامل مع النصوص الشرعية، لذلك برع الطبري في معالجة النصوص والآثار، لامتلاكه للآلة التي تؤهله للحكم على المتون وفق منهج الفقهاء والأصوليين.

---

1 شرح الإلمام بأحاديث الأحكام/تقي الدين محمد بن علي المعروف بابن دقيق العيد ت:702هـ /تحقيق:عبدالعزيز بن محمد السعيد/دار أطلس-الرياض/ط1-1997م 59 .

2 انظر: الاقتراح في بيان الاصطلاح/لأبي الفتح محمد بن علي بن وهب ابن دقيق العيد ت:702هـ /تحقيق ودراسة د.عامر حسن صبري/دار البشائر الإسلامية/ط1/ 1417هـ 186 .بتصرف.

3 المسح على الجوربين والنعلين/الإمام: محمد جمال الدين القاسمي/ قدم له العلامة أحمد محمد شاكر/ تحقيق:محمد ناصر الدين الألباني /المكتب الإسلامي/بيروت-لبنان/ط3/1979م/ 1/ 39/38/37 .

4 انظر:علوم الحديث/ من مجموع الفتاوى / 44/18 بتصرف.

5 شروط الأئمة الخمسة/ 173 .

فالطبري ينظر للمتن نظرة المتفحص فيحكم عليه بالقبول من حيث أن معناه صحيح، فتجده يقول: "خبر في إسناده نظر؛ غير أن ذلك وإن كان كذلك؛ فإن النظر يدل على صحة معناه" 1 ، وقال في موضع آخر: "إذ كنا لا نعلم المحق منهما فيما روى، من المبطل، نلتمس حجة يجب علينا بها العمل ... إما من جهة الأثر، وإما من جهة النظر" 2 ، وقال أيضا: "هذا عندنا خبر غير جائز الاحتجاج بمثله في الدين، لوهاء سنده، وضعف كثير من نقلته، غير أن ذلك، وإن كان كذلك، فإن له عندنا لو كان صحيحا سنده، عدولا نقلته مخرجا في الصحة" 3 . فالطبري في عباراته السابقة ينظر نظر الأصوليين في المسألة، فهو يقر بأن السند ضعيف، ولكنه يقرر وإن كان كذلك فإن المتن صحيح المعنى .

المبحث الأول: منهج الطبري في ترقية الحديث مقارنة مع المحدثين والأصوليين بقرائن لا صلة لها بالإسناد طريقة تقوية الأحاديث بقرائن لا تتعلق بالإسناد منصبة على تقوية المتن وتصحيح نسبة معناه، لا تصحيح إسناده, وإن أطلق عليه بأنه حديث صحيح، ويعبر عنها بقولهم: في الباب, أو إسناده ضعيف, ولمتنه شواهد, أو التقوية على الباب, أو على المعنى 4 .

ومنها قول الترمذي: يروى من غير وجه؛ يعني أن يروى معنى ذلك الحديث, من وجوه أخر, عن النبي صلى الله عليه وسلم، بغير ذلك الإسناد 5 .

لأنه لكل حديث ذوق، ويختص بنظر ليس للآخر 6 ، وإن لم يكن للإنسان ذوق النقاد, وبصر الحفاظ, فأنه قد يضعف الحديث القوي, ويصحح الحديث الواهي، مع أن أئمة هذا الشأن تختلف اجتهاداتهم, وتتقارب معارفهم وأذواقهم, لكن يقل ذلك وفيهم يندر 7 .

فلابد من الرجوع لفهم السلف, الذين رووا الحديث وفهموه, حتى خالط أرواحهم, لأنهم عرفوا أنه صادر, من حبيب الله, وحبيبهم سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم فالتفريط فيه, تفريط بأرواحهم .

أقول: إن الطبري حكم على آثار كتابه الأصول بالصحة، حيث أنه كان في سوقه لفقه الآثار التي يذكرها بعض القرائن، التي يستشف منها المطلع على كتابه أنها سبب في حكمه على الآثار بالصحة، وما ذكره من قرائن هو موضوع بحثنا والاعتماد على ما نص عليه، وقد تكون جزءا من قرائن لم ينص عليها، والطبري بوصفه رائد هذا المجال، خير من يعرف المدارك والمسالك التي تعضد الحديث وتقويه، ومن خلال صنيعه في تهذيبه والمسالك التي اتبعها في الحكم على الآثار يُظهر الإمام النحرير، الذي له كلمته في الحكم على الآثار ونقدها، وهذا ما سنتناوله فيما يأتي فضلا عما مر معنا.

المطلب الأول: مسالك التقوية عند الطبري وعند المحدثين والأصوليين بالاستناد إلى مصادر التشريع مصادر التشريع الإسلامي هي المعين الذي تستقى منه الأحكام، وما دام الكتاب والسنة هما الأصل فيها، ومصدرهما واحد، والإجماع والقياس مستند إليهما، لذا لا يوجد تناقض بينها بل هي ملتئمة الجانب، في اعتماد بعضها على بعض، فإذا جاء خبر ضعيف من حيث الإسناد، ولكن معناه يعضده ما جاء في القرآن، أو على وفق الإجماع أو لقياس، كان ذلك قرينة على أن هذا المعنى قوي، وبالتالي هل يرتقي هذا الخبر إلى القبول؟.

الفرع الأول: اعتضاد الحديث الضعيف بظاهر القرآن

القرآن هو الأصل التشريعي الأول قطعي الثبوت، الذي جاء مؤيدا للسنة وحاضا على الأخذ بها، والسنة إذا لم تصل إلى حد التواتر وكانت في دائرة الآحاد وكان فيها ضعف محتمل، وجاء في معناها آية من القرآن، كان ذلك أمارة على أن معنى متنه له أصل شرعي يندرج تحته، ولذلك يرى كثير من العلماء أن بعض الأحاديث الضعيفة, ترتقي إلى القبول وتتقوى, إذا وافقت ظاهر القرآن, وهو رأي حسن قوي لا يأباه

1 تهذيب الآثار - مسند باقي العشرة ص: 318 .

2 تهذيب الآثار - مسند باقي العشرة ص: 540 .

3 تهذيب الآثار مسند علي 3/ 217 .

4 تقوية الحديث الضعيف بين الفقهاء والمحدثين/ 245 .

5 شرح علل الترمذي لابن رجب/ 222/1 .

6 انظر: مجموع الفتاوى / 18 /47 .

7 انظر: ذيل ديوان الضعفاء والمتروكين وخلق من المجهولين وثقات فيهم لين/ الإمام الحافظ: شمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي / ت:748هـ تحقيق : حماد بن محمد الأنصاري/ مكتبة النهضة الحديثة/ مكة المكرمة/ ط1 / 1406 هـ/ 15 .

منصف 1 . والحديث وإن كان معتلا فإنه يكتب, لأن معه ما يقويه ويذهب علته, إذا وافق آية ظاهرة من القرآن 2 .

أولا- عند المحدثين والأصوليين

أقول: إن العلماء قووا الضعيف, إذا عضده ظاهر القرآن, فمنهم من حكم بحسنه, ومنهم من صححه، قال ابن الحصار الأندلسي: "وقد يعلم الفقيه صحة الحديث بموافقة الأصول، أو آية من كتاب الله تعالى...، وسائر أصول الشريعة" 3 . وتحسين الحديث لمجيء آية فيها معناه, مذهب كثير من المتقدمين من أهل العلم, وجماعة من حُذَّاق الأئمة والمحدثين 4 .

وهذا ما ذهب إليه كثير من أئمة الأصول إلى أن الحديث إذا وافق آية من كتاب الله تعالى، موافقة تصحح المشابهة بينهما 5 .

وأخذ بهذا الرأي: الإمام الشافعي 6 ، أبو الحسن بن الحصار 7 ، الحافظ عبد الحق الإشبيلي 8 ,أبو الحسن ابن القطان 9 ، ابن تيمية 10 , الزركشي 11 , الحافظ ابن حجر 12 , السخاوي 13 , السيوطي 14 ,الزبيدي 15 , القاسمي 16 , طاهر الجزائري الدمشقي 17 .

ويرى فريق " أن المعنى الذي جاء به الحديث الضعيف موجود في كتاب الله، لكن يبقي للحديث وصف الضعف في نسبته إلى النبي صلى الله عليه وسلم قولا أو فعلا" 18 .

وقد استدلوا: بقوله صلى الله عليه وسلم: أنها تكون بعدي رواة يروون عني الحديث, فاعرضوا حديثهم على القرآن, فما وافق القرآن فخذوا به, وما لم يوافق القرآن فلا تأخذوا به والحديث له شواهد منها.

الشاهد الأول: من رواية علي بن أبي طالب رضي الله عنه رواه الدارقطني, من رواية جبارة بن المغلس-وهو ضعيف-عن أبي بكر بن عيّاش، عن عاصم بن أبي النجود، عن زر، عن علي رضي الله عنه رفعه وهذا وهم, والصواب عن عاصم, عن زيد, عن علي بن الحسين, مرسلا 19 .

---

1 انظر: النكت على كتاب ابن الصلاح / 1 / 402 / نقله ابن حجر عن ابن القطان الفاسي لم أظفر بمصدره .
وينظر: فتح المغيث/ 71/1 / توضيح الأفكار لمعاني تنقيح الأنظار/ 186/1 /بلغة الأريب في مصطلح آثار الحبيب/الإمام: محمد مرتضى الحسيني الزبيدي/ ت:1205هـ تحقيق:عبد الفتاح أبو غدة/ مكتب المطبوعات الإسلامية–حلب-سوريا/ط2/ 1408هـ 189 / توجيه النظر إلى أصول الأثر/طاهر بن صالح الجزائري ت: 1338هـ /المحقق: عبد الفتاح أبو غدة/مكتبة المطبوعات الإسلامية – حلب/ط1/1416هـ - 1995م / 506/1 .

2 انظر: الأحكام الوسطى من حديث النبي صلى الله عليه وسلم/الإمام: عبد الحق الأشبيلي/تحقيق: حمدي السلفي-صبحي السامرائي/دار الرشد/الرياض– السعودية/ 1416هـ-1995م/ 70/1 .

3 نقله الزركشي رحمه الله تعالى : عن أبي الحسن بن الحصار الأندلسي في تقريب المدارك على موطأ الإمام مالك /النكت على مقدمة ابن الصلاح/ 107/1 / تدريب الراوي / 68/2 .

4 شرح متن الأربعين النووية/صالح بن عبد العزيز آل الشيخ/-موقع الجامع شيخ الإسلام ابن تيميّة-رحمه الله/ http://www.taimiah.com/387 .

5 المسح على الجوربين/ 40 .

6 قال الشافعي رحمه الله تعالى: معلقا على حديث هو الطهور ماؤه وظاهر القرآن يدل على أن كل ماء طاهر ماء بحر وغيره، وقد روى فيه عن النبي صلى الله عليه وسلم حديث يوافق ظاهر القرآن، في إسناده من لا أعرفه "/ الأم/الإمام: محمد بن إدريس الشافعي ت:204هـ /دار الفكر/بيروت-لبنان/ ط2/ 1403هـ- 1983م / 1/ 16 .

7 النكت على مقدمة ابن الصلاح للزركشي/ 1 / 107 .

8 الأحكام الوسطى من حديث النبي صلى الله عليه وسلم / 70/1

9 النكت على كتاب ابن الصلاح/ 1 / 402 .

10 الاستغاثة في الرد على البكري / أحمد بن عبد الحليم بن تيمية الحراني/مكتبة الغرباء الأثرية - المدينة المنورة ط1/ 1417هـ 1 / 308 .

11 النكت على مقدمة ابن الصلاح للزركشي/ 1 / 107 .

12 النكت على كتاب ابن الصلاح/ 1 / 402 .

13 فتح المغيث / 72/1 .

14 تدريب الراوي / 66/2 .

15 بلغة الأريب في مصطلح آثار الحبيب / 189 .

16 انظر: المسح على الجوربين/ 1 / 42 .

17 توجيه النظر إلى أصول الأثر / 506/1 .

18 منهم المحدثين أصحاب هذه الكتب: تحرير علوم الحديث/عبد الله بن يوسف الجديع/مؤسسة الريان/بيروت–لبنان/ط1/1424هـ-2003م 1088/2 /أصول الفقه على منهج أهل الحديث/زكريا بن غلام الباكستاني/دار الخراز/جدة- السعودية/ط1/ 1423هـ / 1/ 157 /مناهج المحدثين في تقوية الأحاديث الحسنة والضعيفة/ للدكتور المرتضى الزين أحمد/ مكتبة الرشد/ الرياض/ ط1/ 1415 هـ/ 22-24 .

19 رواه الدارقطني كتاب الأقضية والأحكام وغير ذلك حديث رقم 20 سنن الدارقطني / 4 /208 .

الشاهد الثاني: من حديث ابن عمر، رواه الطبراني: من طريق الوضين, عن سالم بن عبد الـلـه, عن عبد الـلـه بن عمر رضي الـلـه عنهما عـن النبي صلى الـلـه عليه وسلم 1 .

الوضين بن عطاء: وثقه احمد، وقال ابن سعد: ضعيف، وقال أبو حاتم: يعرف وينكر 2 .

الشاهد الثالث: من حديث ثوبان رضي الـلـه عنه، رواه الطبراني في الكبير, من حديث يزيد بن ربيعة, ثنا أبو الأشعث, عن ثوبان مرفوعا 3 .

ويزيد بن ربيعة قال عنه البخاري: أحاديثه مناكير, وقال أبو حاتم وغيره: ضعيف, وقال النسائي: متروك 4 .

الشاهد الرابع : من حديث أبي هريرة رضي الـلـه عنه، رواه ابن عدي في الكامل, عن صالح بن موسى الطلحي, ثنا عبد العزيز بن رفيع, عن أبي صالح, عن أبي هريرة رضي الـلـه عنه مرفوعا.

قال ابن عدي: وهذه الأحاديث عن عبد العزيز, غير محفوظات, إنما يرويها عنه صالح ابن موسى 5 , وصالح هذا هو الطلحي الواهي، قال النسائي: متروك 6 .

وهو شديد الضعف، والحديث منكر جدا، استنكره العقيلي، وقال: أنه ليس له إسناد يصح، وقال ابن حجر: جاء من طرق لا تخلو من مقال 7 .

مما سبق يتبين؛ أن العلماء قووا الضعيف, إذا عضده ظاهر القرآن, فمنهم من حكم بحسنه, ومنهم من صححه، قال ابن الحصار الأنـدلسي: "وقد يعلم الفقيه صحة الحديث بموافقة الأصول، أو آية من كتاب الـلـه تعالى، فيحملـه ذلـك عـلى قبـول الحـديث، والعمـل بـه، واعتقـاد صحته، وإذا لم يكن في سنده كذاب فلا بأس بإطلاق القول بصحته إذا وافق كتاب الـلـه تعالى، وسائر أصول الشريعة" 8 . وتحسين الحديث لمجيء آية فيها معناه, مذهب كثير من المتقدمين من أهل العلم, كابن جرير الطبري, وجماعة من حُذَّاق الأئمة والمحدثين, كالنووي 9 .

ثانيا: موافقة الأحاديث لظاهر القرآن وأثرها في التصحيح عند الطبري

الآثار التي توافق الكتاب من حيث المعنى وإن كان في سندها ضعف اعتبرها الطبري قرينة تدل على صحة معنى المتن، لأن دلالتها على المعنى المراد فيها غلبة ظن، فكانت عاضدة لتقوية معنى المتن على طريقة الفقهاء المجتهدين وبعض المحدثين، والطبري عندما يحكم على أثر بصحة سنده قد يقصد بصحته أنه متصل الإسناد، فتبحث عن قرينة من قوله لنعرف سبب تصحيحه لها، فتجد أنه أشار إلى موافقته لظاهر القرآن، وفيما يأتي بعض الأمثلة.

مثال: قال الطبري: حدثني عبد الـلـه بن أحمد المروزي، قال: حدثنا إسحاق بن إبراهيم زبريق الزبيدي، قال: حدثني عمرو بن الحارث، قال: حدثني عبد الـلـه بن سالم، عن الزبيدي، قال: قال: حدثني الوليد بن عبد الرحمن، أن جبير بن نفير، قال: حدثنا شداد بن أوس، قال: قلنا: يا رسول الـلـه، كيف أسري بك ليلة أسري بك؟ قال:... ثم انطلق بي حتى دخلنا المدينة من بابها اليماني، فأتى قبلة المسجد فربط فيه دابته، ودخلنا المسجد من باب فيه تميل الشمس والقمر، فصليت من المسجد حيث شاء الـلـه 10 .

---

1 رواه الطبراني المعجم الكبير / رقم 13224 12 /316 .

2 ميزان الاعتدال/ 4/ 334 .

3 رواه الطبراني المعجم الكبير/ رقم/ 1429 / 2 /97 .

4 ميزان الاعتدال/ 422/4 .

5 الكامل لابن عدي/ 107/5 .

6 انظر: تذكرة المحتاج إِلَى أَحاديث المنهاج/الإمام: ابن الملقن سراج الدين عمر بن علي/ ت:804هـ / تحَقيق: حمدي عبد الْمجِيد /الْمكتب الإسلامي-بيروت لبنان/ط1994/1م/ 27-28-29 .

7 المقاصد الحسنة للسخاوي/ 83 .

8 نقله الزركشي رحمه الـلـه تعالى : عن أبي الحسن بن الحصار الأندلسي في تقريب المدارك على موطأ الإمام مالك /النكت على مقدمة ابن الصلاح/ 107/1 / تدريب الراوي / 68/2 .

9 شرح متن الأربعين النووية/صالح بن عبد العزيز آل الشيخ/-موقع الجامع شيخ الإسلام ابن تيميّة- 387/ http://www.taimiah.com .

10 تهذيب الآثار مسند ابن عباس 734 1/ 449 / رواه الطبراني/ المعجم الكبير للطبراني 7142 7/ 282 قال ابو حاتم لا بأس به الجرح والتعديل لابن أبي حاتم 2/ 209 /والبيهقي وقال: هذا إسناد صحيح/ دلائل النبوة/ 357/2 /. ورواه الطبري قال: حدثني عبد الـلـه بن أحمد المروزي، قال: حدثنا يحيى بن صالح الوحاظي، قال: حدثنا سعيد بن عبد العزيز، قال: حدثنا يزيد بن أبي مالك، عن أنس بن مالك، أن رسول الـلـه صلى الـلـه عليه وسلم قال: «أتيت بدابة فوق الحمار ودون البغل ... ثم دخلت بيت المقدس فجمع لي الأنبياء، قال: فقدمني جبريل فصليت بهم/ تهذيب الآثار مسند ابن عباس 735 1/ 452 ، والطبراني بسنده إلى ابن مسعود مرفوعا/ المعجم الكبير للطبراني 9976 10/ 69 وقال الهيثمي: رواه البزار وأبو يعلى والطبراني في الكبير، ورجاله رجال الصحيح/ مجمع الزوائد ومنبع الفوائد 1/ 74 .

قلت: ذكر الطبري هذا الأثر ليرد على من قال إن النبي صلى الـلـه عليه وسلم لم يصل بالأنبياء في الأقصى، وذكر وصرح في إثباته الصلاة فيـه ما يقوي الأثر السابق المختلف في صحته بقوله: "بل بأن يكون ذلك تحقيقا لما في هذه الآية، أشبه من أن يكون لـه خلافا، وذلـك أن الـلـه تعالى ذكره أخبر فيها أنه أسرى به من المسجد الحرام إلى المسجد الأقصى الذي بارك حوله ليريه من آياته، ومن عظيم آياتـه أن يكـون جمـع له من خلقه من مات قبل ذلك بآلاف أعوام أحياء فصلى بهم، وخاطبوه وخاطبهم، وكلموه وكلمهم، فأعظم بها آية وأجلل بها عبرة 1

مثال آخر قال الطبري: حدثنا مجاهد بن موسى، قال: حدثنا يزيد، قال: أخبرنا إسرائيل بن يونس، عن ثوير بن أبي فاختة، عن أبيه، عن عـلي، قال: "أهدى كسرى لرسول الـلـه صلى الـلـه عليه وسلم فقبل، وأهدى قيصر لرسول الـلـه فقبل، وأهدت الملوك فقبل منهم".

أقول: وروى له متابعة من طريق عبد الأعلى بن واصل، بنفس الإسناد 2 .

قال الطبري: هذا الخبر وهذا خبر عندنا صحيح سنده، وقد يجب أن يكون على مذهب الآخرين سقيما غير صحيح، لعلل: إحداها: أنـه خـبر لا يعرف له عن رسول الـلـه صلى الـلـه عليه وسلم مخرج يصح، إلا من هذا الوجه، والخبر إذا انفرد به عندهم منفرد وجـب التثبـت فيـه. والثانية: أن ثوير بن أبي فاختة عندهم ممن لا يحتج بحديثه 3 . والثالثة: أن إسرائيل بن يونس عندهم ممن لا يعتمد على نقله، والواجـب التثبت في أخباره عندهم 4 .

الخلاصة أقول: الإسناد شديد الضعف لوجود ثوير وهو المدار عند الجميع، والعلة لا تزول إلا بمجيئه من غـير طريـق المـدار ليتقـوى ولكـن الطبري قوى معنى الحديث بما يوافق ظاهر القرآن في أن هدايا الكفار أحل وأطيب من أخذها عنوة كغنيمة وهي حلال فالهدية مـن بـاب أولى، إذ قال: "أنه لا خلاف بين الجميع في أن الـلـه تعالى ذكره قد أباح للمؤمنين أموال أهل الشرك مـن أهـل الحـرب لهـم بـالقهر والغلبـة بقوله: {وَاعْلَمُوا أَنَّمَا غَنِمْتُمْ مِنْ شَيْءٍ فَأَنَّ لِلَّهِ خُمُسَهُ وَلِلرَّسُولِ وَلِذِي الْقُرْبَى وَالْيَتَامَى وَالْمَسَاكِينِ وَابْنِ السَّبِيلِ 41 } [الأنفال: 41]، فهو بطيـب أنفسهم، لا شك أنه أحل وأطيب" 5 .

قلت: وهكذا وجه الطبري الحديث لموافقته ظاهر القرآن.

مثال آخر: قال الطبري: حدثناه نصر بن علي الجهضمي, وحميد بن مسعدة السامي، قالا: حدثنا الحارث بن وجيـه، قـال: حـدثنا مالـك بـن دينار, عن ابن سيرين, عن أبي هريرة، قال: قال رسول الـلـه صلى الـلـه عليه وسلم: "إن تحت كل شعرة جنابة، فبلوا الشعر, وأنقـوا الـبشر" 6 .أقول: قال الطبري

مضعفا الأثر: واهية الأسانيد واحتج لمعنى الحديث بقوله تعالى: {يَاأَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَقْرَبُوا الصَّلَاةَ وَأَنْتُمْ سُكَارَى حَتَّى تَعْلَمُـوا مَـا تَقُولُـونَ وَلَا جُنُبًا إِلَّا عَابِرِي سَبِيلٍ حَتَّى تَغْتَسِلُوا } [النساء: 43]البيان عن أن المعني بقول الـلـه تعالى ذكره غسل جميع الجسد في الجنابة، وأن المراد بقوله: {وَإِنْ كُنْتُمْ جُنُبًا فَاطَّهَّرُوا} [المائدة: 6]، تطهير جميع البدن الظاهر الموصول إلى تطهيره: شعره، وبشره, والشهادة لمعاني سـائر الأخبـار الواردة عن رسول الـلـه صلى الـلـه عليه وسلم أنه أمر المغتسل من الجنابة ببل الشعر, وإنقاء البشرة، وإن كانت واهية الأسانيد.

قلت: احتج الطبري لصحة المعنى بظاهر الآية، وشهادة معنى الأخبار مع تصريحه بأنها واهية.

---

1 تهذيب الآثار مسند ابن عباس 1/ 448-449 .

2 تهذيب الآثار مسند علي 3/ 207 .

3 كان ابن عيينة يغمزه، كان سفيان الثوري يقول: كان ثوير من أركان الكذب وكان يحيى وابن مهدي لا يحدثان عنه/ انظر: التاريخ الكبـير للبخـاري 184/2 قـال العجلي: هو وأبوه لا بأس بهما الثقات للعجلي ص:91 .

4 تهذيب الآثار مسند علي 3/ 208 . قلت: رواه أحمد في مسنده / 747 2/ 144 / 1235 2/ 397 . ، ورواه البزار وقال: وهذا الحديث لا نعلمه يروى بهـذا اللفـظ إلا عن علي بهذا الإسناد/ مسند البزار 778 3/ 29 ، والبيهقي السنن الكبرى / 18792 9/ 362 .. وتابع عبد الرحيم بن سليمان يزيد عند الترمـذي وقـال: وفي البـاب عن جابر، وهذا حديث حسن غريب/ سنن الترمذي/ كتاب السير/باب ما جاء في قبـول هـدايا المشركـين 1576 4/ 140 وتـابع يزيـد أيضـا فهـد بـن سـليمان عنـد الطحاوي/ شرح مشكل الآثار 4342 11/ 128 /وله شاهد عن ابن عمر رضي الـلـه عنهما: عند أبي نعيم بسنده: وفيه ثوير صفة الجنة لأبي نعـيم الأصـبهاني 451 2/ 291 .

5 تهذيب الآثار مسند علي 3/ 211 .

6 تهذيب الآثار مسند علي 428 3/ 278 رواه ابو داود وقال: الحارث حديثه منكر، وهو ضعيف/ سنن أبي داود /كتاب الطهارة/ باب الغسل مـن الجنابـة 248 1/ 180 / والترمذي وقال: حديث الحارث بن وجيه حديث غريب، لا نعرفه إلا من حديثه، وهو شيخ ليس بذاك، وقد روى عنه غير واحد من الأئمـة، وقـد تفـرد بهـذا الحديث، عن مالك بن دينار، ويقال: الحارث بن وجيه، ويقال: ابن وجبة "/سنن الترمذي/كتاب الطهارة/باب ما جاء أن تحت كل شعرة جنابة 106 1/ 178 /ورواه ابن ماجة في السنن/كتاب الطهارة/ باب تحت كل شعرة جنابة 597 1/ 376 .

ومنها حديث: " إذا أقيم على السارق الحد فلا غرم عليه " 1 .

أقول: صححه بقرينة موافقة ظاهر القرآن حيث قال: "والصواب من القول في ذلك عندنا قول من قال: إذا قطع السارق لم يتبع بضمان قيمة السرقة إن كان قد استهلكها موسرا كان بقيمتها أو معسرا؛ لقول الله تعالى ذكره: {وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا جَزَاءً بِمَا كَسَبَا نَكَالًا مِنَ اللهِ وَاللهُ عَزِيزٌ حَكِيمٌ } [المائدة: 38]، فأوجب - جل ثناؤه - على المسلمين قطع يده، ولم يأمرهم بتغريمه قيمة ما سرق مما قد استهلك منه، ولو كان لازما لكان قد عرّف عباده لزومه ذلك، وفي تركه تعريفهم وجوب ذلك عليهم ببعض ما ذكرنا الدلالة الواضحة على أن ذلك عليه غير واجب 2 .وهناك أمثلة كثيرة تتداخل في أمثلة أخرى في موضع الاستشهاد.

الفرع الثاني: التقوية كون الأثر مندرج تحت معاني الآثار الأخرى عند الطبري

إن المعنى الذي يحمله الأثر الضعيف قد لا يوجد له ما يقويه من الآثار التي تعضده إسناديا، ولكن عند النظر والتأمل نجده اندرج تحت المعنى العام الذي جاءت به النصوص، وإن لم ينص عليه لفظا.

أقول: الطبري يصحح الأحاديث بالمجموع ما دامت المعاني متفقة ولا تعارض بينها، حيث قال في معرض حديثه في بعض التعليقات: " أن جميع هذه الأخبار صحاح، ومعانيها متفقة غير مختلفة، وبعض ذلك يؤيد بعضا، وبعضه يصحح بعضا" 3 .

مثال قال الطبري: وقد روي عن النبي صلى الله عليه وسلم بنحو ما قلنا من الأمر بالخط في الأرض، إذا لم يجد شيئا يستتر به خبر في إسناده نظر؛ غير أن ذلك وإن كان كذلك؛ فإن النظر يدل على صحة معناه 4 ، حدثني الحسين بن محمد الذراع، قال: حدثنا حميد بن الأسود والفضل بن العلاء، قالا: حدثنا إسماعيل بن أمية القرشي، عن أبي عمرو بن محمد بن حريث، عن جده، عن أبي هريرة، قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: " إذا صلى أحدكم فليجعل تلقاء وجهه شيئا، فإن لم يجد فلينصب عصا، فإن لم يجد عصا فليخط خطا بين يديه " 5 .

أقول: صحح الطبري معناه لأنه لم يأت ما يخالفه أو ينقض معناه، لكون النظر يدل على صحة معناه.

قلت: قد يشير الطبري إلى قوله صلى الله عليه وسلم: "فمن استطاع منكم ألا يحول بينه وبين قبلته فليفعل" 6 ، فكان الخط مما يستطيعه المصلي ليحول بينه وبين ما يقطع صلاته كما ورد في الصحيح أن الرسول صلى الله عليه وسلم كان ينصب عنَزته أمامه، والله تعالى أعلم.

مثال آخر: قال الطبري: فإن قال: فهل من خبر عنه أنه وسم أو أنه أطلق وسم شيء من البهائم في غير الآذان سوى الغنم؟، قيل: نعم ولكن في أسانيد بعضه نظرا؛ وإن كان النظر يؤيده ويصححه، فذكر أثرا بسنده فقال: حدثنا عمرو بن علي الباهلي، قال: حدثنا عون بن الحكم الباهلي، قال: حدثني زياد بن قريع ـ أحد بني غيلان بن جاوة ـ عن أبيه، عن جنادة بن جراد ـ أحد بني غيلان بن جاوة ـ قال: " أتيت رسول الله صلى الله عليه وسلم بإبل قد وسمتها في آنُفِها، فقال النبي صلى الله عليه وسلم: يا جنادة {أما وجدت فيها عظما تسمه إلا في الوجه؟ أما إن أمامك القصاص} قلت: أمرها إليك يا رسول الله قال: إئتني منها بشيء ليس عليه وسم. فأتيته بابن لبون وحقة فوضعت الميسم حيال العنق، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم: أخر أخر. فلم يزل يقول: أخر أخر، حتى بلغ الفخذ، فقال النبي صلى الله عليه وسلم: " سم على بركت الله، فوسمتها على أفخاذها" 7 .

---

1 تهذيب الآثار - مسند باقي العشرة 132 ص: 102-103 .

2 تهذيب الآثار - مسند باقي العشرة ص: 110-111 .

3 تهذيب الآثار مسند عمر بن الخطاب 1/ 351 .

4 تهذيب الآثار - مسند باقي العشرة ص: 318 .

5 تهذيب الآثار - مسند باقي العشرة 607 ص: 319 ثم رواه الطبري رقم 608 - رقم 614 عن أبي هريرة مرفوعا، وموقوفا أقول: أخرجه أبو داود في سننه/كتاب الصلاة/باب الخط إذا لم يجد عصا 690/689 2/ 23-24 ، وابن ماجه في سننه/كتاب اقامة الصلوات/باب ما يستر المصلي 943 2/ 96 ،وعبد بن حميد/ المنتخب 1434 2/ 340 ، وأحمد في مسنده 7392-7461 12/ 354-427 ، وابن حبان في صحيحه 2376/2361 138/125/6 /ومن الأئمة الذين حكموا باضطراب سنده: ابن الصلاح في مقدمتة ص94 ، والنووي/ خلاصة الأحكام 520/1 **ضعيف لاضطرابه، والعراقي**/ شرح التبصرة والتذكرة 290/1 / لكن قد صححه ابن المديني، وأحمد، و ابن حبان، والحاكم، وابن المنذر،وابن خزيمة/ فتح المغيث بشرح ألفية الحديث 1/ 292 .

وإنما توقف الشافعي في صحة الحديث، لاختلاف الرواة على إسماعيل بن أمية في أبي محمد بن عمرو بن حريث: فقيل: هكذا، وقيل: عن أبي عمرو بن حريث، عن أبيه، وقيل غير ذلك/ معرفة السنن والآثار 3/ 191 .

سنن أبي داود/ كتاب الصلاة/باب ما يؤمر المصلي أن يدرأ عن الممر بين يديه 699 2/ 30 .

7 تهذيب الآثار - مسند باقي العشرة 661 352-353-354 رواه الطبراني في الكبير 2179 283/2 قال الهيثمي: رواه الطبراني، وفيه من لم أعرفهم، مجمع الزوائد ومنبع الفوائد 110/8 . وأبو نعيم في معرفة الصحابة/ 1666 2/ 615 .

قلت: بين الطبري مقصده في ذلك قوله:"أما الدليل على أن وسمها جائز، فالأخبار المتظاهرة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم وأصحابه، والتابعين لهم بإحسان، أنهم وسموا وأجازوا وسمها وبكل الذي قلنا مما أطلقنا الوسم فيه من أعضاء البهائم أو نهينا عن الوسم فيه " 1 .

الفرع الثالث: اعتضاد الأثر بدلالة الإجماع

ودلالة الإجماع إذا ثبتت فهي من الأدلة القطعية، التي يجب المصير إليها، فإذا وافق الحديث الضعيف إجماعا تقوى، أصبح في حيز القبول، بحيث يصبح معناه صحيحا، لاستناده لأصل تشريعي يعتبر من الأصول الأصلية المعتبرة بشروطها.

وإذا وافق الإجماع عملا يوافق حديثا معتلا، فلا ينظر إلى علة الحديث، ولا لضعف الراوي ولا لتركه عندئذ لأن المستند هو الإجماع وهو أقوى من الحديث المعتل 2 .

أولا- عند المحدثين والأصوليين

وتقوية الحديث, بدلالة الإجماع قال بها: الشافعي 3 , والإشبيلي 4 , ويرى ابن عبد البر: أن إجماع الناس على معنى حديث ما, يغني عن الإسناد 5 , والغزالي 6 ، وغيرهم، رحمهم الله تعالى.

أقول: ودلالة الإجماع على صحة الخبر ثلاثة مذاهب:

1- أنه يفيد القطع: بحيث إذا روى واحد خبرا, والأمة مجمعة على العمل بمقتضاه, قال جماعة من المعتزلة: كأبي هاشم, وأبي عبد الله البصري, وغيرهما, إن ذلك يدل على صدقه قطعا, وإلا كان عملهم بمقتضاه خطأ, والأمة لا تجتمع على الخطأ, وهو باطل 7 .

قال الغزالي: ويستدل على صحة الخبر, بخلو الأعصار عن المدافعة والمخالفة له, مع أن العادة تقتضي إنكار إثبات أصل قاطع, يحكم به على القواطع بخبر غير معلوم الصحة 8 .

2- أنه يفيد الظن: يرى الآمدي: أنه لو روى واحد خبرا, واتفق أهل الإجماع فيه على قولين, فطائفة عملت بمقتضاه, وطائفة اشتغلت بتأويله, فلا يدل ذلك على صدقه قطعا, وذلك لأن الطائفة التي عملت بمقتضاه لعلها لم تعمل به, بل بغيره, وبتقدير أن تكون عاملة به, فاتفاقهم على قبوله لا يوجب كونه صادقا قطعا بل ظنا 9 .

3- أنه لا يفيد ظنا ولا قطعا: وهو رأي الزركشي، ونقله عن النووي، والإجماع على العمل على وفق الخبر لا يقتضي صحته فضلا عن القطع به 10 .

والذي أميل إليه أن الإجماع إذا وافق حديثا ضعيفا، يقتضي صحة المعنى الذي جاء به الحديث، لأن المقصود منه الحكم الشرعي المستفاد، والله تعالى أعلم.

ثانيا: تقوية الحديث بموافقته الإجماع وأثرها في التصحيح عند الطبري

تعريفه: هو اتفاق علماء العصر على حكم الحادثة ونعني بالعلماء الفقهاء ونعني بالحادثة الحادثة الشرعية 11 .

---

1 انظر: تهذيب الآثار - مسند باقي العشرة ص: 354/349 ..

2 انظر: الأحكام الوسطى من حديث النبي صلى الله عليه وسلم / 69/1 .

3 عند ذكره حديث لا وصية لوارث عقب بقوله: "ليس مما يثبته أهل الحديث فيه أن بعض رجاله مجهولون فرويناه عن النبي منقطعا وإنما قبلناه...وإجماع العامة عليه"/ الرسالة/الإمام: محمد بن إدريس الشافعي ت:150هـ /تحقيق: أحمد محمد شاكر/دار الكتب العلمية/بيروت لبنان/ 1358هـ- 1939م / 139-140 .

4 الأحكام الوسطى من حديث النبي صلى الله عليه وسلم / 69/1 .

5 التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد/ 20 / 145 .

6 المستصفى في علم الأصول/الإمام: محمد بن محمد الغزالي أبو حامد/دار الكتب العلمية/بيروت-لبنان/ تحقيق:محمد عبد السلام عبد الشافي/ ط1/ 1413هـ/ 1 / 140 .

7 الإحكام في أصول الأحكام/علي بن محمد الآمدي أبو الحسن/تحقيق: د. سيد الجميلي/دار الكتاب العربي/بيروت-لبنان/ط1404/1هـ/ 2 / 57 .

8 المستصفى في علم الأصول / 1 / 140 .

9 الإحكام في أصول الأحكام/ 2 / 57 .

10 البحر المحيط في أصول الفقه/أبو عبد الله بدر الدين محمد بن عبد الله بن بهادر الزركشي المتوفى: 794هـ /دار الكتبي- القاهرة / الطبعة: الأولى، 1414هـ - 1994م / 3 / 310 .

11 الورقات/عبد الملك بن عبد الله بن يوسف الجويني، أبو المعالي، إمام الحرمين ت:478هـ /المحقق: د.عبد اللطيف محمد العبد ص:24 .

مفهوم الإجماع عند الطبري

استخدم الطبري مصطلح الاجماع وانه حجة عنده في أكثر من موضع في كتابه، وحتى أنه استخدم عبارة القياس على الاجماع كثيرا على أنه يعتبر الاجماع أصل، وقد استخدم عدة عبارات تدل على الاجماع منها: "وما مضى عليه السلف، وأجمع عليه الخلف، واستفاض به نقل الأمة في ذلك وراثة عن نبيها - صلى الله عليه وسلم" 1 .

وقال: "إن نقل الحجة ورأيه أثبت في الحجة وأصح من نقل الواحد والجماعة التي لا يقطع العدد نقلها، ولا يوجب الحجة مجيئها، وقد روي من الوجه الذي سألت خبر غير مرضي السند، غير أن الذي ذكرنا من نقل الحجة ورأيه يؤيده ويصححه" 2 .

قال الطبري: " إذا اتفق الجمهور على قول خالفهم واحد من العلماء فلا يلتفت إلى ذلك الواحد، وقول الجمهور هو إجماع صحيح"، وأن خلاف الواحد لا يعد خلافا" 3 ، وأنه ينعقد 4 .

وهكذا عرض الطبري هذه المسألة ولكن فقدان أكثر من نصف الكتاب يجعل الاستطراد في المثلة صعبا.

مثال: روى الطبري بسنده إلى المثنى بن الصباح، عن عمرو بن شعيب، عن أبيه، عن جده، عن النبي صلى الله عليه وسلم قال: "إذا نكح الرجل المرأة، فلا يحل له أن يتزوج أمها، دخل بالابنة أم لم يدخل، وإذا تزوج الأم فلم يدخل بها ثم طلقها، فإن شاء تزوج الابنة".

قال الطبري: غير أن في إسناده نظرا وإن كان في إسناده ما فيه، فإن في إجماع الحجة على صحة القول به، مستغنى عن الاستشهاد على صحته بغيره 5 .

مثال آخر:قال الطبري: حدثني يونس بن عبد الأعلى، قال: أخبرنا ابن وهب، قال: أخبرني عمرو والليث بن سعد، عن هشام بن عروة، عن عروة، عن عبيد الله بن عدي بن الخيار، أنه حدثه رجلان، قالا: " جئنا رسول الله صلى الله عليه وسلم في حجة الوداع، والناس يزدحمون عليه يسألونه من الصدقة. قالا: فزاحمنا الناس حتى خلصنا إليه، فسألناه منها؟ قال: فرفع البصر فينا وخفضه، فرآهما رجلين جلدين، فقال: " إن شئتما فعلت ولا حق فيها لغني، ولا لقوي مكتسب " 6 .

أقول: فرض الطبري سؤالا، عن الصدقة تعطى لذي مرة فإن قال: الطبري وقد روي من الوجه الذي سألت خبر غير مرضي السند، غير أن الذي ذكرنا من نقل الحجة ورأيه يؤيده ويصححه.

قلت: فقوله نقل الحجة ورأيه يؤيده ويصححه، نص في اعتماده على الإجماع كقرينة يرتقي بها الضعيف إلى مرتبة الاحتجاج، والله تعالى أعلم.

الفرع الرابع: اعتضاد الحديث الضعيف لموافقته القياس القياس أصل تشريعي قال به جمهور العلماء، والاختلاف في هذه المسألة تابع لحجية القياس، فمن قال به واعتمده واشتهر عنده برزت مسألة التقوية للحديث الضعيف إذا جاء على وفقه قياس صحيح، خاصة إذا كانت دلالة القياس قطعية كما قال الحنفية، وإلقاء الضوء على هذه المسألة ما سيأتي إن شاء الله تعالى.

أولا- عند المحدثين والأصوليين

القياس هو رابع مصادر التشريع الإسلامي الأصلية التي يعتمد عليها قال جمهور العلماء وجميع الصحابة: إن القياس بالرأي على الأصول التي ثبتت أحكامها بالنصوص لتعدية أحكامها إلى الفروع حجة يدان الله تعالى بها، وهي من حجج الشرع لا لنصب الحكم ابتداء 7 .

---

1 تهذيب الآثار - الجزء المفقود ص: 230 .

2 تهذيب الآثار - الجزء المفقود ص: 417 .

3 الإحكام في أصول الأحكام لابن حزم 4/ 145 4/ 191 .

4 الإحكام في أصول الأحكام للآمدي 1/ 235 .

5 تفسير الطبري 8956 8/ 146 رواه عبد الرزاق في المصنف 10821 6/ 276 / والبيهقي وقال: مثنى ابن الصباح غير قوي، وقد تابعه على هذه الرواية عبد الله بن لهيعة/ السنن الكبرى للبيهقي 13910 7/ 259 .

6 تهذيب الآثار - مسند باقي العشرة 764 ص: 416/ 417 . قلت: رواه أحمد وأبو داود والنسائي بإسناد صحيح/ مسند أحمد 17972 29/ 486 /سنن أبي داود/ كتاب الزكاة/ باب من يعطى من الصدقة، وحد الغنى 1633 3/ 75 /سنن النسائي / كتاب الزكاة/ مسألة القوي المكتسب 2598 5/ 99 قال الهيثمي: رواه الطبراني في الأوسط، ورجاله رجال الصحيح مجمع الزوائد ومنبع الفوائد 3/ 92 .

7 انظر: / تقويم الأدلة في أصول الفقه/ أبو زيد عبد الله بن عمر بن عيسى الدّبوسيّ الحنفي ت:430هـ /المحقق: خليل محيي الدين الميس/دار الكتب العلمية- بيروت- لبنان/ ط1/ 1421هـ - 2001م ص: 260 .

تعريف القياس: وهو إثبات حكم معلوم في معلوم آخر لاشتراكهما في علة الحكم عند المثبت 1 .

والتقوية بموافقة القياس قال بها: الشافعي 2 ، وابن القيم 3 , وحكاه أبو العباس القرطبي عن جماعة من أهل الرأي، وأبرز من قال أن القياس عاضد للحديث الضعيف, هم الشافعية, في عواضد الحديث المرسل ـ وهو ضعيف عند الشافعي ـ وزاد الأصوليون؛ في الاعتضاد أن يوافقه قياس معنى... 4 , وذلك مما يقتضي قوته والعمل به, بالهيئة المجموعة وفاقا للشافعي 5 ، ويرى بعض أهل الرأي: أن ما وافق القياس الجلي, جاز أن يعزى إلى النبي صلى الله عليه وسلم 6 .

أقول: وهو رأي عند المالكية ويتضح بالمثال التالي

قال قوم: إن الواجب مسح أعلى الخف، وأن مسح الباطن مستحب، وهو رأي مالك والشافعي، ومنهم من أوجب مسح ظهورهما وبطونهما، واستدل الذي يرى مسح الباطن والظاهر، بحديث المغيرة بن شعبة وفيه " مسح أعلى الخف وباطنه" 7 فمن رجح حديث المغيرة -مع ضعفه- رجحه من قبل قياس المسح على الغسل 8 .

وتقوية الحديث بهذه الطريقة, تصحح معناه، أي أن الحكم الذي دل عليه الحديث الضعيف, صحيح, وتدل على أن له أصلا في الشرع، ولكن لا تصحح نسبته, إلى الرسول صلى الله عليه وسلم, وتقوية الحديث بهذا الطريق, تجري على طريقة الفقهاء, لأنهم يهتمون بالمعاني, والله تعالى أعلم 9 .

ثانيا: تقوية معنى الأثر الضعيف لموافقته القياس عند الطبري

ذكر الطبري رحمه الله تعالى في أكثر من موضع ما يدل على اعتباره القياس دليلا شرعيا، يأتي بعد النص، ويفهم ذلك عند محاججته من يخالف رأيه، ويطلب دليلهم "من أصل أو قياس"، والدليل على ما يتبنونه يطلب، "من جهة النقل، ... وعن طلب صحته من جهة القياس".

ولقد عرف الطبري القياس عند أهله: أنه "إلحاق الفروع الحادثة، بالأصول المحكمة" 10 .

ولبيان رأي الطبري في تقوية معنى الضعيف بالقياس يتضح في المثال الآتي

قال الطبري: حدثنا ابن بشار، حدثنا عبد الرحمن، حدثنا سفيان، عن أبي إسحاق، عن حارثة بن مضرب، قال: جاء ناس من أهل الشام إلى عمر بن الخطاب، فقالوا: إنا قد أصبنا أموالا خيلا ورقيقا، نحب أن يكون لنا فيه زكاة وطهور، قال: ما فعله صاحباي قبلي فأفعله، فاستشار أصحاب محمد عليه السلام، وفيهم علي فقال علي: هو حسن " إن لم يكن جزية يؤخذون بها بعدك راتبة" 11 .

---

1 الإبهاج في شرح المنهاج/تقي الدين علي بن عبد الكافي السبكي وولده تاج الدين عبد الوهاب/دار الكتب العلمية –بيروت/1416هـ - 1995م 3/ 3 .

2 قال الشافعي: روينا, أن النبي صلى الله عليه وسلم، أمر المستحاضة تتوضأ لكل صلاة,؟ وبه نقول, قياسا على سنة رسول الله في الوضوء مما خرج من دبر, أو ذكر أو فرج, ولو كان هذا محفوظا عندنا, كان أحب إلينا من القياس, فأشار الشافعي: إلى أن الحديث غير محفوظ, وهو كما قال/ رواه البيهقي في كتاب / الحيض باب- غسل المستحاضة في معرفة السنن والآثار للبيهقي / 2 / 165 . قال ابن قدامة "وإذا ثبت هذا في الجنب ففي الحائض أولى لأن حدثها آكد ولذلك حرم الوطء ومنع الصيام وأسقط الصلاة وساواها في سائر أحكامها" المغني /أبو محمد موفق الدين عبد الله بن أحمد بن قدامة المقدسي ت:620هـ /مكتبة القاهرة/الطبعة: بدون طبعة / 1/ 165 .

3 زاد المعاد في هدي خير العباد/ 1 / 379 .

4 تدريب الراوي/ 1 / 284 / 1 / 201 .

5 انظر: زاد المعاد في هدي خير العباد/ 1 / 379 / حاشية العطار على شرح الجلال المحلي على جمع الجوامع/حسن بن محمد بن محمود العطار الشافعي المتوفى: 1250هـ /دار الكتب العلمية/الطبعة: بدون طبعة وبدون تاريخ / 203/2 اليواقيت والدرر في شرح نخبة ابن حجر/ 122 .

6 تدريب الراوي/ 1 / 284 .

7 سنن أبي داود/ كتاب الطهارة/باب كيف المسح 165 1/ 90 سنن الترمذي/ كتاب الطهارة /باب ما جاء أن الماء لا ينجسه شيء 97 1/ 162 / سنن ابن ماجه// كتاب الطهارة/ باب في مسح أعلى الخف وأسفله 550 1/ 183 / المنتقى لابن الجارود/ 84 32 .وقال الترمذي: هذا حديث معلول وسألت أبا زرعة والبخاري فقالا: ليس بصحيح.

8 بداية المجتهد ونهاية المقتصد/الإمام:أبو الوليد محمد بن أحمد الشهير بابن رشد الحفيد ت: 595هـ /مطبعة: مصطفى البابي الحلبي/مصر/ط4/ 1395هـ/1975م/ 1/ 19 .

9 انظر: تقوية الحديث الضعيف بين الفقهاء والمحدثين/ 261 /حكم العمل بالحديث الضعيف وأثره في الأحكام: دراسة تطبيقية على ما ورد في قسم العبادات من جامع الترمذي من أحاديث ضعيفة عليها العمل/محمد بن إبراهيم السعيدي ماجستير جامعة أم القرى/ كلية الشريعة والدراسات الإسلامية/ الدراسات العليا 1417هـ/ 221 .

10 انظر: تهذيب الآثار مسند ابن عباس 1/ 576-548-73 .

11 تهذيب الآثار مسند عمر 2/ 939 مسند أحمد 82 1/ 244 / إسناده صحيح الأحاديث المختارة 1/ 207 .

وقال: هذا الخبر وهذا خبر عندنا صحيح سنده، لا علة فيه توهنه، ولا سبب يضعفه ، لعدالة من بيننا وبين رسول الله صلى الله عليه وسلم من نقلته، وقد يجب أن يكون على مذهب الآخرين سقيما غير صحيح، لعلل: إحداها: أن المعروف من هذا الخبر من عمر أنه لم يخبر فيه عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ولا عن أبي بكر شيئا، كالذي ذكر في هذه الرواية، من إخباره ما أخبر فيها عنهما، إلا في خبر واهي السند، رواه بعض أهل الشام، وفي انفراد ناقل ذلك الزيادة التي زادها فيه دليل عندهم على وهائه. والثانية: أنه خبر قد رواه بعض الرواة عن عمر، فذكر أنه هو الذي أمر هؤلاء القوم الذين كانوا أرباب خيل بأداء الصدقة من خيلهم. وقال لهم: لا خير في مال لا صدقة فيه. قالوا: ففي ذلك دليل واضح على وهاء هذا الخبر، لأنه محال أن يمتنع من أخذ الصدقة من مال، يأمر أهله بإخراج الصدقة منه في حال واحدة 1 .

عقب الطبري على الاثر قائلا: "والصواب من القول في ذلك عندنا ما تظاهرت به الأخبار عن رسول الله صلى الله عليه وسلم، وقضى به فعل الأئمة الراشدين، وهو أن لا صدقة في خيل لغير تجارة ولا رقيق كذلك، وأنها في معنى الحمر، والبغال التي قد أجمع الجميع وارثة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم على أن لا صدقة فيها 2 .

فبالرغم من وجود أخبار عن رسول الله صلى الله عليه وسلم تنفي الصدقة عن الخيل والرقيق، أكد الطبري بأن لا صدقة فيها بقياسها على الحمر والبغال التي أجمع أهل العلم على أن لا صدقة فيها، وفي هذا قياس على أمر ثبت حكمه بالإجماع لا بالنص كذلك 3 .

الفرع الخامس: اعتضاد الحديث الضعيف بقول الصحابي

معلوم أن الصحابة رضوان الله تعالى عليهم عدول كلهم, بتعديل الله لهم, فلا يتصور أن تكون أحكامهم, وأقوالهم خارجة عن قول الرسول صلى الله عليه وسلم وفعله، لأنها خرجت من مشكاة النبوة, ولأجل ذلك؛ فهي قرينة واضحة, يترجح بها الحديث الضعيف؛ ولذلك كان اعتماد كثير من الفقهاء وبعض المحدثين، بل واعتماد الطبري، على أقوال الصحابة وفهمهم إذا عدم الدليل.

أولا- عند المحدثين والأصوليين

وقد قال به كل من الشافعي 4 , وقيل عن الترمذي, والبيهقي, وابن القيم 5 ، وغيرهم رحمهم الله تعالى، ويفهم من تصريح الشافعي أن المرسل ضعيف, ولكن إن وجد بعض ما يروى, عن بعض أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم قولا له؛ يوافق ما روى عن رسول الله صلى الله عليه وسلم دل على أنه أخذ مرسله عن أصل يصح 6 ، وكلام الترمذي في تفسيره للحديث الحسن, يروى من غير وجه : يحتمل أن يراد به الموقوف, على فهم ابن رجب، موافقا للشافعي في الحديث المرسل 7 .

أقول: قول الصحابي لا يخرج عن الأحوال الآتية:

أولا- أن يكون مما لا مجال للرأي والاجتهاد فيه، فإذا ثبت عنه، فإنه يقوي الحديث الضعيف، معنى ونسبة، فله حكم الرفع، فهو مرفوع حكما, موقوف لفظا.

ثانيا- إذا لم يعلم لقوله مخالف فيه، وهو قول عامة الصحابة له حكم الإجماع، فيصح معنى الحديث, وإذا استند الإجماع على الحديث، فإن الحديث يثبت، ويكون الإجماع هو الحجة, في ثبوت الحديث.

ثالثا- أن يكون قوله مما قد خالفه فيه غيره من الصحابة، فهنا قوله يقوي معنى الحديث الضعيف, الذي وافقه، عند المحدثين، لأنهم يعلّون الحديث المرفوع بالوقف, أما عند الفقهاء فإنه يقويه, ويجعل لمعنى الحديث أصلا في الشرع 8 .

---

1 تهذيب الآثار مسند عمر 2/ 940 .

2 تهذيب الآثار مسند عمر 2/ 959 .

3 انظر: الصناعة الحديثية عند الطبري في تهذيبه ص: 139 .

4 الرسالة/ 461-465 .

5 شرح علل الترمذي لابن رجب 2/ 52 /قال البيهقي:"المنقطع إذا انضم إليه غيره، أو انضم إليه قول بعض الصحابة... ولم يعارضه ما هو أقوى منه فإنا نقول به /معرفة السنن والآثار/البيهقي/ 201 1/ 229 1 /398 . وهذا مما يقتضي قوته فيعمل به/زاد المعاد في هدي خير العباد/ 379/1 .

6 الرسالة/ 461-465 .

7 شرح علل الترمذي لابن رجب/ 223 .

8 تقوية الحديث الضعيف بين الفقهاء والمحدثين/ 259-260 .

قلت: ولذلك صرح البيهقي في أحد تعليقاته على بعض الأحاديث "وإن كان مرسلا, فإذا انضم إلى ما روينا فيه, عن الصحابة، وإلى ظاهر الآية, صار قويا" 1 .

وقال في بعض تعليقاته: ومن أثبت سماع الحسن البصري من سمرة بن جندب عده موصولا, ومن لم يثبته فهو مرسل جيد، يضم إلى مرسل سعيد بن المسيب، والقاسم بن أبي بزة، وقول أبي بكر الصديق، رضي الله عنه 2 ، وإذا استند المرسل إلى ما يوافقه من كلام بعض الصحابة فيستدل به على أن للمرسل أصلا صحيحا، لأن الظاهر أن الصحابي إنما أخذ قوله عن النبي صلى الله عليه وسلم 3 .

ثانيا: أثر تقوية الحديث بقول وعمل الصحابي عند الطبري استدل الطبري في تقوية كثير من الآثار بما رواه من أقوال الصحابة وعملهم، خاصة في أثناء سرده للموافقات، وفي ذكره لفقه الآثار يسوق بسنده فتاوى الصحابة وأقوالهم، مما يقوي الأثر الذي ساقه وحكم عليه بالصحة.

مثال: قال الطبري: حدثني أحمد بن محمد بن حبيب الطوسي، قال: حدثنا يحيى بن إسحاق البجلي، قال: أخبرنا شريك، عن عمران بن ظبيان، عن أبي يحيى، قال: لما أتي علي بابن ملجم قال: اصنعوا به كما صنع رسول الله صلى الله عليه وسلم برجل جعل له أن يقتله، فقال: "اقتلوه، وحرقوه" 4 .

قلت: صحح الطبري هذا الخبر، ثم جاء بمتابعة موقوفة على علي رضي الله عنه ورواتها ثقات 5 . وجاء بشاهد موقوف عن أبي بكر وفيه ضعف 6 ، وجاء بشاهد مرسل عن سعيد بن جبير في قصة الذين اجتووا بالمدينة...قال: وكان أنس بن مالك يقول نحو ذلك، غير أنه قال: "أحرقهم بالنار بعد ما قتلهم" صححه الطبري، وهو ضعيف 7 .

أقول: احتج الطبري في تقويته للأثر الذي صححه بفعل أبي بكر وعلي، وقول انس رضي الله عنهم.

أقول: هذا رأي الطبري المجرد وهو نفسه ذكر أنه معلول عند الآخرين لمخالفته المشهور عند أهل السير، ومخالفته لصريح الصحيح في نهي النبي صلى الله عليه وسلم عن الحرق في النار.

روى البخاري: عن أبي هريرة رضي الله عنه، أنه قال: بعثنا رسول الله صلى الله عليه وسلم في بعث فقال: "إن وجدتم فلانا وفلانا فأحرقوهما بالنار"، ثم قال رسول الله صلى الله عليه وسلم حين أردنا الخروج: "إني أمرتكم أن تحرقوا فلانا وفلانا، وإن النار لا يعذب بها إلا الله، فإن وجدتموهما فاقتلوهما" 8 .

وروى البخاري: أن عليا رضي الله عنه، حرق قوما، فبلغ ابن عباس فقال: لو كنت أنا لم أحرقهم لأن النبي صلى الله عليه وسلم قال: "لا تعذبوا بعذاب الله"، ولقتلتهم كما قال النبي صلى الله عليه وسلم: "من بدل دينه فاقتلوه" 9 .

ويبقى الامر اجتهاد من الطبري يصيب ويخطئ والله تعالى أعلم.

---

1 معرفة السنن والآثار/ 8843 6/ 313 .

2 السنن الكبرى للبيهقي 5/ 483 .

3 شرح علل الترمذي 1/ 549 جامع التحصيل ص: 42 .

4 تهذيب الآثار مسند علي 3/ 70 .

5 تهذيب الآثار مسند علي 139 3/ 78 /محمد بن عبد الأعلى الصنعاني ثقة، ومعتمر بن سليمان التيمي ثقة،سليمان بن طرخان التيمي، وسعد بن إياس الشيباني ثقة تقريب التهذيب ص:539/491/252/230 / رواه أحمد في المسند 713 120/2 قال الهيثمي: رواه أحمد، وفيه عمران بن ظبيان وثقه ابن حبان وغيره، وفيه ضعف، وبقية رجاله ثقات/ مجمع الزوائد 9/ 145 /ورواه الحاكم وسكت عنه الذهبي/المستدرك 4692 3/ 155 .

6 تهذيب الآثار مسند علي 149 3/ 83 / وفيه السري بن يحيى شيخ الطبري، صدوق/ شعيب بن إبراهيم، الكوفي، قال ابن عدي: وهو ليس بذلك المعروف/ سيف بن عمر، التميمي، ضعيف الحديث، عمدة في التاريخ/ المعجم الصغير لرواة الإمام ابن جرير الطبري 231/238/189/1 .

7 تهذيب الآثار مسند علي 151 3/ 84 فيه ميمون أبو حمزة، القصاب، الأعور ضعفه أحمد، قال ابن معين: ليس بشيء، لا يكتب حديثه.وقال البخاري: ليس بذاك، ومرة: ضعيف، ذاهب الحديث.ومرة: ليس بالقوي عندهم، وقال أبو حاتم: ليس بقوي، يكتب حديثه/ التكميل في الجرح والتعديل ومعرفة الثقات والضعفاء والمجاهيل/ 1/ 308 / وثبت في الصحيح أن عليا رضي الله عنه حرق جماعة من الزنادقة صحيح البخاري/ 6922 9/ 15 .

8صحيح البخاري/كتاب الجهاد والسير /باب: لا يعذب بعذاب الله 3016 4/ 61 .

9صحيح البخاري/كتاب الجهاد والسير /باب: لا يعذب بعذاب الله 3017 4/ 61 .

وهناك أمثلة أخرى تتداخل مع أمثلة اعتضاد الحديث بالعمل، تأتي في محلها إن شاء الـلـه تعالى.

المطلب الثاني: أثر التقوية بالتلقي والموافقة والشهرة في تصحيح الحـديث عنـد المحـدثين والفقهـاء والأصـوليين وعنـد الطـبري تتميـز الأمـة الإسلامية بكونها أمة عدول بمجموعها، وصاحبة الخيرية، وحاملة ميراث نبيها، ونبوغ علمائها الذين قيضهم الـلـه تعـالى لحمـل سـنة نبـيهم صلى الـلـه عليه وسلم وخدمتها وتمييز صحيحها من سقيمها، كون هذا العلم دين يحمله عـلى مـر الأزمـان العـدول، ينفـون عنـه تحريـف الجاهلين والغالين والمبطلين تأويلا وانتحالا، فكان جريان العمل بسنة في هذه الأمة وشهرتها عندهم مرجحا قويا في إثبات نسـبة المعنـى إلى قائله، ، ووجود المجتهدين الذين يرجعون الأحكام إلى نصوصها لفهمها، وكون أصلَيْ التشريع الكتاب والسنة جاءت بلسان عربي مبين، وسعة هذه اللغة واحتمالها لمعان غزيرة، فكان لاجتماع هذه الأمور الأثـر الواضـح في تقويـة واعتضـاد الحـديث، إذ جـاءت هـذه المعـاني لتشـده وتقويه.

الفرع الأول: أثر تلقي الأمة للحديث بالقبول وجريان العمل على وفقه في تقوية الحديث

الحديث المقبول أعم من الحديث الصحيح فقد يكون الحديث صحيحا أو حسنا أو ضعيفا مقبـولا وقـد يكـون غـير مقبـول، لأمـور تـأتي في المبحث الثاني، والحديث الصحيح الذي خلا من المعارضة وتلقته الأمة بالقبول يجب العمل به بلا خلاف.

أولا: أثر تلقي الأمة للحديث بالقبول في تصحيح عند المحدثين والفقهاء والأصوليين ومعنى تلقي الأمة

1- عند المحدثين: استقبال الخبر وتناقله بين العلماء بالتصديق والرضا به 1 .

2-عند الأصوليين: هو أن تكون الأمة بين عامل بالحديث ومتأول له 2 .

أقول: وقد وردت مفردات هذه المسألة عن كثير من المحدثين والفقهاء والأصوليين.

وردت هذه المسألة عند الإمام أحمد: قيل له: تأخذ بحديث "كل الناس أكْفاء إلا حائكا أو حجاما" وأنت تضعفه؟ فقال: إنما نضعف إسناده، لكن العمل عليه، وقال عن حديث: أن غيلان أسلم وعنده عشر نسوة 3 ، ليس بصحيح، والعمل عليه، قـال ابـن القـيم: وبالجملـة فشـهرة القصة تغني عن إسنادها 4 .

قال القاضي أبو يعلى: "معنى قول أحمد "ضعيف" على طريقـة أصـحاب الحـديث؛ لأنهـم يضـعفون بمـا لا يوجـب تضـعيفه عنـد الفقهـاء، كالإرسال، والتدليس، والتفرد بزيادة في حديث لم يروها الجماعة، وهذا موجود في كتبهم: تفرد به فلان وحده، فقوله: "هـو ضـعيف"، عـلى هذا الوجه وقوله: "والعمل عليه" معناه: على طريقة الفقهاء" 5 .

ولقد اشتهر الإمام الترمذي في سننه في هذه المسألة، حيث يقول"جميع ما في هذا الكتاب معمول به، وقد أخذ بـه بعـض العلـماء، مـا خـلا حديثين" 6 : ومن الأمثلة التي أوردها حيث قال: روي عن النبي صلى الـلـه عليه وسلم غير حديث في صلاة التسبيح ولا يصح منه كبير شيء وقد رأى ابن المبارك وغير واحد من أهل العلم صلاة التسبيح وذكروا الفضل فيه 7 ، وصرح البيهقي بتقويتها في قوله: "وكان عبد الـلـه بـن المبارك يفعلها، وتداولها الصالحون بعضهم من بعض، وفيه تقوية للحديث المرفوع وبالـلـه التوفيق" 8 .

---

1 الشهري: الدكتور محمد بن ظافر/ العلم المنيف فيما قيل عنه تلقي بالقبول أو عليه العمل مـن الحـديث الضـعيف /مجلـة الحكمـة العـدد الحـادي والثلاثـون جمادى الثاني 1426هـ مجلة علمية ثقافية محكمة نصف سنوية/ 166 .

2 توضيح الأفكار لمعاني تنقيح الأنظار/ 1/ 93 .

3 انظر: أبو يعلى: محمد بن الحسين بن الفراء ت:458هـ /العدة في أصول الفقـه/ حققـه: د أحمـد بـن عـلي المبـاركي-الريـاض- جامعـة الملـك محمـد بـن سـعود الإسلامية/ط2/ 1410 هـ - 1990 م / 940/938/3 / أخرجه عنه الترمذي/ سنن الترمذي/ كتاب النكاح- باب ما جاء في الرجل يسلم وعنده عشر نسوة /رقـم 1128 3/ 435 .والحاكم في المستدرك/ 2779 2/ 209 وغيرهم.

4 ابن القيم: محمد بن أبي بكر أيوب الزرعي/ أحكام أهل الذمة / تحقيق:يوسف أحمد البكري-شاكر توفيق العاروري/-دار ابن حزم-الدمام–السـعودية-بـيروت-لبنان/ط1418/1هـ/1997م / 2 / 702 .

5 العدة في أصول الفقه/ 3/ 938 .

6 شرح علل الترمذي 1/ 49

7 سنن الترمذي/ كتاب الصلاة- باب ما جاء في صلاة التسبيح/رقم 481 2/ 347 . المستدرك على الصحيحين/ كتـاب/ صـلاة التطـوع رقـم/ 1197/1196 / 1 / 464-465 .

8 شعب الإيمان - البيهقي 1/ 427 .

أقول: ثم تتابع العلماء على مسألة إن تلقي الأثر بالقبول والعمل به تجعله صحيح المعنى صالحا للاحتجاج.

قال ابن عبد البر: "والحديث الضعيف لا يرفع وإن لم يحتج به, ورب حديث ضعيف الإسناد صحيح المعنى"، وقال: معلقا على حديث هو الطهور ماؤه " وهذا الحديث لا يحتج أهل الحديث بمثل إسناده، وهو عندي صحيح؛ لأن العلماء تلقوه بالقبول له، والعمل به". عقب عليه ابن حجر قائلا: "فرده من حيث الإسناد وقبِله من حيث المعنى" 1 . ويرى الزركشي وغيره: "أن الحديث الضعيف إذا تلقته الأمة بالقبول عمل به على الصحيح، حتى إنه ينزل منزلة المتواتر في أنه ينسخ المقطوع 2 .

وبه قال السخاوي 3 ، وعلق السمعاني على: حديث معاذ أن النبي صلى الله عليه وسلم لما بعثه إلى اليمن قاضيا قال له : بم تحكم - الحديث 4 ، "وهذا نص ثابت وهم يقولون هذا خبر واحد لا يثبت به مثل هذا الأصل، وقد قالت الأصحاب: هو خبر واحد ولكن تلقته الأمة بالقبول فصار دليلا مقطوعا به" 5 ، وقال: " خبر الواحد الذي تلقته الأمة بالقبول وعملوا به لأجله فيقطع بصدقه، وسواء في ذلك عمل الكل به أو عمل البعض وتأوله البعض" 6 ، وذكر ابن القيم أن تلقين الميت في قبره جرى عليه عمل الناس قديما وإلى الآن من، واستحسنه أحمد واحتج عليه بالعمل، ثم ذكر الحديث بطوله ثم قال: " فهذا الحديث وان لم يثبت فاتصال العمل به في سائر الأمصار والأعصار من غير إنكار كاف في العمل به" 7 ، ولذلك قرر المحققون أن من صفات الحديث الصحيح العمل به، قال ابن حجر: "من جملة صفات القبول التي لم يتعرض لها شيخنا-العراقي- أن يتفق العلماء على العمل بمدلول حديث، فإنه يقبل حتى يجب العمل به" 8 .

وقال السيوطي: "يحكم للحديث بالصحة إذا تلقاه الناس بالقبول وإن لم يكن له إسناد صحيح" 9 .

القرائن التي تدل على تلقي الحديث بالقبول منها الآتي:

1- إذا عملت الصحابة بالحديث, يعتبر حجة وكذلك إن عمل به السلف, أو سكتوا عن رده, مع انتشاره بينهم 10 ، فهذه قرينة تدل على قبول الحديث.

2- إذا تداوله الفقهاء وقبلوه, وعملوا بمدلوله 11 . ويقصد بالفقهاء المجتهدون، أو ما قرب منهم، لأنهم ما تداولوه بينهم إلا عن قرينة، وحجة ترجحت لديهم للعمل به، فلذلك تلقوه بالقبول.

3- إذا اشتهر عند أئمة الحديث من غير نكير منهم 12 .

واشتهار الخبر عند المحدثين من غير تعرض لانتقاده مع إمكانية ذلك؛ ولم يتبين أنهم توقفوا عن الحكم عليه، لغياب أدوات الحكم عليه، فهذا يدل على أن أهل الصنعة قد قبلوه، قال الجصاص: " وليس معنى تلقي الناس إياه بالقبول خلو المخالف له، وإنما صفته أن يعرفه معظم السلف ويستعملونه من غير نكير من الباقين على قائله، ثم إن خالف بعدهم فيه مخالف كان شاذا لا يلتفت إليه " 13 .

4- إذا تلقته الكافة بالقبول وعملت بموجبه, تصديقا وحافظوا على مقتضاه فإنه يتقوى ويقبل 14 .

---

1 التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد/ 16/ 218-219 .التلخيص الحبير / 1/ 119 .

2 النكت على مقدمة ابن الصلاح/ 390/1 /فتح المغيث: 288/1-289 .

3 فتح المغيث بشرح ألفية الحديث 1/ 350 .

4 سنن أبي داود/ كتاب الأقضية- باب اجتهاد الرأي في القضاء/رقم 3593 / 2/ 327 . 3592 2 /327/ سنن الترمذي/ كتاب الأحكام - باب ما جاء في القاضي كيف يقضي/ 1327 3 /616 ، واحمد 22060 5 / 230 .

5 162- السمعاني، منصور بن محمد، ت489 هـ ، قواطع الأدلة في الأصول، ط1، مجلدان، تحقيق محمد حسن الشافعي، دار الكتب العلمية، بيروت، 1997 م/ 2 / 94 .

6 قواطع الأدلة في الأصول: 1 / 333 .

7 الروح / أبي عبد الله ابن قيم الجوزية، الناشر: دار الكتب العلمية – بيروت - 1395هـ ، 1975م : 13 .

8 النكت على كتاب ابن الصلاح- ابن حجر/ 1/ 494 .

9 تدريب الراوي: 1 / 67 .

10 البحر المحيط في أصول الفقه/ 3 /359 / نقلا عن أبي زيد الدبوسي.

11 المدخل إلى الإكليل/ 7/1 /المستدرك/ 437/1 / 23/4 /النكت على كتاب ابن الصلاح-ابن حجر/ 494/1 .

12 نقله السيوطي عن أبي إسحاق الإسفراييني: تدريب الراوي/ 1 / 67 .

13 الجصاص: أحمد بن علي الرازي/الفصول في الأصول/ تحقيق: د. عجيل جاسم النشمي/وزارة الأوقاف والشئون الإسلامية - الكويت – ط1، 1405هـ 1 /184 / وانظر: الأحاديث الضعيفة التي عليها العمل عند كثير من أهل العلم نماذج تطبيقية في أبواب العبادات /رسالة ماجستير كلية الإمام الأعظم الدراسات العليا/ الحديث الشريف وعلومه/ الطالب: محمد رشيد عاشور/إشراف الدكتور احمد حسن الطه/1430هـ2009م/ ديوان الوقف السني بغداد 80-84 .

14 انظر: الكفاية في علم الرواية/ 17/1 / ابن حجر كما في البحر الذي زخر 1282/3 /مجموع الفتاوى/ 44/18 .

أثر التلقي بالقبول في تقوية الحديث وإذا تعين أن الحديث الضعيف المتلقى بالقبول يصير حجة شرعية يجب الأخذ به والعمل بمدلوله، هل ينقلب صحيحا أو لا ؟ على قولين:

الأول: المشهور عند المحدثين أن يبقى الحديث الضعيف على حاله، مع الأخذ به والعمل عليه؛ لأن العمدة عندهم هو الإسناد، فإن صح الإسناد مع عدم العلة والشذوذ حكموا بصحته، وإن ضعف لم يصحح بمجرد القبول والعمل وإنما يصحح المعنى، ويبقى على ضعفه مع وجوب العمل بمدلوله 1 .

الثاني: ذهب جماعة من العلماء إلى أن الحديث إذا تأيد بالعمل ارتقى من درجة الضعف إلى درجة القبول التي هي من درجات الصحيح 2 .

أقول: يرى الشافعي: أن الحديث الضعيف يتقوى بعمل أهل العلم, وبتلقي العامة له بالقبول, بحيث يمكن أن يكون ناسخا لبعض الأحكام من القرآن 3 , وهو رأي لجمع من الشافعية, والحنفية, والمالكية, والحنابلة, الذين يقطعون بصحة الحديث, الذي تلقته الأمة بالقبول 4 .

وقال ابن تيمية: ما تلقاه المسلمون بالقبول والتصديق والعمل من الأخبار فهو مما يجزم جمهور المسلمين بصدقه عن نبيهم 5 .

قلت: وهو رأي السخاوي 6 ، والسيوطي 7 ، وقال ابن الوزير: وقد احتج العلماء على صحة أحاديث بتلقي الأمة لها بالقبول، بناء منهم على عصمة الأمة عن تلقي الباطل، في نفس الأمر بالقبول والاعتقاد لصحته 8 .

ثانيا: تقوية الحديث وتصحيحه لاعتضاده بالعمل عند الطبري أولى الطبري عمل العلماء بمقتضى أثر ورد عن النبي صلى الله عليه وسلم العناية الكبرى، واعتبرها قرينة تصحح معنى المتن الوارد وان كان في إسناده ضعف، وخاصة إذا اعتضد بعمل الخلفاء الراشدين، أو عمل الصحابة عموما، أو من بعدهم من التابعين، حتى أنه كان يهتم كثيرا بنقل الفقهاء وأهل العلم في أخذهم وعملهم بالآثار ويعتبرها عواضد لتقوية معنى متون الآثار.

مثال: قال الطبري: حدثنا مجاهد بن موسى، قال: حدثنا يزيد، قال: أخبرنا إسرائيل بن يونس، عن ثوير بن أبي فاختة، عن أبيه، عن علي، قال: "أهدى كسرى لرسول الله صلى الله عليه وسلم فقبل، وأهدى قيصر لرسول الله فقبل، وأهدت الملوك فقبل منهم"، وجاء بمتابعة فقال حدثني عبد الأعلى بن واصل الأسدي، قال: حدثنا خلاد بن يزيد المقرئ، قال: حدثنا إسرائيل، وذكر السند.

قلت: عقب الطبري بقوله: وقد يجب أن يكون على مذهب الآخرين سقيما غير صحيح، لعلل: إحداها: التفرد والثانية: أن ثوير بن أبي فاختة عندهم ممن لا يحتج بحديثه. والثالثة: أن إسرائيل بن يونس عندهم ممن لا يعتمد على نقله، والواجب التثبت في أخباره عندهم 9 .

أقول: رواه احمد والترمذي وقال: وهذا حديث حسن غريب والبزار 10 .

أقول: تبين أن الإسناد ضعيف ولكن الطبري قوى معنى الحديث، بقوله: وكالذي روي عن رسول الله صلى الله عليه وسلم من فعله، فعل من بعده من الأئمة الراشدين الصديق، وقال فيه أهل العلم 11 . والله تعالى أعلم.

---

1 انظر:النكت على كتاب ابن الصلاح لابن حجر 1/ 372 .

2 الأجوبة الفاضلة للأسئلة العشرة الكاملة:/أبي الحسنات محمد عبد الحي اللكنوي الهندي ت 1304هـ تحقيق: الشيخ عبد الفتاح أبي غدة، الناشر: مكتب المطبوعات الإسلامية – حلب 233 .

3 الرسالة/ 1 / 139 /فتح المغيث/ 1/288-289 .

4 مجموع الفتاوى/ 13 / 351 /النكت على كتاب ابن الصلاح/ 1 / 374 .

5 الجواب الصحيح لمن بدل دين المسيح/ أحمد بن عبد الحليم بن تيمية/تحقيق: د.علي حسن ناصر د.عبد العزيز إبراهيم العسكر-د. حمدان محمد/دار العاصمة/ الرياض-السعودية/ط1/ /1414هـ 3/ 24 .

6 فتح المغيث بشرح ألفية الحديث 1/ 350 .

7 تدريب الراوي: 1 / 67 .

8 العواصم والقواصم في الذب عن سنة أبي القاسم/ ابن الوزير، محمد بن إبراهيم بن علي بن المرتضى من آل الوزير المتوفى: 840هـ /حققه وضبط نصه، وخرج أحاديثه، وعلّق عليه: شعيب الأرنؤوط/مؤسسة الرسالة-بيروت الطبعة: الثالثة، 1415 هـ - 1994 م / 2/397 .

9 تهذيب الآثار مسند علي 3/207/ 208 .

10 أقول: رواه احمد في المسند 747 2/ 144 / 1235 2/ 397 ، والترمذي في السنن:/كتاب السير/ باب ما جاء في قبول هدايا المشركين 1576 4/ 140 ورواه البزار في مسنده 778 3/ 29 ، والبيهقي في الكبرى/ 18792 9/ 362 . /وقال البيهقي: وفي روايات ثوير نظر، والله أعلم/ معرفة السنن والآثار 13/ 399 .

11 تهذيب الآثار مسند علي 347 3/ 212-214 .

الفرع الثاني: تقوية معنى الحديث بموافقة لغة العرب مع خلوه عن المعارض جعل الـلـه تعالى اللغة العربية لغة التشريع من كتاب وسنة، وجعلها لغة الفهم عن المشرع، حيث ما عرف عام النصوص وخاصها ومطلقها ومقيدها وعباراتها وإشاراتها إلا من خلال دلالة اللغة، وبنـاء الأحكام عليها من حيث دلالتها القطعية والظنية، فإذا وافقت الأحاديث التي فيها ضعف أصل الوضع في اللغة هل هذا تقوية لها؟.

أولا- عند المحدثين والأصوليين

قلت: روى البيهقي بسنده: إلى يحيى القطان قال: "تساهلوا في التفسير, عـن قـوم لا يوثقـونهم في الحـديث, ثـم ذكـر ليـث بـن أبي سـليم, وجويبر بن سعيد, والضحاك, والكلبي, وقال: هؤلاء يحمد حديثهم ويكتب التفسير عنهم, وإنما تساهلوا في أخذ التفسير عنهم, لأن ما فسروا به ألفاظه تشهد لهم به لغات العرب, وإنما عملهم في ذلك الجمع والتقريب فقط" 1 .

يبدو لي: أن قول القطان هؤلاء يحمد حديثهم ويكتب التفسير عنهم: يدل على مروياتهم في تفسير معاني الألفاظ، إذ هو في مجال الاحتجاج بالمعنى الذي أداه الحديث الضعيف الذي وافق فيه اللغة، والروايات التي يروونها إن كانت ذات إسناد، فهي داخله في علم الحديث.

وحيث وجدت جزالة الألفاظ وجوامع الكلم في مفردات الحديث، كانت مرجحا للتقوية؛ كما أن ركاكة اللفظ تدل على أنـه لا يصـدر مثلـه عن مشكاة النبوة، وهذه التقوية للمعني ولا تصحح نسبة الحديث.

ثانيا- قرينة التقوية بموافقة كلام العرب عند الطبري من المعلوم أن الإمام الطبري إمام في التفسـير، ومـن أدوات المـفسر الأصـيلة هـي لغـة العرب في ترجيح المعاني المرادة، والطبري كونه ممارس للتفسير والحديث والفقه فضلا عن كونه مجتهدا؛ كانت اللغـة العربيـة مـن الأدوات المرجحة والمصححة لمعاني المتون، وإن كانت ضعيفة من حيث الإسناد، بشرط أن يكون المعنى تشهد له لغة العرب.

مثال: قال الطبري: حدثني أبو يونس المكي محمد بن أحمد بن يزيد قال: حدثنا عبد السلام بن صالح قال: حدثني علي بن موسى بن جعفر، عن موسى بن جعفر، عن جعفر بن محمد، عن محمد بن علي، عن علي بن حسين، عن حسين بن عـلي، عـن عـلي بـن أبي طالـب أن النبـي صلى الـلـه عليه وسلم قال: "الإيمان معرفة بالقلب، وإقرار باللسان، وتصديق بالعمل" 2 .

أقول: ورواه عن مجاهد مرسلا وفيه عبد الوهاب بن مجاهد 3 ، ورواه منقطعا عن محمد بن علي عن الرسول صلى الـلـه عليـه وسـلم 4 ، فالإسناد ضعيف والـلـه تعالى أعلم.

قلت: وقد عقب الطبري بعد روايته ليثبت أن معنى متن الأثر صحيح يدل عليه كلام العرب بقوله:

1- فأخبر صلى الـلـه عليه وسلم أن اسم الإيمان المطلق إنما هو للمعرفة بالقلب، والإقرار باللسان، والعمل بالجوارح دون بعض ذلك.

2- وأما من النظر مما لا يدفع صحته ذو فطرة صحيحة، وذلك الشهادة لقول قائل قال قولا أو وعد عدة، ثـم أنجـز وعـده، وحقـق بالفعل قوله: صدق فلان قوله بفعله، ولا يدفع ذو معرفة بكلام العـرب، صـحة القـول بـأن الإيمـان التصـديق، فـإذا كـان الإيمـان في كلامهـا التصديق، والتصديق يكون بالقلب واللسان والجوارح، وكان تصديق القلب العـزم والإذعـان، وتصـديق اللسـان الإقـرار، وتصـديق الجـوارح السعي والعمل، كان المعنى الذي به يستحق العبد المدح والولاية من المؤمنين هو إتيانـه بهـذه المعـاني الثلاثـة،... فـإن العـرب لا تعـرف في منطقها الإيمان إلا التصديق 5 .

أقول: يتبين من تفسير الطبري وتوفيقة لمعنى الأثر مدى اعتماده على المعنـى اللغـوي، مـع الخلـو مـن المعـارض، وهـذه القرينـة اعتمـدها الطبري في النظر للآثار التي عبر عن صلاحيتها للاحتجاج بلفظ الصحة، مع كون الآثار التي ذكرها ضعيفة السند، لأنه ساقها في معـرض بيـان فقه الأثر، والتي لم يشترط فيها الصحة، فوجه معناها بتأييد اللغة، على أن هذه الآثار موضع احتجاج عنـده، وإلا لكـان لا معنـى لتوجيهـه لها.

---

1 دلائل النبوة للبيهقي ومعرفة أحوال صاحب الشريعة/ 1/ 35ـ 364 .

2 تهذيب الآثار مسند ابن عباس 1028 2/ 683 /قال ابن حبان: علي بن موسى الرضا، يجب أن يعتبر حديثه إذا روى عنه غير أولاده وشـيعته وأبى الصـلت خاصـة فإن الأخبار التي رويت عنه وتبين بواطيل إنما الذنب فيها عليهم وهو أجل من أن يكذب/ الثقات لابـن حبـان 8/ 456 / ولا يجـوز الاحتجـاج بـه إذا انفـرد، وعبـد السلام بن صالح بن سليمان أبو الصلت، صدوق له مناكير وكان يتشيع/ تقريب التهذيب 1/ 600 .

3 تهذيب الآثار مسند ابن عباس 684/2 /متروك، كذبه الثوري/المعجم الصغير لرواة الإمام ابن جرير الطبري 347/1 .

4 تهذيب الآثار مسند ابن عباس 1031 2/ 684 /وفيه حكام بن سلم، الكناني، ثقة له غرائب، وأبو سنان، سعيد بن سـنان، البرجمـي صَـدوق، لـه أوهـام /المعجـم الصغير لرواة الإمام ابن جرير الطبري 1/ 129 2/ 715 .

5 انظر: تهذيب الآثار مسند ابن عباس 2/ 685 مر تخريجه.

المطلب الثالث: تعضيد الرواية بإعمال النظر عند الطبري

احترم الإسلام العقل وأناط التكليف به ليعقل ما أراد منه الشارع وجعله حكما على ما أريد منه في نطاق ما أمده به من خاصية يعرف بها آثار الأحكام.

ولذلك راعى العلماء العقل في قبول الحديث وتصحيحه في أربعة مواطن: عند السماع، وعند التحديث، وعند الحكم على الرواة، وعند الحكم على الأحاديث، فالمتثبتون إذا سمعوا خبرا تمتنع صحته أو تبعد لم يكتبوه ولم يحفظوه، فإن حفظوه لم يحدثوا به، فإن ظهرت مصلحة لذكره ذكروه مع القدح فيه وفي الراوي الذي عليه تبعته 1 .

أقول: والمقصود بالنظر من وجهة نظر الطبري: هو النظر في القرائن التي تحتف بالأثر؛ من الآثار التي تحمل معناه والتوفيق بينها، بحيث يتحصل بمجموعها إما تقوية سند الأثر؛ أو الوصول إلى صحة معنى المتن على مذهب الطبري، أو العكس، وهذه القرائن هي أدوات المجتهد، التي وجب أن تتوفر به، من معرفته بمجموع الأدلة من الكتاب والسنة، والإجماع والقياس، وموافقة اللغة ...الخ.

وقد اعتمد الطبري في أكثر مناقشاته الفقهية وبيان مذهبه على إيراد أدلته من الآثار، لتقوية حجته والحكم عليها - على المتن غالبا- مع النقل بحكم العقل، وذلك لا يتعارض لأنه ما جاء النقل ليخالفه؛ فإذا انضبط العقل لا تخرج أحكامه عن مقتضى النقل، لذا حرص الطبري على تعضيد الأدلة النقلية بإيراد الدليل العقلي، لترقيتها إلى مقام الاحتجاج والاعتبار بها على منهجه ولعل في الأمثلة الآتية يتجلى فيها ما أراده الطبري من مفهوم النظر 2 .

مثال أقول: ومن الأمثلة الدالة على اعتداد الإمام الطبري بإعمال النظر أنه بعد أن أورد حديث عمر ابن الخطاب: حيث قال الطبري: حدثنا مجاهد بن موسى، حدثنا يزيد، أنبأنا شريك، حدثنا مجالد بن سعيد، وغيره، عن الشعبي: أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: "لأن يمتلئ جوف أحدكم قيحا خير له من أن يمتلئ شعرا هجيت به"، أو قال: "من شعر هجاني" 3 .

أقول: قال الطبري: "ولا معنى لتوهم المنكر صحة معنى هذا الخبر" ثم عقب بقوله: فإن قال قائل: إن الخبر الذي ذكرت عن الشعبي، مرسل، وراويه بعد مجالد، وواجب التثبت فيما كان منه متصلا، فكيف بما يكون منه مرسلا منقطعا؟ قيل له: مراسيل العدول الذين شأنهم التحفظ من الرواية عمن لا يجوز الرواية عنه من الأخبار، لله تعالى دين لازم...، بلغته قبولها والدينونة بها، مع بيان الأسباب الموجبة عليه قبول خبر مجالد ونظرائه إن شاء الله تعالى، وبعد، فإننا لم نجعل علتنا في تصحيح المعنى الذي تأولناه وقلنا في قول النبي صلى الله عليه وسلم: "لأن يمتلئ جوف أحدكم قيحا خير له من أن يمتلئ شعرا"، الخبر الذي ذكرناه عن الشعبي وحده، دون غيره من المعاني التي نتفق نحن ومخالفونا عليها الدلالة على صحة ما قلنا في ذلك 4 ، ثم أسهب في المناقشات العقلية التي ساقها ليثبت المعنى الذي ذهب إليه في تصحيحه للمتن 5 .

قلت: صحح الطبري معنى الأثر مع اعترافه أنه مرسل ومن رواية مجالد 6 ، فمن النظر الذي أعمله في هذا المثال حمل النصوص بعضها على بعض، حيث استثنى من الشعر الذي هو حكمة الذي ورد في نص آخر، حَمَل الطبري المعنى العام من الحديث الأول على الزيادة من الحديث الثاني الضعيف، بقوله: "معناه لو كان على الامتلاء من جميع أنواع الشعر، لما كان لقوله صلى الله عليه وسلم: "إن من الشعر حكمة" معنى معقول، لأن ذلك لو كان على كل أنواع الشعر، لا على الذي رواه الشعبي، لكان من كان جوفه ممتلئا من الشعر الذي هو حكمة داخلا في ما قاله صلى الله عليه وسلم.

---

1 الأنوار الكاشفة لما في كتاب "أضواء على السنة" من الزلل والتضليل والمجازفة/ عبد الرحمن بن يحيى بن علي المعلمي اليماني المتوفى: 1386هـ /المطبعة السلفية ومكتبتها / عالم الكتب – بيروت/1406هـ/ 1986م ص:6 .

2 انظر: الصناعة الحديثية عند الطبري في تهذيبه ص: 162 .

3 قال ابن حجر: من رواية ابن الكلبي عن أبي صالح عن أبي هريرة وابن الكلبي واهي الحديث وأبو صالح غير السمان وهذا آخر ضعيف يقال له باذان فلم تثبت هذه الزيادة/ فتح الباري لابن حجر 10/ 549 .

4 انظر: تهذيب الآثار مسند عمر 917 2/ 622-652/623 .

5 تهذيب الآثار مسند عمر 2/ 653 .

6 قال ابن حبان: كان رديء الحفظ يقلب الأسانيد ويرفع المراسيل لا يجوز الاحتجاج به/ المجروحين لابن حبان 3/ 10 /قال الذهبي: مشهور صاحب حديث على لين فيه/ ميزان الاعتدال 3/ 438 .

أولا: تصحيح المتن بإعمال النظر

التأويل بالنظر هو ما يكون له شاهد نصا كان أو قرينة في محل آخر تشهد بصحته من غير معارض، مع فهم المعنى المقصدي من النص المراد استنباط الحكم منه، لجامع المعنى المشترك بينه وبين النصوص الأخرى، التي لا تتعارض مع معناه، بل يندرج تحتها ضمن القواعد العامة التي لا تتعارض مع الأصول الشرعية العامة.

مثال: قال الطبري: حدثني ابن عبد الرحيم البرقي، قال: حدثنا عمرو يعني ابن أبي سلمة، قال: أخبرنا أبو معيد، عن عبد الرحمن بن ثابت بن ثوبان، عن ثابت بن ثوبان، عن أبي كبشة الأنماري، أنه حدثه عن نبي الله صلى الله عليه وسلم: أنه كان يحتجم على هامته وبين كتفيه ويقول: "من أهراق منه هذه الدماء، فلا يضره أن لا يتداوى بشيء لشيء" 1 .

وقال: حدثنا أبو كريب، قال: حدثنا معمر بن محمد بن عبيد الله بن أبي رافع، قال: أخبرني أبي محمد، عن أبيه عبيد الله، عن سلمى، مولاة رسول الله صلى الله عليه وسلم، قال: وهي جدتي، قالت: كنت عند رسول الله صلى الله عليه وسلم يوما إذ أتاه رجل فشكا إليه وجعا يجده في رأسه، "فأمره بالحجامة وسط رأسه" 2 .

قال أبو جعفر: وفي حديث أبي كبشة الأنماري، وفي حديث سلمى زوجة أبي رافع، زيادة معنى ليست في سائر الأخبار التي ذكرناها قبل، وهو إخبار أبي كبشة عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه كان يحتجم على هامته وبين كتفيه،... وقد علمت أن الصحيح من الآثار أنه كان يحتجم على الكاهل والأخدعين 3 .

أقول: برر الطبري تصحيحه بقوله: إن صحة ذلك عن رسول الله صلى الله عليه وسلم غير مبطلة صحة خبر احتجامه على رأسه وكاهله، لأن المحتجم يطلب النفع لنفسه ودفع الضر عنها، فاحتجامه عليه الصلاة السلام في أخدعيه وبين كتفيه في بعض أحايينه، غير موجب علينا إحالة احتجامه على هامته ونقرته، وفعله هذا ليس دافعا صحة الخبر عنه حجمه مرة أخرى موضعا غيره من جسده، التماس نفعه، ونفي الأذى عن نفسه. وقد روي عنه صلى الله عليه وسلم أن حجمه هامته كان لوجع أصابه في رأسه من أكله ما أكل بخيبر، وكان يصف ذلك لعامة علل الرأس وما اتصل به من الأعضاء 4 .

قال ابن الجوزي: "هذا حديث لا يصح قال يحيى معمر ليس بثقة ولا مأمون" 5

الأول: وفيه عبد الرحمن بن ثابت بن ثوبان قال ابن معين 6 وأبو زرعة لا بأس به وقال أبو حاتم: ثقة 7 ، والثاني: فيه معمر بن محمد بن عبيد الله، قال: كان ابوه ضعيف الحديث، فكان لا يترك اباه بضعفه حتى يحدث عنه ما يزيد نفسه ويزيد اباه ضعفا 8 .

قلت: دفع الطبري التفرد بالنظر لما اقتضته المصلحة، مع انتفاء المعارض، مع سوقه لما يشهد لمعنى الخبر، وقد يصحح الطبري بالنظر لمعنى المتن، وإن كان في إسناده نظر عنده.

مثال آخر روى الطبري: عن أبي هريرة، قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: " إذا صلى أحدكم فليجعل تلقاء وجهه شيئا، فإن لم يجد فلينصب عصا، فإن لم يجد عصا فليخط خطا بين يديه " 9 .

قال الطبري قال: الأمر بالخط في الأرض، إذا لم يجد شيئا يستتر به خبر في إسناده نظر؛ غير أن ذلك وإن كان كذلك؛ فإن النظر يدل على صحة معناه 10 .

---

1 تهذيب الآثار مسند ابن عباس 804 1/ 506 رواه أبو داود في سننه/كتاب الطب/ باب في موضع الحجامة 3859 10/6 / وابن ماجه في سننه/كتاب الطب/ باب موضع الحجامة 3484 528/4 .

2 تهذيب الآثار مسند ابن عباس 511/1

3 وصح عن أنس: أن النبي صلى الله عليه وسلم "احتجم ثلاثا في الأخدعين والكاهل"/سنن أبي داود/كتاب الطب/ باب في موضع الحجامة 3860 6/ 10 / سنن ابن ماجه/كتاب الطب/ باب موضع الحجامة 3483 4/ 527 .

4 تهذيب الآثار مسند ابن عباس 1/ 521و523 .

5 العلل المتناهية في الأحاديث الواهية 2/ 396 .

6 تاريخ ابن معين - رواية الدوري 4/ 463 .

7 الجرح والتعديل لابن أبي حاتم 5/ 219 .

8 الجرح والتعديل لابن أبي حاتم 8/ 373 .

9 مر تخريجه في اندراج الأثر تحت معنى النصوص.

10 تهذيب الآثار - مسند باقي العشرة ص: 318 .

قلت: قد يشير الطبري إلى قوله صلى الـلـه عليه وسـلم: "فمـن اسـتطاع مـنكم ألا يحـول بينـه وبـين قبلتـه فليفعـل" 1 ، فـالخط هـو مـما يستطيعه المصلي.

مثال آخر قال الطبري: فإن قال: فهل من خبر عنه أنه وسم أو أنه أطلق وسم شيء من البهائم في غير الآذان سوى الغنم؟، قيل: نعـم ولكـن في أسانيد بعضه نظرا؛ وإن كان النظر يؤيده ويصححه، فذكر أثرا بسنده 2 . قلت: ويوضح مقصده في ذلك قوله:"أما الدليل على أن وسـمها جائز، فالأخبار المتظاهرة عن رسول الـلـه صلى الـلـه عليه وسلم وأصحابه، والتابعين لهم بإحسـان، أنهـم وسـموا وأجـازوا وسـمها....وبكـل الذي قلنا مما أطلقنا الوسم فيه من أعضاء البهائم أو نهينا عن الوسم فيه منها، قال جماعة السلف من الصـحابة، والتـابعين، وغـيرهم مـن علماء الأمة" 3 .

أقول: النظر الذي يقصده هو موافقة الأثر لما جاء في الآثار الأخرى، وما فعله الصحابة والتابعون، وغيرهم من علماء الأمة.

المبحث الثاني: موقف الطبري من شروط قبول الحديث عند الفقهاء والأصوليين

تمهيد

إن عمل المحدث هو تنقية الأخبار الواردة في السنة، مما ليس منها لمعرفة المقبول من المردود منها، وقد أشار ابن حزم رحمه الـلـه تعـالى معبراً عن ذلك بقوله: "لأننا ولله الحمد أهل التخليص والبحث وقطع العمر في طلب تصحيح الحجة، واعتقاد الأدلة قبل اعتقـاد مـدلولاتها" 4 ، فإذا ما أثبت المحدثون النصوص قام الفقهاء يبينون وجه العمل بالنص، أو وجه ترك العمل به، ولو حكم بصحته حديثيا، وهذه العملية بفرعيها تسمى النظر الفقهي، والنظر الحديثي.

فنخلص إلى أن مفهومي القبول والردّ: يعبران بدقة عن وظيفة النظر الحديثي، الذي يهـدف للوصـول إلى قبـول مـا اسـتجمع شروط السـند والمتن من السنن والآثار، ورد ما لم يستجمع ذلك.

والعمل والترك: يمثلان وظيفة النظر الفقهي الذي يقصد منه؛ العمل بالأحكام الشرعية التي تحملها النصوص، وترك ما لا يصلح للعمل، بنـاءً على قواعد متخصصة في فهم النصوص وتفسيرها. ولا يلزم من حكم المحدث بقبول حـديث مـا أن يعمـل بـه المجتهـد، فـإن قـانون العمـل بالحديث يختلف عن القبول والرد، فصحة الحديث عند المحدث لا تعني أكثر من صلاحيته لاستنباط المجتهد، الذي يحكم بأدواته الفقهيـة بأنه صالح للعمل أو لا 5 .

أقول: ولذلك نجد كثيرا من المحدثين الذين تخطوا الصناعة الحديثية، إلى الصناعة الفقهية، لكونهم محدثين مجتهدين، تـأهلوا لبيـان وجهـة النظر الفقهي بعد بيان وجهة النظر الحديثي وهذا ما يهمنا من فعل الطبري.

المطلب الأول: الشروط المتفق عليها في نقد المتن من جهة المعارضة والمخالفة

جاء الحديث ليوافق الحكمة والمقصد الذي شرع لأجله؛ متوافقا مع ما جاء في القرآن، ويوافق ما جاءت به السنة التي هـي أقـوى منـه أو مساوية له، لا لينقضهما ويصادمهما، وفي مقدور المكلفين أن يطبقوا ما جاء فيه من أوامر، ولا يصادم العقول السوية ويخاطب جميع الناس في جميع مستوياتهم .

"ولما كانت أخبار الآحاد عند غير المحدثين تفيد ظنا راجحا، لأن الاحتمالات التي يتعرض لها خبر الواحـد كالكـذب والسـهو والخطـأ وغيرهـا تقصر به عن إفادة ما يفيده المتواتر من العلم، وضع الفقهاء شروطا لخبر الواحد تراعى فيها هذه الاحـتمالات، وحـددوا مجـال العمـل بـه بالنسبة لما يتعلق بمتن الحديث، فليس كل ما صح سنده صح متنه يلتزم قبوله، حتى يكون سالما من المعارضة" 6 .

---

1 تهذيب الآثار - مسند باقي العشرة ص: 323 . سنن أبي داود/كتاب الصلاة/باب ما يؤمر المصلي أن يدرأ عن المر بين يديه 699 2/ 30 .

2 تهذيب الآثار-مسند باقي العشرة 661 352-353-354 رواه الطبراني في الكبير 2179 283/2 قال الهيثمـي:وفيـه مـن لم أعـرفهم، مجمـع الزوائـد ومنبـع الفوائـد 110/8 وأبو نعيم في معرفة الصحابة/ 1666 615/2 .

3 تهذيب الآثار - مسند باقي العشرة ص: 354/349 .

4 الإحكام في أصول الأحكام لابن حزم 1/ 20 .

5 انظر: مفهوم نقد المتن بين النظر الفقهي والنظر الحديثي/د: عماد الدين الرشيد/مجلة: إسلامية المعرفة/ السنة التاسعة/ العـدد 39 / شـتاء 1426 هــ/ 2005 م/ 81-89 .

6 الاتجاهات الفقهية عند أصحاب الحديث في القرن الثالث الهجري/الدكتور عبد المجيد محمود عبد المجيد
أصل الكتاب: أطروحة الدكتوراة للمؤلف/مكتبة الخانجي، مصر/1399 هـ - 1979 م ص: 245-246 .

أولا- مخالفة الأثر أصول التشريع الثلاثة

1- اتفق جمهور المحدثين والفقهاء والأصوليين على أن خبر الثقة إذا خالف أصول التشريع الثلاثة لا يعمل.

الانقطاع بالمعارضة والمخالفة يظهر بالعرض على الأصول، فإذا خالف شيئا منها ننظر إن كان سنده ضعيفا فقد كفينا مؤنة البحث فيه؛ ولكن إن صح سنده ننظر في متنه ونحقق وندقق، فإذا وجدت العلة ظاهرة كان الأمر سهلا، وإلا نرجع للشروط التي وضعها العلماء ومنها العرض على أصول التشريع التي لا يتطرق لها الشك والخبر لا يحتج به إذا عارض أحد الأمور التالية.

أحدها: أن يخالف نص كتاب الله أو سنة متواترة، فإنه يرد؛ لأنه دليل مقطوع به، فلا يعارضه ما هو غير مقطوع به.

1- ما خالف كتاب الله: دليلهم: لأن الكتاب ثابت بيقين ويستوي في ذلك الخاص والعام والنص والظاهر، والعام من الكتاب قطعي لا يخصصه الآحاد، ولا ينسخ بخبر الواحد وإن كان نصا؛ لأن متن القرآن أصل، والمعنى فرع له؛ وهو فوق المتن من السنة لثبوته ثبوتا بلا شبهة.

قال السرخسي: ودليلنا في ذلك قوله صلى الله عليه وسلم "كل شرط ليس في كتاب الله تعالى فهو باطل وكتاب الله أحق" 1 والمراد كل شرط هو مخالف لكتاب الله تعالى 2 .

2- ما خالف السنة المعروفة - المشهورة- لأنه فوقه فلا ينسخ به والغريب من أخبار الآحاد إذا خالف السنة المشهورة فهو منقطع في حكم العمل به لأن ما يكون متواترا من السنة أو مستفيضا أو مجمعا عليه فهو بمنزلة الكتاب في ثبوت علم اليقين به، وما فيه شبهة فهو مردود في مقابلة اليقين وكذلك المشهور من السنة فإنه أقوى من الغريب لكونه أبعد عن موضع الشبهة" 3 .

والقرآن الكريم باعتباره أصل الأدلة الشرعية ومستندها، فهو قطعي الثبوت، وأما نصوصه وما تحمله من الدلالة على الأحكام فمنه محكم قطعي الدلالة، ومنه غير محكم ظني الدلالة، والسنة هي الأصل الثاني، ولما كان القرآن والسنة يخرجان من مشكاة واحدة في أصلهما، فلا يعقل أن يتعارضا، أو يخالف أحدهما الآخر، ولذلك شمر العلماء عن هممهم لتوضيح ما ظاهره معارض أو مخالف.

مثال: لمخالفة الأثر لظاهر القرآن عند المحدثين

روى البيهقي بسنده إلى أبي قيس، عن هزيل بن شرحبيل، عن المغيرة بن شعبة، أن النبي صلى الله عليه وسلم "مسح على جوربيه ونعليه"

علق البيهقي عليه بأن مسلما بن الحجاج ضعف هذا الخبر وقال أبو قيس الأودي وهزيل بن شرحبيل: لا يحتملان هذا مع مخالفتهما الأجلة الذين رووا هذا الخبر عن المغيرة فقالوا: مسح على الخفين وقال: لا نترك ظاهر القرآن بمثل أبي قيس وهزيل 4 .

قلت: فمسلم رده لمخالفته ظاهر القرآن، ولمخالفته الثابت من نصوص السنة.

ومما يدل على استعمال أئمة الجرح والتعديل لنقد المتن الحديثي بسبب مخالفته لظاهر القرآن، ما ذكره ابن حبان فقال: "ومتى عُدم ذلك -يعني وجود متابعة أو شاهد- والخبر نفسه يُخالف الأصول الثلاثة، علم أن الخبر موضوع، ولا شك فيه، وأن ناقله الذي تفرد به هو الذي وضعه" 5 ومقصوده بالأصول الثلاثة: الكتاب، والسنة، وإجماع الصحابة.

مثال آخر: ويشهد لرأي ابن حبان ما ذكره في ترجمة أبي زيد الذي يروي عن عبد الله بن مسعود رضي الله عنه حديث الوضوء بالنبيذ لمن لم يجد الماء، فقد قال في ترجمته:"أبو زيد يروي عن بن مسعود ما لم يتابع عليه ليس يدري من هو لا يعرف أبوه ولا بلده والإنسان إذا كان بهذا النعت ثم لم يرو إلا خبرا واحدا خالف فيه الكتاب والسنة والإجماع والقياس والنظر والرأي يستحق مجانبته فيها ولا يحتج به روى عن ابن مسعود أن النبي صلى الله عليه وسلم "توضأ بالنبيذ" 6 .

---

1 صحيح البخاري/كتاب العتق/باب إذا اشترط شروطا في البيع لا تحل 2168 3/ 73 سنن ابن ماجه/كتاب العتق/باب المكاتب 2521 3/ 563 /مسند أحمد 25504 42/ 321 .

2 أصول السرخسي/ محمد بن أحمد بن أبي سهل السرخسي ت:483هـ /دار المعرفة - بيروت 1/ 364 .

3 انظر: أصول السرخسي 1/ 366 .

4 قال الترمذي: حسن صحيح، وهو قول غير واحد من أهل العلم، وبه يقول سفيان الثوري، وابن المبارك، والشافعي، وأحمد، وإسحاق، قالوا: يمسح على الجوربين وإن لم تكن نعلين إذا كانا ثخينين " سنن الترمذي/كتاب الطهارة/ باب في المسح على الجوربين والنعلين 99 1/ 167 /صحيح ابن خزيمة 198 1/135 /صحيح ابن حبان 1338 167/4 .السنن الكبرى للبيهقي 1349 1/ 425 .

5 صحيح ابن حبان 1/ 155 .

6 المجروحين لابن حبان 3/ 158 .

روى ابن عدي بسنده إلى أبي فزارة، قال: كان عبد الله بن مسعود صاحب وضوء رسول الله صلى الله عليه وسلم، وسواكه، فقال: "معك ماء قلت لا إلا نبيذ في إداوة فقال تمرة طيبة وماء طهور فتوضأ"، ومرة رواه مرفوعا وقد قال ابن عدي في نقده لهذا الحديث: " وهو خلاف القرآن " 1 يعني في قوله تعالى: {وَإِنْ كُنْتُمْ جُنُبًا فَاطَّهَّرُوا} [المائدة: 6]، فدل ظاهر القرآن أنه حيث لا يوجد ماء طهور، فينتقل إلى التيمم، لا إلى النبيذ 2 .

ولتوضيح موقف الطبري من هذه المسألة أسوق المثال الآتي الذي اشتمل على تعليل الطبري للأثر لمخالفته للأصول الثلاثةمثال: انتقاد الطبري المتن وتعليله لمخالفته ظاهر القرآن والآثار وقول السلف.

قال الطبري: حدثكم ابن حميد، قال: حدثنا سلمة، عن محمد بن إسحاق، قال: حدثني يعقوب بن عتبة ابن المغيرة بن الأخنس، أن معاوية بن أبي سفيان، كان إذا سئل عن مسرى رسول الله صلى الله عليه وسلم، قال: "كانت رؤيا من الله صادقة" 3 .

أُلخِّص مختصرا مناقشة الطبري لهذا الأثر قوله: وأما ما روي عمن روي عنه أن ما ذكر عن النبي صلى الله عليه وسلم من إسراء الله عز وجل به من المسجد الحرام إلى المسجد الأقصى،...إنما كان ذلك كله رؤيا نوم لا رؤية يقظة فقول ظاهر كتاب الله على خلافه دال، ... والأخبار عن رسول الله صلى الله عليه وسلم بغيره متظاهرة، والروايات ببطوله واردة فأما دليل ظاهر كتاب الله على خلافه، فقوله: {سُبْحَانَ الَّذِي أَسْرَى بِعَبْدِهِ لَيْلًا مِنَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ إِلَى الْمَسْجِدِ الْأَقْصَى الَّذِي بَارَكْنَا حَوْلَهُ لِنُرِيَهُ مِنْ آيَاتِنَا إِنَّهُ هُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ 1 وَآتَيْنَا مُوسَى الْكِتَابَ وَجَعَلْنَاهُ هُدًى لِبَنِي إِسْرَائِيلَ أَلَّا تَتَّخِذُوا مِنْ دُونِي وَكِيلًا} [الإسراء: 1، 2].

فأخبر تبارك وتعالى أنه أسرى بعبده من المسجد الحرام إلى المسجد الأقصى، معلما بذلك خلقه قدرته على ما فعل به،...وأما الأخبار عن رسول الله صلى الله عليه وسلم، فمتظاهرة بأنه، قال: " أتاني جبريل بالبراق، فحملني عليه فسار بي حتى أتينا بيت المقدس"، ولا شك أن الأرواح لا تحمل على الدواب وإنما تحمل عليها الأجسام ذوات الأرواح وغير ذوات الأرواح،...أن في خبر شداد بن أوس عن أبي بكر الصديق رحمة الله عليه أنه قال لرسول الله صلى الله عليه وسلم صبيحة ليلة أسري به: "طلبتك يا رسول الله البارحة في مظانك فلم أصبك"، وإجابة رسول الله صلى الله عليه وسلم إياه بأن جبريل حمله في تلك الليلة إلى بيت المقدس؛ البيان الواضح أنه سار بنفسه تلك الليلة من المسجد الحرام إلى المسجد الأقصى، والإبانة عن خطأ قول من، قال: إنما كان ذلك رؤيا منام. ثم قال: وبنحو الذي قلنا في ذلك تتابعت الأخبار عن عامة السلف، معلما بذلك خلقه قدرته على ما فعل به، ودالا بذلك من فعله به على صدقه وحقيقة نبوته، ولو كان ذلك رؤيا نوم، لم يكن في ذلك على حقيقة نبوة رسول الله دلالة، ولا كان لإنكار من أنكر من المشركين وجه معقول. 4 ، ثم ساق الطبري آثارا عن السلف تؤيد أنها رؤيا عين، منها: قال الطبري: حدثنا أبو كريب، قال: حدثنا مالك بن إسماعيل، قال: حدثنا ابن عيينة، عن عمرو، عن عكرمة، عن ابن عباس، في قوله تعالى:{وَمَا جَعَلْنَا الرُّؤْيَا الَّتِي أَرَيْنَاكَ إِلَّا فِتْنَةً لِلنَّاسِ} [الإسراء: 60]، قال: "هي رؤيا عين أريها رسول الله صلى الله عليه وسلم ليلة أسري به، وليست برؤيا منام" 5 .

أقول: انتقد الطبري متن الأثر السابق لمخالفته ظاهر القرآن، ومخالفته للروايات التي تثبت أنها رؤية عين، ولمخالفته قول السلف وإجماعهم، وبالنظر العقلي، علما أن السند عنده صحيح لأنه صحح مثله، بقوله: "هذا خبر صحيح غير مدافع" 6 .

الثاني: أن يكون مخالفا الإجماع؛ لأن الإجماع دليل مقطوع به؛ ولأنه إذا خالف الإجماع كان دليلا على نسخه؛ لأنه لو كان ثابتا لما خرج عن قبول الأمة له مثال: للمخالف للإجماع روى مسلم: عن عائشة أم المؤمنين، قالت: دعي رسول الله صلى الله عليه وسلم إلى جنازة صبي

---

1 الكامل في ضعفاء الرجال 9/ 194 .

2 انظر: مجلة إسلامية المعرفة العدد 39.

3 تهذيب الآثار مسند ابن عباس 732 1/ 446 .

4 تهذيب الآثار مسند ابن عباس 1/ 453-454-455 .

5 تهذيب الآثار مسند ابن عباس 736 1/ 456 .رواه البخاري وغيره واللفظ له: حدثنا الحميدي، حدثنا سفيان، حدثنا عمرو، عن عكرمة، عن ابن عباس رضي الله عنهما: {وما جعلنا الرؤيا التي أريناك إلا فتنة للناس} [الإسراء: 60]، قال: «هي رؤيا عين، أريها رسول الله صلى الله عليه وسلم ليلة أسري به إلى بيت المقدس» قال: {والشجرة الملعونة في القرآن} [الإسراء: 60] قال: «هي شجرة الزقوم» صحيح البخاري/كتاب القدر/باب {وما جعلنا الرؤيا التي أريناك إلا فتنة للناس} 6613 8/ 125 .

6 تهذيب الآثار مسند علي 138 3/ 78 .

من الأنصار، فقلت: يا رسول الـلـه طوبى لهذا، عصفور من عصافير الجنة لم يعمل السوء ولم يدركه، قال: "أو غير ذلـك، يـا عائشـة إن الـلـه خلق للجنة أهلا، خلقهم لها وهم في أصلاب آبائهم، وخلق للنار أهلا، خلقهم لها وهم في أصلاب آبائهم" 1 .

قال الخلال معلقا على الحديث: سمعت أبا عبد الـلـه غير مرة يقول: هذا حديث! وذكر فيه رجلا ضعفه: طلحة، وسمعته غـير مـرة يقـول: وأحد يشك أنهم في الجنة، هو يرجى لأبيه، كيف يشك فيه؟! إنما اختلفوا في أطفال المشركين 2 ، فظـاهر كـلام الإمـام أحمـد أنـه نقـد مـتن الحديث بسبب مخالفته للإجماع، بقرينة قوله: "إنما اختلفوا في أطفال المشركين،" ومفهوم هذا أن أطفال المسلمين لم يختلف فيهم 3 .

قال ابن عبد البر: "وهذا حديث ساقط ضعيف مردود بما ذكرنا من الآثار والإجماع وطلحة بن يحيى ضعيف لا يحتج به وهذا الحديث مما انفرد به فلا يعرج عليه 4 .

الثالث: أن يخالف موجبات العقول: فيعلم بطلانه لأن الشرع إنما يرد بمجوزات العقول وأما بخلاف العقول فلا، وقـد نـص أحمـد رحمـه الـلـه على أن الحديث إذا عارض الأصول سقط، وليس هاهنا ما يطرح له الخبر سوى الأصول الثلاثة، فأما القياس فهو مقدم عليه 5 .

أولا- رأي الفقهاء والأصوليين والمحدثين

وهذا الشرط يكاد يكون مذكورا في عامة كتب الأصول، وكان العمل بهذه القاعدة بين موسع رد بها كثيرا من الأحاديـث، كالمعتزلـة، وهنـاك من لا يقبل العلاقة الموضوعية بين العقل والخبر، وقد أخطأ الذين ظنوا التناقض في الشريعة بين القرآن والسنة أو السنة والعقل.

ومن شروط قبول متن الحديث قال السبكي: "أن لا يخالفه دليل قاطع، لقيام الإجماع على تقديم المقطوع على المظنـون، فـإن خالفـه دليـل قاطع فذلك القاطع إما عقلي أو سمعي، فإن كان عقليا نظر؛ فإن كان ذلك الخبر قابلا للتأويل القريب الذي طرق أذن من هو أهل اللسـان سمعه، ولم ينب عنه طبعه وجب تأويله جمعا بين الدليلين.

وإلا قطعنا بأنه لم يصدر من الشارع؛ لأن الدليل القطعي لا يحتمل الصرف عما دل عليه بوجه مـن الوجـوه، لا بالتخصـيص ولا بالتأويـل ... فيجب القطع بأنه مكذوب على الشارع والكذب محال وإن كان سمعيا فإن لم يكن الجمع بينهما فمبحثه مختلف الحديث 6 .

قلت: وقد لخص الخطيب هذه الشروط بقوله: "ولا يقبل خبر الواحد في منافاة حكم العقل وحكم القرآن الثابت المحكم, والسنة المعلومـة, والفعل الجاري مجرى السنة, وكل دليل مقطوع به،...وكل خبر واحد دل العقل أو نص الكتاب أو الثابت من الأخبـار أو الإجـماع أو الأدلـة الثابتة المعلومة على صحته, ووجد آخر يعارضه, فإنه يجب إطراح ذلك المعارض والعمل بالثابت الصحيح لازم؛ لأن العمل بـالمعلوم واجـب على كل حال 7 .

ثانيا- موقف الطبري من نقد المتون بالنظر التي هي آلة الفقيه الأصولي المحدث والأدلة العقلية يقصد بها الأدلة المبنية على فهـم النصـوص الشرعية في الحكم على المتون، مع مقارنتها ببعضها بعضا بعد النظر في أسانيدها ومعانيها المتوافقة مع قواعد اللغة العربيـة، وعرضـها عـلى القرآن، ومدى توافقها مع النصوص والآثار الأخرى، وعرضها على القواعد الشرعية الأصولية؛ من حيث العموم والخصوص، والإطلاق والتقييد وغيرها.

وقد تبين من المبحث الثاني أن الطبري اعتبر قرينة النظر العقلي في تقوية الأحاديث، وبالمقابل لم يقبل التعليل العقلي في رده، وكان يلجأ إلى التأويل، وعند خلو الأثر من قرينة التقوية نظر إلى الأحوال العامة المحيطة بالراوي والمروي، ثم يصدر حكمه على الأثر.

---

1 صحيح مسلم/ كتاب القدر/باب معنى كل مولود يولد على الفطرة وحكم موت أطفال الكفار وأطفال المسلمين 2662 4/ 2050 .

2 المنتخب من العلل للخلال/ موفق الدين عبد الـلـه بن أحمد بن قدامة المقدسي ت:620هـ / المحقق: طارق بن عوض الـلـه أبو معاذ/دار الراية/ط1/ 1419هـ-1998م 1/ 53 .

3 انظر: مجلة إسلامية المعرفة العدد 39/العدد 39 من مجلة إسلامية المعرفة الصادر في أكتوبر 2005م/

عن المعهد العالمي للفكر الإسلامي ، كان محوره نقد متن الحديث الكاتب خالد الدريس.

4 التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد 6/ 350-351 .

5 انظر: كشف الأسرار شرح أصول البزدوي/عبد العزيز بن أحمد الدين البخاري الحنفي ت: 730هـ /دار الكتاب الإسلامي القاهرة/بدون طبعـة وبـدون تـاريخ 3/ 8/ 28 /العدة في أصول الفقه/ 3/ 897 .

6 انظر: الإبهاج في شرح المنهاج 2/ 325 .

7 الكفاية في علم الرواية للخطيب البغدادي ص: 434/432 .

مثال: لما لم يقبله الطبري تأويل للنصوص.

قال الطبري: حدثني محمد بن معمر البحراني، قال: حدثنا أبو عامر العقدي، قال: حدثنا إسرائيل، عن سماك بن حرب، عن موسى بن طلحة، عن أبيه، قال: " مررت مع رسول الله صلى الله عليه وسلم في نخل المدينة، فرأى ناسا في رؤوس النخل، يلقحون فقال: ما يصنع هؤلاء؟ قالوا: يأخذون من الذكر فيجعلونه في الأنثى؛ يلقحون قال: ما أظن ذلك يغني شيئا! فبلغهم فتركوه، فأزلوا عنها، فبلغ ذلك رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال: " إنما هو ظن ظننته؛ إن كان يغني شيئا فليصنعوه، فإنما أنا بشر مثلكم، إنما هو ظن ظننته، والظن يخطيء ويصيب، ولكن ما قلت لكم: قال الله، فلن أكذب على الله جل وعز " 1 .

أقول: صحح الطبري الحديث وذكر عن الآخرين أنهم أعلوه، بأنه غير جائز أن يقول النبي صلى الله عليه وسلم قولا على وجه الظن؛ لأن الظن ربما كان غير حق، والأنبياء لا تقول إلا حقا.

فرد عليهم بقوله: وفي ذلك إبانة عن خطأ قول من قال: إن رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يعمل شيئا، ولا يقوله إلا عن وحي من الله به إليه، كان في أمر الدين أو الدنيا...وإنما الذي لا يجوز أن يكون منه على وجه الرأي ما كان من أمر الدين الذي يلزم العباد العمل، أو الدينونة به، وذلك أنه صلى الله عليه وسلم قال: " إنما أنا بشر مثلكم، وإنما هو ظن ظننته، والظن يخطئ ويصيب ". وكان قيله ذلك في أمر من أمر المعاش وأن حكمه صلى الله عليه وسلم فيما لم يكن خبرا منه عن الله تعالى حكم سائر البشر، في أنه لا يعلم من الأمور إلا ما علمه الله تبارك وتعالى 2 .

أقول: الأمر الذي تحيله العقول هو تصور الخطأ من مبلغ الرسالة عن ربه، وهذا أمر يقيني لا مرية فيه، وعندما يأتي خبر ظني يخبر أن الأنبياء يخطئون يدل على أن الخبر غير صحيح، ولكن الإمام الطبري لجأ إلى التأويل، وبين أن هذا الأمر كان في المعاش وليس في أمر الدين.

وإن كان للعلماء رأي في هذا الحديث وأضرابه، وفي قضية اجتهاد النبي صلى الله عليه وسلم كلام طويل، يرجع فيه إلى مظانه.

مثال: لانتقاد الطبري الأثر بإعمال النظر.

ضعّف الطبري: حديث أن النبي صلى الله عليه وسلم لم يصل ببيت المقدس، وانتقده بقوله:

"أما ما روي عن حذيفة بن اليمان من قوله: إن النبي صلى الله عليه وسلم لم يصل في المسجد الأقصى ليلة أسري به، ولا نزل عن البراق حتى عاين من عظيم قدرة الله عز وجل ما عاين، ثم رجع إلى المسجد الحرام، قال في ذلك بحسب ما كان عنده من علم ذلك، ولعله أن لا يكون كما سمع من النبي صلى الله عليه وسلم إخباره عن نفسه أنه صلى في المسجد الأقصى تلك الليلة، أو أن يكون سمعه يخبر بذلك ثم نسيه، فالصواب كان له أن يقول من القول في ذلك وفي غيره ما هو الصحيح عنده، وليس إنكاره ما أنكر من ذلك،- ثم شكك بالرواية- إن كان صحيحا عنه ما روي في ذلك عنه، وليس للقائل إن النبي صلى الله عليه وسلم لم يصل فيه ... في ذلك من الحجة، إلا وفيه لمن قال إنه صلى فيه مثلها، وليس في خبره عن نفسه بذلك خلاف لشيء من إخبار الله عنه الذي ذكره في قوله: {سُبْحَانَ الَّذِي أَسْرَى بِعَبْدِهِ لَيْلًا مِنَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ إِلَى الْمَسْجِدِ الْأَقْصَى الَّذِي بَارَكْنَا حَوْلَهُ لِنُرِيَهُ مِنْ آيَاتِنَا إِنَّهُ هُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ [الإسراء: 1].

بل بأن يكون ذلك تحقيقا لما في هذه الآية، أشبه من أن يكون له خلافا، وذلك أن الله تعالى أخبر فيها أنه أسرى به من المسجد الحرام إلى، المسجد الأقصى... ليريه من آياته، ومن عظيم آياته أن يكون جمع له من خلقه... فصلى بهم " 3 .

أقول: انتقد الطبري متن الأثر السابق بأدلة عقلية بأن هذا تأويل من سيدنا حذيفة رضي الله عنه، أو نسي أنه صلى الله عليه وسلم أخبر بذلك، وأنه شكك بصحة ذلك عن حذيفة رضي الله عنه، وأن الرواية لا تخالف معنى ما جاءت به الآية، وأن ما تأوله المخالف تأول غيره خلافه.

وأن من آيات الله الكبرى جمع الأنبياء الصلاة فيهم وهذا موافق لمعنى ما جاءت به الآية، وأن الروايات من الشواهد التي ذكرها ما يدل على خلاف ما قاله، والله تعالى أعلم.

---

1 تهذيب الآثار - مسند باقي العشرة 621 ص: 329 / ورواه مسلم في صحيحه /كتاب الفضائل/ باب وجوب امتثال ما قاله شرعا، دون ما ذكره صلى الله عليه وسلم من معايش الدنيا، على سبيل الرأي 2361 4/ 1835 .

2 تهذيب الآثار - مسند باقي العشرة ص: 330 -332 .

3 تهذيب الآثار مسند ابن عباس 1/ 447-449 .

مثال آخر: انتقاد الطبري المتن بقرينة يقتضيها النظر لكونه لا يصدر مثله عمن روي عنه.

لعل هذا المثال الذي سأذكره يندرج تحته من حيث المسمى العام؛ لأن ما ذكر سابقا يعتمد على قرائن؛ أما هنا فهو مبني على تأويل عقلي بحت ولأنه يعرف بداهة، من حيث أنه لا يحتاج إلى شاهد يستدل من خلاله على ضعف الأثر الذي جاء به؛ كونه أمر غير جائز عقلا ومستهجن على الحد الذي يفهم من تعليقات الطبري نفسه والله تعالى أعلم.

قال الطبري: حدثتنا أن يونس بن عبد الأعلى الصدفي، حدثك قال: أخبرنا ابن وهب، قال: حدثني مالك بن أنس، عن عمرو بن يحيى المازني، عن أبيه، أن الضحاك بن خليفة، ساق خليجا له من العريض، فأراد أن يمر في أرض محمد بن مسلمة، فأبى محمد، فقال الضحاك: لم تمنعني وهو لك منفعة؟ تشرب أولا وآخرا ولا يضرك فأبى محمد، فكلم فيه الضحاك عمر بن الخطاب رضوان الله عليه، فدعا محمد بن مسلمة، فأمره أن يخلي سبيله، فقال محمد: لا، فقال عمر: "لم تمنع ما ينفعه، وهو لك نافع، تشرب أولا وآخرا ولا يضرك" فقال محمد: لا والله، فقال عمر رضي الله عنه: "والله ليمرن به ولو على بطنك"، وأمره عمر أن يمر به، ففعل" قال يونس: قال ابن وهب، قال مالك: ليس عليه العمل اليوم، ولا أرى العمل به 1 .

أقول: علق الطبري على هذا الأثر بقوله: " الرواية عن عمر رحمة الله عليه عن غير من شاهد عمر، ولا أدركه، ولا سمع منه مع ما في الخبر عن عمر الذي ذكرناه مما لا حاجة لسامعه إلى شاهد غيره على وهائه، وأنه غير جائزة إضافته إليه، وذلك إخباره عن عمر رضوان الله عليه، أنه قال: ليمرن به ولو على بطنك، وهذا من الكلام الذي لو حكي مثله عمن لا يداني عمر رضوان الله عليه في فضله ومحله من الإسلام وورعه، لاستفظع، فكيف عن عمر رضي الله عنه؟ وهل يكون إلى مرور بخليج ما على بطن إنسان لإنسان سبيل، فيحلف عمر أن يمر به عليه؟" 2 .

أقول: تبين أن الطبري رد المتن كونه لا يصدر مثله عن عمر رضي الله عنه وهذا تأويل عقلي بحت.

المطلب الثاني: الشروط المختلف بها مخالفة الخبر للقياس

إن الشروط المختلف فيها كثيرة، والباعث الأساسي لاشتراطها عند الأئمة هو الوصول إلى حديث مقبول يجب العمل به، وهذه المسألة اجتهادية، لكنها وفق أصول وضوابط محددة واضحة، والأخذ بهذه الشروط يعني ترك العمل ببعض أخبار الآحاد، تبعا للنظر في متنها، وإن صح إسنادها 3 .

ولقد عبر الحنفية عن هذا الأمر بما يعرف عندهم بالانقطاع الباطن، أو الانقطاع بالمعنى، ويكون نتيجة عدم توافر الشروط المطلوبة في الراوي، وإن كان الإسناد متصلا من حيث الظاهر، غير أن إحدى حلقاتها لما فقدت الشروط أصبحت في حكم المعدوم، وذلك كرواية الصبي الفاسق والكافر والمعتوه، وقد يكون الانقطاع في المعنى نتيجة معارضة متن الحديث لدليل آخر، وهذا القسم يمثل نقد متن الحديث، إذ قد يردونه نتيجة لهذا النقد، حتى مع استيفائه شروط الصحة في الإسناد 4 .

مر في المبحث السابق رأي الطبري في تقوية الأثر إذا وافق القياس، وكذلك تعريفه للقياس، ولكن هل يقدم الطبري القياس على الأثر إذا خالفه هذا ما سنتبينه فيما يأتي.

1- رأي الأصوليين والفقهاء "القياس ما طلب بالدلائل على موافقة الخبر المتقدم، من الكتاب أو السنة؛ لأنهما علم الحق المفترض طلبه، وموافقته تكون من وجهين:

أ- أن يكون الله أو رسوله حرم الشيء منصوصا، أو أحله لمعنى، فإذا وجدنا ما في مثل ذلك المعنى فيما لم ينص فيه بعينه كتاب ولا سنة: أحللناه أو حرمناه؛ لأنه في معنى الحلال أو الحرام.

---

1 تهذيب الآثار مسند ابن عباس 1165 791/2 رواه مالك/ مالك بن أنس ت:179هـ /الموطأ/ تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي/دار إحياء التراث العربي، بيروت – لبنان/1406هـ - 1985م 33 2/ 746 ، والبيهقي وقال: هذا مرسل، ومعناه رواه أيضا يحيى بن سعيد الأنصاري، وهو أيضا مرسل، وقد روي في معناه حديث مرفوع/ السنن الكبرى للبيهقي 11882 6/ 259 .

2 تهذيب الآثار مسند ابن عباس 2/ 793 .

3 انظر: د. عبد المعز حريز/ مباحث نقد متن خبر الواحد عند الأصوليين/ /كلية الشريعة جامعة قطر/الدوحة /صفر1430هـ/2009م مجلة جامعة الشارقة للعلوم الشرعية والقانونية/ مجلد 6 العدد 1/ ص42-48 .

4 أصول السرخسي/ 364/1 /كشف الأسرار شرح أصول البزدوي 8/3 /الاتجاهات الفقهية عند أصحاب الحديث في القرن الثالث الهجري ص:247 .

ب- أو نجد الشيء يشبه الشيء منه، والشيء من غيره، ولا نجد شيئا أقرب به شبها من أحدهما: فنلحقه بـأولى الأشـياء شـبها بـه" 1 . "قـال جمهور العلماء وجميع الصحابة: إن القياس بالرأي على الأصول التي ثبتت أحكامها بالنصوص لتعدية أحكامها إلى الفروع حجة، يدان الـلـه تعالى بها، وهي من حجج الشرع لا لنصب الحكم ابتداء" 2 .

وقيل: إذا خالف القياس الخبر, لا يعمل به, والقياس مقدم عليه، نسب لبعض الحنفية والمالكية 3 .

قلت: أما الذين قدموا القياس فإنهم لم يقصدوا ترك النص ولذلك قال الحنفية:

أن ما وافق القياس من روايته فهو معمول به، وما خالف القياس فإن تلقته الأمة بالقبول فهـو معمـول بـه، وإلا فالقيـاس الصـحيح شرعـا مقدم على روايته فيما ينسد باب الرأي فيه، وهذا ليس ازدراء بالرواية، لأن الراوي مقدم في العدالة والحفظ والضبط؛ ولكن الناقل بـالمعنى لا ينقل إلا فهم ، وربما ذهب بعض المراد، من فقه النص 4 .

إذن فالشبهة في طريقة النقل؛ وترتفع الشبهة إذا كان الراوي فقيها فهو حجة قطعا 5 .

وقال المالكية في تقديم القياس:

قال القرافي: وهو مقدم على خبر الواحد عند مالك رحمه الـلـه، لأن الخبر إنّما ورد لتحصيل الحكم، والقياس متضـمن للحكمـة فيقـدم عـلى الخبر، وهو حجة في الدنيويات اتفاقا 6 .

والجمهور على تقديم الخبر على القياس، وإن خالف الأصول ومعناها:

أ- اتفاق الصحابة على ذلك، أي: على تقديم الخبر على الاجتهاد ; فإنهم إنما كانوا يصيرون إليه عند عدم النصوص، كما رجع عمـر في غرة الجنين إلى حديث حمل بن مالك.

ب- أن الخبر قول للمعصوم، بخلاف القياس ; فإنه اجتهاد المجتهد، وليس بمعصوم، فإذا تعارضا كان قول المعصوم أولى بالتقـديم ; لأن الخطأ فيه مأمون. 7 .

2- رأي الطبري وموقفه من تقديم القياس على النص إذا خالفه أقول: ويتبين رأي الطبري في المسألة التالية: مـن قولـه: "الـذي أوجـب عـلى الطائف راكبا لغير عذر قضاء طوافه، مقيما كان بمكة أو منصرفا عنهـا إلى حيـث انصرف إليـه مـن الـبلاد، فإنـه أم ركـوب القيـاس، فخـالف بقياسه الأصل الذي عليه تقاس الفروع.

فقال: وذلك أن القياس عند أهله: إلحاق الفروع الحادثة، بالأصول المحكمة، فأما إبطال الأصول بالفروع، فذلك هو الجهل الأكبر" 8 .

قلت: الطبري لا يقدم القياس على النص، كما ظهر من صنيعه، ولم أعثر على نص ضعف فيه الطبري الأثر، لمخالفته القياس.

المطلب الثالث: نقد الأثر من جهة النقل والعمل أولى العلماء قضية نقل الأحاديث من حيث نقل الآحاد والشهرة والاستفاضة اهتماما بالغا بنوا عليه قواعدهم التي من خلالها يقبل الخبر أو يرد وهذه المسألة لم تكن عند الفقهـاء والأصـوليين بالتشـهي بـل ضـمن قواعـد وشروط، اهتموا من خلالها بكيفية رواية الحديث باللفظ أو بالمعنى، أو أن راويه فقيها أو غير فقيه، وكذلك لم يقل الاهتمام بالعمـل عـن النقـل، إذ به يعرف احتمال النسخ وعدمه، أو أنه من قضايا الأعيان التي لا تعمم، أو أنه متعلق بسببه وجودا وعدما وهكذا.

---

1 الرسالة للشافعي 1/ 40 .

2 تقويم الأدلة في أصول الفقه ص: 260 .

3 الخطيب البغدادي، أحمد بن علي بن ثابت، ت 463 هـ /الفقيـه والمتفقـه/تحقيـق أبـو عبـد الـرحمن عـادل بـن يوسـف/الغـرازي/دار ابـن الجـوزي/الـدمام-السعودية/ط1/ 1417هـ/1996م. 1/ 355 .

4 انظر: أصول السرخسي 1/ 341 .

5 انظر: كشف الأسرار شرح أصول البزدوي 2/ 377 .

6 القرافي: شهاب الدين أحمد بن إدريس ت:684هـ /شرح تنقيح الفصول/ المحقق: طه عبد الرؤوف سعد/ شركة الطباعة الفنية المتحدة-القاهرة /ط1/ 1393هـ-1973م ص: 387 .

7 انظر: الطوفي: سليمان بن عبد القوي بن الكريم ت:716هـ /شرح مختصر الروضة/ المحقق: عبد الـلـه بن عبد المحسن التركي/مؤسسة الرسـالة/ط1/ 1407 هـ / 1987 م 2/ 240/239 .

8 تهذيب الآثار مسند ابن عباس 1/ 73 .

قال مالك: والعمل أثبت من الأحاديث ... وكان رجال من التابعين, تبلغهم عن غيرهم الأحاديث, فيقولون: ما نجهل هذا، ولكن مضى العمل على خلافه، وكان محمد بن أبي بكر بن حزم, ربما قال له أخوه: لمَ لمْ تقض بحديث كذا, فيقول: لم أجد الناس عليه، وما أحسن قول النخعي: لو رأيت الصحابة يتوضئون إلى الكوعين, لتوضأت كذلك وأنا أقرؤها إلى المرفقين, لأنهم لا يتهمون في ترك السنن, فلا يظن بهم إلا ذو ريبة في دينه 1 .

قال عبد الرزاق: قلت للثوري, إن ابن عيينة حدثني, عن عبدة بن أبي لبابة, عن سويد بن غفلة, أن عمر بن الخطاب قال: من فاتته الصلاة, مع الإمام يوم عرفة, فلا حج له, فقال لي: إنها قد جاءت أحاديث لا يؤخذ بها, وقد تركت هذا منها, أن لا يشهدها مع الإمام بعرفة 2 .

وأسند الخطيب؛ إلى عيسى بن الطبَّاع,- من أصحاب الإمام مالك-أنه قال: كلّ حديث جاءك عن النبي صلى الله عليه وسلم لم يبلغك أنّ أحداً من أصحابه فعله فدعه 3 .

أولا: موقف الطبري من رد الأثر من جهة العمل.

أقول: أخذ الطبري في حكمه على بعض الآثار برأي الإمام مالك حيث رد معنى المتن لان العمل ليس عليه.

مثال: قال الطبري: حدثتنا أن يونس بن عبد الأعلى الصدفي، حدثك قال: أخبرنا ابن وهب، قال: حدثني مالك بن أنس، عن عمرو بن يحيى المازني، عن أبيه، أن الضحاك بن خليفة، ساق خليجا له من العريض، فأراد أن يمر في أرض محمد بن مسلمة، فأبى محمد، فقال الضحاك: لم تمنعني وهو لك منفعة؟ تشرب أولا وآخرا ولا يضرك فأبى محمد، فكلم فيه الضحاك عمر بن الخطاب رضي الله عنه، فدعا محمد بن مسلمة، فأمره أن يخلي سبيله، فقال محمد: لا، فقال عمر: "لم تمنع ما ينفعه، وهو لك نافع، تشرب أولا وآخرا ولا يضرك" فقال محمد: لا والله، فقال عمر رضي الله عنه: "والله ليمرن به ولو على بطنك" ، وأمره عمر أن يمر به، ففعل" قال يونس: قال ابن وهب، قال مالك: ليس عليه العمل اليوم، ولا أرى العمل به 4 .

قال البيهقي: هذا مرسل، وبمعناه رواه أيضا يحيى بن سعيد الأنصاري، وهو أيضا مرسل، وقد روي في معناه حديث مرفوع 5 .

أقول: اشتهر بهذا المسلك الإمام مالك حيث جعل عمل أهل المدينة مقدما على حديث الآحاد؛ إذ كان يراعي كل المراعاة العمل المستمر والأكثر عندهم.

والمقصود: عمل العلماء والخيار والفضلاء, لا عمل العامة السوداء 6 . فهناك سنن اختص أهل المدينة بنقلها, وهي تجرى مجرى النقل, حجة باتفاق المسلمين 7 , قال ابن مهدي: "السنة المتقدمة, من سنة أهل المدينة خير من الحديث" 8 .

قال الجمهور: لا يضره عمل أهل المدينة بخلافه، وقد رفض المحدثون هذه القاعدة، لأن الواجب هو العمل بالخبر، ولا يضره عمل ولا ترك ولقد شنع عليهم ابن حزم في الإحكام 9 .

---

1 القيرواني: أبي محمد عبد الله بن زيد / ت:286هـ /الجامع في السنن والآداب والمغازي والتاريخ / تحقيق محمد أبي الأجفان/عثمان بطيخ/مؤسسة الرسالة /بيروت- لبنان/ط2-/1983م/1403هـ/ 117-118 .

2 التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد// 10 /25 .

3 الفقيه والمتفقه/ أحمد بن علي بن ثابت الخطيب البغدادي/ ت:462هـ /تحقيق عادل بن يوسف/ الغرازي /دار ابن الجوزي/الدمام–السعودية/ط1/ 1417هـ/1996م/ 1/ 354 .

4 تهذيب الآثار مسند ابن عباس 1165 2/ 791 . موطأ مالك 33 2/ 746 .

5 السنن الكبرى للبيهقي/كتاب احياء الموات/باب من قضى فيما بين الناس بما فيه صلاحهم ودفع الضرر عنهم على الاجتهاد 11882 6/ 259 .

6 التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد/ 7 /222 .

7 انظر: مجموع الفتاوى/ 20 / 306 .

8 الجوهري: عبد الرحمن بن عبد الله / ت:381هـ /مسند الموطأ/ د,ط,ت/ بلا 11 / التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد/ 1/ 81 القاضي عياض بن موسى / ت:544هـ ترتيب المدارك وتقريب المسالك لمعرفة أعلام مذهب مالك/ تحقيق محمد بن تاويت الطبخي/ مطبعة فضالة /المحمدية- المغرب /ط2/1983م./ 1/ 11 .

9 الإحكام في أصول الأحكام لابن حزم 2/ 97 .

ثانيا- مسألة التوقف عن العمل بالحديث حتى يعلم ناسخه من منسوخه يرى الطبري أن عملية الاحتجاج بالحديث والعمل به ليست على عواهلها، فلا بد من شروط، منها العلم بالناسخ والمنسوخ، حيث يقول: وغير جائز العمل في مسائل الحلال والحرام والأقضية والأحكام لمن لم يعلم ناسخه من منسوخه، إلا بعد العلم به، كذلك القرآن، لأن المنسوخ من ذلك محرما العمل به، والناسخ منه فرضا العمل به، ولأن الجاهل به غير مأمون منه التقدم على ما العمل به لله معصية، وترك العمل به له رضا، وعليه فرض، ولا يوجد ناسخ من القرآن والسنة لمنسوخ منهما في شيء من الحلال والحرام، والأقضية والأحكام، إلا وهو مبين، وإن أشكل على كثير ممن ضعفت قوى أسباب علمه بالقرآن، وبأحكام رسول الله صلى الله عليه وسلم، وسننه، ووجه مطلبه 1 .

1 تهذيب الآثار - مسند باقي العشرة ص: 438-439 .

الفصل الرابع : تصحيح الطبري لأحاديث لم يسق لها موافقات

من خلال سبر كتاب التهذيب للطبري تبين أنه حافظ على نمط معين؛ وهو ذكر العلل التي أُعل بها الأثر، ثم يتبعها بالموافقات، أو الروايات التي تبين موضع العلة، كالموقوفات التي أُعل بها المرفوع، أو المرسل الذي أُعل به الموصول، أو اختلاف الرواة في تعيين الصحابي، أو الرواية التي تدل على خلاف روايته، .... ولكن في بعض المواضع والتي تعد قليلة تخلف النمط الذي اتبعه الطبري، وقد استقرأت ما بين أيدينا من المطبوع من الكتاب؛ فكان عدد الآثار التي تخلف فيها منهج الطبري الذي سار عليه في كتابه ثمانية عشر أثرا، مع ملاحظة أن المقصود من الموافقات في هذا الفصل هي التي يسوقها الطبري بعد ذكره علل الآخرين، وهذا ما تدل عليه عناوين المباحث والمطالب، التي تتحدث عن مضمونها كما سيأتي.

أقول: ولعل عبارته التي صرح بها تدل على أن الأحاديث الأصول في كتابه صحيحة على رأيه وان تخلف في الحكم عليها فقال:

"إذ لم يكن كتابنا هذا مقصودا به قصد الإبانة عن مذاهب المخالفين، ونقض علل المعتلين بما لبس عليهم الشيطان، بل قصدنا فيه ذكر الصحيح من آثار رسول الله صلى الله عليه وسلم، والبيان عن معانيه، على ما شرطنا ذلك في مبتدئه" 1 .

من أجل ذلك أذكر فيما يأتي نماذج مما ذكره مخالفا لما نهجه من التعليق على كل حديث وحكم عليه بالصحة مع ذكره لعلل غيره والإتيان بالموافقات.

المبحث الأول: الأحاديث التي ذكر أن لها علل نظير ما سبقها من الآثار ولم يسق لها موافقات

في بعض الآثار التي ساقها الطبري في تهذيبه لم يذكر العلل التي أعل بها الآخرون الأثر، بل يعلق عليها بكلام يدل على موضع العلة، إما في الذي قبله من الآثار، أو في نظائر الأثر التي مضت، وقد يحيل على موضع هو مما لم يصلنا ما زال مخطوطا في المكتبات التي لم يستدل بعد عليه، إلى أن يأذن الله تعالى بإظهاره، والمطالب الآتية تبين بشيء من التفصيل إن شاء الله تعالى.

أولا: وهو ما لم يسق له علة، ولكنه أحال على ما سبقه من العلل، وهذه العلل تحمل على الأثر الذي سبقه مباشرة، أو الذي سبقه قريبا، أو الذي سبقه بالعلة التي تكثر عند الطبري نفسه وهي التفرد، أو تكون الراوي الذي في هذا السند وقد ورد في سند أخر وهو سبب العلة، والعبارة التي كان يذكرها في هذا القسم قوله: "والقول في علل هذا الخبر نظير القول في علل الذي قبله"، ولم يسق الطبري لهذه الآثار موافقات أيضا، وقد لا يشير إلى صحة السند كعادته في ذكرها، والتفصيل على النحو الآتي:

الأثر الأول قال الطبري: حدثنا ابن حميد، قال: حدثنا جرير، عن مغيرة، عن أم موسى أم ولد الحسن ابن علي، وكانت أم امرأة المغيرة بن مقسم قالت: سمعت عليا، يقول: " ما رمدت ولا صدعت منذ مسح النبي صلى الله عليه وسلم وجهي، وتفل في عيني يوم خيبر، حين أعطاني الراية ".

أقول: علق الطبري عليه "والقول في علل هذا الخبر نظير القول في علل الذي قبله، وقد مضى قبل ذكر نظائر هذا الخبر، فكرهنا إعادته" 2 ، ولم يشر إلى صحة سنده كعادته في ذكرها.

والعلل التي قبله هي لنفس السند تقريبا، قال: وهذا خبر عندنا صحيح سنده، وقد يجب أن يكون على مذهب الآخرين سقيما غير صحيح، لعلل: إحداها: أنه خبر لا يعرف له مخرج عن علي رحمة الله عليه عن النبي صلى الله عليه وسلم يصح، إلا من هذا الوجه، والخبر إذا انفرد به عندهم منفرد وجب التثبت فيه. والثانية: أن أم موسى لا تعرف في نقلة العلم، ولا يعلم راو روى عنها غير مغيرة، ولا يثبت بمجهول من الرجال في الدين حجة، فكيف مجهولة من النساء؟" 3

1 تهذيب الآثار مسند ابن عباس 2/ 648 .

2 تهذيب الآثار - مسند علي بن أبي طالب ص: 168

3 تهذيب الآثار مسند علي 3/ 163 .

أقول: رواه الطيالسي وأحمد وأبو يعلى 1 ، قال الهيثمي: رواه أبو يعلى وأحمد باختصار، ورجالهما رجال الصحيح غير أم موسى، وحديثها مستقيم 2 .

الأثر الثاني قال الطبري: حدثنا ابن حميد، قال: حدثنا جرير، عن مغيرة، عن أم موسى، قالت: استأذن قاتل الزبير على علي، فقال: ليدخل النار سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول: "لكل نبي حواري، وإن حواري الزبير بن العوام ".

أقول: قال الطبري: علل هذا الخبر نظير القول في علل الذي قبله، وقد مضى أيضا ذكر من وافق عليا في رواية هذا الخبر عن رسول الله صلى الله عليه وسلم 3 ، ولم يشر الطبري إلى صحته.

قلت: وهذا من المفقود من الكتاب، رواه أحمد 4 ، وله شاهد عن جابر عند البخاري، وابن ماجه 5 ، وله شاهد آخر عن الزبير عند الحاكم 6 . قلت: الحديث صحيح بشواهده.

الأثر الثالث قال الطبري: حدثنا أحمد بن إسحاق، قال: حدثنا أبو أحمد، قال: حدثنا إسرائيل، عن ثوير، عن أبيه، عن علي، أن النبي صلى الله عليه وسلم "كان يحب سبح اسم ربك الأعلى".

أقول: قال الطبري: والقول في علل هذا الخبر نظير القول في علل الذي قبله 7 ، ولم يشر إلى صحة سنده كعادته في ذكرها.

قلت: رواه أحمد، والبزار 8 ، وإسناده ضعيف.

الأثر الرابع قال الطبري: حدثني أيوب بن إسحاق، قال: حدثنا قبيصة، قال: حدثنا سفيان، عن موسى ابن أبي عائشة، عن عبد الله بن أبي رزين، عن أبيه، عن علي، قال: قلت للعباس: سل النبي صلى الله عليه وسلم يستعملك على الصدقة قال: فقال: "ما كنت لأستعملك على غسالة ذنوب الناس " 9 .

أقول: قال الطبري: والقول في علة هذا الخبر كالقول في الذي قبله. ولم يشر إلى صحة سنده كعادته في ذكرها.

قلت: رواه اسحق، قال ابن حجر: هذا إسناد حسن. 10 ، والبزار، وابن خزيمة، والحاكم، قال الذهبي في التلخيص: صحيح 11 .

ثانيا: الأحاديث التي لم يسق لها موافقات أصالة ولم يذكر لها عللا

وفي هذا الموضع وأمثلته وجدث مثالين، حيث تكلم عنهما بكلام عام، ولم يخص العلل أو الموافقات بالإحالة، إنما جاءت عبارته عامة، بقوله: أنه "قد تقدم ذكري نظائر هذا الخبر، والبيان عن جميعها، فيما مضى من كتابي هذا، فأغنى ذلك عن إعادته في هذا الموضع"، ولم يشر إلى صحة سنده كعادته في ذكرها.

الأثر الأول قال الطبري: حدثني محمد بن معاوية الأنماطي، قال: حدثنا عباد بن العوام، عن هلال ابن خباب، عن عكرمة، عن ابن عباس أن النبي صلى الله عليه وسلم قال لعمه: "أكثر الدعاء بالعافية".

---

1 مسند أبي داود الطيالسي/الإمام : سليمان بن داود بن الجارود ت:204هـ /تحقيق:د. محمد بن عبد المحسن التركي/دار هجر /المهندسين-مصر/ط1419/1هـ-1999م 185 156/1 /مسند أحمد 579 2/ 19 قال العجلي: أم موسى كوفية تابعية ثقة، قال ابن حجر: أم موسى سرية علي قيل اسمها فاختة وقيل حبيبة مقبولة من الثالثة/ الثقات للعجلي 462/2 /تقريب التهذيب ص:759 /أبو يعلى: أحمد بن علي بن المثنى الموصلي ت:307هـ /مسند أبي يعلى/ دار المأمون للتراث/ دمشق-سوريا/ط1984/1م 593 1/ 445 حكم حسين سليم أسد: إسناده حسن

2 مجمع الزوائد ومنبع الفوائد 9/ 122 .

3 انظر:تهذيب الآثار - مسند علي 23 ص: 169 قال المحقق وهو مما غاب عنا.

4 مسند أحمد 680 2/ 98 / وفيه عاصم بن بهدلة وهو ابن أبي النجود صدوق له أوهام حجة في القراءة وحديثه في الصحيحين مقرون/ تقريب التهذيب ص: 285 .

5 صحيح البخاري/كتاب الجهاد والسير/ باب: هل يبعث الطليعة وحده؟ 2847 4/ 27 سنن ابن ماجه/كتاب فضائل أصحاب رسول الله /فضل الزبير رضي الله عنه 122 1/ 89 ، مسند أحمد 14936 23/ 198 .

6 المستدرك 5558 3/ 408 .

7 تهذيب الآثار- مسند علي ص: 222 .

8 مسند أحمد 742 2/ 142 مسند البزار 775 3/ 27 ، وقال: وهذا الحديث لا نعلمه يروى عن علي إلا بهذا الإسناد: وفيه ثوير بن أبي فاختة، سعيد بن علاقة: ضعيف، رمي بالرفض/تقريب التهذيب 1/ 151 .

9 تهذيب الآثار - مسند علي 30 ص: 235 .

10 ابن حجر أحمد بن علي العسقلاني ت:852هـ /المطالب العالية بزوائد المسانيد الثمانية/ المحقق: مجموعة من الباحثين في 17 رسالة جامعية/تنسيق: د. سعد بن ناصر الشَّثري/دار العاصمة - دار الغيث/ ط1/من المجلد 1 - 11: 1419هـ - 1998م/من المجلد 12- 18:1420هـ - 2000م 910 5/ 533 .

11 مسند البزار 895 109/3 /صحيح ابن خزيمة 2390 4/ 79 المستدرك 5430 375/3 .

أقول: ذكر الطبري أنه قد تقدم ذكري نظائر هذا الخبر، والبيان عن جميعها، فيما مضى من كتابي هذا، فأغنى ذلك عن إعادته في هذا الموضع 1 ، ولم يشر إلى صحة سنده كعادته في ذكرها.

قلت: رواه أحمد، والترمذي، عن العباس، ورواه الطبراني، وابن حبان، والحاكم 2 ، وهو صحيح.

الأثر الثاني قال الطبري: حدثنا عبد الله بن محمد الرازي حدثنا إسحق بن منصور السلولي حدثنا إسرائيل عن أبي إسحق عن عمرو بن شرحبيل عن عمر قال سمعت منادي النبي صلى الله عليه وسلم ينادي "لا يقربن الصلاة سكران" 3 .

أقول: ولم يعلق عليه الطبري سوى " ولا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم وصل الله على سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم" ولا أدري هل هي قوله أو قول المحقق، أو قول النساخ ولم يشر إلى صحة سنده كعادته في ذكرها.

قلت:رواه أبو داود، والترمذي وقال صحيح، والنسائي، وأحمد، والبزار 4 .

ثالثا: ما ليس له موافقة وذكر له متابعة وله علة نظير الذي قبله

وفي هذا المطلب ذكر الطبري متابعات للأثر مباشرة بعد ذكره الأثر الأصيل، ولم يذكر موافقات للأثر بعد إشارته للعل التي أعل بها الآخرون، وأحالها على نظيرها من الآثار مما سبقه، وقد يحيل إلى كتاب من كتبه، لأنه استوعب الطرق والموافقات فيها، لكراهة الإعادة في كتابه هذا طلبا للاختصار، ولم يشر إلى صحة الأثر فيها.

الأثر الأول قال الطبري: حدثني عبيد الله بن يوسف الجبيري، قال: حدثنا عبد الله بن داود، عن نعيم ابن حكيم، عن أبي مريم، عن علي، قال: " أتت امرأة الوليد بن عقبة النبي صلى الله عليه وسلم تشكوه، فقالت: إنه يضربني فقال: قولي له: يقول لك النبي: لا تضربني فجاءت فقالت: إنه قد ضربني فقال: قولي له: يقول لك النبي: لا تضربني، فجاءت فقالت: إنه قد ضربني فأخذ هدبة من ثوبه، فقال: انطلقي بهذه الهدبة إليه فضربها، فقال: اللهم عليك الوليد، اللهم عليك الوليد".

قلت: وذكر له متابعة تابع فيها عبيد الله بن موسى عبد الله بن داود 5 .ولم يشر إلى صحة سنده كعادته في ذكرها.

أقول: قال الطبري: "والقول في علل هذا الخبر نظير القول في علل الذي قبله".

قلت: رواه أحمد، والبزار 6 .قال الهيثمي: رجاله ثقات 7 وهو حسن.

الأثر الثاني قال الطبري: حدثني يونس بن عبد الأعلى الصدفي, أنبأنا ابن وهب, أخبرني يونس, عن ابن شهاب, أخبرني عروة بن الزبير: أن المسور بن مخرمة, وعبد الرحمن بن عبد القاري أخبراه أنهما سمعا عمر بن الخطاب, يقول: سمعت هشام بن حكيم, يقرأ سورة الفرقان في حياة رسول الله صلى الله عليه وسلم فاستمعت لقراءته, فإذا هو يقرؤها على حروف كثيرة لم يقرئنيها رسول الله صلى الله عليه وسلم كذلك, فكدت أساوره في الصلاة , فتصبرت حتى سلم, فلما سلم لببته بردائه, فقلت: من أقرأك هذه السورة التي سمعتك تقرؤها آنفا؟ فقال: أقرأنيها رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: فقلت: كذبت, فو الله إن رسول الله هو أقرأني هذه السورة التي سمعتك تقرأها، فانطلقت به أقوده إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم, فقلت: يا رسول الله إني سمعت هذا يقرأ سورة الفرقان على حروف لم تقرئنيها, وأنت أقرأتني سورة الفرقان قال: فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم: "أرسله يا عمر, اقرأ يا هشام". فقرأ عليه القراءة التي سمعته يقرؤها فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم: "هكذا أنزلت"، ثم قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: "اقرأ يا عمر", فقرأت القراءة التي أقرأني رسول الله فقال رسول الله: "هكذا أنزلت". ثم قال رسول الله: "إن هذا القرآن نزل على سبعة أحرف، فاقرؤوا ما تيسر منه".

---

1 تهذيب الآثار مسند ابن عباس 15 1/ 395 .

2 مسند أحمد 1783 3/ 303 سنن الترمذي في الدعوات، باب رقم 89 3514 5/ 534 /المعجم الكبير للطبراني 11908 330/11 /صحيح ابن حبان 951 231/3 /المستدرك 1939 711/1 .

3 تهذيب الآثار مسند عمر بن الخطاب 50 2/ 962 .

4 سنن أبي داود في الأشربة، باب في تحريم الخمر 3670 514/5 /سنن الترمذي في التفسير، باب ومن سورة المائدة 3049 253/5 /سنن النسائي 5540 286/8 / مسند أحمد 378 442/1 / مسند البزار 334 468/1 /قال المقدسي: إسناده صحيح انظر: الأحاديث المختارة 369/1 .

5 تهذيب الآثار - مسند علي 34-35 ص: 244-245 .

6 مسند أحمد 1304 2/ 431 / مسند البزار 768 3/ 20 / مسند أبي يعلى الموصلي 351 1/ 289 /

7 مجمع الزوائد ومنبع الفوائد 4/ 332 .

أقول: ذكر الطبري متابعتين له من طريق ابن وكيع أشار لهما في الإسناد السابق 1 .

وقال: "وهذا خبر قد بينا معناه وذكرنا طرقه عن عمر وموافقيه, في روايته عن رسول الـلـه صلى الـلـه عليه وسلم, وبينا اختلاف المختلفين في معناه, والعلل المفسدة قول من خالف قولنا فيه, باستقصاء ذلك في كتابنا المسمى "جامع البيان عن تأويل آي القـرآن"، فكرهنـا تطويـل الكتاب بإعادته في هذا الموضع, فمن أراد معرفة معانيه وما فيه فليلتمسه هناك يجده إن شاء الـلـه مشروحا 2 . ولم يشر إلى صحة سـنده كعادته في ذكرها.

أقول: أورد الطبري نفس السند في التفسير عن عمر مرفوعا، وعن أبي طلحة زيد بن سهل الأنصاري، وعـن ابـن مسـعود، وعـن ابـن عبـاس، وعن أبي بن كعب رضي الـلـه عنهم، وإن كان في بعضها ضعف فهي ترجع إلى معنى حديث عمر بن الخطاب وأطال النفس فيه على عادته في سرد الروايات والطرق 3 .

قلت: والحديث رواه البخاري، ومسلم، وأبي داود، والترمذي، والنسائي 4 .

المبحث الثاني: ما ذكر له علة ولم يذكر له موافقة

هناك مواضع ترك الطبري فيها ذكر الموافقات للأثر الذي يسوقه، مع ذكره ما أُعل به الأثر عند الآخرين، وأحال على موافقـات نظـائره التـي مضت من الآثار، التي ساقها كموافقات لأثر أصيل سابق، وهذه الموافقة السابقة هي الأثـر الأصـيل هنـا، وقـد يعمـد الطـبري إلى ذكـر مـا يوافقه لتأييد مذهبه في أثناء عرضه لفقه الأثر، وقد لا يحكم بالصحة على الأثر، وفيما يأتي تفصيله حسب المطالب.

أولا: ما ذكر له علة وأحال على موافقات نظائره التي مضت

في هذا المطلب ذُكْر الآثار التي ساق لها الطبري عللا عن الآخرين، وأحال الموافقات عـلى مـا مضى مـن الآثـار السـابقة، التـي قـد تكـون في مسانيد أخر سبقت، وقام بالحكم على الآثار بالصحة، مع أنه بعد البحث والنظر تبين أن فيها ضعفا.

الأثر الأول قال الطبري: حدثنا زكريا بن يحيى، قال: حدثنا عبيد الـلـه بن موسى، عن طلحة بن جبر، عن المطلب بن عبد الـلـه، عن مصعب بن عبد الرحمن، عن عبد الرحمن قال:

" لما افتتح النبي صلى الـلـه عليه وسلم مكة انصرف إلى الطائف، فحاصرهم سـبع عشرة أو ثمـاني عشرة، فلـم يفتتحهـا، ثـم أغـار غـدوة أو روحة، ثم نزل، ثم هجر، فقال: " أيها الناس إني فرط لكم، فأوصيكم بعترتي خيرا، إن موعدكم الحوض، والذي نـفسي بيـده ليقـيمن الصـلاة، وليؤتين الزكاة، أو لأبعثن إليهم رجلا مني أو كنفسي، فليضربن أعناق مقاتلتهم، وليسبين ذراريهم ".

قال: فرأى الناس أنه يعني أبا بكر أو عمر رضوان الـلـه عليهما، قال: فأخذ بيد علي بن أبي طالب رحمة الـلـه عليه فقال: هـذا، فقلـت: مـا حمل عبد الرحمن على ما صنع؟ قال: من ذاك أعجب.

قلت: صحح الطبري: هذا الخبر وذكر أن الآخرين أعلوه بأنه خبر لا يعرف له مخرج إلا من هذا الوجه، وأنه من نقل طلحة بـن جـبر، وهـو عندهم ممن لا تثبت بنقله في الدين حجة.

قال: وقد مضت نظائر هذا الخبر قبل، فكرهنا إعادتها في هذا الموضع 5 .

أقول: رواه البزار، وأبو يعلى، والحاكم 6 .

---

1 انظر: تهذيب الاثار مسند عمر بن الخطاب 27-28 2/ 777 .

2 تهذيب الآثار مسند عمر بن الخطاب 26 - 28 2/ 776 .

3 انظر: تفسير الطبري 1/ 24-34 .

4 صحيح البخاري/ في فضائل القرآن/ باب أنزل القرآن على سبعة أحرف/ وباب من لم يـر بأسـاً أن يقـول: سـورة البقـرة وسـورة كـذا/ وفي الخصـومات، بـاب كـلام الخصوم بعضهم في بعض/ وفي التوحيد/ باب قول الـلـه تعالى {فاقرؤوا ما تيسر منه} 4992/2419 3/ 122 6/ 184 /صحيح مسلم/ في الصلاة/ باب بيـان أن القـرآن أنزل على سبعة أحرف 818 1/ 560 /سنن أبي داود/ في الصلاة/ باب أُنزل القرآن على سـبعة أحـرف 1475 2/ 600 /سـنن الترمـذي/ في القـراءات/ بـاب مـا جـاء أن القرآن أنزل على سبعة أحرف 2943 5/ 193 /سنن النسائي /في الصلاة، باب جامع القرآن 936 2/ 150 .

5 تهذيب الآثار - مسند باقي العشرة 216 ص: 159-161 .

6 مسند البزار 1050 3/ 258 /قال البزار: وهذا الحديث لا نعلمه يروى عن عبد الرحمن بن عوف، إلا من هذا الوجه بهذا الإسناد ولا نعلم روى مصعب عن أبيه إلا هذا الحديث/مسند أبي يعلى الموصلي 859 2/ 165 /المستدرك 2559 2/ 131 /قال: الذهبي في تلخيص طلحة ليس بعمدة.

قال البوصيري: فيه موسى بن عبيدة الربذي وهو ضعيف/ إتحاف الخيرة المهرة بزوائـد المسـانيد العشرة/ أحمـد بـن أبي بكـر بـن إسـماعيل البوصـيري ت:840هـ /المحقق: دار المشكاة للبحث العلمي بإشراف أبو تميم ياسر بن إبراهيم/دار الوطن للنشر- الرياض/ط1/1420هـ-1999م 189/7 .

الأثر الثاني قال الطبري: حدثنا أحمد بن منصور قال: حدثنا محاضر بن المورع، عن هشام بن عروة، عن أبيه، عن الزبير، عن النبي صلى الله عليه وسلم قال:" لأن يأخذ أحدكم أحبلة فيأتي بحزم من حطب فيبيعه، فيكف الله به وجهه عن الناس خير له من أن يسأل الناس شيئا: أعطوه أو منعوه" 1 .

أقول صحح الطبري الأثر: وقال: وقد يجب أن يكون على مذهب الآخرين سقيما غير صحيح؛ لأنه خبر لا يعرف له مخرج عن الزبير، عن رسول الله صلى الله عليه وسلم إلا من حديث هشام بن عروة، عن أبيه، عنه. والخبر إذا انفرد به عندهم منفرد، وجب التثبت فيه.

قال الطبري: وقد مضى ذكرنا موافقي الزبير في رواية هذا الخبر، عن رسول الله صلى الله عليه وسلم من أصحابه، والبيان عن معناه، وما فيه من الفقه، فكرهنا إعادته 2 .

أقول: وهذه الإحالة هي الأثر الأول الذي صدر به مسند عمر رضي الله عنه مع موافقاته الذي أطال فيه النفس من 1/3-148 ، وذكر الطبري له شاهدا عن أبي هريرة 3 .

ومن طريق الزبير رضي الله عنه: أخرجه البخاري، وابن ماجه، وأحمد 4 .

الأثر الثالث: روى الطبري من طريق ابن أبي فُديك، عن ابن أبي ذئب، عن مسلم بن جندب، عن نوفل بن إياس الهذلي، أنه قال: " كان عبد الرحمن بن عوف لنا جليسا، وكان نعم الجليس، وإنه انقلب بنا ذات يوم حتى إذا دخلنا بيته دخل بيته، فاغتسل ثم خرج، فجلس معنا، وأتانا بصحيفة فيها خبز ولحم فلما وضعت بكى عبد الرحمن فقلت: يا أبا محمد ما يبكيك؟ فقال: "هلك رسول الله صلى الله عليه وسلم ولم يشبع هو وأهل بيته من خبز الشعير، فلا أرانا أخرنا لهذا لما هو خير لنا".

أقول: صحح الطبري هذا الأثر وقال: وقد يجب أن يكون على مذهب الآخرين سقيما غير صحيح لعلل: ذكر منها: أنه خبر لا يعرف له عندهم مخرج عن عبد الرحمن، عن النبي صلى الله عليه وسلم إلا من هذا الوجه، والخبر إذا انفرد به عندهم منفرد، وجب التثبت فيه.

وقال: وهذا خبر قد مضى قبل في كتابنا هذا نظائره، وبيان ما في ذلك كله من الفقه والمعاني، فكرهنا إعادته 5 .

قلت: وهذه الإحالة هي في مسند عمر في 2/ 692-705 ، وذكر الطبري له شواهد في مسند عمر عن عمر، عائشة، وأبي هريرة، وعن طلحة بن عمرو النصري، وسعد بن أبي وقاص رضي الله عنهم، ورواه عبد بن حميد 6 ، والدولابي 7 ، وأبو نعيم 8 .

قال الذهبي: نوفل بن إياس الهذلي، عن عبد الرحمن بن عوف، لا يعرف 9 .

أقول: وأصل الحديث في البخاري عن أبي هريرة 10 ، والترمذي عن أبي أمامة 11 ، وابن ماجه عن ابن عباس 12 .

<u>ثانيا: ما ذكر له علة ولكن ذكر له ما يوافقه لتأييد مذهبه في عرضه لفقه الأثر</u>

ذكر الطبري في بعض المواضع من كتابه أثناء تعليقه على بعض الآثار التي حكم عليها بالصحة؛ العلل التي أعل بها الآخرون الأثر، ولم يذكر لها الطبري موافقات بعد ذكره العلل، ولكن ذكر ما يوافقه أثناء عرضه لفقه الأثر لتأييد مذهبه، ولم يذكرها أصالة لتقوية الأثر، ولكن يستفاد منها في معرفة سبب تصحيحه للأثر، مع كونه لم يسق لها الموافقات، ليعلم أن الطبري عندما حكم بالصحة على الأثر علم ما يخرج منه.

---

1 تهذيب الآثار - مسند باقي العشرة 989 ص: 523 .

2 تهذيب الآثار - مسند باقي العشرة ص: 524 .

3 تهذيب الآثار مسند عمر 25 1/ 19 .

4 صحيح البخاري/ في الزكاة، باب الاستعفاف عن المسألة، وباب قول الله تعالى: {لا يسألون الناس إلحافاً} ، وفي البيوع، باب كسب الرجل وعمله بيده، وفي الشرب، باب بيع الحطب والكلأ 2075 3/ 57 /سنن ابن ماجه/ في الزكاة، باب كراهية المسألة 1836 3/ 46 / مسند أحمد 1429 3/ 42 .

5 تهذيب الآثار - مسند باقي العشرة ص: 120 .

6 المنتخب من مسند عبد بن حميد 1/ 83 .

7 الدولابي أبو بِشْر محمد بن أحمد الرازي المتوفى: 310هـ /الكنى والأسماء. المحقق: أبو قتيبة نظر محمد الفاريابي/دار ابن حزم - بيروت/ لبنان/الطبعة: الأولى، 1421 هـ - 2000م/ 1/ 28 .

8 حلية الأولياء وطبقات الأصفياء/ 1/ 99 .

9 ميزان الاعتدال 4/ 280 .

10 صحيح البخاري /في الأطعمة، باب ما كان النبي صلى الله عليه وسلم وأصحابه يأكلون 5414 7/ 75 .

11 سنن الترمذي/ في الزهد، باب ما جاء في معيشة النبي صلى الله عليه وسلم/ 2360 4/ 580 .

12 سنن ابن ماجه/كتاب الاطعمة/باب خبز الشعير 3346 4/ 447

الأثر الأول قال الطبري: حدثني عبد الرحمن بن عبد الـلـه بن عبد الحكم المصري، قال: حدثنا أبو زرعة وهب الـلـه بن راشد، قـال: حـدثنا حيوة بن شريح، عن أبي صخر، أن عبد الـلـه بن عطاء بن مسافع مولى آل الزبير أخبره أن عروة بن الـزبير، أخـبره، أنـه طـاف بالبيـت، هـو وأخوه، فإذا رجال يطوفون بين أيدينا، وهم يقولون: بلغنا أن رسول الـلـه صلى الـلـه عليه وسلم يقول: كذا وكـذا، فقـال لي عبـد الـلـه بـن الزبير: ألا تسمع ما يقول هؤلاء يا أخي؟ لقد أخبرني الزبير بن العوام: " أن رسول الـلـه صلى الـلـه عليـه وسـلم كـان يقـول القـول فيمكـث الزمان، ثم يقول قولا آخر ينسخ قوله الأول كما ينسخ القرآن بعضه بعضها، وإن هؤلاء يتكلمون به جميعا ". قال الطبري: وهذا خـبر عنـدنا صحيح سنده وقد يجب أن يكون على مذهب الآخرين، سقيما غير صحيح لعلل:أنه لا يعرف له عن رسول الـلـه صـلى الـلـه عليـه وسـلم مخرج يصح إلا من هذا الوجه وأنه من رواية عبد الـلـه بن عطاء، عن عروة، وهو غير معروف في نقلة الآثار، وأن أبا صخر عندهم ممن لا يجوز الاحتجاج بنقله 1 .

قلت: لم يذكر له الطبري موافقات، ولكن ذكر ما يوافقه أثناء عرضه لفقه الأثر لتأييد مذهبه.

أقول: أقول رواه الدارقطني 2 ، وذكر الطبري له موافقة مرسلة صحيحة عن أبي العلاء بن الشخير 3 .رواها مسلم 4 ، وذكر لـه شـاهدا آخـر عن عبد الرحمن بن عوف وفي إسناده ابن لهيعة 5 .

وله شاهد عن ابن عمر عند الحازمي، وقال: إنما يعرف هذا الحديث من رواية ابن البيلماني، وهو صاحب مناكير لا يتابع في حديثـه 6 .مـع شواهده يحسن والـلـه تعالى أعلم.

الأثر الثاني قال الطبري: حدثني يعقوب بن إبراهيم، قال: حدثنا أبو عتاب الدلال، قال: حدثنا عباد بن منصور، عن عكرمة، عن ابـن عبـاس، أن النبي صلى الـلـه عليه وسلم "كان يوتر على راحلته" 7 .

قال الطبري: والقول في علل هذا الخبر نظير القول في علل الخبر الذي قبله.

وهذا خبر عندنا صحيح سنده، وقد يجب أن يكون على مذهب الآخرين سقيما غير صحيح، لمثل العلل التـي ذكرناهـا في الخـبر الـذي مضى ذكره قبل هذا الخبر، من خبر عباد، عن عكرمة، عن ابن عباس، عن النبي صلى الـلـه عليه وسلم 8 .

أقول: لم يذكر الطبري له عللا ولا موافقات، ولكن ذكر ما يوافقه في فقه الأثر لتأييد مذهبه.

قلت: رواه ابن ماجه نحو إسناد الطبري 9 ، وروى له الطبري شواهد منها عن ابـن عمـر مرفوعـا 10 ، رواهـا البخـاري ومسـلم 11 ، ومنهـا موقوفة على علي وابن عمر رضي الـلـه عنهم 12 .

---

1 تهذيب الآثار - مسند باقي العشرة 778 ص: 437-438 .

2 سنن الدارقطني 4279 5/ 256 قلت: أبو صخر الذي ذكره الطبري في السند ذكره الدارقطني في سننه أنه أبو صخرة/ وجميع التراجم ذكرت أنه أبو صـخر/ وهـو حميد بن زياد أبو صخر المدني الخراط: قال أحمد: ليس به بأس، وقال ابن معين: ضعيف، وفي رواية: ليس به بأس، وقال ابن عدي: هو عندي صالح الحـديث، إنمـا أنكر عليه حديثان/ انظر: ميزان الاعتدال 1/ 612 .

3 تهذيب الآثار - مسند باقي العشرة 779 ص: 439

4 صحيح مسلم/ كتاب الايمان/ باب اختباء النبي صلى الـلـه عليه وسلم دعوة الشفاعة لأمته 344 1/ 269 .

5 تهذيب الآثار - مسند باقي العشرة 782 ص: 441 .

6 الاعتبار في الناسخ والمنسوخ من الآثار/ أبو بكر محمد بن موسى بن عثمان الحازمي ت:584هـ /دائرة المعارف العثمانية - حيـدر آبـاد، الـدكن/الطبعـة: الثانيـة، 1359 هـ ص: 23 .

7 تهذيب الآثار مسند ابن عباس 21 1/ 537 .

8 تهذيب الآثار مسند ابن عباس 1/ 489 .

9 سنن ابن ماجه 1201 2/ 267 .

10 تهذيب الآثار مسند ابن عباس 864 1/ 547 .

11 صحيح البخاري/ في تقصير الصلاة/ باب صلاة التطوع على الدابة وحيثما توجهت به، وباب الإيماء على الدابة، وباب من لم يتطوع في السفر دبر الصـلاة، وبـاب من تطوع في السفر/ وفي الوتر، باب الوتر على الدابة، وباب الوتر في السفر 1000 2/ 25 /صحيح مسلم/ في المسافرين، باب جواز صلاة النافلة على الدابة في السفر حيث توجهت / 700 1/ 487 .

12 تهذيب الآثار مسند ابن عباس 852 1/ 541 /تهذيب الآثار مسند ابن عباس 857 1/ 544 .

الأثر الثالث قال الطبري:

حدثنا ابن بشار، قال: حدثنا عبد الصمد بن عبد الوارث، قال: حدثنا هشام الدستوائي، عن أبي الزبير، عن عبد الـلـه بن سلمة، عن الزبير بن العوام، قال: " كان رسول الـلـه صلى الـلـه عليه وسلم يخطبنا كأنه منذر قوم: يصبحهم الأمر غدوة، وكان إذا كان حديث عهد بجبريل عليه السلام لم يبتسم ضاحكا حتى يرتفع عنه " 1 .

صحح الطبري الأثر وقال: وقد يجب أن يكون على مذهب الآخرين سقيما غير صحيح لعلتين: أنه خبر لا يعرف لـه مخـرج عـن الـزبير، عـن النبي صلى الـلـه عليه وسلم إلا من هذا الوجه. والخبر إذا نفرد به عندهم منفرد وجب التثبت فيه، والثانية: أن راويه أبو الزبير وأبو الزبير عندهم ممن لا يثبت بنقله في الدين حجة 2 .

قلت: ذكر الطبري ما يشهد لمعنى الأثر أثناء عرض فقه الأثر وكلها صحيحة، ذكر له شاهدا عن الـنعمان بـن بشـير مـع متابعاتـه 3 ، ورواه أحمد، وأبو يعلى الموصلي، والطبراني 4 ، قال المقدسي: إسناده حسن 5 .

الأثر الرابع قال الطبري:

حدثني بشر بن آدم، قال: حدثنا عمرو بن عاصم الكلابي، قال: حدثنا جدي عبيد الـلـه بن الوازع، عن هشام بن عروة، عن أبيـه، قـال: قـال الزبير: " عرض رسول الـلـه صلى الـلـه عليه وسلم سيفا في يده يوم أحد، فقال: من يأخذ هذا السيف بحقه؟ " قال: فقمـت؛ فقلـت: أنـا يـا رسول الـلـه قال: فأعرض عني، ثم قال: من يأخذ هذا السيف بحقه؟ قال: فقمت؛ فقلت: أنا يا رسول الـلـه قال: فأعرض عني، ثم قال: مـن يأخذ هذا السيف بحقه؟ قال: فقام أبو دجانة سماك بن خرشة فقال: أنا آخذه بحقه وما حقه؟ قال: حقه: ألا تقتل به مسلما، وألا تفـر بـه عن كافر قال: فدفعه إليه قال: وكان إذا أراد القتال، أعلم بعصابة. قال: فقلت لأنظرن اليـوم مـا يصـنع؟ قـال: فجعـل لا يرتفـع لـه شيء إلا هتكه وأفراه حتى انتهى إلى نسوة في سفح جبل، معهن دفوف لهـن، فـيهن امـرأة تقـول: "نحـن بنـات طـارق، إن تقبلـوا نعـانق، ونبسـط النمارق" "أو تدبروا نفارق، فراق غير وامق" قال: فرفع السيف ليضربها، ثم كف عنها. قال: قلت: كل عملك قد رأيت، أرأيت رفعك السيف عن المرأة بعد ما أهويت به إليها؟ قال: فقال: أكرمت سيف رسول الـلـه صلى الـلـه عليه وسلم أن أقتل به امرأة" 6 .

صحح الطبري الأثر: وقال: وقد يجب أن يكون على مذهب الآخرين سقيما، غير صحيح، لعلتين:إحداهما: أنه خبر لا يعرف له مخرج، إلا من هذا الوجه، فوجب التثبت فيه، والثانية: أنه من رواية عبيد الـلـه بن الوازع، وهو عندهم غير معروف في نقلة الآثار 7 .

قلت: رواه مسلم من غير قصتة مع هند، وأحمد، والبزار، والحاكم نحو رواية الطبري 8 .

ثالثا: ما ساق له علة ولم يذكر له موافقة لا بالإحالة على نظائره ولا في لفقه الأثر في مواضع من التهذيب ذكـر الطـبري بعـض الآثـار، وذكـر عللها التي علل بها الآخرين، وتجاوزها وصحح الخبر، ولم يسق لها أية موافقة لا بالإحالة ولا في أثنـاء عرضـه لفقـه الأثـر، واكتفـى بالإسـناد الذي ساقه، ومنها أسانيد لا توجد إلا عنده.

الأثر الأول قال الطبري: حدثنا أحمد بن منصور، قال: حدثنا عبد الصمد بن النعمان، قال: أخبرنا عبد الملك وهو أبو سـلام، عـن عمـران بـن ظبيان، عن حكيم بن سعد، عن علي، قال:

---

1 تهذيب الآثار - مسند باقي العشرة 1038 ص: 559 .

2 تهذيب الآثار - مسند باقي العشرة ص: 570 .

3 تهذيب الآثار - مسند باقي العشرة 1039-1040 -1041-1042 ص: 570-571 .

4 مسند أحمد 1437 3/ 46 /مسند أبي يعلى الموصلي 677 2/ 37 /المعجم الأوسط 2634 3/ 109 .

5 الأحاديث المختارة 877 3/ 72 .

6 تهذيب الآثار - مسند باقي العشرة 1019 ص: 548 .

7 تهذيب الآثار - مسند باقي العشرة ص: 550 .

8 صحيح مسلم/في فضائل الصحابة، باب من فضائل أبي دجانة. 2470 7/ 151 /مسـند أحمـد 12235 19/ 265 /مسـند البـزار 979 3/ 193 /المسـتدرك 5019 3/ 256 /قال الذهبي في التلخيص: صحيح.

"كان النبي صلى الـلـه عليه وسلم إذا أراد أن يسير قال: "الـلـهم بك أصول، وبك أحل، وبك أسير" 1 .

أقول: ذكر الطبري من علل الآخرين بعد أن صحح السند: " وقد يجب أن يكون على مذهب الآخرين سقيما غـير صـحيح لعلتـين إحـداهما: أنه خبر لا يعرف له مخرج من وجه يصح عن علي عن النبي صلى الـلـه عليه وسلم، إلا من هذا الوجـه، والثانيـة: أن المعـروف عـن رسـول الـلـه صلى الـلـه عليه وسلم من بعض هذا القول أنه إنما كان يقوله إذا كان في حرب، فأما الذي كان يقول إذا أراد السفر، فغير ذلك " 2 .

أقول: أورد الطبري هذا الأثر، وبيّن أن من العلل التي أُعل بها أنه دعاء كـان يقولـه الرسـول صـلى الـلـه عليـه وسـلم في الحـرب؛ ولـيس في السفر، ولم يأت الطبري بمتابعة أو شاهد يؤيد أنه قيل في السفر.

قلت: رواه أحمد، والبزار، والطبراني 3 ، وفيه عمران بن ظبيان 4 , نقل ابن حجر: عن ابن حبان في الضعفاء قوله: "أيضا فحش خطـأه حتـى بطل الاحتجاج به" 5 ، وتبع الألباني ابن حجر فقال: وتناقض فيه ابن حبان، فأورده في "الثقات" وفي "الضعفاء" أيضـا؛ وقـال:"فحـش خطـؤه حتى بطل الاحتجاج به" 6 .

ملاحظة مهمة أقول: وعبارة ابن حجر قد توصل عمران إلى حد الترك، وبمراجعة طبعتين لكتـاب المجـروحين، فوجـدت أن عبـارة ابـن حبـان هي: "كان ممن يخطئ لم يفحش خطؤه حتى يبطل الاحتجاج به ولكن لا يحتج بما انفرد به من الأخبار" 7 ، ولا أدري هل هي خطأ نسـاخ أم خطأ ابن حجر، ولذلك فإن عمران بن ظبيان يحسن حديثه عند البعض.

الأثر الثاني: قال الطبري: حدثني أحمد بن إسحاق الأهوازي، قال: حدثنا موسى بن داود، قال: حدثنا حماد بن سلمة، عن هشـام بـن عـروة، عن أبيه، عن الزبير، قال: "سمعت رجلا من اليهود يحدث النبي صلى الـلـه عليه وسلم بحديث، ثم سمعت النبي صلى الـلـه عليـه وسـلم يحدث بذلك الحديث بعد".

قال الطبري: وهذا خبر عندنا صحيح سنده، وقد يجب أن يكون على مذهب الآخرين سقيما غير صحيح لعلل: أنه خبر لا يعـرف لـه مخـرج عن الزبير، عن رسول الـلـه صلى الـلـه عليه وسلم إلا من هذا الوجه. والخبر إذا انفرد به، عندهم منفرد، وجب التثبت فيه، وأن حـماد بـن سلمة عندهم كان قد اضطرب حفظه في آخر عمره فكان يكثر غلطه، أن الصحيح عن رسول الـلـه صلى الـلـه عليـه وسـلم أنـه قـال: " إذا حدثكم أهل الكتاب فلا تصدقوهم ولا تكذبوهم "، وغير جائز أن يأمر أمته بترك تصديقهم وتكذيبهم، ويحدث هو بما سمع منهم من غـير نسبة ذلك الحديث إلى من حدثه منهم 8 .

أقول: لم أجده عند غيره، قال علي رضا حديث حسن. قلت: مداره على موسى بن داود 9 .

الأثر الثالث: قال الطبري: حدثني أيوب بن إسحاق بن إبراهيم، قال: حدثنا قبيصة، قال: حدثنا سفيان، عن موسى ابن أبي عائشة، عـن عبـد الـلـه بن أبي رزين، عن أبيه، عن علي، قال: قلت للعباس: سل لنا النبي صلى الـلـه عليه وسلم الحجابة فسأله، فقال: "أعطيكم ما هـو خـير لكم منها، السقاية، ترزؤكم ولا ترزءونها ".

صحح الطبري بقوله: وهذا خبر عندنا صحيح سنده، وقد يجب أن يكون على مذهب الآخرين سقيما غير صحيح، وذلك أنه خبر لا يعرف له مخرج عن علي، عن النبي صلى الـلـه عليه وسلم يصح، إلا من هذا الوجه، والخبر إذا انفرد به عندهم منفرد وجب التثبت فيه 10 .

أقول: رواه عبد الرزاق، والبزار، والطبراني، والحاكم 11 . وإسناده حسن.

تم الفصل بحمد الـلـه تعالى

---

1 تهذيب الآثار مسند علي 3/ 90 .

2 تهذيب الآثار - مسند علي بن أبي طالب ص:100- 101-102 .

3 مسند أحمد 691 2/ 104 ، مسند البزار 804 3/ 49 ،الدعاء للطبراني/ سليمان بن أحمد الطـبراني ت:360هـ /المحقـق: مصـطفى عبـد القـادر عطـا/دار الكتـب العلمية – بيروت/ط1/ 1413هـ 806 ص: 256 /قال الهيثمي:رواه أحمد والبزار، ورجالهما ثقات/ مجمع الزوائد ومنبع الفوائد 10/ 130 .

4 قال البخاري: فيه نظر/ التاريخ الكبير للبخاري 6/ 424 .

5 تهذيب التهذيب 8/ 134 .

6 سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة وأثرها السيئ في الأمة 9/ 188 .

7 المجروحين لابن حبان 2/ 124 .

8 تهذيب الآثار - مسند باقي العشرة ص: 544-545-546 .

9 صدوق/المعجم الصغير لرواة الإمام ابن جرير الطبري 2/ 582 . وشيخ الطبري: أحمد بن إسحاق الأهوازي، صدوق معجم شيوخ الطبري ص: 71 .

10 تهذيب الآثار - مسند علي 29 ص: 233-234 .

11 مصنف عبد الرزاق الصنعاني 9073 5/ 83 مسند البزار 895 3/ 109 /المعجم الكبير للطبراني 8395 9/ 61 /المستدرك 5430 3/ 375 قال الـذهبي في التلخـيص: صحيح/قال المقدسي: إسناده حسن/ الأحاديث المختارة 2/ 416 /قال البوصيري/ رواه إسحاق وأحمد بن منيع وأبو بكر بن أبي شيبة بإسناد حسن، ولفظهـم واحـد/ إتحاف الخيرة المهرة بزوائد المسانيد العشرة 3/ 247 قال ابن حجر:هذا إسناد حسن/ المطالب العالية 7/ 131 .

الفصل الخامس : ضوابط الحديث الصحيح وشروطه عند الطبري

إن معرفة المقبول من الحديث الصالح للاحتجاج وتنقيته من المردود له من الأهمية بمكان إذ به الدليل الذي يعمل به في الأحكام الشرعية والعقائد، والتنبيه على الحديث غير المقبول حتى يجتنب من ميدان هذه الأحكام.

والطبري من رواد هذا العلم الذي أسهم في إثراء المكتبة الإسلامية بكتاب مثل تهذيب الآثار، الذي حكم على أكثر الأحاديث والآثار التي يسندها فيه تصحيحا وتضعيفا، ولكن الذي دعاه إلى ذلك هو جمعه لأحاديث تتضمن الأحكام، وبيان فقهها، فكان لابد من بيان حكمها ووجه الاحتجاج بها، ومسوغه لما تبناه من الأدلة والآثار ومدى درجتها قوة وضعفا، والخلوص إلى بيان المذهب الحق لما رجح عنده أصالة أو بما احتف به من قرائن، مبينا لما يورده عليه المخالفون مما يخالف تصحيحه 1 .

ولقد ظهر الطبري ناقدا بصيرا في بيان علل الأخبار، فقد علل أخبارا بضعف رواتها، أو بانقطاعها، وأخرى بإرسالها، وعلل بالإبهام والجهالة، وعلل بالاضطراب، وعلل بالاختلاط، وأكثر الأحيان لا ينص على سبب العلة، ويقتصر على قوله: "هذا خبر لا يجوز الاحتجاج به في الدين لوهاء سنده"، ونحو ذلك 2 .

المبحث الأول: مفهوم الصحيح وشروطه وصفة من تقبل روايته وموقف الطبري منها

تمهيد

مفهوم الحديث الصحيح لغة: صح : تأتي على أصل واحد: يدل على البراءة من المرض والعيب، وعلى الاستواء. من ذلك الصحة؛ ذهاب السُّقْم والبراءة من كل عَيب 3 ، وهي حقيقة في الأجسام, مجاز في غيرها، والجمع: صِحاح, ككريم وكرام, أما صَحاح بالفتح فمفرد, ينعت به الصحيح، ومنه أخذ معنى الحديث الصحيح, لسلامته من العيوب والقدح 4 .

اصطلاحا:

عرفه الحميدي: "هو أن يكون الحديث ثابتا عن رسول الله صلى الله عليه وسلم, متصلا غير مقطوع, معروف الرجال.

قال يحيى بن محمد الذهلي: "لا يثبت الخبر عن النبي صلى الله عليه وسلم حتى يرويه ثقة عن ثقة, حتى يتناهى الخبر إلى النبي صلى الله عليه وسلم بهذه الصفة, ولا يكون فيهم رجل مجهول, ولا رجل مجروح, فإذا ثبت الخبر عن النبي صلى الله عليه وسلم بهذه الصفة وجب قبوله والعمل به

وترك مخالفته" 5 .

قال أبو حاتم: "ويقاس صحة الحديث بعدالة ناقليه، وأن يكون كلاما يصلح أن يكون من كلام النبوة، ويعلم سقمه وإنكاره بتفرد من لم تصح عدالته بروايته والله أعلم" 6 .

قوله: عدالة ناقليه: باعتبار سلسلة الإسناد، ولم يذكر الضبط لأنه داخل في العدالة. قوله: "وأن يكون كلاما يصلح أن يكون من كلام النبوة" هو إشارة إلى سلامة المتن.قوله: "ويعلم سقمه وإنكاره بتفرد من لم تصح عدالته بروايته" يعبر عن شرط الخلو من الشذوذ والعلة لان تفرد غير الثقة شذوذ وعلة قادحة. وعدم تصريحه بشرط الخلو من الشذوذ والعلة كأنه يقف وسطا بين الفقهاء والمحدثين.

وعبر عنه ابن خزيمة في صحيحه بأنه: "نقل العدل عن العدل موصولا إليه صلى الله عليه وسلم من غير قطع في أثناء الإسناد ولا جرح في ناقلي الأخبار" وشرط في صحيحه: فإنا لم نحتج فيه إلا بحديث اجتمع في كل شيخ من رواته خمسة أشياء": الأول: العدالة في الدين بالستر الجميل، والثاني: الصدق في الحديث بالشهرة فيه، والثالث: العقل بما يحدث من الحديث، والرابع: العلم بما يحيل من معاني ما يروي، والخامس: المتعري خبره عن التدليس فكل من اجتمع فيه هذه الخصال الخمس احتججنا بحديثه 7 .

---

1 انظر: الصناعة الحديثية عند الطبري في تهذيبه ص: 201 .

2 الصناعة الحديثية عند الطبري في تهذيبه ص: 205 .

3 معجم مقاييس اللغة مادة صح / 3 /281 .

4 السيوطي: عبد الرحمن بن أبي بكر ت:911هـ / البحر الذي زخر في شرح ألفية الأثر/ تحقيق: أنيس ابن أحمد الأندونوسي/ مكتبة الغرباء الأثرية/ المدينة المنورة/ط1420/1هـ / 310/1 .

5 تعريف الحميدي والذهلي/ انظر: الكفاية في علم الرواية للخطيب البغدادي ص: 20- 24 .

6 الجرح والتعديل لابن أبي حاتم 1/ 351 /انظر: د محمد خروبات/أبو حاتم الرازي وجهوده في خدمة السنة النبوية/ المطبعة والوراقة الوطنية/ط2007/1م.

7 صحيح ابن خزيمة 1/ 3 /صحيح ابن حبان 1/ 151 .

أما الإمام الخطابي فعرّف الصحيح: " ما اتصل سنده وعُدِّلت نقلته" 1 . فكان شرطه:

1- اتصال السند.2- عدالة الرواة وتشمل ديانتهم وضبطهم لأن المتأخرين مزجوا بين العدالة والضبط في الحكم على الراوي تعديلا وتجريحا.

ثم جاء الإمام الحاكم فوصفه بقوله: " الصحيح أن يرويه عن رسول الله صلى الله عليه وسلم صحابي زائل عنه اسم الجهالة، وهو أن يروي عنه تابعيان عدلان، ثم يتداوله أهل الحديث بالقبول إلى وقتنا هذا كالشهادة على الشهادة" 2 .ولم يسلموا للحاكم في اشتراطه للعدد.

وقال الحازمي: شرط الصحيح أن يكون إسناده متصلا وأن يكون راوية مسلما صادقا غير مدلس، ولا مختلط متصفا بصفات العدالة، ضابطا متحفظا سليم الذهن قليل الوهم سليم الاعتقاد 3 .

ثم جاء ابن الصلاح وحرر كلام الإمام مسلم فعرف الحديث الصحيح

"هو الحديث المسند, الذي يتصل إسناده بنقل العدل الضابط, عن العدل الضابط إلى منتهاه, ولا يكون شاذا ولا معللا ... وهذا هو الحديث الذي يحكم له بالصحة, بلا خلاف بين أهل الحديث" 4 .

ذكر ابن حجر: أن ابن الصلاح أخذ الحد المذكور من كلام مسلم، فإنه قال: شرط مسلم في صحيحه أن يكون متصل الإسناد بنقل الثقة عن الثقة من أوله إلى منتهاه غير شاذ ولا معلل، وهذا هو حد الصحيح في نفس الأمر، وقال: مسلم يرى أن الشاذ والمنكر اسمان لمسمى واحد 5 .

قال الذهبي: هو ما دار على: عدل، متقن، واتصل سنده. فإن كان مرسلا، ففي الاحتجاج به اختلاف. وزاد أهل الحديث: سلامته من الشذوذ، والعلة. وفيه نظر على مقتضى نظر الفقهاء، فإن كثيرا من العلل يأبونها، فالمجمع على صحته إذا: المتصل، السالم من الشذوذ، والعلة، وأن يكون رواته: ذوي ضبط، وعدالة، وعدم تدليس 6 .

ثم جاء ابن حجر فحرر كلام ابن الصلاح فقسّم الصحيح إلى قسمين فقال:

1- الصحيح لذاته: نقل عدل تام الضبط، متصل السند، غير معلل ولا شاذ هو الصحيح لذاته.

2- الصحيح لغيره: وبكثرة طرقه – الحسن- يصحح، وإنما نحكم له بالصحة عند تعدد الطرق، لأن للصورة المجموعة قوة تجبر القدر الذي قصر به ضبط راوي الحسن عن راوي الصحيح 7 .

ثانيا: مفهوم الحديث الصحيح من وجهة نظر الفقهاء والأصوليين

أولى الفقهاء والأصوليون قضية صلاحية الأحاديث للاحتجاج والاستدلال والعمل وقضية تركها وعدم صلاحيتها للاحتجاج عناية، أظهرت وكشفت عن منهج دقيق اتبعوه، موافقين للمحدثين في أصول الشروط، غاضين الطرف عن قضية الشذوذ والعلة، التي اشترطها المحدثون مع تفصيل في بعض الأمور.

---

1 معالم السنن شرح سنن أبي داود / الإمام: أبو سليمان أحمد بن محمد الخطابي البستي ت:288هـ المطبعة العلمية – حلب/ ط1/ 1351 هـ - 1932 م 1/ 6 .

2 معرفة علوم الحديث للحاكم ص: 62 .

3 انظر: الحازمي: شروط الأئمة الخمسة/ وقال الحازمي معلقا:" فهذه جوامع الاوصاف، ولها توابع ولواحق لا يمكن إحاطة العلم بها إلا بعد الممارسة والمطالعة للكتب المصنفة في هذا الشأن" /شروط الأئمة الخمسة/ لأبي بكر محمد بن موسى الحازمي 584هـ / اعتنى به عبد الفتاح أبوغدة/ مكتب المطبوعات الإسلامية /حلب-سوريا/ ط1/ 1417 هـ ص145-150 .

4 مقدمة ابن الصلاح في علوم الحديث/ 11 .

5 تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي 1/ 67-68 .

6 الذهبي: محمد بن أحمد بن عثمان ت:748هـ /الموقظة في علم مصطلح الحديث/ اعتنى به: عبد الفتاح أبو غُدّة/ مكتبة المطبوعات الإسلامية بحلب/الطبعة: الثانية، 1412 هـ/ ص: 24 .

7 نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر 210/205 . للاستزادة انظر: عبد الكريم إسماعيل صباح/ الحديث الصحيح ومنهج علماء المسلمين في التصحيح/ مكتبة الرشد- الرياض/ط1/1998م/ ص69-75 .

صفات شروط القبول 1 .

1- اتصال السند، 2- عدالة الرجال، 3- السلامة من كثرة الخطأ والغفلة، اشتراط الضبط .

4- مجيء الحديث من غير وجه، حيث كان في الإسناد مستور، فيتبين، أو كان في الإسناد انقطاع أو إرسال، 5- السلامة من الشذوذ، 6- السلامة من العلة القادحة.

ثم نبه ابن حجر قائلا: من جملة صفات القبول التي لم يتعرض لها شيخنا أن يتفق العلماء على العمل بمدلول حديث، فإنه يقبل حتى يجب العمل به، وقد صرح بذلك جماعة من أئمة الأصول." 2 .

ويقصد بالقبول: ما يجب العمل به، وبالمردود: ما لا تكليف علينا في العمل به، والأحاديث المخرجة في كتب الأئمة: منها ما هو صحيح، ومنها ما هو سقيم، والفائدة في تخريج ما لا يثبت إسناده، ولا تُعَدَّل رواته، أن الجرح والتعديل مختلف فيهما، ومن الأئمة من رأى الاحتجاج بالأحاديث المتكلم فيها، ومنهم من أبطلها، والأصل فيه: الاقتداء بالأئمة الماضين، فإنهم كانوا يحدثون عن الثقات وغيرهم، فإذا سئلوا عنهم، بيَّنوا حالهم 3 .

أولا: كان الإمام الحاكم من أوائل من تكلم عن أقسام الحديث الصحيح عند المحدثين والفقهاء سواء أكانت متفق عليها أم مختلف فيها.

قال الحاكم رحمه الله: والصحيح من الحديث منقسم على عشرة أقسام خمسة منها متفق عليها وخمسة مختلف فيها.

أ- أما المتفق عليها

1- اختيار البخاري ومسلم وهو الدرجة الأولى من الصحيح، ومثله الحديث الذي يرويه الصحابي المشهور بالرواية عن رسول الله صلى الله عليه وسلم وله راويان ثقتان، ثم يرويه التابعي المشهور بالرواية عن الصحابة وله راويان ثقتان، ثم يرويه عن أتباع التابعين الحافظ المتقن المشهور وله رواة من الطبقة الرابعة ثم يكون شيخ البخاري أو مسلم حافظا مشهورا بالعدالة في روايته فهذه الدرجة الأولى من الصحيح .

2- الحديث الصحيح بنقل العدل عن العدل رواه الثقات الحافظون إلى الصحابي وليس لهذا الصحابي إلا راو واحد .

3- أخبار جماعة من التابعين عن الصحابة، والتابعون ثقات إلا أنه ليس لكل واحد منهم إلا راو واحد.

4- هذه الأحاديث الأفراد الغرائب التي يرويها الثقات العدول تفرد بها ثقة من الثقات وليس لها طرق مخرجة في الكتب.

5- أحاديث جماعة من الأئمة عن آبائهم عن أجدادهم، ولم يتواتر الرواية عن آبائهم وأجدادهم إلا عنهم كصحيفة عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده، وبهز بن حكيم، ومعاوية بن حيدة القسيري.

قال الحاكم: فهذه الأقسام مخرجة في كتب الأئمة الخمسة محتج بها .

ب- وأما المختلف في صحتها

1- المراسيل: وهو قول الإمام التابعي أو تابع التابعي قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: وبينه وبين رسول الله صلى الله عليه وسلم قرن أو قرنان، ولا يذكر سماعاه من الذي سمعه فيه، فهذه الأحاديث صحيحة عند جماعة أئمة أهل الكوفة، كالنخعي وحماد وأبي حنيفة وأبي يوسف ومحمد بن الحسن ومن بعدهم، من أئمتهم يحتج بها عند جماعتهم، ومنهم من قال إنه أصح من المتصل المسند، فإن التابعي إذا روى الحديث من الذي سمعه منه أحال الرواية عليه، وإذا قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم فإنه لا يقوله إلا بعد اجتهاده في معرفة صحته.

2- روايات المدلسين إذا لم يذكروا سماعهم في الرواية صحيحة عند جماعة من أئمة أهل المدينة.

3- خبر يرويه ثقة من الثقات عن إمام من أئمة المسلمين فيسنده ثم يرويه جماعة من الثقات فيرسلونه، هذه الأخبار صحيحة على مذهب الفقهاء؛ فإن القول عندهم قول من زاد في متن الإسناد إذا كان ثقة، فأما أئمة الحديث فإن القول فيها عندهم قول الجمهور .

---

1 النكت على كتاب ابن الصلاح/ 1 / 493 نقلا عن شيخه العراقي.

2 النكت على كتاب ابن الصلاح 1 / 494 زاده ابن حجر.

3 جامع الأصول 1/ 152-153 .

أقول: فرق الحاكم هنا بين طريقة أهل الحديث وطريقة الفقهاء في اختلاف الوصل والإرسال، ومثل ذلك الاختلاف الذي يقع في وقف الحديث ورفعه، ونحو ذلك، وهذا مرجعه إلى الاختلاف في زيادة الثقة، سواء كانت في الإسناد أو المتن، ومتى تكون مقبولة ؟ فمن تقدم من أهل الحديث لهم منهج في ذلك، يختلف عن منهج الفقهاء والأصوليين ومن تبعهم ممن تأخر من أهل الحديث .

4- رواية محدث لا يعرف ما يحدث به ولا يحفظه كأكثر محدثي زماننا؛ فإن هذا القسم يحتج به عند أكثر أهل الحديث، وأما مالك وأبو حنيفة رحمهما الله فلا يريان الحجة به .

5- روايات المبتدعة وأصحاب الأهواء فإن رواياتهم عند أكثر أهل الحديث مقبولة إذا كانوا فيها صادقين .

قال الحاكم: وقد ذكرنا وجوه صحة الأحاديث على عشرة أنواع؛ على اختلاف بين أهله فيه لئلا يتوهم متوهم أنه ليس يصح من الحديث إلا ما أخرجه البخاري ومسلم....الخ 1 .

وقال: "الصحيح لا يعرف بروايته فقط، وإنما يعرف بالفهم والحفظ وكثرة السماع، وليس لهذا النوع من العلم عون أكثر من مذاكرة أهل الفهم والمعرفة، ليظهر ما يخفى من علة الحديث " 2 .

ويقول البيهقي: "وهذا النوع من معرفة صحيح الحديث من سقيمه لا يعرف بعدالة الرواة وجرحهم وإنما يعرف بكثرة السماع ومجالسة أهل العلم بالحديث ومذاكرتهم والنظر في كتبهم والوقوف على روايتهم حتى إذا شذَّ منها حديث عرفه" 3 .

قال الحازمي: "الرواية، يراعى فيها الألفاظ والأحوال والأسباب؛ لتطرق الوهم إليها، والتغيير والتبديل، ويختلف ذلك بالكبر والصغر، فيبالغ في مراعاتها لذلك" 4 . وقال: "ينبغي أن يعلم أن جهات الضعف متباينة متعددة، وأهل العلم مختلفون في أسبابه أما الفقهاء أسباب الضعف عندهم محصورة، وعند أئمة النقل أسباب أخر مرعية عندهم، وهي عند الفقهاء غير مرعية" 5 .

ثانيا: ثم جاء ابن دقيق العيد وبين وجه الصحيح على طريقة الفقهاء؛ وعلى طريقة المحدثين وذهب إلى صحة الطريقتين في تصحيح الحديث.

قال ابن دقيق العيد: لكل من المحدثين والفقهاء طريقا غير طريق الآخر، والعمدة في قواعد الأصوليين والفقهاء في تصحيح الحديث على عدالة الراوي وجزمه بالرواية، واعتبار التجويز الذي يمكن معه صدق الراوي وعدم غلطه، وأمكن الجمع بين روايته ورواية من خالفه بوجه جائزة، لم يترك حديثه، والمحدثون قد يروون الحديث من رواية الثقات العدول، ثم تقوم لهم علل فيه، تمنعهم من الحكم بصحته؛ ولم يجر ذلك على قانون واحد يستعمل في جميع الأحاديث 6 .

وقال "ومداره - الصحيح - بمقتضى أصول الفقهاء والأصوليين على صفة عدالة الراوي المشترطة في قبول الشهادة، فمن لم يقبل المرسل منهم زاد في ذلك أن يكون مسندا، وزاد أصحاب الحديث أن لا يكون شاذا ولا معللا، وفي هذين الشرطين نظر على مقتضى مذهب الفقهاء؛ فإن كثيرا من العلل التي يعلل بها المحدثون الحديث لا تجري على أصول الفقهاء 7 .

أقول: ويفهم من كلام ابن دقيق العيد أن الاختلاف في حد الصحيح هو في زيادة بعض الشروط واعتبارها؛ فالمحدثون ينظرون إلى قضية القبول والرد والفقهاء ينظرون إلى قضية العمل والترك؛ فكان من الطبيعي أن يكون الحد مبنيا على وظيفة الاختصاص التي ينطلق منها كل فريق منهما، ولاختلافهم في العلة كونها قادحة أو غير قادحة .

---

1 الحاكم: أبو عبد الله محمد بن عبد الله بن محمد المعروف بابن البيع المتوفى: 405هـ /المدخل إلى كتاب الإكليل/ المحقق: د. فؤاد عبد المنعم أحمد المكتبة التجارية- مكة المكرمة/مصطفى أحمد الباز ص: 29-42 .

2 معرفة علوم الحديث للحاكم ص: 60 .

3 معرفة السنن والآثار 1/ 144 .

4 الاعتبار في الناسخ والمنسوخ من الآثار/ ص:10 .

5 شروط الأئمة الخمسة/ 173 .

6 شرح الإلمام بأحاديث الأحكام/ ابن دقيق العيد/ تقي الدين محمد بن علي المعروف ت:702هـ /تحقيق:عبد العزيز بن محمد السعيد/دار أطلس-الرياض/ط1-1997م / 59-60 .

7 الاقتراح في بيان الاصطلاح/ ص: 5 .

وقال ابن رجب: كثير من الفقهاء المتأخرون يظنون أن كل حديث رواه ثقة فهو صحيح، ولا يتفطنون لدقائق علم علل الحديث، ووافقهم من طائفة المحدثين المتأخرين كالطحاوي والحاكم والبيهقي 1 .

وقال ابن القيم: عُلم أن صحة الإسناد شرط من شروط صحة الحديث، وليست موجبة لصحته، فإن الحديث إنما يصح بمجموع أمور منها؛ صحة سنده وانتفاء علته، وعدم شذوذه ونكارته، وأن لا يكون روايه قد خالف الثقات أو شذ عنهم 2 .

أقول وبناء على ما سبق لا يقبل الخبر حتى تجتمع في ناقله عدة شرائط ذكر العلماء رحمهم الله تعالى صفة الرواة الذين تقبل رواياتهم، على وجه يثبت من خلالها صحة الحديث، ويطمأن له مع غلبة الظن في الحكم على الإسناد المتكامل، من الرواة الذين بمجموعهم كوَّنوا طريق هذا الحديث أو الأثر، وكان ذلك بالاستقراء منهم الذي يظهر فيما يأتي.

قال الشافعي: ولا تقوم الحجة بخبر الخاصة حتى يجمع أمورا:- منها أن يكون من حدث به ثقة في دينه، معروفا بالصدق في حديثه، عاقلا لما يحدث به، عالما بما يحيل معاني الحديث من اللفظ، وأن يكون ممن يؤدي الحديث بحروفه كما سمع، لا يحدث به على المعنى،... حافظا إن حدث به من حفظه، حافظا لكتابه إن حدث من كتابه، إذا شرك أهل الحفظ في حديث وافق حديثهم، بريا من أن يكون مدلسا، يحدث عن من لقي ما لم يسمع منه، ويحدث عن النبي صلى الله عليه وسلم ما يحدث الثقات خلافه عن النبي صلى الله عليه وسلم، ويكون هكذا من فوقه ممن حدثه، حتى ينتهى بالحديث موصولا إلى النبي صلى الله عليه وسلم أو إلى من انتهي به إليه دونه، لأن كل واحد منهم مثبت لمن حدثه، ومثبت على من حدث عنه، فلا يستغنى في كل واحد منهم عما وصفت 3 .

وللحديث الصحيح خمسة شروط؛ بين منقص منها وزائد، وفق المنهج الذي ساروا عليه، وهذه الشروط منها ثلاثة وجودية، وهي: الاتصال، وعدالة الراوي، وهي ترجع إلى الدين، وضبطه وهو يرجع إلى الحفظ، والفطنة، واثنان عدميان وهما: عدم الشذوذ وعدم العلة القادحة 4 .

وشرط الاتصال: احتراز عما لم يتصل كالمنقطع، والمرسل، والمعضل، والمعلق الصادر ممن لم يشترط الصحة، وأما من اشترطها كالبخاري، فإن تعاليقه المجزومة المستجمعة للشرائط لها حكم الاتصال.

والعدالة: أي برواية ثقة، فاحترز بها عمن عرف ضعفه، أو جهل عينه، أو حاله، والعدالة في الظاهر؛ لقوله تعالى: {يَاأَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِنْ جَاءَكُمْ فَاسِقٌ بِنَبَإٍ فَتَبَيَّنُوا أَنْ تُصِيبُوا قَوْمًا بِجَهَالَةٍ} [الحجرات: 6]، إذا لم يكن عدلا، لا يؤمن أن يكذب فيما ينقل، ولا يقبل خبر من لم تعرف عدالته وإن عرف إسلامه وقد قال أحمد: وحكي عن أبي حنيفة: أنه يقبل خبر من لم تعرف عدالته، إذا عرف إسلامه، وليس من شرطه معرفة العدالة الباطنة؛ لأن اعتبارها يشق، وإذا ثبت أن عدالة الراوي شرط فله ثلاثة أحوال، لأنه إما أن يعلم عدالته، وهذا مقبول، وإما أن يعلم جرحه، وهذا مرود، وإما أن يجهل حاله 5 .

أقول: ومجهول الحال يأتي تفصيله لاحقا.

ومن مقتضيات العدالة كونه من أهل القبلة، فلا تقبل رواية الكافر كاليهودي والنصراني إجماعا، سواء علم من دينه الاحتراز عن الكذب أم لا، وسواء علم أنه عدل في دينه أم لا.

أقول وهذا ما عبر عنه الطبري بقوله: "وذلك أن معروفا بالصدق فينا من أهل ملتنا لو حدثنا بحديث عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أو عن كتاب الله، لكان علينا تصديقه في خبره ذلك، وإن كان من الأخبار الممكنة غير الواجبة، ولو أن معروفا بالصدق فينا من أهل الكتاب، أخبرنا عن نبيا صلى الله عليه وسلم أو نبيهم عليه السلام أو كتابنا أو كتابهم، مما لا نعلم حقيقته، لم يكن لنا تصديقه" 6 .

ومن مقتضياتها أن لا يكون مبتدعا يدعو إلى بدعة، لأنه إذا دعا إلى بدعة، لا يؤمن أن يضع لما يدعو إليه حديثاً يوافقه.

أقول: ولعل رأي الطبري يتفق مع رأي أبي حنيفة على الجملة حيث يقول: وذلك "أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قبل خبر الأعرابي؛ إذ صح عنده أنه مسلم، ولم يكن علم منه أمرا تسقط به عدالته، وكان ظاهره الصدق فيما أخبر به من الخبر، وعلى ذلك من منهاجه كان

---

1 ابن رجب: زين الدين عبد الرحمن بن أحمد الحنبلي ت: 795هـ / فتح الباري شرح صحيح البخاري/ تحقيق:طارق بن عوض الله بن محمد/دار ابن الجوزي - السعودية / الدمام -/الطبعة : الثانية/ 1422هـ 362/1 .

2 ابن قيم الجوزية: محمد بن أبي بكر بن أيوب ت:751هـ /الفروسية/ المحقق: مشهور بن حسن سلمان/دار الأندلس - السعودية – حائل/ط1/ 1414هـ-1993م ص: 245 .

3 الرسالة للشافعي 1/370-371 -373 .

4 النكت الوفية بما في شرح الألفية 1/ 78-79 .

5 البحر المحيط في أصول الفقه 6/ 158-159 .

6 تهذيب الآثار - مسند باقي العشرة ص: 546-547 .

عمل الخلفاء الراشدين المهديين الأئمة الصالحين" 1 .ولعل هذا هو السر في قبوله لبعض المجاهيل الذين لم يقبلوا عند غيره والله تعالى أعلم.

والضبط: في حالتي التحمل والأداء، من غير حصول قصور في ضبطه، وعروض عارض في حفظه، فخرج المغفل كثير الخطأ، بأن لا يميز الصواب من غيره، وكذا قليل الضبط: وهو ما يسمى ضبطا مما هو المعتبر في الحسن لذاته، وان كان في دائرة القبول والاحتجاج، لأنه متى لم يضبط غيَّر اللفظ والمعنى.

وهناك شروط مترددة بين العدالة والضبط مثل التكليف، فلا تقبل رواية المجنون والصبي مميزا كان أو لا؛ لعدم الوازع عن الكذب، والمراد بالعقل المعتبر هنا التيقظ، وكثرة التحفظ، ولا يكفي العقل الذي يتعلق به التكليف فأما تحمله الخبر، إذا كان عاقلا مميزاً، ورواه بعد، بلوغه، فجائز لإجماع السلف على عملهم بخبر ابن عباس، وابن الزبير، والنعمان بن بشير، وغيرهم من أحداث الصحابة.

عدم الشذوذ: ما يخالف فيه الراوي من هو أرجح منه في الضبط أو العدد، ولا يمكن الجمع بينهما.

غير معلل: فخرج ما فيه علة من العلل جليها أو خفيها.

وزاد بعض الفقهاء والأصوليين شرطا سادسا: وهو كون الراوي فقيها، وشرط عيسى بن أبان فقه الراوي لتقديم الخبر على القياس، وتابعه أكثر متأخري الحنفية، ومنهم الدبوسي 2 .

وخلاصة التقدمة أن الصحيح: ما سلم من الطعن في إسناده، ومتنه 3 .

وفيما يأتي نبين رأي الطبري في شروط الحديث الصحيح، وفق ما يستخلص من منهجه الذي سار عليه في تهذيبه إن شاء الله تعالى وبالله التوفيق.

المطلب الأول: الاتصال والانقطاع في الإسناد

البحث في اتصال السند وانقطاعه هو أول ما ينظر إليه أئمة النقد عند معاينتهم لروايات المحدثين؛ باعتباره أول شرط ينبغي أن يتحقق في الحديث الصحيح، وقد اعتبر الاتصال أول شرط في الحديث الصحيح؛ لأن شرط العدالة إنما يتوقى به من الكذب المتعمد، وأما شرط الضبط فلتوقي الوقوع في الخطأ، ولكن الاتصال فلضمان عدم وقوع الآفتين كلتيهما 4 .

إن اتصال الإسناد الركيزة الأساسية في نسبة القول إلى قائله، وهو الذي يعتمد عليه المحدثون في والطبري قصد في كتابه ذكر الصحيح من الأحاديث، والحديث الصحيح لا يكون صحيحا حتى يتصل سنده والطبري متفق مع النقاد في هذا الشرط، حيث شرط في جميع الأحاديث الأصول الاتصال.

والانقطاع الظاهر يعني أن يثبُتَ عدم سماع الراوي ممن فوقه، سواء عاصره أو لم يعاصره 5 .

أولا- موقف الطبري من الانقطاع

أقول: بعد استقراء الآثار التي أوردها الطبري في الأصل هي متصلة بالإسناد.

وقد ضعف الطبري آثارا بسبب الانقطاع، وصرح الطبري في أكثر من موضع من تهذيبه بذلك منها.

مثال: قال الطبري: حدثتنا أن يونس بن عبد الأعلى الصدفي، حدثك قال: أخبرنا ابن وهب، قال: حدثني مالك بن أنس، عن عمرو بن يحيى المازني، عن أبيه، أن الضحاك بن خليفة، ساق خليجا له من العريض، فأراد أن يمر في أرض محمد بن مسلمة، فأبى محمد، فقال الضحاك: لم تمنعني وهو لك منفعة؟ تشرب أولا وآخرا ولا يضرك فأبى محمد، فكلم فيه الضحاك عمر بن الخطاب رضي الله عليه، فدعا محمد بن مسلمة، فأمره أن يخلي سبيله، فقال محمد: لا، فقال عمر: "لم تمنع ما ينفعه، وهو لك نافع، تشرب أولا وآخرا ولا يضرك" فقال محمد: لا والله، فقال عمر رضي الله عنه: "والله ليمرن به ولو على بطنك" 6

1 تهذيب الآثار مسند ابن عباس 1119 2/ 757 .

2 البحر المحيط في أصول الفقه 6/ 141-212 .

3 انظر: شرح التبصرة والتذكرة 1/ 104 / شرح نخبة الفكر للقاري ص:242- 243-244 .

4 انظر: : فاتح بوزيت/مسالك الكشف عن الاتصال والانقطاع في الرواية عند المحدثين النقّاد دراسة نظرية تطبيقية / إشراف: الدكتور سلطان سند العكايلة/ درجة الماجستير في الحديث/ كلية الدراسات العليا/الجامعة الأردنية/آب، 2006م 26 .

5 انظر: الصناعة الحديثية عند الطبري في تهذيبه ص: 51-52-53 .

6 تهذيب الآثار مسند ابن عباس 1165 2/ 791 .

عقب الطبري قائلا: " أن الرواية عن عمر رحمة اللـه عليه بما روي عنه مما ذكرنا، عن غير من شاهد عمر، ولا أدركـه، ولا سـمع منـه يـأمر ذلك، فيجوز لنا إضافة ذلك إليه مع ما في الخبر عن عمر الذي ذكرناه مما لا حاجة لسامعه إلى شـاهد غـيره عـلى وهائـه، وأنـه غـير جـائزة إضافته إليه، وذلك إخباره عن عمر رضوان اللـه عليه، أنه قال: ليمرن به ولو على بطنك، وهذا من الكلام الذي لو حكي مثله عمن لا يـداني عمر رضوان اللـه عليه في فضله ومحله من الإسلام وورعه، لاستفظع، فكيف عن عمر رضي اللـه عنه؟ وهل يكون إلى مرور بخليج ما عـلى بطن إنسان لإنسان سبيل، فيحلف عمر أن يمر به عليه؟ " 1 .

أقول: وضح الطبري موقفه من الانقطاع بهذا المثال، معللا ذلك بأن الرواية جاءت من طريق من لم يشاهد عمر، ولا أدركـه، ولا سـمع منـه يأمر ذلك ورده أيضا من جهة النظر، ومن جهة أن العمل ليس عليه، فقال: "قال يونس: قال ابن وهب، قال مالك: ليس عليه العمل اليـوم، ولا أرى العمل به" 2 .

مثال آخر: قال الطبري: حدثكم به ابن حميد، قال: حدثنا يحيى بن واضح، قال: حدثنا أبو حمزة، عن جابر، عن أبي جعفر، عن أبي مسـعود، قال: " لو صليت صلاة لم أصل فيها على النبي صلى اللـه عليه وسلم ظننت أن صلاتي لم تتم " 3 ، ثم قـال: فإنـه خـبر مرسـل؛ وذلـك أن أبـا جعفر 4 لم يدرك أبا مسعود، ولا رآه، ولو كان قد أدركه، ورآه لم يجز لنا تصحيحه عنه؛ إذ كان راويه جابر الجعفي، وفي نقل جـابر الجعفـي ما فيه وعزيز تصحيحه 5 .

أقول: وصف الطبري الخبر بأنه مرسل، بمعناه الواسع، ولم يقصره على ما رواه التابعي عن رسول اللـه صلى اللـه عليه وسلم.

مثال آخر: قال الطبري: حدثنا أحمد بن عبد الرحمن بن وهب، قال: حدثنا عمي عبد اللـه بن وهب، قال: أخبرني عمرو بـن الحـارث، عـن سعيد بن أبي هلال، عن زيد بن أيمن، عن عبادة بن نسي، عن أبي الدرداء، قال: قال رسول اللـه صلى اللـه عليه وسلم: " أكثروا علي الصـلاة يوم الجمعة؛ فإنه يوم مشهود، تشهده الملائكة، وإن أحدا لا يصلي علي إلا عرضت صلاته علي حتى يفرغ منهـا، قـال: قلـت: وبعـد المـوت؟ قال: إن اللـه حرم على الأرض أن تأكل أجساد الأنبياء". قال الطبري: في أسانيدها نظر 6 . أقول: لم يذكر الطبري موضع النظر والظاهر في ما قاله المحدثون أنه منقطع.

أولا: موقف الطبري من الحديث المرسل

نقل ابن عبد البر رأي الطبري في المرسل فقال: وقالت طائفة من أصحابنا مراسيل الثقات أولى من المسندات واعتلوا بأن من أسند لـك فقـد أحالك على البحث عن أحوال من سماه لك ومن أرسل من الأئمة حديثا مع علمه ودينه وثقته فقد قطع لك على صحته وكفاك النظر، وهو قول أبي جعفر محمد ابن جرير الطبري وزعم الطبري أن التابعين بأسرهم أجمعوا على قبـول المرسـل ولم عـنهم إنكـاره ولا عـن أحـد الأئمـة بعدهم إلى رأس المائتين 7 .

ولكن الإمام الطبري لا يقبل الحديث المرسل حتى تتحقق فيه شروط.

---

1 تهذيب الآثار مسند ابن عباس 2/ 793 .

2 تهذيب الآثار مسند ابن عباس 2/ 791 .

3 تهذيب الآثار - مسند باقي العشرة 359 ص: 229 /رواه الدارقطني وقال: جابر ضعيف وقد اختلف عنه/ سنن الدارقطني 1343-1345 2/ 171 .

4 محمد بن علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب رضي اللـه عنهم أبو جعفر الباقر أرسل عن جديه الحسن والحسين وجده الأعلى علي رضي اللـه عـنهم وعـن عائشة وأبي هريرة أيضا وجماعة/ جامع التحصيل ص: 266 .

5 تهذيب الآثار - مسند باقي العشرة ص: 257 .

6 تهذيب الآثار - مسند باقي العشرة 354 ص: 224-225 /قال البوصيري: هذا إسناد رجاله ثقات إلا أنه منقطع في موضعين عبادة بن نسي روايته عن أبي الـدرداء مرسلة قال العلاء: وزيد بن أيمن عن عبادة بن نسي قاله البخاري/ مصباح الزجاجة في زوائد ابن ماجه 2/ 59 .

7 التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد 1/3- 4 .

1- احتج الطبري بالخبر المرسل بشرط أن يكون المرسل ممن لا يحدث إلاّ عن ثقة.

أقول: ولذلك احتج الطبري بمرسل للشعبي

مثال:

قال الطبري: حدثنا أبو كريب، حدثنا أبو بكر بن عياش، عن عاصم، قال: قيل للربيع بن خثيم: ما يمنعك أن تجيء بالبيت من الشعر، فإن أصحابك كانوا يجيئون بالبيت وبالبيتين؟ قال: "إنه ليس أحد يلفظ بشيء إلا كتب وجعل في إمامه، ورآه يوم القيامة، وليس أحد يوم القيامة إلا يعرض عليه إمامه، وإني أكره أن أقرأ في كتابي يوم القيامة بيت شعر" والصواب من القول عندنا في معنى قول النبي صلى الله عليه وسلم: " لأن يمتلئ جوف أحدكم قيحا حتى يريه خير له من أن يمتلئ شعرا، هو ما رواه عن رسول الله صلى الله عليه وسلم في معنى ذلك الشعبي، عن قوله: "لأن يمتلئ جوف أحدكم قيحا خير له من أن يمتلئ شعرا هجيت به" 1 .

قال الطبري: فإن قال قائل: إن الخبر الذي ذكرت عن الشعبي، عن رسول الله صلى الله عليه وسلم في ذلك خبر مرسل، قيل له: مراسيل العدول الذين شأنهم التحفظ من الرواية عمن لا يجوز الرواية عنه من الأخبار، لله تعالى دين لازم من بلغته قبولها والدينونة بها 2

واحتج بمرسل عمرو بن دينار، الذي صحح له روايته في النهي عن الوسم 3 بقوله: وقد وافق طلحة بن يحيى في رواية هذا الخبر عن رسول الله صلى الله عليه وسلم جماعة من أصحابه نذكر ما صح من ذلك عندنا سنده 4 .

قال الطبري: حدثنا أبو كريب، قال: حدثنا يونس بن بكير، عن طلحة بن يحيى، عن يحيى وعيسى ابني طلحة، عن أبيهما، قال: " مر على رسول الله صلى الله عليه وسلم ببعير، قد وسم في وجهه، فقال: " لو أن أهل هذا عدلوا النار عن وجه هذه الدابة" فقلت: لأسمن في أبعد مكان من وجهها، فوسمت في عجب الذنب حلقة " 5 .

قال الطبري: وقد وافق طلحة بن يحيى في رواية هذا الخبر عن رسول الله - صلى الله عليه وسلم - جماعة من أصحابه نذكر ما صح من ذلك - عندنا - سنده 6 .

فقال: حدثنا ابن بشار، قال: حدثنا أبو عاصم، قال: أخبرنا ابن جريج، قال: أخبرنا عمرو بن دينار: " أن النبي صلى الله عليه وسلم مر بحمار يدخن أنفه، قد وسم في أنفه! قال: فلعن من وسم هذا ". قال: قلت: عن من؟ قال: لا أدري 7 .

قلت: من الأمثلة السابقة تبين موقفه من مراسيل الثقات المتثبتين أمثل شعبة وعمرو بن دينار.

2- ألا يكون المرسل للخبر ممن يروي عن كل أحد، لا يبالي ثقة كان أم ضعيفا.

ولذلك ضعف مرسلات أبي جعفر الباقر، فساق له رواية، بعد أشار إلى أن في إسنادها نظر.

قال الطبري: ندب من الله - جل ثناؤه - عباده المؤمنين إليها، - الصلاة على النبي - أخبار بأنه كان يأمر بذلك في بعض أحوال المرء أكثر مما كان يأمر به في غيره من الأحوال، وذلك حال ذكر اسمه أو سماعه ذكر اسمه من غيره، وفي يوم الجمعة: في أسانيدها نظر، وذلك ما 8 :

قال الطبري: حدثني يعقوب بن إبراهيم، قال: حدثنا ابن علية، قال: أخبرنا القاسم بن عمرو العبدي، عن أبي جعفر وأيوب، عن عمرو بن دينار، عن أبي جعفر، قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: " من ذكرت عنده فلم يصل علي - قال أحدهما: فقد خطيء طريق الجنة، وقال الآخر: فقد نسي طريق الجنة " 9 .

---

1 تهذيب الآثار مسند عمر 967 2/ 651 .

2 تهذيب الآثار مسند عمر 967 2/ 651 .

3 تهذيب الآثار - مسند باقي العشرة 638 ص: 343 .

4 تهذيب الآثار - مسند باقي العشرة ص: 341 .

5 تهذيب الآثار - الجزء المفقود 629 ص: 340 .

6 تهذيب الآثار - الجزء المفقود ص: 341 .

7 تهذيب الآثار - الجزء المفقود 638 ص: 343 .

8 تهذيب الآثار - الجزء المفقود ص: 224 .

9 تهذيب الآثار - الجزء المفقود 358 ص: 227 .

وضعف لعبد الـلـه بن أبي بكر بن محمد بن عمرو بن حزم وساق له أيضا رواية 1 ، قال الطبري: "وقد ورد ببيان صحة ما قلت من أن قضاءه الذي قضى به بين الزبير والأنصاري، كان في مياه السيول: خبر يؤيد ما بينا من الدلالة على صحته، وإن كان في إسناده بعض النظر 2 .

قال الطبري: حدثني يونس بن عبد الأعلى، قال: أخبرنا ابن وهب، قال: حدثني مالك، عن عبد الـلـه بن أبي بكر، أنه بلغه أن رسول الـلـه - صلى الـلـه عليه وسلم - قال في سيل مهزور ومذينب: " يمسك حتى الكعبين، ثم يرسل الأعلى على الأسفل " 3 .

وضعف مراسيل الحسن البصري فقال: مراسيل الحسن أكثرها صحف غير سماع، وأنه إذا وصلت الأخبار فأكثر روايته عن مجاهيل لا يعرفون، ومن كان كذلك فيما يروي من الأخبار، فإن الواجب عندنا أن نتثبت في مراسيله 4 .

قال الطبري: وحدثنا ابن حميد، قال: حدثنا هارون بن المغيرة، عن إسماعيل، عن الحسن، قال: قال الزبير بن العوام: كيف أصبحت يا نبي الـلـه، جعلني الـلـه فداك؟ قال: فقال النبي صلى الـلـه عليه وسلم: "أما تركت أعرابيتك بعد، يا زبير" 5 ؟

عقب الطبري: "هذه أخبار واهية الأسانيد، لا تثبت بمثلها في الدين حجة، وذلك أن مراسيل الحسن أكثرها صحف غير سماع، وأنه إذا وصلت الأخبار فأكثر روايته عن مجاهيل لا يعرفون. ومن كان كذلك فيما يروي من الأخبار، فإن الواجب عندنا أن نتثبت في مراسيله" 6 .

قلت: فإرسال الحديث عنده علة يضعف بها الحديث، إذا كان لا يحدث عن ثقة، أولم يعرف حال من يرسل عنهم، وفي نفس الوقت فهو يقبل المرسل إذا حدث عن ثقة، ولم يكن في الباب غير ذلك المرسل، فإذا وجد في الباب غير ذلك المرسل، وصح سنده فالمصير إليه دون المرسل، ويكون ذكر المرسل من باب تعضيد ذلك الموصول وحسب.

ثانيا: موقف الطبري من التدليس.

قلت: الطبري لم يصرح بضعف خبر راويه مدلس في تهذيبه، واكتفى بقوله: وخبر المدلس عندهم غير جائز الاحتجاج به في الدين، إلا بما قال فيه: حدثنا أو سمعت, وما يدل على السماع 7 .

قال الطبري: "إن سأل سائل فقال: ما قلت في خبر المدلس، فقد كان الشافعي يأبى قبول خبره إلا بأن يقول سمعت، أو ما أشبه ذلك؟ قيل له: خبر المدلس عندنا مقبول.

1- إلا من كان منهم معروفا بتدليس عن غير الثقات، وغير أهل الأمانة والعدالة، فإنه إذا كان معروفا بذلك لم يجز الاحتجاج من خبره بما علم أنه قد دلَّس فيه، فأما ما لم يعلم من خبره أنه قد دلس فيه؛ فواجب قبوله، ولازم فيه تصديقه، كما يلزم قبول خبر غير المدلس.

2- وأما من كان معروفا بالتدليس عن الثقات، وأهل الأمانة والعدالة فخبره في كل الأحوال مقبول غير مردود؛ مدلَّسا كان أو غير مدلس" 8 .

أقول: يظهر من قول الطبري السابق أن رأيه في خبر المدلس على قسمين.

1- من كان معروفا بتدليس عن غير الثقات، فإنه إذا كان معروفا - مكثرا - لم يجز الاحتجاج من خبره بما علم أنه قد دلَّس فيه، فأما ما لم يعلم من خبره أنه قد دلس فيه؛ فيقبل.

مثاله قال الطبري: فمعلوم بذلك أن قول النبي صلى الـلـه عليه وسلم: " لا تحل الصدقة لغني " على الخصوص، وأنه معني به من الصدقة المفروضة بعضها لما وصفنا؛ ولأن الـلـه - تعالى ذكره - قد جعل في الصدقة المفروضة حقا لصنوف من الأغنياء، وهم: المجاهدون في سبيل الـلـه، والعاملون عليها، وأبناء السبيل الذين لهم ببلدهم غنى، وهم منقطع بهم في سفرهم. وقد روي بنحو ما قلنا في ذلك عن رسول الـلـه صلى الـلـه عليه وسلم من جهة نقل الواحد خبر، وإن كان في إسناده نظر، وذلك ما: حدثني به: محمد بن خلف العسقلاني، قال:

---

1 تهذيب الآثار - مسند باقي العشرة ص:434 /عن عبد الـلـه بن أبي بكر، أنه بلغه أن رسول الـلـه - صلى الـلـه عليه وسلم - قال في سيل مهزور ومذينب: " يمسك حتى الكعبين، ثم يرسل الأعلى على الأسفل ".

2 تهذيب الآثار - مسند باقي العشرة ص433 .

3 تهذيب الآثار - الجزء المفقود 777 ص: 434 .

4 تهذيب الآثار مسند علي 3/ 113 .

5 تهذيب الآثار مسند علي 181 3/ 111 .

6 تهذيب الآثار مسند علي 3/ 112 .

7 تهذيب الآثار مسند علي 3/ 247 .

8 أورده محقق كتاب معرفة علوم الحديث أحمد السلوم بقوله: خاتمة: قرأت بخط ابن سعد الـلـه الحنبلي الحافظ في آخر النسخة ك ما نصه: وجدت بخط شيخنا جمال الدين، أيده الـلـه تعالى، قال أبو جعفر: .. في كتاب لطيف النص الذي في الأعلى/انظر: معرفة علوم الحديث وكمية أجناسه/ ص358 .

حدثنا الفريابي، قال: حدثنا سفيان، عن عمران البارقي، عن عطية العوفي، عن أبي سعيد، قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: " لا تحل الصدقة لغني إلا في سبيل الله، أو ابن السبيل، أو جار فقير يتصدق عليه فيهدي لك أو يدعوك " 1 .

قلت: قد يكون ضعف الأثر لأجل عطية كان يدلس عن رجل يكنى أبا سعيد غير الصحابي.

2- من كان معروفا بالتدليس عن الثقات، وأهل الأمانة والعدالة فخبره في كل الأحوال مقبول غير مردود؛ مدلِّسا كان أو غير مدلس.

قال الفسوي: وحديث سفيان وأبي إسحاق والأعمش ما لم يعلم أنه مُدَلَس يقوم مقام الحجة 2 . قال ابن القطان: إذا كان المدلس ثقة يختلف في قبول معنعنه ما لم يقل: حدثنا، أو أخبرنا، أو سمعت، فإنه إذا قال ذلك قبل إجماعا لثقته، وإذا لم يقل ذلك قبله قوم ما لم يتبين في حديث بعينه أنه لم يسمعه، ورده آخرون ما لم يتبين أنه سمعه 3 .

رواة مدلسون صحح الطبري أخبارهم، ولم يصرحوا فيها بالسماع

أ- قَتادة بن دِعامة بن قتادة السدوسي، قال الذهبي: وهو حافظ ثقة ثبت، لكنه مدلس: ورمى بالقدر، ومع هذا فاحتج به أصحاب الصحاح، لا سيما إذا قال حدثنا 4 .

قال ابن حجر: قتادة بن دعامة السدوسي البصري صاحب أنس بن مالك رضي الله تعالى عنه كان حافظ عصره وهو مشهور بالتدليس وصفه به النسائي وغيره من المرتبة الثالثة 5 .

ومما رواه الطبري عن قتادة

1- قال الطبري: حدثنا محمد بن بشار, وقتادة بن سعد بن قتادة السدوسي, قالا: حدثنا معاذ بن هشام, حدثني أبي, عن قتادة, عن أبي الأسود الديلي,... قال: فخطب عمر بن الخطاب يوم جمعة قال: فقال: " إن نبي الله صلى الله عليه وسلم كان يقول: "لا تزال طائفة من أمتي على الحق منصورة حتى يأتي أمر الله" 6 .

قال الطبري: وهذا خبر عندنا صحيح سنده , لا علة فيه توهنه , ولا سبب يضعفه؛ لعدالة من بيننا وبين رسول الله صلى الله عليه وسلم من نقلته ورواته , وقد يجب أن يكون على مذهب الآخرين سقيما غير صحيح لعلتين والأخرى: أن قتادة عندهم من أهل التدليس , معروف عندهم بذلك , وغير جائز عندهم أن يحتج من راوية المدلس , وإن كان عدلا , إلا بما قال فيه حدثنا , أو سمعت , وما أشبه ذلك , مما يدل على سماعه 7 .

أقول: وقد عنعنه قتادة في هذا المثال، ولكن الطبري روى له شواهد عن معاوية، وأبي هريرة، والمغيرة بن شعبة، وثوبان، وأبي أمامة الباهلي، وعمران بن حصين، وسلمة بن نفيل الحضرمي، وجابر بن عبد الله، والحديث صحيح. وروى له متابعة .

قال الطبري: حدثني أبو شرحبيل الحمصي عيسى بن خالد بن أخي أبي اليمان , قال: حدثنا أبو اليمان, حدثنا إسماعيل بن عياش, عن سعيد بن أبي عروبة, عن قتادة, قال: حدثنا عبد الله بن أبي الأسود, قال: "انطلقنا أنا وزرعة بن ضمرة, وعبد الله بن قيس حاجين, فجلسنا إلى ابن عمر" الحديث 8 . قلت وهذه المتابعة جاءت بالتصريح بالتحديث.

---

1 تهذيب الآثار - مسند باقي العشرة 758 ص: 414 /ورواه ابو داود في السنن 1637 3/ 78 ، وأحمد في المسند 11929 18/ 416 /قال المحقق: إسناده ضعيف، لضعف عطية، وجهالة عمران / ورواه ابن خزيمة في صحيحه 2368 2/ 1140 وقال -مع براءتي من عهدته- عن أبي سعيد/ والبيهقي في السنن الكبرى 13202/13199 7/ 35 وصرح بأن أبا سعيد هو الخدري وقال: وهذا إن صح، قال ابن حبان: عطية سمع من أبي سعيد الخدري فلما مات أبو سعيد جعل يجالس الكلبي وكناه أبا سعيد ويروي عنه ويقول حدثني أبو سعيد فيتوهمون فلا يحل الاحتجاج به ولا كتابة حديثه إلا على جهة التعجب/ المجروحين لابن حبان 2/ 176 / وقال البيهقي: وحديث عطاء بن يسار، عن أبي سعيد أصح طريقا/ السنن الكبرى للبيهقي 7/ 36 .

2 الفسوي: يعقوب بن سفيان ت: 277هـ /المعرفة والتاريخ/ المحقق: أكرم ضياء العمري/مؤسسة الرسالة، بيروت/ط2/ 1401 هـ- 1981 م 2/ 637 .

3 بيان الوهم والإيهام في كتاب الأحكام 2/ 435 .

4 تهذيب الآثار مسند عمر بن الخطاب 2/ 816 2/ 871 / ميزان الاعتدال 3/ 385 .

5 ابن حجر: أحمد بن علي العسقلاني ت: 852هـ /تعريف اهل التقديس بمراتب الموصوفين بالتدليس/ المحقق: د. عاصم بن عبدالله القريوتي/ مكتبة المنار – عمان/ الطبعة: الأولى، 1403 - 1983 ص: 43 .

6 تهذيب الآثار مسند عمر 814/2 /رواه الطبراني في الأوسط 8397 200/8 /وابن عبد البر في جامع بيان العلم وفضله 2246 1141/2 /قال ابن حجر: فيه انقطاع بين قتادة وأبي الأسود، ورجاله ثقات/ المطالب العالية 17/ 596 .

7 تهذيب الآثار مسند عمر 2/ 816 .

8 تهذيب الآثار مسند عمر 1145 2/ 817 .

2- مثال آخر قال الطبري: حدثنا ابن بشار, وابن المثنى, قالا: حدثنا محمد بن جعفر, حدثنا شعبة, عن قتادة, عن يونس بن جبير, عن كثير بن الصلت, قال: كان ابن العاص, وزيد بن ثابت يكتبان المصاحف, فمرا على هذه الآية فقال زيد: سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول: "الشيخ والشيخة فارجموهما البتة" فقال عمر: لما أنزلت أتيت النبي صلى الله عليه وسلم فقلت: أكتبنيها, فكأنه كره ذلك, قال: فقال عمر: ألا ترى أن الشيخ إذا زنى وقد أحصن جلد ورجم, وإذا لم يحصن جلد, وإن الشاب إذا زنى وقد أحصن رجم " 1 .

قال الطبري: وهذا خبر عندنا صحيح سنده , لا علة فيه توهنه , ولا سبب يضعفه , لعدالة من بيننا وبين رسول الله صلى الله عليه وسلم من نقلته , وقد يجب أن يكون على مذهب الآخرين سقيما غير صحيح , لعلل: والثانية: أن قتادة من أهل التدليس , ولا يحتج عندهم من حديث المدلس في الدين إلا بما قال فيه: سمعت أو حدثنا وما أشبه ذلك , وليس ذلك كذلك في هذا الخبر 2 .

قلت: وهو من رواية شعبة عنه؛ حيث قال: "كفيتكم تدليس ثلاثة: الأعمش وأبو إسحاق وقتادة" 3 .

ب- سليمان بن مهران الكاهلي الأعمش عندهم مدلس 4 .

أقول: ذكر الذهبي: أنهم ما نقموا عليه إلا التدليس، عدل صادق ثبت، وربما دلس عن ضعيف، فمتى قال حدثنا فلا كلام، ومتى قال " عن " تطرق إلى احتمال التدليس إلا في شيوخ له أكثر عنهم: كإبراهيم، وابن أبي وائل، وأبي صالح السمان، محمولة على الاتصال 5 .

قال ابن حجر: سليمان بن مهران الأعمش محدث الكوفة وقارؤها وكان يدلس وصفه بذلك الكرابيسي والنسائي والدارقطني وغيرهم وهو من المرتبة الثانية 6 .

مثال: قال الطبري: حدثنا أبو هشام الرفاعي، قال: حدثنا يحيى بن آدم، قال: قلت لشريك: ما تقول في الرجل يقول لورثته: من يضمن عني ديني؟ ضمنه بعضهم، ولا يسمي، فقال: من أجازه فهو أحسن قولا ممن لم يجزه، حدثنا الأعمش، عن المنهال بن عمرو، عن عباد، عن علي أن النبي صلى الله عليه وسلم قال: "من يضمن عني ديني، ويقضي عداتي، ويكون معي في الجنة؟" 7 .

قال الطبري: وهذا خبر عندنا صحيح سنده، وقد يجب أن يكون على مذهب الآخرين سقيما غير صحيح، لعلل: والثانية: أن الأعمش عندهم مدلس، ولا يجوز عندهم من قبول خبر المدلس إلا ما قال فيه: حدثنا أو: سمعت، وما أشبه ذلك 8 .

وروى له متابعات تابع فيها الأسود بن عامر، يحيى بن آدم، وإن كانت ضعيفة فالطبري يقبلها قلت: وانتفى التدليس بالروايات الأخرى التي تروي السند عن غير الأعمش فانتفى التدليس.

مثال آخر: قال الطبري: حدثنا ابن بشار، قال: حدثنا أبو عامر، قال: حدثنا سفيان، عن سليمان، عن ذكوان، عن أبي هريرة، عن النبي صلى الله عليه وسلم قال: " أربع من الجاهلية، لن يدعها الناس: النياحة، والتغاير أو التعاير - شك أبو عامر- في الأحساب، ومطرنا بنوء كذا وكذا، والعدوى، جرب بعير في مائة، فمن أعدى الأول؟ " 9 .

قلت: يلاحظ أن رواية الأعمش هنا، هي عن شيخه الذي يكثر عنه، ذكوان أبي صالح، وقد تقدم ذكر رأي الذهبي أن هذا النوع من الرواية يحمل على الاتصال.

---

1 تهذيب الآثار مسند عمر 2/ 870 . السنن الكبرى للنسائي 7107 6/ 406 /مسند أحمد 21596 35/ 472 الدارمي: عبد الله بن عبد الرحمن بن الفضل ت: 255هـ /سنن الدارمي/ تحقيق: حسين سليم أسد الداراني/دار المغني – السعودية/الطبعة: الأولى، 1412 هـ - 2000 م 2368 3/ 1497 /قال المحقق: إسناده حسن/ المستدرك على الصحيحين 8071 4/ 400 /وقال: هذا حديث صحيح الإسناد ولم يخرجاه /قال الذهبي: صحيح/السنن الكبرى للبيهقي 16912 8/ 367 .

2 انظر: تهذيب الآثار مسند عمر 2/ 871 .

3 النكت على كتاب ابن الصلاح لابن حجر 2/ 630 .

4 تهذيب الآثار مسند علي 3/ 61 .

5 ميزان الاعتدال 2/ 224 .

6 تعريف أهل التقديس بمراتب الموصوفين بالتدليس ص: 33 .

7 تهذيب الآثار مسند علي 3/ 60 /مسند أحمد 883 2/ 225 / قال الهيثمي: رواه أحمد، وإسناده جيد/ مجمع الزوائد ومنبع الفوائد 9/ 113 / قال المقدسي:إسناده ضعيف/ الأحاديث المختارة 2/ 132 .

8 تهذيب الآثار مسند علي 3/ 61 .

9 تهذيب الآثار مسند علي 10 8/3 مسند أحمد 22903 537/37 صحيح ابن حبان 3142 411/7 .

مثال آخر: قال الطبري: حدثنا ابن بشار، قال: حدثنا عبد الرحمن، قال: حدثنا سفيان، عن الأعمش، عن سليمان بن مسهر، عن خرشة بن الحر، عن أبي ذر، عن النبي صلى الله عليه وسلم قال: " ثَلَاثَةٌ لَا يُكَلِّمُهُمُ اللهُ: الْمَنَّانُ الَّذِي لَا يُعْطِي شَيْئًا إِلَّا مَنَّهُ، وَالْمُسْبِلُ إِزَارَهُ، وَالْمُنَفِّقُ سِلْعَتَهُ بِالْحَلِفِ الْفَاجِرَةِ" 1 .

أقول: وصدر الطبري هذه الأخبار بأنها مما صحح سنده، وروى لها متابعة رواها عنه شعبة عن شيخه ذكوان 2 .

ج- عمرو بن عبد الله بن عبيد الهَمداني، أبو إسحاق السبِيعِي عندهم من أهل التدليس 3 .

أقول: وثقه أحمد، قال ابن حبان: كان مدلسا، قال ابن حجر:عمرو بن عبد الله السبيعي الكوفي مشهور بالتدليس وهو تابعي ثقة وصفه النسائي وغيره بذلك وهو من المرتبة الثالثة 4 .

قال الفسوي: "وحديث سفيان وأبي إسحاق والأعمش ما لم يعلم أنه مدلَس يقوم مقام الحجة" 5 .

قلت: صحح الطبري أسانيد أخبار من طريق أبي إسحاق السبيعي، لم يصرح فيها بالسماع منها.

مثال: قال الطبري: حدثنا ابن بشار، قال: حدثنا عبد الرحمن، قال: حدثنا سفيان، عن أبي إسحاق، عن هانئ بن هانئ، عن علي، قال: جاء عمار يستأذن على النبي صلى الله عليه وسلم فقال: "ائذنوا له، مرحبا بالطيب المطيب" 6 .

قلت: الحديث صحيح، بالإضافة أن الطبري روى له متابعة، رواها شعبة عن أبي إسحاق 7 .

فانتفى التدليس، فضلا عن الشواهد التي ذكرها في معنى الحديث.

2- موقف الطبري من خبر المدلس، ويظهر مما يلي

1. أن الأصل عنده أن خبر المدلس مقبول، واستثنى من هؤلاء المدلسين حالة واحدة هي: من كان منهم معروفًا بالتدليس عن غير الثقات وغير أهل الأمانة، فيرد خبره عند حصول العلم بوقوع التدليس، أما عند عدم حصول العلم بأن الخبر قد دلس فيه، فيقبله الطبري كما ظهر في المثال الأول.

2. أنه إن كان الراوي معروفا بالتدليس عن الثقات وأهل الأمانة والعدالة؛ فخبره مقبول مطلقا، موافقا في ذلك مجموعة من العلماء كروايته عن قتادة والأعمش والسبيعي.

3. أن الطبري حشد لرواياتهم الموافقات فأزالت شبهة التدليس، أو أنه اعتبر شهرة المتن عند العلماء مزيلة لعلة التدليس، ومع ذلك حشد من الموافقات ما يزيل شبهة التدليس والله تعالى أعلم.

4. أن الطبري أورد رواياتهم من طريق مَن إذا روى عنهم أَمن التدليس أو مَن رووا عنه مثل رواية شعبة عن1. سليمان بن مهران الأعمش.2. قتادة بن دعامة السدوسي.3. أبو إسحاق السبيعي. وقد كفانا شعبة تدليسهم.

5. والطبري إذا ثبت لديه السماع بوجه من الوجوه صحح الأثر، وتظهر عبقريته وحذقه في كيفية انتقاء ما ثبت عنده فيه سماع المدلس فيصحح روايته.

6. فمثلا أبو إسحاق السبيعي ثبت أنه صلى خلف علي بن أبي طالب الجمعة 8 ، ولقيه، ثم يروي حديثا عن علي بن أبي طالب، ويذكر واسطة بينه وبينه، فهذا يدل على أنه لم يدلس في هذه الرواية التي صححها وإن لم يصرح بالسماع، فكيف إذا انضم إلى ذلك رواية شعبة عنه، وحدث عنه أيضا حفيده إسرائيل 9 .

---

1 تهذيب الآثار مسند علي 112 55/3 صحيح مسلم 106 102/1 /مسند أحمد 21407 321/35 .

2 تهذيب الآثار مسند علي 117 3/ 56 .

3 تهذيب الآثار مسند علي 3/ 119 3/ 156 247 .

4 تهذيب التهذيب 8/ 66/64 / تعريف أهل التقديس بمراتب الموصوفين بالتدليس/ ص:42 .

5 المعرفة والتاريخ/ 2/ 637 .

6 تهذيب الآثار مسند علي 3/ 155 / مسند أحمد 779 2/ 169 سنن ابن ماجه 146 1/ 103 سنن الترمذي 3798 5/ 668 /قال الترمذي: حديث حسن صحيح.

7 تهذيب الآثار مسند علي 3/ 156 .

8 تهذيب التهذيب 8/ 65 .

9 الكامل في ضعفاء الرجال 2/ 130 .

7. المرتبة الثانية: من احتمل الائمة تدليسه وأخرجوا له في الصحيح لإمامته وقلة تدليسه في جنب ما روى أو كان لا يدلس إلا عن ثقة، والثالثة من أكثر من التدليس فلم يحتج الأئمة من أحاديثهم إلا بما صرحوا فيه بالسماع، ومنهم من رد حديثهم مطلقا ومنهم من قبلهم 1 .

أقول: وقتادة والأعمش والسبيعي ينطبق عليهم ما فعله الطبري فلم يعل رواياتهم بالتدليس.

المطلب الثاني: العدالة

أما شرط العدالة فهو مجمع عليه بين المحدثين والفقهاء، سواء في نقل الأخبار أو في الشهادات 2 .

والعدالة في الاصطلاح

قال ابن حبان: العدل من لم يعرف منه الجرح، فمن لم يُعلم بجرح فهو عدل، إذا لم يبين ضده، إذ لم يكلف الناس من الناس معرفة ما غاب عنهم، وإنما كلفوا الحكم بالظاهر من الأشياء غير المغيب 3 .

قال ابن حزم: "العدالة إنما هي التزام العدل والعدل هو القيام بالفرائض واجتناب المحارم والضبط لما روى وأخبر به فقط" 4 .

قال الغزالي: "العدالة عبارة عن استقامة السيرة والدين ويرجع حاصلها إلى هيئة راسخة في النفس تحمل على ملازمة التقوى والمروءة جميعا حتى تحصل ثقة النفوس بصدقه، فلا ثقة بقول من لا يخاف الله تعالى خوفا وازعا عن الكذب" 5 .

قال الجعبري: "هيئة قارة تحمل على اجتناب الكبائر ولزوم الصغائر وخوارم المروءة" 6 .

العدالة عند الطبري

قال الطبري: "إن الخبر عن رؤية الهلال خبر نظير المنقول عن الحجة التي يلزم العمل به من أورده عليه العدل الصادق واحدا كان الذي أورده عليه، أو جماعة، ذكرا كان أو أنثى، حرا كان أو عبدا، بعد أن يكون بالصفة التي وصفناها، وهو أن يكون عدلا صادقا ...ولقيام الحجة بوجوب العمل بخبر الواحد العدل في الدين" 7

وقال: "من شهر في المسلمين بالستر والصلاح، جائز الشهادة ما استحق الوصف بالعدالة من أهل الإسلام، إنما بشهادة بعضهم يثبت للإنسان العدالة، ويستحق جواز الشهادة، ومن تثبت له منهم العدالة، وجازت له فيهم الشهادة، لم تجرح بشهادته ولم تسقط عدالته بالظنة والتهمة" 8 .

وقال: فإن كان الخبر الوارد بذلك خبرا تقوم به الحجة مقام المشاهدة والسماع، وجبت الدينونة على سامعه بحقيقته في الشهادة عليه بأن ذلك جاء به الخبر، نحو شهادته على حقيقة ما عاين وسمع.

وإن كان الخبر الوارد خبرا لا يقطع مجيئه العذر، ولا يزيل الشك، وأخبار رسول الله صلى الله عليه وسلم تثبت من جهة نقل من أهل الصدق العدول الأثبات، فيما لم يكن فيه عنه النقل المستفيض... وجب على سامعه تصديقه في خبره في الشهادة عليه بأن ما أخبره به كما أخبره 9 .

أقول: وقد صرح الطبري بشرط العدالة في الدين من خلال قوله: وفي حديث أبي شريح، الذي رواه عنه سعيد بن أبي سعيد المقبري عن النبي صلى الله عليه وسلم، البيان البين، لمن وفق لفهمه، عن صحة ما نقول به من خبر الواحد العدل في الدين، وذلك أن النبي صلى الله عليه وسلم أمر الذين شهدوا خطبته ذلك اليوم أن يبلغها الشاهد منهم الغائب 10 ، وقد نص الطبري على عدالة الرواة واحتج بها على صحة

---

1 تعريف أهل التقديس بمراتب الموصوفين بالتدليس ص: 13 .

2 المنهل الروي في مختصر علوم الحديث النبوي ص: 63 .

3 الثقات لابن حبان 1/ 13 .

4 الإحكام في أصول الأحكام لابن حزم 1/ 144 .

5 المستصفى/ ص: 125 .

6 رسوم التحديث في علوم الحديث ص: 100 .

7 تهذيب الآثار مسند ابن عباس 2/ 770 .

8 انظر: مغلطاي بن قليج بن عبد الله البكجري ت:762هـ /إكمال تهذيب الكمال في أسماء الرجال/ المحقق: أبو عبد الرحمن عادل بن محمد-أبو محمد أسامة بن إبراهيم/الفاروق الحديثة-القاهرة/ط1/1422هـ -2001م 9/263-264 .

9 انظر: التبصير في معالم الدين/ ص: 139 / تفسير الطبري 1/ 93 .

10 تهذيب الآثار مسند ابن عباس 1/ 43 .

الحديث، حيث عقب على روايته لبعض الأحاديث: "وهذا خبر عندنا صحيح سنده، لا سبب يضعفه، ولا علة توهنه؛ لعدالة من بيننا وبين رسول الله صلى الله عليه وسلم من نقلته" 1 .

ومن خلال كلام الإمام الطبري السابق يتبين شروط العدالة عنده:

1 - أن يكون الناقل عدلا صادقا، وهذا ما كان يؤكد على ذكره كلما ذكر خبر الواحد، مبينا أنه شرط لازم لا بد منه، إذ هو أول ما يشترط لصحة الخبر.

2- عدم التفريق بين الرجل والمرأة، ولا بين الحر والعبد في قبول خبره، وهذا القول من الإمام الطبري .

3- من شهر بالستر والصلاح.

4- استحق الوصف بالعدالة من أهل الإسلام، إنما بشهادة بعضهم يثبت للإنسان العدالة.

ومما يتصل بالعدالة ويعل بها الحديث أمران اختلف فيهما وهما:

1- جهالة الراوي 2- ووصفه بالبدعة .

أولا- جهالة الراوي: والمجهول على ثلاثة أقسام:

القسم الأول: مجهول العين، وهو من لم يرو عنه غير راو واحد فقط.

قال ابن حجر: فإن سمي الراوي، وانفرد راو واحد بالرواية عنه، فهو مجهول العين، كالمبهم، إلا أن يوثقه غير من ينفرد به عنه على الأصح، وكذا من ينفرد عنه إذا كان متأهلا لذلك 2 .

حكمه: أكثر العلماء من أهل الحديث وغيرهم، أنه لا يقبل مطلقا، وقيل: يقبل مطلقا، وقيل: إن كان المنفرد بالرواية عنه لا يروي إلا عن عدل، كابن مهدي، ويحيى بن سعيد، قبل وإلا فلا، وقيل: إن كان مشهورا في غير العلم كالزهد، والشجاعة، يخرج عن اسم الجهالة، ويقبل حديثه وإلا فلا 3 .

أقول: وقد قبله مطلقا من العلماء من لم يشترط في الراوي مزيدا على الإسلام، وعزي للحنفية ; حيث إنهم لم يفصلوا بين من روى عنه واحد وبين من روى عنه أكثر من واحد، بل قبلوا رواية المجهول على الإطلاق، وهو لازم كل من ذهب إلى أن رواية العدل بمجردها عن الراوي تعديل له.

عزا النووي هذا الرأي لكثير من المحققين، وذهب ابن خزيمة إلى أن جهالة العين ترتفع برواية واحد مشهور؛ وعند ابن حبان: العدل من لم يعرف فيه الجرح 4 .

والقسم الثاني: مجهول الحال باطنا وظاهرا جرحا وتعديلا، وعرفت عينه برواية عدلين عنه.

حكمه: قال ابن حجر: والتحقيق أن روايته مما فيه الاحتمال؛ لا يطلق القول بردها، ولا بقبولها، بل يقال: هي موقوفة إلى استبانة حاله، جزم به إمام الحرمين، وهو قول ابن الصلاح فيمن جرح بجرح غير مفسر 5 .

القسم الثالث: مجهول الحال في الباطن دون الظاهر، وهو من عرفت عدالته ظاهرا لا باطنا، وهو المستور، قال النووي: والمستور من عرفت عدالته ظاهرا، لا باطنا 6 .

---

1 تهذيب الآثار مسند عمر 1/ 4 قال أحمد : هو ثقة وقال ابن: معين ليس بشيء، وقال أبو حاتم: كان رجلا صالحا لا يقيم الحديث، كان كثير الخطأ، لم يكن بالحافظ لحديث أبيه، وقال أبو زرعة: ليس بقوى/ الجرح والتعديل 406/8 .

2 نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر ص: 125 .

3 القاري: علي بن سلطان نور الدين الملا ت: 1014هـ / شرح نخبة الفكر في مصطلحات أهل الأثر/ حققه وعلق عليه: محمد نزار تميم وهيثم نزار تميم/دار الأرقم - لبنان / بيروت/الطبعة: بدون ص: 516-517 .

4 فتح المغيث بشرح ألفية الحديث 2/ 47-48 .

5 نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر ص: 126 .

6 النووي: أبو زكريا محيي الدين يحيى بن شرف ت:676هـ /روضة الطالبين وعمدة المفتين/ تحقيق: زهير الشاويش/ المكتب الإسلامي، بيروت- دمشق-عمان/ ط3/ 1412هـ /1991م 46/7 شرح النووي على مسلم 28/1 .

والمراد بالباطن ما في نفس الأمر، وهو الذي يرجع إلى أقوال المزكين، وبالظاهر ما يعلم من ظاهر الحال 1 .

حكمه: قبله بعض الشافعية منهم الفقيه سليم بن أيوب الرازي وجزم به لأن الأخبار تبنى على حسن الظن بالراوي، ولتعسر الخبرة الباطنة على الناقد 2 .قال النووي: واحتج به كثير من المحققين 3 .

وقبل أبو حنيفة رواية المستور، بغير قيد التوثيق وعدمه، إذا عرف إسلامه، وليس من شرطه معرفة العدالة الباطنة؛ لأن اعتبارها يشق 4 ، واختار هذا القول، ابن حبان 5 .

أقول: وقد صحح الطبري أحاديث بعد أن ذكر أنهم أعلوها بالجهالة.

منهج الطبري في التعامل مع الجهالة

يرى الطبري: أن من أسباب تضعيف الخبر، وعدم الاحتجاج به؛ جهالةَ الراوي، وكونه غير معروف في نقلة الآثار.. يتبين ذلك من خلال أقواله التالية: قال رحمه الله: "إن قال قائل لنا: ما أنت قائل في هذه الأخبار: أصحاح هي، أو سقيمة؟ فإن قلت: هي سقيمة؟ قيل لك: وما الذي أسقمها، ورواتها معروفون غير مجهولين 6 . وقال في أخبار من مراسيل الحسن: مراسيل الحسن أكثرها صحف غير سماع، وأنه إذا وصلت الأخبار فأكثر روايته عن مجاهيل لا يعرفون 7 .

أقول: أفهم من تصريح الطبري السابق أن الجهالة بالراوي تضر في صحة الحديث عنده، إذا لم تكن هناك قرائن تنفي عنه الجهالة والضعف، ولذلك ضعف الطبري بعض الاثار بسبب الجهالة.

مثال:

قال الطبري: حدثنا به أبو كريب، قال: حدثنا عبد الله بن نمير، عن مسعر، عن أبي العنبس، عن أبي العدبس، عن أبي مرزوق، عن أبي غالب، عن أبي أمامة، قال: خرج علينا رسول الله صلى الله عليه وسلم متوكئا على عصاه، فقمنا له، فقال: "لا تقوموا كما تقوم الأعاجم، يعظم بعضهم بعضا" 8 .

أقول: عقب الطبري على الرواية قائلا: "الخبر عن النبي صلى الله عليه وسلم بالنهي عن القيام للأحياء خبر فيه نظر، وذلك أن خبر أبي أمامة خبر لا يجوز الاحتجاج به في الدين لوهاء سنده وضعف نقلته، وذلك أن أبا العدبس وأبا مرزوق غير معروفين في نقلة الآثار، ولا ثابتي العدالة في رواة الأخبار، هذا مع اضطراب من ناقليه في سنده، فمن قائل فيه: عن أبي العدبس، عن أبي أمامة، وقائل: عن أبي العدبس، عن أبي مرزوق، عن رجل، عن أبي أمامة، وقائل: عن أبي مرزوق، عن أبي العدبس، عن أبي أمامة" 9 .

أقول: بين الطبري أن سبب ضعفه راجع إلى أن أبا العدبس، وأبا مرزوق غير معروفين، ولم تثبت عدالتهما، كما أن ناقلي الخبر اضطربوا في السند.. إلا أن الطبري لم يعين من أي راو منشأ الاضطراب، والطبري لم يكتف بالتصريح بالاضطراب؛ ولكنه قال: فيه نظر 10 .

أقول: في مقابل ما ضعفه الإمام الطبري من الأخبار بسبب الاضطراب، فإنه أيضا صحح، أخبارا ذكر عن غيره أنهم أعلوها بالاضطراب.

---

1 شرح نخبة الفكر للقاري ص: 518 .

2 فتح المغيث بشرح ألفية الحديث 2/ 54 .

3 شرح النووي على مسلم 1/ 28 .

4 العدة في أصول الفقه 3/ 937 .

5 شرح نخبة الفكر للقاري ص: 518 .

6 تهذيب الآثار - مسند باقي العشرة ص: 457 .

7 تهذيب الآثار مسند علي 3/ 113 .

8 تهذيب الآثار مسند عمر 833 2/ 563 .

9 تهذيب الآثار مسند عمر 2/ 565 .

10 **قلت:** رواه أبو داود/ سنن أبي داود في الأدب، باب في قيام الرجل للرجل 5230 7/ 516 ، وأحمد/ مسند أحمد 22181 36/ 515 / وسئل ابن معين عن أبي العنبس عن أبي الْعَدَبَّس ما حالهما فقال: ثقتان/ تاريخ ابن معين - رواية الدارمي ص: 236 / وتُبَيْع بن سليمان أبو العدبس وهو بكنيته أشهر مجهول من السادسة/ تقريب التهذيب ص: 130 .**أقول:** قال الدارقطني: يرويه مسعر بن كدام، واختلف عنه؛ فضبط إسناده عبد الله بن نمير، فرواه عن مسعر، عن أبي العنبس، عن أبي العدبس، عن أبي مرزوق، عن أبي غالب، عن أبي أمامة.ثم ذكر الاختلاف الذي فيه ثم قال: وقول ابن نمير أشبهها بالصواب/ علل الدارقطني 12/ 268-269 .

وممن جهلهم الطبري في تهذيب الآثار

1 - أبو مرزوق البصري صاحب أبي غالب، وأبو العدبَّس الكوفي الأصغر: قال فيه وفي أبي مرزوق غير معروفين في نقلة الآثار، ولا ثابتي العدالة في رواة الأخبار 1 .

2 - إبراهيم بن موسى الرازي: قال فيه: هو ليس بالفراء، و هذا الشيخ لا أعرفه، ولا سمعت منه غير هذا الحديث.

أقول: والرازي هذا ذكره الطبري كمتابع لعبد السلام بن صالح الهروي، الذي ذكره في إسناد جاء به الطبري كشاهد لحديث علي رضي الله عنه، أن النبي صلى الله عليه وسلم قال: "أنا دار الحكمة، وعلي بابها" 2 .

قلت: أفهم من صنيع الطبري أنه يقبل متابعة المجهول في التقوية والله تعالى أعلم.

فلا عجب إذن أن يحتج الطبري بأمثال هؤلاء الرواة، ولا اعتراض عليه في ذلك، لأن الاعتراض عليه عندئذ متوجه إلى جميع أولئك المحدثين الذين احتجوا بأمثال أولئك الرواة، للقرائن المحتفة به.

الرواة الذين أعل الآخرون رواياتهم بسبب الجهالة وممن وصفهم بذلك

1- حلاّم بن جزل الغفاري: قال الطبري: عندهم مجهول غير معروف في نقلة الآثار 3 .قلت: يقال هو ابن أخي أبي ذر روى عنه، لم يرو عنه إلا قتادة، وأبو الطفيل عامر بن واثلة، وأبو عزرة أخو طارق بن شهاب 4 .قلت: ورواية هؤلاء عنه تعديل له عند البعض لرواية الصحابي عنه.

2- هانئ بن هانئ: قال الطبري: عندهم مجهول بالعدالة 5 .قال النسائي: ليس به بأس، وثقه ابن حبان والعجلي، كان يتشيع وقال ابن المديني: مجهول، ونقل عن الشافعي أنه لا يعرف 6 .

3- وأم موسى الكوفية: قال الطبري: عندهم لا تعرف في نقلة العلم، ولا يعلم راو عنها غير مغيرة 7 ، قال العجلي: تابعية ثقة، قال الدارقطني: يخرج حديثها اعتبارا، اسمها فاختة وقيل حبيبة مقبولة 8 .

4- وهانئ مولى علي بن أبي طالب: قال الطبري: عندهم غير معروف في أهل النقل، مقبول 9 .

5- وأبو مريم قيس الثقفي: قال الطبري: غير معروف في نقلة الآثار. قال الدارقطني: عن عمار مجهول، وثقه النسائي والذهبي، قال ابن حجر: مجهول 10 .

6- ونوفل بن إياس: قال الطبري: غير معروف عندهم في نقلة العلم والآثار. وثقه ابن حبان، قال ابن حجر: مقبول 11 .

7- وأبو الردّاد الليثي: قال الطبري: عندهم لا يعرف في حملة العلم، ولا تثبت بمجهول حجة.قال الذهبي: وثق، له صحبة، قال ابن حجر: حجازي مقبول 12 .

8- محمد بن عاصم المَعافِري: قال الطبري: عندهم غير معروف في أهل النقل قلت: هو ثقة 13 .

---

1 تهذيب الآثار مسند عمر 2/ 565 .

2 تهذيب الآثار مسند علي 3/ 104-105 مر تخريجه موقف الطبري من ترقية شديد الضعف.

3 تهذيب الآثار مسند علي 3/ 159 .

4 الجرح والتعديل لابن أبي حاتم 3/ 308 ./ مسلم بن الحجاج ت: 261هـ /المنفردات والوحدان/ المحقق: د. عبد الغفار سليمان البنداري/دار الكتب العلمية – بيروت/ ط1/ 1408هـ- 1988م ص: 209 .

5 تهذيب الآثار مسند علي 3/ 156 .

6 تهذيب الكمال في أسماء الرجال 30/ 145 تهذيب التهذيب 11/ 23 الثقات للعجلي 2/ 324 .

7 تهذيب الآثار مسند علي 3/ 163 .

8 الثقات للعجلي 2/ 462 ميزان الاعتدال 4/ 614 تقريب التهذيب ص: 759 .

9 تهذيب الآثار مسند علي 171 .لسان الميزان 7/ 417 تقريب التهذيب ص: 570

10 تهذيب الآثار مسند علي 236/3 .تهذيب التهذيب 233/12 الكاشف 459/2 تقريب التهذيب ص: 672 .

11 تهذيب الآثار- مسند باقي العشرة ص:121 .الثقات لابن حبان 479/5 /ميزان الاعتدال 280/4 تقريب التهذيب ص: 567 .

12 تهذيب الآثار - مسند باقي العشرة ص: 123 .الكاشف 395/1 /المقتنى في سرد الكنى/شمس الدين محمد بن أحمد الذهبي ت:748هـ /المحقق: محمد صالح المراد/المجلس العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة/ط1408/1هـ 236/1 /تقريب التهذيب ص:209 .

13 تهذيب الآثار- مسند باقي العشرة ص/197 .تقريب التهذيب ص/485 تهذيب الكمال في أسماء الرجال 424/25 .

9- وعبد اللـه بن عطاء بن مُسافع: قال الطبري: عندهم غير معروف في نقلة الآثار.قال ابـن معـين: لا شيء، وقـال أبـو حـاتم: عبـد اللـه بن عطاء شيخ 1 .

10- وعبيد اللـه ابن الوازع: قال الطبري: عندهم غير معروف في نقلة الآثار، قال الذهبي: صدوق 2 .

11- سعيد بن ذي حدان قال الطبري: عندهم مجهول.قال ابن المديني: مجهول، وثقه ابن حبان: وقـال: ربمـا أخطـأ، قـال ابـن حجـر: مجهول، ذكره ابن الجارود، والبلخي في جملة الضعفاء 3 .قلت رواية السبيعي عنه توثيق عند البعض.

12- عمرو بن واثلة قال الطبري: عندهم مجهول لا يحتج بحديثه لأن أهل العلم بالآثار لا يعرفون راويـا عـن عمـر اسـمه عمـرو بـن واثلة.قال البخاري: عامر بن واثلة أبو الطفيل المكى رضى اللـه عنه، وقال بعضهم: عمرو بن واثلة الليثـي 4 ، فـإذا كـان هـو الصـحابي فهـو عدل.

أقول: وبالإطلاع على تراجم الذين نقل عن الآخرين أنهم مجهولون، وجد أن وصف الجهالة لا ينطبق عليهم على رأي الطبري، حيـث مـنهم من عُدِّل ولو كان على رأي المتسمحين من النقاد والطبري منهم.

فتجده مثلا نوفل بن إياس الهذلي يروي عنه مسلم بن جندب الهذلي المدني ثقة قارئ، وحلام الغفاري الراوي عنه شقيق بن سلمة أبو وائل وهو ثقة مخضرم 5 ، فكل من هذين المجهولين روى عن ثقة وروى عنه ثقة وكذلك سعيد بن ذي حدان وهانئ بن هـانئ، والـراوي عـنهما هو أبو إسحاق السبيعي فيقبل تفرده ثم ذكر الطبري شواهد لرواياتهم.

والناظر في صنيع الطبري يرى انه يحتج بمجاهيل طبقة التابعين كنوفل بن إياس، وأبي الرداد الليثي، وسعيد بن ذي حدان، وحـلام الغفـاري، وهانئ بن هانئ الكوفي، وأم موسى الكوفية، لأنه يعتمد في قبول الرواية على عدالة الراوي، والتابعون إجمالا عدول، من حيث إنهم من خير القرون، ويلاحظ أن الطبري روى شواهد مرفوعة لأخبارهم، سوى خبر أبي مـريم، لم يـرو الطـبري لـه شـواهد، مرفوعـة، إنمـا روى آثـارا عـن السلف تشهد لمعنى روايته، ليدلل على أن الراوي لم يتفرد في معنى ما رواه، وهذه قرينة تحمله على تصحيح رواية هذا التابعي المجهول.

وقد قال الحافظ الذهبي عبارة نفيسة في ترجمة أسفع بن أسلع فما كل من لا يعرف ليس بحجة، لكن هذا الأصل، وقال: "وأمـا المجهولـون من الرواة: فإن كان الرجل من كبار التابعين، أو أوساطهم، احتمل حـديثهم، وتلقـي بحسـن الظـن إذا سـلم مـن مخالفـة الأصـول، وركاكـة الألفاظ... وينبغي التثبت في الأحاديث الضعيفة فلا يبالغ الشخص في ردها مطلقا ولا في استعمالها والعمـل بهـا مطلقـا، بخـلاف الأحاديـث الساقطة والموضوعات فلا يحل العمل بها أصلا، ويتعذر الحد الفارق بين الحديث الصحيح الذي يعمل به ويحدث به وبين الحديث الواهي الساقط والموضوع" 6 .

والطبري يقبل من المجاهيل من كان معروفا مشهورا عند أهل الأخبار؛ حيث صحح حديثا لعبيد اللـه ابن الوازع الكلابي مع أنه مـن أتبـاع التابعين، ولم يرو عنه غير حفيده عمرو بن عاصم الكلابي وعبد اللـه بن المبارك لأنه معروف عند أهل الأخبار، قال عنه محمد بـن حبيـب: كانت تؤخذ عنه الآثار 7 .

---

1 تهذيب الآثار - مسند باقي العشرة ص: 438 .الجرح والتعديل لابن أبي حاتم 5/ 132 .

2 تهذيب الآثار - مسند باقي العشرة ص:550 .الكاشف 1/ 687 .

3 تهذيب الآثار مسند علي 3/ 119 .الثقات لابن حبان 282/4 تهذيب التهذيب 26/4 تقريب التهذيب ص:235 إكمال تهذيب الكمال 287/5 .

4 تهذيب الآثار مسند عمر بن الخطاب 2/ 780 .التاريخ الكبير للبخاري 6/ 446 .

5 الكاشف 2/ 258 .تقريب التهذيب 1/ 421 .

6 ميزان الاعتدال 1/ 211 / الذهبي: محمد بن أحمد بن عثمان ت:748هـ /ديـوان الضـعفاء والمتروكـين / المحقـق: حـماد بـن محمـد الأنصـاري/ مكتبـة النهضـة الحديثة – مكة/ط2/ 1387هـ -1967م.

7 ابن ماكولا: سعد الملك، أبو نصر علي بن هبة اللـه بن جعفر ت:475هـ /الإكمال في رفع الارتيـاب عـن المؤتلـف والمختلـف في الأسـماء والكنـى والأنسـاب/ دار الكتب العلمية -بيروت-لبنان/ط1/ 1411هـ-1990م 7/ 298 أنظر:

الصناعة الحديثية عند الطبري في تهذيبه ص: 80 /انظر: منهج الطبري في "تهذيب الآثار"، ومذهبه في تصحيح الحديث/ ص1038-1043 .

ذكر المعلمي: أن ابن حبان يذكر في ثقاته من سماه البخاري في تاريخه من القدماء؛ وإن لم يعرف، وكذلك العجلي قريب منه في توثيق المجاهيل من القدماء، وكذلك ابن سعد، وابن معين والنسائي، وآخرون غيرهما، يوثقون من كان من التابعين أو أتباعهم إذا وجدوا رواية أحدهم مستقيمة؛ بأن يكون له فيما يروي متابع أو مشاهد، وقد صرح ابن حبان بأن المسلمين على الصلاح والعدالة حتى يتبين منهم ما يوجب القدح 1 .

أقول: والذي عبر عنه المعلمي في نقله عن المحدثين والنقاد ينسجم مع صنيع الطبري في تهذيبه.

ثانيا: منهجه في التعامل بالإبهام

وتضعيف الطبري لأسانيد فيها مبهمين، يمثل تطبيقا عمليا بأن الأخبار تثبت بنقل العدول، وإبهام الراوي يعيق عن معرفة حاله، وتبيين أمر عدالته، فلا يوثق بروايته.

تعريف المبهم: هو ألا يسمى الراوي، اختصارا من الراوي عنه، كقوله: أخبرني فلان، أو شيخ، أو رجل، أو بعضهم، أو ابن فلان.

حكمه: لا يقبل حديث المبهم، ما لم يسم، لأن شرط قبول الخبر عدالة رواته، ومن أبهم اسمه لا يعرف عينه؛ فكيف عدالته، وكذا لا يقبل خبره ولو أبهم بلفظ التعديل، كأن يقول الراوي عنه: أخبرني الثقة؛ لأنه قد يكون ثقة عنده مجروحا عند غيره 2 .

أقول: اعتنى الإمام الطبري بتمييز الرواة المبهمين والمهملين، وبالنظر في تهذيب الطبري نلحظ أنه قد سلك فيما يتعلق بالتضعيف بالإبهام أحد المسلكين التاليين 3 .

المسلك الأول: وهو أن يصرح بأن في السند راويا مبهما

مثال المسلك الأول

قال الطبري: فإن قال قائل: فهل حدث هذا الحديث عن عبد الرحمن بن عوف، غير أبي الرداد؟ قيل: قد رواه عنه بعض من لم يسم لنا اسمه على اضطراب من نقلته في سنده! وذلك: ما حدثني محمد ابن عمارة الأسدي، قال: حدثنا سعد بن حفص الطلحي، قال: حدثنا شيبان، عن يحيى، عن إبراهيم بن عبد الله بن قارظ، أن رجلا أخبره، عن عبد الرحمن بن عوف، أنه سمع النبي صلى الله عليه وسلم يقول: " قال الله تبارك وتعالى: إني أنا الرحمن، وهي الرحم، وشققت لها من اسمي، فمن يصلها أصله، ومن يقطعها أقطعه، ومن يبتتها أبتته " 4 .

أقول: فعبارة أن رجلا أخبره على الإبهام جعلت الطبري يقول: "رواه بعض من لم يسم لنا "، وكأنه يضعف الخبر، لأنه صحح الخبر من طريق أبي الرداد، وإن كان يضعفه فهو من جملة المتابعات التي يقبلها الطبري كما تقدم في الفصل الثاني.

المسلك الثاني: وهو أن يرد سند الحديث من غير بيان السبب، وبعد النظر يتبين أن فيه راويا مبهما مثال قال الطبري: وقد روي عن النبي صلى الله عليه وسلم بأمره من لم يقدر على استلام الحجر من الطائفين بالبيت على قدميه، أن يستقبله بوجهه ويكبر، ثم يمضي خبر في إسناده نظر، وذلك ما:

حدثني أحمد بن حماد الدولابي، قال: حدثنا سفيان، قال: حدثني أبو يعفور العبدي، قال: سمعت أميرا كان على مكة، منصرف الحجاج عنها، يقول: كان عمر رضوان الله عليه رجلا قويا، وكان يزاحم على الركن، فقال له النبي صلى الله عليه وسلم: "يا أبا حفص" إنك رجل قوي، وإنك تزاحم على الركن فتؤذي الضعيف، فإذا رأيت منه خلوة فاستلمه، وإلا فكبر وامضه " 5 .

أقول: قول الطبري خبر في إسناده نظر تضعيف عام لم يحدد فيه موضع الضعف وبعد النظر يتبين من قوله: أميرا كان على مكة هكذا على الإبهام سبب التضعيف والله تعالى أعلم.

وتضعيف الطبري لأسانيد فيها مبهمين، يمثل تطبيقا عمليا بأن الأخبار تثبت بنقل العدول، وإبهام الراوي يعيق عن معرفة حاله، وتبيين أمر عدالته، فلا يوثق بروايته.

1 المعلمي: عبد الرحمن بن يحيى اليماني ت:1386هـ / التنكيل بما في تأنيب الكوثري من الأباطيل/تعليقات: محمد ناصر الدين الألباني- زهير الشاويش-عبد الرزاق حمزة/المكتب الإسلامي- بيروت/ط2/1406هـ-1986م 255/1 .

2 نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر ص: 125 .

3 انظر: منهج الإمام ابن جرير الطبري في تضعيف الأحاديث وإعلالها 254-289 .

4 تهذيب الآثار - مسند باقي العشرة 169 ص: 126 .

5 تهذيب الآثار مسند ابن عباس 107 85/1- 86 قال الهيثمي: رواه أحمد، وفيه راو لم يسم/ مجمع الزوائد ومنبع الفوائد 3/ 241 .

ثالثا: منهجه في التضعيف ببدعة الراوي

قال ابن الصلاح: اختلفوا في قبول رواية المبتدع الذي لا يكفر في بدعته.

فمنهم من رد روايته مطلقا؛ لأنه فاسق ببدعته، وكما استوى في الكفر المتأول وغير المتأول يستوي في الفسق المتأول وغير المتأول، ومنهم من قبل رواية المبتدع إذا لم يكن ممن يستحل الكذب في نصرة مذهبه أو لأهل مذهبه، سواء كان داعية إلى بدعته أو لم يكن، وعزي هذا إلى الشافعي.

وقال قوم: " تقبل روايته إذا لم يكن داعية، ولا تقبل إذا كان داعية "، وهذا مذهب جمهور العلماء.

وهذا أعدلها وأولاها، وكتب أئمة الحديث، مليئة بالرواية عن المبتدعة غير الدعاة، وفي الصحيحين كثير من أحاديثهم في الشواهد والأصول، والله أعلم 1 .

قال ابن حجر: والتحقيق أنه لا يرد كل مكفر ببدعة؛ إلا من أنكر أمرا متواترا من الشرع معلوما من الدين بالضرورة، وكذا من اعتقد عكسه، ولا بد أن يكون ذلك التكفير متفقا عليه؛ من قواعد جميع الأئمة ، فقد اختلف أهل السنة في قبول حديثه إذا كان معروفا بالتحرز من الكذب، مشهورا بالسلامة من خوارم المروءة، موصوفا بالديانة والعبادة، مع ورعه وتقواه، وانضم إلى ذلك ضبطه لما يرويه، فيقبل غير الداعية، ويرد حديث الداعية، وهذا المذهب هو الأعدل، فلا مانع من قبوله 2 .

موقف الطبري من رواية المبتدعة

أخرج الطبري عن رواة اتهموا بالبدعة وصحح حديث جماعة منهم ولكن الطبري أجاب عن ذلك وبرر صنيعه بأنه لم يثبت لديه ذلك.

فمثلا تجده أكثر عكرمة فقال: عكرمة ممن شهر في المسلمين بالستر والصلاح، وهو جائز الشهادة لاستحقاقه وصف العدالة، ولا يدفع ذو علم بعكرمة أنه من خواص ابن عباس ومماليكه، ولو علم منه شيئا لما أبقاه، وفي تقريظ أصحاب ابن عباس له ووصفهم له بالتقدم في العلم وأمرهم الناس بالأخذ عنه كجابر بن زيد وكسعيد بن جبير وكطاوس بن كيسان وكأيوب بن أبي تميمة، وغيرهم فلا تسقط عدالته بالظنة والتهمة، والعجب ممن علم حال عكرمة ويأتي بعده بدهور يجادل في عدالته خيار السلف، والخلف؛ وأما ما نسب إلى عكرمة من مذهب الصفرية، فإنه لو كان كل من أُدُعي عليه مذهب من المذاهب الردية ونحلة، يجب علينا إسقاط عدالته وإبطال شهادته، وترك الاحتجاج بروايته للزمنا ترك الاحتجاج برواية كل من نقل عنه أمر من محدثي الأمصار كلها؛ لأنه لا أحد منهم إلا وقد نسبه ناسبون إلى ما يرغب له عنه قوم ويرتضيه آخرون 3 .

أقول: الفقرة الأخيرة من قول الطبري تبين خلاصة رأيه في رواية من نسب إلى بدعة: وأنه لا يترك الاحتجاج براو ثبتت عدالته، مجرد أن يدَّعى عليه بدعة ما، ولا يعني اطراح حديثه، ولا تسقط عدالته وشهادته بذلك، فهو يحتج برواياتهم ما دام ثبت صدقهم وعدالتهم، والله تعالى أعلم 4 .

وكذلك قد احتج الطبري برواة نسبوا إلى البدعة: كعكرمة وقد مر، وشريك بن عبد الله النخعي 5 ، وثوير بن أبي فاختة 6 ، وثعلبة بن يزيد الحماني 7 ، وعمران بن ظبيان الحنفي 8 ، وعبد الملك بن مسلم بن سلام الحنفي 9 ، وأبي إسحاق السبيعي وقد مر، وإسماعيل بن

---

1 انظر: مقدمة ابن الصلاح ص: 114-115 .

2 انظر: نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر ص: 232-233 / فتح الباري لابن حجر 1/ 385 .

3 انظر: إكمال تهذيب الكمال في أسماء الرجال/ 9/ 263-264-265 .

4 أنظر: الصناعة الحديثية عند الطبري في تهذيبه ص: 83 .

5 وثقه ابن معين، قال أبو حاتم: صدوق، له أغاليط/الجرح والتعديل لابن أبي حاتم 367/4 .

6 قال يونس بن أبي إسحاق: كان رافضيا، وقال ابن معين: ليس بشئ، وقال أبو حاتم: ضعيف،/ قال أبو زرعة عن ثوير فقال: كوفي ليس بذاك القوي الجرح والتعديل لابن أبي حاتم 2/ 472 .

7 صدوق شيعي/ تقريب التهذيب ص: 134 .

8 قال البخاري: فيه نظر/التاريخ الكبير للبخاري 6/ 424 / قال ابن حبان:"كان ممن يخطئ لم يفحش خطؤه حتى يبطل الاحتجاج به ولكن لا يحتج بما انفرد به من الأخبار/ المجروحين لابن حبان 2/ 124 .

9 ثقة شيعي/ تقريب التهذيب ص: 365 .

موسى الفزاري 1 ، وعبيد الله بن موسى العبسي 2 ، وعدي بن ثابت الأنصاري 3 ، وعباد بن منصور الناجي 4 ، واحتجاج الطبري بهم إما لأنه لم يثبت لديه نسبة البدعة إليهم، أو لأنها غير ضارة لكونهم عدولا صادقين، فيلزم حينئذ قبول أخبارهم، ولم يشر الطبري إلى تضعيف الخبر كونه من رواية راو ثبتت عليه بدعة مكفرة، أو داعيا لها، أو نحو ذلك 5 .

أقول: لم يصرح الطبري أنه أعل أو نقل عن الآخرين أنهم أعلوا أثرا بسبب بدعة راويه، أو من عرف ببدعة، بل اقتصر على قوله: "أن فيه فلانا لا يحتج بحديثه" من غير إشارة إلى بدعته.

مثال: صحح فيه الطبري لعثمان بن عمير البجلي 6 . قال الطبري: حدثني يحيى بن إبراهيم المسعودي، قال: حدثنا أبي، عن أبيه، عن جده، عن الأعمش، عن عثمان أبي اليقظان، عن أبي حرب بن أبي الأسود الدؤلي، عن عبد الله بن عمرو، قال: سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول: "ما أظلت الخضراء، ولا أقلت الغبراء من ذي لهجة أصدق من أبي ذر" 7 .

أقول: ولم يروِ الطبري له أي متابعة، ولكن روى له شاهدا عن علي رضي الله عنه الذي صدره الطبري في الرواية وشاهدا آخر عن أبي الدرداء رضي الله عنه، ونص الطبري على صحته بقوله: "صح عندنا سنده" 8 ، وطريقته في سرد المتابعات والشواهد أصبحت واضحة في تصحيح الآثار.

مثال آخر: ثابت بن أبي صفية أبو حمزة الثمالي 9 .

قال الطبري: حدثنا أبو هشام الرفاعي محمد بن يزيد، قال: حدثنا أبو بكر بن عياش، قال: حدثنا أبو حمزة الثمالي، عن عبد الرحمن بن أبي ليلى، عن عبد الرحمن بن عوف قال: " كان النبي صلى الله عليه وسلم إذا صلى على جنازة قال: "اللهم اغفر لحينا وميتنا، وشاهدنا وغائبنا، وصغيرنا وكبيرنا، وذكرنا وأنثانا، اللهم" من أحييته منا فأحيه على الإسلام، ومن توفيته منا فتوفه على الإيمان " 10 .

قلت: صحح الطبري الأثر وذكر علته عندهم أنه ممن لا يعتمد على نقله وروايته 11 ، وقد روى له الموافقات من المتابعات والشواهد، ليوضح سبب تصحيحه.

تعقيب أقول: ومع كون الطبري لم يصرح في أي أثر أنهم أعلوه ببدعة راويه يستشف من روايته لأثر رواه بقوله: حدثنا أبو كريب، قال: حدثنا محمد بن بشر، عن سلام بن أبي عمرة، عن عكرمة، عن ابن عباس، قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: "صنفان من أمتي ليس لهما في الإسلام نصيب، المرجئة والقدرية" 12 .

ومقتضى تصحيحه هذا الأثر أن من تثبت عليه عنده بدعة القدر والإرجاء لا يكون له نصيب في الإسلام فهو فاقد العدالة ولا تحل الرواية عنه، فالطبري ممن يرى أن البدعة قادحة في العدالة 13 .

---

1 صدوق يخطىء رمي بالرفض/ تقريب التهذيب ص: 110 .

2 ثقة كان يتشيع/تقريب التهذيب ص: 375 .

3 ثقة رمي بالتشيع /تقريب التهذيب ص: 388 .

4 قال ابن القيم: فأكثر ما عيب عليه أنه قدري داعية إلى القدر، وهذا لا يوجب رد حديثه، ففي الصحيح الاحتجاج بجماعة من القدرية والمرجئة والشيعة، ممن علم صدقه/زاد المعاد في هدي خير العباد 5/ 328 .

5 انظر: الصناعة الحديثية عند الطبري في تهذيبه ص: 84 /ومنهج الإمام ابن جرير الطبري في تضعيف الأحاديث وإعلالها ص585 .

6 قال ابن عدي: رديء المذهب غال في التشيع يؤمن بالرجعة على أن الثقات قد رووا عنه وله غير ما ذكرت ويكتب حديثه على ضعفه/ الكامل في ضعفاء الرجال 6/ 286 .

7 تهذيب الآثار مسند علي 259 3/ 159 سنن الترمذي"وهذا حديث حسن"/ كتاب المناقب/باب مناقب أبي ذر الغفاري رضي الله عنه 3801 5/ 669 / سنن ابن ماجه 156 1/ 108 /مسند أحمد 6519 11/ 70

8 تهذيب الآثار مسند علي 3/ 159 .

9 وقال أبو حاتم: لين الحديث يكتب حديثه ولا يحتج به الجرح والتعديل لابن أبي حاتم 2/ 451 .

10 تهذيب الآثار - مسند باقي العشرة 217 ص: 161 رواه الطبراني: في الدعاء/ 1165 ص: 353 .

11 تهذيب الآثار - مسند باقي العشرة ص: 162 .

12 سنن الترمذي 2149 4/ 454 قال:وهذا حديث حسن غريب/ سنن ابن ماجه 62 1/ 42 إسناده ضعيف جدا/ المعجم الأوسط 5587 5/ 370

13 انظر: تهذيب الآثار مسند ابن عباس 2/ 653 /تهذيب الآثار - مسند باقي العشرة ص: 257 منهج الطبري في "تهذيب الآثار"ومذهبه في تصحيح الحديث /ص1043-1045 .

والـلـه تعالى أعلم.

أقول: وللوقوف على منهج الطبري في شروط العدالة المعتبرة عنده قمت باستقراء أسانيد الآثار التي صححها معللا تصحيحها بقوله: "لعدالة من بيننا وبين رسول الـلـه صلى الـلـه عليه وسلم من نقلته".

قلت: وجدته كرر هذه العبارة أحد عشرة مرة، كلها في مسند عمر رضي الـلـه عنه، وموضع واحد في مسـند ابـن عبـاس رضي الـلــه عـنهما، ومن هذه الأسانيد ما لم يصل إلى درجة الصحة، منها:

1- خبر"الماء لا ينجسه شيء"، وخبر"إذا كان الماء قلتين لم يحمل نجسا" قال عنهما: عندنا صحيحان، لعدالة رواتهما 1 .

وفي الأول: سماك بن حرب، صدوق، وروايته عن عكرمة خاصة مضطربة، وقد تغير بأخرة، فكان ربما تلقن 2 ، وفي الثاني 3 : لوط بن يحيـى، أخباري تالف، لا يوثق به، تركه أبو حاتم وغيره، وقال الدارقطني: ضعيف، وقال ابن معـين: لـيس بثقـة، وقـال ابـن عـدي: شـيعي محـترق، صاحب أخبارهم 4 .

أقول: الإسنادان لا يصلا إلى درجة الصحة المصطلحة عند المحدثين، وإن كان الحديث صحيح في ذاته، ولذلك ساق له المتابعات والشواهد.

2- خبر "إنما الأعمال بالنية, وإنما لامرئ ما نوى, فمن كانت هجرته إلى الـلـه ورسوله، فهجرته إلى الـلـه ورسوله، ومـن كانـت هجرتـه لـدنيا يصيبها أو امرأة يتزوجها , فهجرته إلى ما هاجر إليه" 5 , أقول: وفيه محمد بن عبيد، المحاربي شيخ الطبري صدوق، لا بأس به، وفيه علي بن هاشم بن البريد صدوق، يتشيع 6 ، وهذا إسناد حسن، روى له متابعات بإسناده، والحديث صحيح متفق عليه.

3- عن ابن الحوتكية, قال: قدمت على عمر بن الخطاب وهو في نفر من أصحاب النبي صلى الـلـه عليه وسلم , فسألته عن الصـيام فقـال: من كان منكم معنا إذ كنا مع النبي صلى الـلـه عليه وسلم بالقاحة فقالوا: نحن كنا، إذ أهدى له الأعرابي أرنبـا، وهـو معلقهـا فقـال للنبـي صلى الـلـه عليه وسلم: هذه هدية " 7 ، الحديث.

أقول: وفيه محمد بن حميد بن حيان، شيخ الطبري حافظ، ضعيف، كَذبه أهل بلده، وكان ابن معين حَسَنَ الرأيِ فيه 8 . وصححه بالمتابعة وشواهد ذكرها، ومثل هذا حسن لغيره.

4- عن ابن السمط أنه أتى أرضا يقال لها: دومين, من حمص على رأس ثمانية عشر ميلا, فصلى ركعتين, فقلت له: تصلي ركعتين؟ فقال: رأيت عمر بن الخطاب بذي الحليفة يصلي ركعتين فسألته فقال: "إنما أفعلها كما رأيت رسول الـلـه, أو قال فعل رسـول الـلــه صـلى الـلــه عليـه وسلم" 9 .

أقول: وفيه يزيد بن خمَير صدوق 10 . والحديث صحيح روى له متابعات وأصله في الصحيحين.

قلت: تبين أن هذه الأسانيد الأربعة التي ذكر الطبري أن رواتها عدول، أن منهم المبتدع الغالي ومـنهم التـالف، ولكـن حشـد لهـا المتابعـات والشواهد ما يزيل ضعفها على رأيه، وكأن رواتها عنده لم يثبت الطعن بهم، والحديثان الأولان صحيحان.

المطلب الثالث: الضبط

أجمع جماهير أئمة الحديث والفقه الأصول على أنه يشترط فيمن يحتج بحديثه الضبط، وأن يكـون متيقظـا حافظـا إن حـدث مـن حفظـه ضابطا لكتابه أن حدث منه عارفا بما يحيل المعنى إن روى به 11 .

---

1 تهذيب الآثار مسند ابن عباس 26-31 2/ 736-737 .

2 المعجم الصغير لرواة الإمام ابن جرير الطبري 1/ 223 .

3 تهذيب الآثار مسند ابن عباس 1101 2/ 728 .

4 المعجم الصغير لرواة الإمام ابن جرير الطبري 2/ 751 .

5 تهذيب الآثار مسند عمر 2/ 784 .

6 المعجم الصغير لرواة الإمام ابن جرير الطبري 2/ 517 1/ 399 .

7 تهذيب الآثار مسند عمر 2/ 838 .

8 المعجم الصغير لرواة الإمام ابن جرير الطبري 2/ 495 .

9 تهذيب الآثار مسند عمر 2/ 894 .

10 المعجم الصغير لرواة الإمام ابن جرير الطبري 2/ 649 .

11 المنهل الروي في مختصر علوم الحديث النبوي ص: 63 .

قال الخطيب: الراوي إذا لم يكن له كتاب بما سمعه فحدث من حفظه، لم يصح الاحتجاج بحديثه، حتى يشهد له أهل العلم بالأثر، والعارفون به، أنه ممن قد طلب الحديث وعاناه وضبطه وحفظه 1 .

تعريفه: الضبط لغة: لزوم الشيء وحبسه، وضبط الشيء حفظه بالحزم، والرجل ضابط أي حازم 2 .

والضبط قسمان:

أ - ضبط صدر: وهو أن يثبت ما سمعه بحيث يتمكن من استحضاره متى شاء.

ب- وضبط كتاب: وهو صيانته لديه منذ سمع فيه وصححه إلى أن يؤدي منه 3 .

ويعرف ضبط الراوي بأن يعتبر حديثه بحديث الثقات الضابطين، فإن وافقهم في روايتهم في اللفظ، أو في المعنى، ولو في الغالب، عرف حينئذ كونه ضابطا، وإن كان الغالب على حديثه المخالفة لهم، وإن وافقهم فنادر، عرف حينئذ خطأه، وعدم ضبطه، ولم يحتج بحديثه 4 .

والضابط: من يكون حافظا متيقظا 5 ، حازم، الفؤاد والقلب، فلا يكون مغفلا غير يقظ ولا متقن، لئلا يروي من كتابه الذي تطرق إليه الخلل، وهو لا يشعر، أو من حفظه المختل فيخطئ 6 .

الضبط عند الأصوليين: وأما الضبط عندهم ؛فهو سماع الكلام كما يحق سماعه، ثم فهمه بمعناه الذي أريد به، ثم حفظه ببذل المجهود له، ثم الثبات عليه بمحافظة حدوده، ومراقبته بمذاكرته على إساءة الظن بنفسه إلى حين أدائه، وإنما يشترط؛ لأن الكلام إذا صح خبرا فإنه يحتمل الصدق والكذب، والحجة هو الصدق، فأما الكذب فباطل، والكلام في خبر هو حجة، فصار الصدق والاستقامة شرطا للخبر ليثبت حجة، بمنزلة المعرفة والتمييز لأصل الكلام، والصدق بالضبط يحصل، وشرط له العقل لأن المراد بالكلام ما يسمى كلاما صورة ومعنى؛ ومعنى الكلام لا يضبط إلا بالتمييز والعقل.

وهو نوعان: ضبط المتن بصيغته ومعناه لغة، أي الضبط نفس الحديث ولفظه من غير تحريف وتصحيف مع معرفة معناه اللغوي، والثاني: أن يضم إلى هذه الجملة ضبط معناه فقها وشريعة مثل أن يعلم أن الحكم من هذا الحديث، ولهذا قدمت رواية من عرف بالفقه في باب الترجيح 7 .

وقد ذكر ابن دقيق العيد: ما يفيد أن معيار تصحيح الحديث على قواعد الأصوليين والفقهاء يقوم على عدالة الراوي وجزمه بالرواية، ونظرهم يميل إلى اعتبار التجويز الذي يمكن معه صدق الراوي وعدم غلطه، فمتى حصل ذلك وجاز ألا يكون غلطا، وأمكن الجمع بين روايته، ورواية من خالفه بوجه من الوجوه الجائزة، لم يترك حديثه 8 .

أقول: هكذا نرى أن الفقهاء والأصوليين لم يؤكدوا في اشتراط الضبط، واقتصروا على العدالة لأنها الركن الأقوى في صحة الحديث كما ذكر ابن دقيق العيد، وحاول البعض أن يقرب وجهة النظر بأن مقتضى اشتراط العدالة يدخل الضبط فيها ضمنا كما نقل السخاوي عن ابن حجر 9 .

قال الزركشي: لابد في مسمى الصحيح من اجتماع الأمرين وهما عدالة الراوي وضبطه، فإن انتفيا فهو الضعيف المردود، وإن وجد أحدهما فقط فإن كان الضبط دون العدالة فهو ضعيف؛ لأن العدالة هي الركن الأكبر في الرواية، لكنه أقوى مما انتفى منه الأمران، وربما صلح للاستشهاد، وإن كانت العدالة دون الضبط فهو أقوى من عكسه، لأن اعتبار العدالة في الراوي أقوى من تأثير الضبط؛ بدليل أن الكذاب لا تقبل روايته والعدل الضعيف الضبط تقبل لكن يحتاج إلى مقو فيقبل الحديث لعدالة راويه، لكن يتوقف فيه - لعدم ضبطه - على شاهد متصل يجبر ما فات من صفة الضبط 10 .

---

1 الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع للخطيب البغدادي 1/ 135 .

2 لسان العرب / 340/7 .

3 نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر ص: 205 .

4 انظر: شرح التبصرة والتذكرة ألفية العراقي 1/ 335 .

5 الجرجاني: علي بن محمد الشريف ت:816هـ /الديباج المُذَهَّب في مصطلح الحديث/ مطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده – بمصر/1350 هـ - 1931 م ص: 15 .

6 فتح المغيث بشرح ألفية الحديث 1/ 28 .

7 انظر: كشف الأسرار شرح أصول البزدوي 2/ 392-397 .

8 شرح الإلمام بأحاديث الأحكام/ 59 .

9 فتح المغيث بشرح ألفية الحديث 1/ 29 .

10 النكت على مقدمة ابن الصلاح للزركشي 1/98- 99-100 .

أقول: اعتبر المحدثون الضبط ثالث شروط الصحيح عند الجمهور: حيث فرقوا بين الصدوق والثقة والضابط، وجعلوا لكل صفة منها مرتبة دون التي بعدها 1 ، ولذلك اشتراط الضبط في الصحيح لا بد منه، والحديث المجمع على صحته: هو المتصل، السالم من الشذوذ، والعلة، وأن يكون رواته: ذوي ضبط، وعدالة، وعدم تدليس 2 .

الضبط عند الطبري

أقول: لم يصرح الطبري باشتراط الضبط ولكن يفهم من صنيعه فيما يأتي.

وأستطيع أن أقول الضابط عند الطبري هو: "الحافظ المتقن المتثبت فيما روى وأدى"، وهذا ما يستفاد من تعليقاته على الرواة.

والضبط: "هو الحفظ والإتقان والتثبت فيما يروى ويؤدى" ومن خف ضبطه فإنه مجبور بالمتابعات والشواهد.

وفي الآتي نصوص الطبري والتعليق عليها.

1- حيث قال: "والخبر إذا انفرد به عندهم منفرد يجب التثبت فيه, وإن كان راويه من أهل العدالة والأمانة متثبتا فيما روى وأدى, فكيف بمن كان بخلاف ذلك, ويزيد بن خمير عندهم, وإن كان معروفا ليست له منازل المقدمين في الحفظ والإتقان لما رووا وأدوا من آثار " 3 .

أقول: يفهم من قول الطبري "يجب التثبت فيه" كذا قوله عن كون الراوي "من أهل العدالة والأمانة متثبتا فيما روى وأدى" ليعرف أنه ضبط حديثه أو لا، وأن يزيد بن خمير خف ضبطه فهو صدوق.

2- قوله: "وقد وردت الأخبار الصحاح بنقل العدول الأثبات " 4 .

أقول: ومصطلح الثبت يدخل فيه مسمى الضبط كما بيّن ذلك علماء المصطلح: ويرجع معناها إلى ما تطمئن به النفس وتقنع به فيثبت عندها، أي: لا تطلب عليه مزيدا، وذلك لا يكون إلا بمن جمع إلى الضبط العدالة، والثابت القلب واللسان والكتاب والحجة 5 .وهذا أيضا يدل على أن الطبري كان يشترط الضبط مع العدالة، قال ابن حجر: يستغنى بكثرة الطرق عن اعتبار الضبط التام 6 .

قلت: وقول ابن حجر ينطبق على منهج الطبري، في حشده الطرق والموافقات.

3- يظهر من تضعيف الطبري لبعض الرواة الذين تتوفر فيهم العدالة، غير أن ضبطهم فيه ما فيه، ومن أبرز هؤلاء المنكدر بن محمد، فقد قال الطبري: وأن المنكدر بن محمد عند أهل النقل ممن لا يعتمد على نقله 7 ،في معرض انتقاده لمراسيل الحسن البصري، لأنها من رواية المنكدر عنه، مع كونه صالحا ولكنه أُخذ من جهة ضبطه، فتضعيف الطبري له يدل على أنه يراعي جانب الضبط.

4- ذكر الطبري في تعليقه على بعض الآثار "فهذه أخبار عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ثقات نقلتها، صحيح سندها، عدول رواتها" 8 . وأورد أيضا أن عبيد الله بن عمر أثبت وأحفظ لما روى عن نافع 9 ، وقوله: أن الثقات من أصحاب أبي إسحاق الموصوفين بالحفظ إنما رووه عنه 10 .

أقول: فقوله ثقات نقلتها: يدخل الضبط في مسماها، قال الذهبي: وإنما الثقة في عرف أئمة النقد كانت تقع على العدل في نفسه, المتقن لما حمله, الضابط لما نقل وله فهم ومعرفة بالفن, فتوسع المتأخرون.

وقال: تشترط العدالة في الراوي، كالشاهد، ويمتاز الثقة بالضبط والإتقان 11 .فظاهر هذه العبارة أن الثقة عنده من جمع مع العدالة الضبط والإتقان 12 .

---

1 فتح المغيث بشرح ألفية الحديث 1/ 29 .

2 انظر: الموقظة في علم مصطلح الحديث ص: 24 .

3 تهذيب الآثار مسند عمر 2/ 896 مر في موقف الطبري مِن تفرد مَن خف ضبطه.

4 تهذيب الآثار مسند عمر 1/ 192 .

5 انظر: النكت الوفية بما في شرح الألفية 2/ 24 .فتح المغيث بشرح ألفية الحديث 2/ 115 .

6 تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي 1/ 68 .

7 تهذيب الآثار مسند علي 3/ 113 .قال أبو حاتم: كان رجلا صالحا لا يقيم الحديث، كثير الخطأ، لم يكن بالحافظ لحديث أبيه/ الجرح والتعديل لابن أبي حاتم 406/8 / قال ابن حجر: لين الحديث/تقريب التهذيب ص: 547 .

8 تهذيب الآثار مسند عمر 1/ 236 .

9 تهذيب الآثار - مسند باقي العشرة ص: 539 .

10 تهذيب الآثار مسند علي 3/ 119 .

11 سير أعلام النبلاء 12/ 168 / الموقظة في علم مصطلح الحديث ص: 67 .

12 شرح الموقظة للذهبي/ المنياوي ص: 70 .

5- وذكر الطبري أيضا في معرض تعليقه على بعض الآثار، قوله: "والعمل برواية كل واحد منهما في ذلك؛ إذ كانا قد تعادلا في القناعة، والرضا" 1 .

قلت: والقناعة والرضا تدل على الضبط والعدالة جنبا إلى جنب، وأهل القناعة هم الذين يقنع بحديثهم لكمال حفظهم وإتقانهم وعدالتهم، والرضا: أي العدل الذي لا يعرف الكذب 2 .

أقول: يتبين أن الطبري كان يعتبر الضبط، وإن لم يصرح به، ولكنه صرح بأوصافه التي تدل عليه، وهذا اقرب ما يكون إلى رأي الفقهاء، وهو ما خلص إليه الدكتور عبد المجيد محمود من أن الضبط عند الطبري يندرج تحت مسمى العدالة، حيث ذكر الطبري ما يدل على التفاوت في درجة الضبط والإتقان، وفقا للقسمة الثنائية للحديث عنده كونه صحيح أو ضعيف، والله تعالى أعلم 3 .

أثر خوارم الضبط على صحة الحديث عند الطبري

أولا- الاختلاط

يشترط في الراوي أن يكون ضابطا لما يرويه إن حدث من حفظه، ومحافظا على كتابه من دخول الزيادة والنقصان عليه إن حدث من كتابه، والاختلاط ينافي الضبط فكل مختلط ليس ضابطا، ومعرفة المختلطين فن مهم من فنون علم الحديث 4 .

تعريف الاختلاط

لغة: اختلط فلان أي فسد عقله، ورجل خِلْطٌ بَيِّنُ الخَلاطةِ: أحمق مخالط العقل ويقال: خولط الرجل فهو مخالط، واختلط عقله فهو مختلط إذا تغير عقله 5 .

اصطلاحا: "طروء سوء الحفظ على الراوي؛ إما لكبره، أو لذهاب بصره، أو لاحتراق كتبه أو عدمها، بأن كان يعتمدها فرجع إلى حفظه فساء فهذا هو المختلط" 6 .أو "فساد العقل وعدم انتظام الأقوال والأفعال: إما بخرف أو ضرر أو عرض أو مرض: من موت ابن وسرقة مال كالمسعودي، أو ذهاب كتب كابن لهيعة، أو احتراقها كابن الملقن" 7 .

حكمه: أن ما حدث به قبل الاختلاط إذا تميز قبل، وإذا لم يتميز توقف فيه، وكذا من اشتبه الأمر فيه، وإنما يعرف ذلك باعتبار الآخذين عنه، ومتى توبع المختلط الذي لم يتميز بمعتبر: كأن يكون فوقه، أو مثله، لا دونه، صار حديثه حسنا، لا لذاته، بل وصفه بذلك باعتبار المجموع، من المتابِع والمتابَع؛ لأن كل واحد منهم احتمال أن تكون روايته صوابا، أو غير صواب، على حد سواء، فإذا جاءت من المعتبرين رواية موافقة لأحدهما رجح، ودل ذلك على أن الحديث محفوظ؛ فارتقى إلى القبول 8 .

موقف الطبري من الاختلاط صحح الطبري كثيرا من روايات المختلطين من الثقات، مما ثبت لديه أنهم إنما حدثوا به قبل اختلاطهم، فقد احتج برواية عطاء بن السائب لكن من رواية حماد بن سلمة عنه، وحديث وحماد بن سلمة عن عطاء بن السائب مستقيم جيد 9 .

مثال قال الطبري: حدثني محمد بن سنان القزاز، قال: حدثنا الحجاج بن المنهال، قال: حدثنا حماد, عن عطاء بن السائب, عن زاذان, عن علي، أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: "من ترك موضع شعرة من جسده من جنابة لم يغسله، فعل به كذا وكذا من النار", قال علي: " فمن ثم عاديت شعري, وكان يجز شعره " 10 .

قال الطبري: وهذا خبر عندنا صحيح سنده، وقد يجب أن يكون على مذهب الآخرين سقيما غير صحيح، لعلل: إحداها: أنه خبر لا يعرف له مخرج يصح عن علي , عن رسول الله صلى الله عليه وسلم، إلا من هذا الوجه. والخبر إذا انفرد به عندهم منفرد وجب التثبت فيه.

---

1 تهذيب الآثار - مسند باقي العشرة ص: 540 .

2 انظر: شرح النووي على مسلم 1/ 124 . المقترب في بيان المضطرب ص: 197 .

3 للاستزادة في الوقوف على رأي الدكتور عبد المجيد محمود في الضبط انظر: منهج الطبري في "تهذيب الآثار"ومذهبه في تصحيح الحديث/ ص1045-1049 .

4 أثر علل الحديث في اختلاف الفقهاء ص: 115 .

5 لسان العرب مادة "خلط" 7/ 294 .

6 نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر ص: 129 .

7 فتح المغيث بشرح ألفية الحديث 4/ 366 .

8 انظر: نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر ص: 129 .

9 شرح علل الترمذي 2/ 735 تهذيب التهذيب 7/ 207 .

10 تهذيب الآثار مسند علي 3/ 276 /قال ابن حجر: إسناده صحيح فإنه من رواية عطاء بن السائب وقد سمع منه حماد بن سلمة قبل الاختلاط قيل إن الصواب وقفه على علي/ التلخيص الحبير 1/ 382 .

والثانية: أن راويه عن زاذان: عطاء بن السائب، وعطاء بن السائب عندهم كان قد تغير حفظه أخيرا، فاضطرب عليه حديثه. فغير جائز الاحتجاج عندهم بحديثه. والثالثة: أن حماد بن سلمة كان قد استنكر حديثه أصحابه أخيرا، حتى هموا بترك حديثه 1 .

ولم يحتج الطبري بحديث عطاء ابن السائب من رواية محمد بن فضيل، وذلك لأن ابن فضيل سمع من عطاء بن السائب في الاختلاط، وعبر الطبري عن ذلك بقوله: الأخبار المروية في ذلك، عن رسول الله صلى الله عليه وسلم، واهية الأسانيد، غير جائز الاحتجاج بمثلها في الدين.

قال الطبري: حدثنا علي بن حرب، حدثنا ابن فضيل، عن عطاء بن السائب، عن أبي عبد الرحمن، عن عبد الله بن مسعود، أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يقول:"أعوذ بك من الشيطان وهمزه ونفخه ونفثه" 2 .

كما احتج بسعيد بن إياس الجريري، وهو ممن اختلط كذلك، ولكن من رواية إسماعيل بن علية، ومن رواية سفيان الثوري، ومن رواية عبد الوارث بن سعيد العنبري عنه، وهؤلاء الثلاثة كلهم قديم السماع منه، قبل اختلاطه؛ أما الأولان فقد صحح الطبري حديثهما عنه، عن مضارب بن حزن عن أبي هريرة رفعه.

قال الطبري: وحدثني يعقوب بن إبراهيم، قال: حدثنا ابن علية، عن الجريري، عن مضارب بن حزن، عن أبي هريرة، قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: "لا عدوى، ولا هامة، وخير الطير الفأل، والعين حق" 3 . وأما الأول والثالث قد صحح إسناد حديثهما عنه، عن يزيد بن عبد الله بن الشخير، عن ابن الأحمس، عن أبي ذر الغفاري، رفعه.

قال الطبري: حدثنا يعقوب بن إبراهيم، قال: حدثنا ابن علية، عن سعيد الجريري، عن أبي العلاء بن الشخير، عن ابن الأحمس، قال: لقيت أبا ذر فقلت: بلغني أنك تحدث عن رسول الله صلى الله عليه وسلم حديثا، فقال: أما إني لا إخالني أكذب على رسول الله صلى الله عليه وسلم بعدما سمعت منه، قلت: بلغني أنك، تقول:"ثلاثة يحبهم الله، وثلاثة يشنأهم الله" قال: قلته وسمعته، قلت: فمن هؤلاء الذين يشنأهم؟ قال: "التاجر الحلاف" أو قال:"البياع الحلاف، والبخيل المنان، والفقير المختال" 4 .

وإذا كان الراوي ممن ساء حفظه لفقده كتبه المعتمد عليها في الرواية وكان قبل ذلك صاحب كتاب صحيح، ينتقي الطبري له من حديثه ما توبع عليه أو ثبت أنه روي عنه قبل سوء حفظه، فيصحح إسناد روايته بهذا الاعتبار، كعبد الله بن لهيعة الذي ساء حفظه بعد احتراق كتبه، فخلط تخليطا كثيرا، قال عنه الطبري: اختلط عقله في آخر عمره، وقد صحح حديثه عن أبي الأسود يتيم عروة.

قال الطبري: حدثنا الربيع بن سليمان المرادي، قال: حدثنا أسد، قال: حدثنا ابن لهيعة، قال: حدثنا أبو الأسود، عن عروة، عن أم سلمة، قالت: اشتكيت، "فأمرني رسول الله صلى الله عليه وسلم أن أطوف على جمل وراء الناس وهم يصلون العشاء" 5 ، وإنما صحح حديثه هذا لأنه تابعه عليه هشام بن عروة 6 ، وصحح عن بكير بن عبد الله بن الأشج 7 ، وذلك أنه من رواية عبد الله بن وهب المصري الذي سمع من ابن لهيعة قبل احتراق كتبه، ثم إنه قرنه بعمرو بن الحارث والليث بن سعد المصريين، وهما من الثقة بمكان لا يجهله أحد 8 .

---

1 تهذيب الآثار مسند علي 3/ 277 .

2 /تهذيب الآثار مسند عمر 955 646/2 2/ 655 /قال ابن حجر: وفي رواية جرير وابن فضيل وطبقتهم ضعيفة/ تهذيب التهذيب 7/ 207 .

3 / تهذيب الآثار مسند علي 14 3/ 9 وسفيان الثوري عنه. تهذيب الآثار مسند علي 14 3/ 9 .

4 تهذيب الآثار مسند علي 110 54/3 /وقال الطبري:حدثني عمرو بن يحيى بن عمر بن عفرة البجلي، قال: حدثنا عبد الوارث بن سعيد، عن سعيد الجريري، عن أبي العلاء، عن ابن الأحمسي، قال: لقيت أبا ذر/ الحديث تهذيب الآثار مسند علي 111 55/3 .

5 تهذيب الآثار مسند ابن عباس 69 1/ 64 .

6 تهذيب الآثار مسند ابن عباس 66 1/ 62 .

7 قال الطبري: حدثني أحمد بن عبد الرحمن بن وهب، قال: حدثنا عمي عبد الله بن وهب، قال: أخبرني ابن لهيعة، وعمرو بن الحارث، والليث بن سعد، عن بكير، عن سليمان بن يسار، عن حمزة بن عمرو، أنه قال: يا رسول الله، إني أجد بي قوة، على الصيام في السفر، فقال: "إن شئت فصم، وإن شئت فأفطر"/ تهذيب الآثار مسند ابن عباس 156 1/ 114 .

8 انظر: الصناعة الحديثية عند الطبري في تهذيبه ص: 88 .

أقول: لم يصرح الطبري بضعف خبر لأجل اختلاط أحد رواته؛ إنما يضعف أسانيد بعض الأخبار بعبارات مجملة؛ من غير بيان سبب تضعيفه، وبعد دراستها يتبين أن فيها راويا مختلطا، كأن يقول واهية الأسانيد؛ كما في حديث عطاء بن السائب من رواية محمد بن فضيل التي مرت، وقوله إسناد فيه نظر، كما في رواية رواد بن الجراح العسقلاني 1

وأما تصحح الطبري أسانيد أخبار مِن رواية من اختلط، لم يكن ذلك منه من باب قبول رواية المختلط؛ لكن لأسباب منها 2 :

1- إما أن الراوي عن المختلط، ممن عرف بالرواية عن المختلط قبل اختلاطه.

2- أو أن الطبري قد لا يرى أن تغير حفظ الراوي يصل إلى حد الاختلاط.

3- أو أن المختلط قد توبع في روايته.

المبحث الثاني: موقف الطبري من الشذوذ والعلة

قال ابن دقيق العيد: لكل من المحدثين والفقهاء طريقا غير طريق الآخر، والعمدة في قواعد الأصوليين والفقهاء في تصحيح الحديث على عدالة الراوي وجزمه بالرواية، واعتبار التجويز الذي يمكن معه صدق الراوي وعدم غلطه، وأمكن الجمع بين روايته ورواية من خالفه بوجه جائزة، لم يترك حديثه، والمحدثون قد يروون الحديث من رواية الثقات العدول، ثم تقوم لهم علل فيه، تمنعهم من الحكم بصحته؛ ولم يجر ذلك على قانون واحد يستعمل في جميع الأحاديث 3 . وقال "ومداره - الصحيح - بمقتضى أصول الفقهاء والأصوليين على صفة عدالة الراوي المشترطة في قبول الشهادة، فمن لم يقبل المرسل منهم زاد في ذلك أن يكون مسندا، وزاد أصحاب الحديث أن لا يكون شاذا ولا معللا، وفي هذين الشرطين نظر على مقتضى مذهب الفقهاء؛ فإن كثيرا من العلل التي يعلل بها المحدثون الحديث لا تجري على أصول الفقهاء 4 .

أقول: ويفهم من كلام ابن دقيق العيد أن الاختلاف في حد الصحيح هو في زيادة بعض الشروط واعتبارها؛ فالمحدثون ينظرون إلى قضية القبول والرد والفقهاء ينظرون إلى قضية العمل والترك؛ فكان من الطبيعي أن يكون الحد مبنيا على وظيفة الاختصاص التي ينطلق منها كل فريق منهما، ولاختلافهم في العلة كونها قادحة أو غير قادحة .

وقال ابن رجب: كثير من الفقهاء المتأخرون يظنون أن كل حديث رواه ثقة فهو صحيح، ولا يتفطنون لدقائق علم علل الحديث، ووافقهم من طائفة المحدثين المتأخرين كالطحاوي والحاكم والبيهقي 5 .

و لعل الترمذي ولكلمة عدم الشذوذ أهميتها في تعريف الترمذي، لأن الحديث الحسن عنده ليس هو الحسن بالتعريف المعلوم. فهو يعتبر التكاثر وتعدد الطرق قبل تحقق "الحسن" في كتابه، أما الشاذ المذكور في تعريف سائر العلماء للحديث الصحيح والحسن فليس له علاقة بتعريف الحسن عند الترمذي 6 .

أقول: وهذا القول تبناه الطبري فيما ظهر لي من سوقه للموافقات، وإن لم يصرح في تعريفه للصحيح الذي تبناه؛ لأنه تبين من خلال الأمثلة التطبيقية أن قوله صحيح: يدخل فيه الحسن والحسن لغيره والصحيح والصحيح لغيره: أو ما يتبناه الطبري في كون الحديث صالحا للاحتجاج عنده هو صحيح، فكون الشذوذ يؤثر عنده على صحة الأثر غير وارد وكذلك العلة وأعني غير القادحة لما يحشده من المتابعات والشواهد لينفي التفرد والشذوذ.

---

1 صدوق اختلط بأخرة فترك وفي حديثه عن الثوري ضعف شديد/ تقريب التهذيب 1/ 303 . قال الطبري: حدثني عصام بن رواد بن الجراح العسقلاني، قال: حدثنا أبي، قال: حدثنا سفيان بن سعيد الثوري، قال: حدثنا منصور بن المعتمر، عن ربعي بن خراش، قال: سمعت حذيفة بن اليمان يقول: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: " إذا كان رأس الخمس والعشرين والمائتين، نادى مناد من السماء: ألا أيها الناس {إن الله قد قطع مدة الجبارين والمنافقين **وأتباعهم**، ووليكم الجابر جبر أمة محمد صلى الله عليه وسلم: الحقوه بمكة؛ فإنه المهدي، ... يفرح به أهل السماء، وأهل الأرض، والطير، والحيتان في البحر" الحديث/ تهذيب الآثار - مسند باقي العشرة 687 ص: 377-378 .قال الذهبي: خبر باطل ومنكر/ميزان الاعتدال 3/ 449 .

2 انظر: الصناعة الحديثية عند الطبري في تهذيبه ص: 87 منهج الإمام ابن جرير الطبري في تضعيف الأحاديث وإعلالها"/ ص398-408 .

3 شرح الإلمام بأحاديث الأحكام/تقي الدين محمد بن علي المعروف بابن دقيق العيد ت:702هـ /تحقيق:عبد العزيز بن محمد السعيد/دار أطلس-الرياض/ط1-1997م / 59-60 .

4 الاقتراح في بيان الاصطلاح/ ص: 5 .

5 ابن رجب فتح الباري/ 362/1 .

6 أحمد مرتضى /التصريح/بانتقاد اشتراط "عدم الشذوذ" في تعريف الحديث الصحيح/ /قسم الدراسات الإسلامية/جامعة بايرو- كنو/ ص18 .

"وعلى المنهج ذاته جرى المتأخرون كابن الصلاح فمن بعده، في تعريف الحديث الصحيح، واجتهدوا على حصره بأوصاف واضحة المعالم في الجملة، سوى المناقشات في اشتراط نفي الشذوذ مستقلا بالشرط عن شرط نفي العلة، وكذلك في اشتراط نفي العلة مطلقاً، أو مقيداً بالقادحة" 1 .

وحيث أن مصطلح الشذوذ لم يكن متبلورا كمصطلح له حد واضح، كما تبناه المتأخرون فتكاد لا تجد لمصطلح الشذوذ ذكرا عند الطبري، وهذا ما سيتبين معنا في الآتي إن شاء الله تعالى.

المطلب الأول: الشذوذ وموقف الطبري منه

الشاذ في اللغة: قال ابن فارس: الشين والذال يدل على الانفراد والمفارقة. شَذَّ الشيء يَشِذُّ شُذُوذًا، وشذاذ الناس: الذين يكونون في القوم وليسوا من قبائلهم ولا منازلهم 2 .

في اصطلاح المحدثين

قال الشافعي: "ليس الشاذ من الحديث أن يروي الثقة ما لا يرويه غيره، هذا ليس بشاذ، إنما الشاذ أن يروي الثقة حديثا يخالف فيه الناس، هذا الشاذ من الحديث" 3 .

وأما الحاكم فإنه يرى أن الشاذ: "حديث يتفرد به ثقة من الثقات، وليس للحديث أصل مُتَابِعٌ لذلك الثقة" 4 .

ثم جاء الخليلي وادخل المنكر في معنى الشاذ وان اختلفا في الحكم: "والذي عليه حفاظ الحديث: الشاذ: ما ليس له إلا إسناد واحد يشذ بذلك شيخ ثقة كان أو غير ثقة , فما كان عن غير ثقة فمتروك, لا يقبل, وما كان عن ثقة يتوقف فيه" 5 .

حرر ابن الصلاح قول الخليلي والحاكم: ليس الأمر .. على الإطلاق الذي أتى به الخليلي والحاكم: إذا انفرد الراوي بشيء نظر فيه: فإن كان ما انفرد به مخالفا لما رواه من هو أولى منه بالحفظ لذلك، وأضبط كان ما انفرد به شاذا مردودا، وإن لم تكن فيه مخالفة ـ فذكر درجة الراوي من حيث العدالة والضبط والحفظ فترددت الزيادة بين الصحة والحسن والضعف تبعا لمن زادها.

والشاذ المردود قسمان: أحدهما: الحديث الفرد المخالف، والثاني: الفرد الذي ليس في راويه من الثقة والضبط ما يقع جابرا لما يوجبه التفرد والشذوذ من النكارة والضعف، والله أعلم 6 .

أقول: وتعريف ابن رجب أدخل رأي الفقهاء والأصوليين وهو يتكلم عن شاذ المتن: " شاذ المتن كالأحاديث التي صحت الأحاديث بخلافها، أو أجمعت أئمة العلماء على القول بغيرها 7

قال ابن حجر: هو الخبر الذي يخالف فيه الراوي من هو أرجح منه 8 . والخبر إن خولف بأرجح منه: لمزيد ضبط، أو كثرة عدد، أو غير ذلك من وجوه الترجيحات، فالراجح يقال له: المحفوظ، ومقابله، وهو المرجوح، يقال له: الشاذ: وهو ما رواه المقبول- ثقة، أو صدوق- مخالفا لمن هو أولى منه، وهذا هو المعتمد في تعريف الشاذ، بحسب الاصطلاح.

قال وقيل: من لم يرجح جانب إصابته على جانب خطئه، إن كان لازما للراوي في جميع حالاته فهو الشاذ، على رأي بعض أهل الحديث 9 .

قلت: وقول الحاكم: وليس للحديث أصل مُتَابِعٌ لذلك الثقة، وقول الخليلي: ما ليس له إلا إسناد واحد، أفهم منه أن هذا ما تبناه الطبري حيث حشد الطرق والموافقات، وأن للأثر أصل متابع، وكون الشاذ لم يجزم فيه بالرد، وذلك صنيع الفقهاء وصنيع الطبري نفسه.

---

1 تحرير علوم الحديث 2/ 794 .

2 مقاييس اللغة: مادة شذ 3/ 180 .

3 معرفة علوم الحديث للحاكم ص: 119 .

4 معرفة علوم الحديث للحاكم ص: 119 .

5 الإرشاد في معرفة علماء الحديث/ 1/ 176 .

6 انظر: مقدمة ابن الصلاح ص:78-79 .

7 شرح علل الترمذي 2/ 624 .

8 نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر ص: 70 .

9 نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر ص: 84-85-87-129

أما عند الفقهاء

لعل ما ذكره أبو يوسف صاحب أبي حنيفة في وصفه للشاذ يبين طرفا من مفهومه عندهم فقال: "والرواية تزداد كثرة وبما عليه الجماعة من الحديث، وبما تعرف العامة، وما لا يعرفه أهل الفقه ولا يوافق الكتاب والسنة فليس عن رسول الله صلى الله عليه وسلم وإن جاءت به الرواية فهو الشاذ، والشاذ من الحديث لا يؤخذ به" 1 .

قال عيسى بن أبان: إذا كان للحديث وجه ومعنى وحمل معناه على أحسن وجوهه، وأشبهه بالسنن وأوفقه لظاهر القرآن، فإن لم يكن معنى يحمل ذلك فهو شاذ 2 ، أو الشاذ ما رواه الناس، وعملوا بخلافه 3 ، أو بكونه فيما تعم به البلوى 4 .

الشاذ عند الطبري

أقول: فيما يتعلق بمنهج الطبري في الإعلال بالشذوذ؛ فإن الناظر في تهذيبه لا يكاد يجد له خبرا أعله لشذوذ فيه، وأقصد بالشذوذ هنا معناه الاصطلاحي المعتمد، بل إن كتابه تهذيب الآثار يوجد فيه الكثير من الأخبار التي صححها، ناقلا عن الآخرين أنهم أعلوها بناء على اختلافات وقعت بين الرواة في سند الحديث أو متنه؛ ومن هذه الاختلافات: تعارض وصل مع إرسال، أو رفع مع وقف، أو اضطراب راو، أو اختلاف اسم الصحابي الذي روى الخبر، أو اختلاف في معنى المتن، ونحو ذلك.

وكثيرا ما يتبع الطبري تعليلات الآخرين للخبر الذي صححه، بروايته لهذه الأوجه التي بنى عليها الآخرون إعلالهم، من غير أن يعلق ويروي بعدها شواهد لخبره، الذي صححه، كأن الإمام الطبري لا يؤثر عنده الاختلاف، وأنه يحكم لما رواه طالما أنه ثبت عنده بسند عدول رواته، لقوله في مواضع عديدة عند تصحيحه للخبر الذي ضعفه الآخرون بسبب اختلاف أو اضطراب، فمثلا تجده يقول في تعليقه على بعض الآثار:"والصواب من القول عندنا في كل هذه الأخبار التي ذكرناها أنها صحاح، وليس منها شيء مخالف غيره، بل لكل ذلك وجه مفهوم، ومعنى غير معنى ما سواه" 5 .

قلت: صرح الطبري بالشذوذ، في تفسيره، والذي جعلني أحيل عليه أنه أحال في مواضع من تهذيبه إلى تفسيره.

مثال: لتضعيف الطبري بالشذوذ

روى الطبري عبد الله بن الحجاج بن المنهال قال، حدثني أبي قال، حدثنا جرير بن حازم, قال: سمعت الأعمش, عن أبي وائل, عن حذيفة, قال: "أتى رسول الله صلى الله عليه وسلم سباطة قوم, فبال عليها قائما, ثم دعا بماء فتوضأ ومسح على نعليه" 6 .

قال الطبري: حدثنا بذلك أحمد بن عبدة الضبي قال، حدثنا أبو عوانة، عن الأعمش، عن أبي وائل، عن حذيفة.

ح، حدثني المثنى قال، حدثنا ابن أبي عدي، عن شعبة، عن سليمان، عن أبي وائل، عن حذيفة.

ح، حدثنا أبو كريب وأبو السائب قالا حدثنا ابن إدريس، عن الأعمش، عن أبي وائل، عن حذيفة.

ح، حدثني أبو السائب قال، حدثنا أبو معاوية، عن الأعمش، عن شقيق، عن حذيفة.

ح، حدثني عيسى بن عثمان بن عيسى الرملي قال، حدثنا عمي يحيى بن عيسى، عن الأعمش، عن شقيق، عن حذيفة.

ح، حدثنا ابن حميد قال، حدثنا جرير، عن الأعمش، عن أبي وائل، عن حذيفة قال: وأما حديث حذيفة , فإن الثقات الحفاظ من أصحاب الأعمش, حدثوا به عن الأعمش, عن أبي وائل, عن حذيفة, أن النبي صلى الله عليه وسلم أتى سباطة قوم, فبال قائما ثم توضأ ومسح على خفيه " 7 .

---

1 انظر: أبي يوسف يعقوب بن إبراهيم الأنصاري ت:182هـ / الرد على سير الأوزاعي/ تحقيق:أبو الوفاء الأفغاني/ لجنة إحياء المعارف النعمانية/ ط1،دت 24و31و105 .

2 الفصول في الأصول/ 1/ 156 .

3 الفصول في الأصول 3/ 113 .

4 التفتازاني: سعد الدين مسعود بن عمر ت:793هـ /شرح التلويح على التوضيح/ مكتبة صبيح بمصر/ بدون طبعة وبدون تاريخ 2/ 12 .

5 تهذيب الآثار - مسند باقي العشرة ص: 61 .

6 أبو جعفر: محمد بن جرير الطبري ت:310هـ /تفسير جامع البيان عن تأويل آي القرآن/ تحقيق: الدكتور عبد الله بن عبد المحسن التركي/ دار هجر- القاهرة-مصر/ط1/1422هـ-2001م 8/ 208 .

7 تفسير الطبري 8/ 210 .

وكل هؤلاء يحدث ذلك عن الأعمش, بالإسناد الذي ذكرنا عن حذيفة أن النبي صلى الله عليه وسلم مسح على خفيه وهم أصحاب الأعمش، ولم ينقل هذا الحديث عن الأعمش, غير جرير بن حازم وهو المسح على النعلين 1 , ولو لم يخالفه في ذلك مخالف لوجب التثبت فيه لشذوذه, فكيف والثقات من أصحاب الأعمش يخالفونه في روايته ما روى من ذلك؟ 2 .

أقول: يفهم من قوله أنه أراد بالشذوذ والمخالفة لمن هو أولى منه وللعدد، وهذا ما استقر عليه تعريف الشاذ الذي حرره ابن حجر. وعند التأمل، في الخبر الذي أعله بسبب الشذوذ يدل على أنه ينقد الأحاديث، ويتفحص أسانيدها، ويخضعها لقوانين المحدثين عندما يحتاج إلى ذلك؛ حيث ظهر له في الخبر معنى مخالفا لما ثبت وعلم شرعا 3 .

أقول: يعل الطبري الأثر كونه غلط، ومعنى الغلط متعدد ، وعند الطبري متجه نحو مخالفة الراوي لمن هو أوثق منه الشاذ ، أو الخطأ بتغيير لفظ إلى لفظ آخر، ويتوضح رأي الطبري بالمثال الآتي:

مثال: روى الإمام الطبري عدة شواهد تدل على أن الرسول صلى الله عليه وسلم أسهم للفارس من الغنيمة ثلاثة أسهم؛ سهما له، وسهمين لفرسه، فكان منها خبر ابن عمر رضي الله عنهما. قال الطبري: حدثنا حميد بن مسعدة الشامي، قال: حدثنا سليم بن أخضر، قال: حدثنا عبيد الله، عن نافع، عن عبد الله: "أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قسم في النفل للفرس سهمين، وللرجل سهما" 4 .

أقول: كما رواه الطبري من طرق أخرى عن نافع، عن ابن عمر رضي الله عنهما: قال: حدثك به ابن سنان القزاز، قال: حدثنا أبو عاصم، عن عبد الله بن عمر، عن نافع، عن ابن عمر " أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يقسم للفارس سهمين، وللراجل سهما " 5 .

كما رواه من طريق يونس بن محمد، عن مجمع بن يعقوب الزمعي، قال: قال الطبري: حدثنا محمد ابن خلف، قال: حدثنا يونس بن محمد، قال: حدثنا مجمع بن يعقوب الزمعي، قال: حدثني أبي، عن عمه عبد الرحمن بن يزيد، عن عمه مجمع بن جارية: " أن النبي صلى الله عليه وسلم أسهم للفرس سهمين، ولصاحبه سهما " 6 .

قلت: علق الطبري على الروايات التي ساقها بقوله: والذي نقول به في ذلك: أن الصحيح من الرواية عن رسول الله صلى الله عليه وسلم في إسهامه الفارس من الغنائم: ما ورد بأنه أسهمه ثلاثة أسهم: سهمين لفرسه، وسهما له.

أقول: بين الطبري سبب الغلط بقوله: وإنما قلنا إنه غلط من بعض رواته؛ لأن الرواية بذلك متصلة السند عن رسول الله صلى الله عليه وسلم من رواية عبد الله بن عمر العمري، عن نافع، عن ابن عمر، ولا يدفع ذو علم بآثار رسول الله صلى الله عليه وسلم من نقلة الأخبار أن عبيد الله بن عمر أثبت وأحفظ لما روى عن نافع، وغيره من عبد الله بن عمر العمري، وقد روينا عنه، عن نافع وعن ابن عمر، عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه أسهم للفارس ثلاثة أسهم 7 .

---

1 يعني أن الثقات رووه بلفظ مسح على خفيه وليس على نعليه.

2 تفسير الطبري 8/ 211 .

3 وانظر: منهج الإمام ابن جرير الطبري في تضعيف الأحاديث وإعلالها"/ ص698 .

4 تهذيب الآثار - مسند باقي العشرة 991 ص: 526 . رواه البخاري: في الصحيح/كتاب الجهاد والسير/باب سهام الفرس 2863 4/ 30 . ورواه في المغازي/باب غزوة خيبر/ بزيادة قال: فسره نافع فقال: "إذا كان مع الرجل فرس فله ثلاثة أسهم، فإن لم يكن له فرس فله سهم" 4228 5/ 136 .

5 تهذيب الآثار- مسند باقي العشرة 1002 ص:532 . رواه عبد الرزاق/في المصنف/ 9320 5/ 185 .والدارقطني في سننه / 4182 5/ 188 بالشك في الفارس والفرس/قاله البيهقي أيضا: قال الشافعي في القديم: وليس يشك أحد من أهل العلم في تقدمة عبيد الله بن عمر على أخيه في الحفظ، وكذا قال البغوي/السنن الكبرى للبيهقي 12868 6/ 528 /شرح السنة/ 11/ 102 .

6 تهذيب الآثار - مسند باقي العشرة 999 ص: 530 / **قلت:**انفرد الطبري برواية "للفرس سهمين، ولصاحبه سهما"-أي أن مجموع ما للفارس ثلاثة أسهم- والذين خرجوا الحديث من طريق يونس بن محمد، اقتصروا على قوله: "فكان للفارس سهمان"/ مصنف ابن أبي شيبة 33184 6/ 489 .، أو زادوا عليه: "وللراجل سهما"/ سنن الدارقطني 4179 5/ 185 ، أي أن للفارس سهمين في ظاهر هاتين الروايتين.

الوجه الثاني: من طريق موسى بن سهل الرملي....مجمع بن جارية الأنصاري، قال: " قسم رسول الله - صلى الله عليه وسلم - خيبر على ثمانية عشر سهما، فأعطى الفارس سهمين، وأعطى الراجل سهما "/ تهذيب الآثار - مسند باقي العشرة 1003 ص: 533 .وموسى بن سهل الرملي: قال أبو حاتم: صدوق، وقال عبد الرحمن: وهو صدوق ثقة/ الجرح والتعديل لابن أبي حاتم 8/ 146 .

الوجه الثالث: طريق محمد بن عيسى / قال أبو حاتم: الثقة المأمون، ثقة مبرز/ الجرح والتعديل لابن أبي حاتم 8/ 39 .من طريقه أبو داود/ في السنن/كتاب/كتاب الجهاد / باب فيمن أسهم له سهما 2736 4/ 368 / قال أبو داود: حديث أبي مُعاوية أصح والعمل عليه، وأرى الوهم في حديث مُجمّع أنه قال: ثلاث مئة فارس، وإنما كانوا مئتي فارس/ سنن أبي داود 4/ 369 ، وقال: قال الشافعي في القديم: مجمع بن يعقوب شيخ لا يعرف، فأخذنا في ذلك بحديث عبيد الله، ولم نر له خبرا مثله يعارضه، ولا يجوز رد خبر إلا بخبر مثله/ البيهقي السنن الكبرى 12869 6/ 529 .

7 أنظر: تهذيب الآثار - مسند باقي العشرة ص: 542/540/539/538 .

قلت: وعنى بالغلط

1- خطأ الشذوذ بالمخالفة لمن هو أوثق منه.

2- وقد يكون أن عبد الـلـه بن عمر العمري 1 لم يضبط اللفظ وهو "للرجل" يعني الفارس صـاحب الفـرس، فصـحفه إلى " الراجـل" وهو من ليس له فرس من المشاة، والـلـه تعالى أعلم.

الخلاصة: إن الطبري يعل بالشذوذ إذا انفرد الراوي بمعنى لم يعرف عند غيره، ولكن إذا اندفعت المخالفة بأي قرينة مقبولة عند الطبري فـلا شذوذ عنده، والـلـه تعالى أعلم.

المطلب الثاني: العلة وموقف الطبري منها

أولا: تعريف العلّة لغة

من عَلَّ : قال ابن فارس: العين واللام أصول ثلاثة صحيحة:

1- تَكَرُّرٌ أَو تِكْرِيرٌ، وهو الشربة الثانية ، ويقال عَلَلٌ بعد نَهَلٍ.

2- الْعَائِقُ يَعُوقُ، قال الخليل: العلة حدث يَشْغَلُ صاحبه عن وجهه.

3- الضعف في الشيء؛ الْمَرَضُ، وصاحبها مُعْتَلٌّ، قال ابن الأعرابي:عَلَّ المَريض يَعِلُّ عِلَّةً فَهُوَ عَلِيلٌ 2 . وتطلق العلة ويراد بها السـبب، فيقـال:" وهذا علة لهذا أي سبب" 3 .

تعريف العلّة اصطلاحا

قال الحاكم: يعلل الحديث من أوجه ليس للجرح فيها مدخل، فإن حديث المجروح ساقط واه، وعلة الحديث، يكثر في أحاديـث الثقـات أن يحدثوا بحديث له علة، فيخفى عليهم علمه، فيصير الحديث معلولا 4 .

ثم جاء ابن الصلاح وحرر كلام الحاكم فقال: وهي عبارة عن أسباب خفية غامضة قادحة فيه.

فالحديث المعلل: هو الذي اطلع فيه على علة تقدح في صحته، مع أن ظاهره السلامة منها 5 .

ثم نص البقاعي على تعريفه بقوله : هو الخبر الذي فيه أسباب خفية طرأت عليه، فأثرت فيه. قال شيخنا- ابن حجر-: "وأحسـن مـن هـذا أن يقال: هو خبر ظاهره السلامة اطلع فيه بعد التفتيش على قادح" 6 .

أقول: من خلال التعاريف السابقة للعلة يتبين أنها تركزت على أحاديث الثقات، وأنها خفية، وهناك قلت وهناك من توسع في مفهوم العلة.

قال ابن عبد البر: وقال سائر أهل الفقه وجماعة أصحاب الحديث في كل الأمصار فيما علمت الانقطاع في الأثر علة تمنع من وجوب العمـل به، وسواء عارضه خبر متصل أم لا 7 .

وضّح ابن الصلاح ذلك فقال: أنه قد يطلق اسم العلة على الأسباب القادحة في الحديث المخرجة لـه مـن الصـحة إلى الضـعف، المانعـة مـن العمل به، ولذلك تجد في كتب العلل الجرح بالكذب، والغفلة، وسوء الحفظ، ونحوها من أنواع الجرح، وسمى الترمذي النسخ علـة، ثـم إن بعضهم أطلق اسم العلة على ما ليس بقادح، نحو إرسال من أرسل الحديث الذي أسنده الثقة الضابط حتى قال: من أقسام الصحيح ما هو صحيح معلول، كما قال بعضهم: من الصحيح ما هو صحيح شاذ، والـلـه أعلم 8 .

---

1 عبد الـلـه بن عمر بن حفص بن عاصم بن عمر بن الخطاب، ضعيف عابد، روى له مسلم، والأربعة/تقريب التهذيب/ 314 .

2 ابن فارس: أحمد بن فارس بن زكريا ت:395هـ /معجم مقاييس اللغة/ المحقق: عبد السلام محمد هارون/دار الفكر/ بـيروت- لبنـان/1399هـ - 1979م. مـادة علل، 4/13-15 .

3 ابن منظور: محمد بن مكرم ت:711هـ /لسان العرب/ دار صادر- بيروت/ط3/1414هـ/مادة علل 11/471 .

4 معرفة علوم الحديث/ محمد بن عبد الـلـه الحاكم المعروف بابن البيع المتوفى: 405هـ /المحقق: السيد معظم حسـين/ دار الكتـب العلميـة – بـيروت/الطبعـة: الثانية، 1397هـ - 1977م ص: 112 .

5 معرفة أنواع علوم الحديث- بمقدمة ابن الصلاح/عثمان بن عبد الرحمن، أبوعمرو، ابن الصلاح ت: 643هـ المحقق: نور الدين عتر/ دار الفكر- سوريا، دار الفكر المعاصر- بيروت/ 1406هـ - 1986م ص: 90 .

6 البقاعي: النكت الوفية بما في شرح الألفية/ 1/ 501 .

7 ابن عبد البر: يوسف بن عبد الـلـه ت:463هـ /التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد/ تحقيق: مصطفى بن أحمد العلوي, محمد عبد الكبـير البكـري/ وزارة عموم الأوقاف والشؤون الإسلامية المغرب/1387هـ 1/ 5 .

8 انظر: مقدمة ابن الصلاح ص: 92-93 .

عقب ابن حجر على ابن الصلاح: وأما قوله: وسمى الترمذي النسخ علة هو من تتمة هذا التنبيه، وذلك أن مراد الترمذي أن الحديث المنسوخ مع صحته إسنادا ومتنا طرأ عليه ما أوجب عدم العمل به وهو الناسخ، ولا يلزم من ذلك أن يسمى المنسوخ معلولا اصطلاحا 1 .

وأفهم: من نقل ابن عبد البر السابق، ومن نقل ابن الصلاح عن الترمذي: أن النسخ علة هي أقرب إلى طريقة الفقهاء؛ منها إلى طريقة المحدثين، لأن العمل بالحديث أو تركه هو اختصاص الفقهاء المجتهدين، ولعل هذا ما ينسجم مع صنيع الطبري كما سيأتي، والله تعالى أعلم.

وهناك من أطلق اسم العلة على ما ليس بقادح من وجوه الخلاف، كالخليلي حيث، ذكر من أقسام الصحيح: صحيح معلول فقال: اعلموا رحمكم الله: أن الأحاديث المروية عن رسول الله صلى الله عليه وسلم على أقسام كثيرة: صحيح , متفق عليه , وصحيح معلول , وصحيح مختلف فيه ... ، فأما الحديث الصحيح المعلول: فالعلة تقع للأحاديث من أنحاء شتى, لا يمكن حصرها؛ فمنها أن يروي الثقات حديثا مرسلا, وينفرد به ثقة مسندا، فالمسند صحيح, وحجة, ولا تضره علة الإرسال 2 .

والمحدثون والفقهاء لهم مناهج في التعليل متنوعة، وهي في الجملة ترجع إلى منهجين:

أ- منهج الفقهاء والأصوليين، قال ابنُ دقيق العيد: "كثير من العلل التي يعلل بها المحدثون الحديث لا تجري على أصول الفقهاء" 3 ، وقال أيضا: "والذي تقتضيه قواعد الأصوليين والفقهاء أن العمدة في تصحيح الحديث على عدالة الراوي وجزمه بالرواية، ونظرهم يميل إلى اعتبار التجويز الذي يمكن معه صدق الراوي وعدم غلطه، فمتى حصل ذلك وجاز ألا يكون غلطا وأمكن الجمع بين روايته ورواية من خالفه بوجه من الوجوه الجائزة لم يترك حديثه" 4 ، قال أبو يعلى: أصحاب الحديث؛ يضعفون بما لا يوجب تضعيفه عند الفقهاء، كالإرسال والتدليس والتفرد بزيادة في حديث لم يروها الجماعة، وهذا موجود في كتبهم: تفرد به فلان وحده ومعنى قول أحمد: ضعيف والعمل عليه معناه: على طريقة الفقهاء 5 .

وممن سار على هذا المنهج: أبو جعفر الطبري، وابن حبان، والحاكم، وابن حزم، والبيهقي، وابن الجوزي، وابن القطان الفاسي وغيرهم، على تفاوت بينهم في القُرْب من منهج المحدثين، وكبار النقاد في بعض المسائل والمواطن.

ب- منهج المحدثين، قال ابن دقيق العيد: " وأما أهل الحديث؛ فإنهم قد يروون الحديث من رواية الثقات العدول، ثم تقوم لهم علل فيه، تمنعهم من الحكم بصحته؛ كمخالفة جمع كثير له، أو من هو أحفظ منه، أو قيام قرينة تؤثر في أنفسهم غلبة الظن بغلطه، ولم يجر ذلك على قانون واحد يستعمل في جميع الأحاديث ولهذا أقول: إن من حكى عن أهل الحديث أو أكثرهم أنه إذا تعارض رواية مرسل ومسند، أو واقف ورافع، أو ناقص وزائد: إن الحكم للزائد فلم يصب في هذا الإطلاق، وبمراجعة أحكامهم الجزئية يعرف الصواب، وأقرب الناس إلى اطراد هذه القواعد بعض أهل الظاهر" 6 .

قال ابن حجر: فقوله – يعني ابن دقيق-: "إن كثيرا" يدل على أن من العلل ما يجري على أصول الفقهاء، وهي العلل القادحة 7 .

وإذا كان الإسناد متصلا ورواته كلهم عدولا ضابطين، فقد انتفت عنه العلل الظاهرة، ثم إذا انتفى كونه معلولا فما المانع من الحكم بصحته؟، فمجرد مخالفة أحد رواته لمن هو أوثق منه أو أكثر عددا لا يستلزم الضعف، بل يكون من باب صحيح وأصح 8 .

---

1 ابن: حجر أحمد بن علي العسقلاني ت:852هـ /النكت على كتاب ابن الصلاح/ المحقق: ربيع بن هادي عمير المدخلي/عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة/ط1/ 1404هـ/1984م 2/ 771 .

2 الإرشاد في معرفة علماء الحديث للخليلي 1/ 157 .

3 الاقتراح في بيان الاصطلاح ص: 5 .

4 شرح الإلمام بأحاديث الأحكام/ 59-60 .

5 العدة في أصول الفقه 3/ 924-941 .

6 شرح الإلمام بأحاديث الأحكام/ 59-60 للاستزادة انظر: المطيري: علي بن عبد الله بن شديد الصياح / جهود المحدثين في بيان علل الحديث/ /مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف بالمدينة المنورة ص: 51-52 .

7 النكت على كتاب ابن الصلاح لابن حجر 1/ 235 .

8 تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي 1/ 64 .

ويقول في موضع آخر: " صحة الحديث وحسنه ليس تابعا لحال الراوي فقط، بل لأمور تنضم إلى ذلك من المتابعات والشواهد، وعدم الشذوذ والنكارة " 1 .وقال: مدار الحديث الصحيح: على الاتصال وإتقان الرجال وعدم العلل" 2 أقول: في قول ابن حجر الأول تكلم عن الصحيح على منهج الفقهاء؛ في قبولهم الحديث إذا انتفت العلل الظاهرة، وفي القول الثاني تكلم عن منهج المحدثين في بيان العلل الخفية القادحة، قرائن الترجيح على مذهبهم، والثالث تكلم عن الصحيح عند البخاري، والله تعالى أعلم.

وكما ذكر ابن الصلاح أن حد الصحيح هو الذي لا اختلاف فيه عند المحدثين،والذي يفهم منه أن مطلق العلة يؤثر في الصحة وعند الفقهاء لا يؤثر إلا القادح.

قال الصنعاني: وبعض المحدثين يردون الحديث بالعلل سواء كانت قادحة أو غير قادحة، وأما الفقهاء فلا يردونه إلا بالعلة القادحة، حيث أن اصطلاح الفقهاء في صحة الحديث غير اصطلاح المحدثين؛ إذ المحدثون يشترطون خلوه من العلة مطلقا، والفقهاء يشترطون خلوه من العلة القادحة فاصطلاحهم أخص من اصطلاح الفقهاء لاختلاف الاصطلاحين 3 .

طريقة الطبري في سوقه علل الآخرين

1ـ يعقب على تصحيحه للحديث بعبارة تكاد تكون ثابتة في الكتاب كله وهي قوله: " لا علة فيه توهنه، ولا سبب يضعفه وقد يجب أن يكون على مذهب الآخرين سقيما غير صحيح لعلل" فيحكيها عنهم وأقل ما يذكره علة واحدة 4 ، وأكثرها يصل إلى ثماني علل 5 .

وهناك بعض المواضع لم يذكر الطبري فيها عللا أشار لها محقق الكتاب 6 ، حيث قال الطبري: "القول في علل هذا الخبر وهذا خبر عندنا صحيح سنده" 7 ، ولم يذكر أي علة، واستدرك الدكتور عبد المجيد محمود على المحقق موضعا آخر 8 .

أقول: تفطنت إلى موضعين آخرين أحدهما: آخر الجزء الثاني من مسند عمر حديث "رقم 50 9 ، ولعله من المفقود من الكتاب، والآخر: حديث رقم 15 ، حيث اكتفى بقوله: "قد تقدم ذكري نظائر هذا الخبر، والبيان عن جميعها، فيما مضى من كتابي هذا، فأغنى ذلك عن إعادته " 10 .

2ـ بعد سوقه العلل التي ينقلها عن الآخرين، يسوق الطرق التي تبين موضع العلة التي ساقها، أما إن كانت العلة ظاهرة في السند كالطعن في بعض رواته فإنه لا يشتغل بها.

3- إذا كانت العلة إعلال الموصول بالإرسال، أو إعلال المرفوع بالموقوف، فغالبا يأتي بروايات الإرسال، وروايات الوقف التي أعلت بها الروايات الموصولة أو المرفوعة.

4ـ لا يناقش العلل التي ساقها، ويكتفي بسوق ما يسميه موافقات،- متابعات وشواهد - ليبرر تصحيحه مع وجود هذه العلل .

5ـ إذا لم يسق الموافقات فإنه في أثناء مناقشاته لفقه الحديث يذكر من القرائن التي جعلته يصحح الحديث مع وجود بعض العلل كما سيتبين خلال عرض البحث.

6ـ أنه قد يحيل بيان بعض ما في الحديث من علل حيث يقول: " وهذا خبر قد بينا معناه وذكرنا طرقه عن عمر وموافقيه, في روايته عن رسول الله صلى الله عليه وسلم , وبينا اختلاف المختلفين في معناه, والعلل المفسدة قول من خالف قولنا فيه, باستقصاء ذلك في كتابنا المسمى "جامع البيان عن تأويل آي القرآن"، فكرهنا تطويل الكتاب بإعادته في هذا الموضع , فمن أراد معرفة معانيه وما فيه فليلتمسه هناك يجده إن شاء الله مشروحا" 11 .

---

1 النكت على كتاب ابن الصلاح لابن حجر 1/ 404 .
2 فتح الباري لابن حجر 1/ 11 .
3 انظر: توضيح الأفكار لمعاني تنقيح الأنظار 1/ 19-20-21 .
4 تهذيب الآثار مسند علي رقم 29 3/ 234 .
5 تهذيب الآثار مسند ابن عباس رقم 26-30 2/ 693 .
6 مقدمة مسند علي حاشية رقم 2 ص10 .
7 تهذيب الآثار مسند علي 3/ 107 .
8 تهذيب الآثار مسند عمر رقم 47-48 2/ 923 .
9 تهذيب الآثار مسند عمر 2/ 962 .
10 تهذيب الآثار مسند ابن عباس 1/ 395 .
11 تهذيب الآثار مسند عمر 2/ 778 .

أو يحيل إلى موضع سابق من كتابه بقوله: "والقول في علل هذا الخبر نظير القول في علل الذي قبله، وقد مضى قبل ذكر نظائر هذا الخبر، فكرهنا إعادته" 1 .

7ـ أكثر علة ذكرها هي التفرد، مما يفيد أنه اهتم بجمع الأفراد والغرائب، وأنه من مقاصده عند تأليفه لكتابه، ومما يدل على هذا أيضا أن النسخة المخطوطة لمسند علي بن أبي طالب رضي الله عنه كتب على غلافها كتب على يمين الصفحة: "الحمد لله حق حمده ذكر المؤلف في هذا الجزء المبارك مسند علي بن أبي طالب رضي الله عنه"، وعلى يسارها، "وما انفرد بروايته عن النبي صلى الله عليه وسلم، ولم يرو إلا من طريقه" 2 ، وإن كان هذا من باب تفرد الصحابي الذي لا يضر عند الطبري.

8ـ لم يكن القصد من كتابه بيان العلل التي علل بها الآخرين ونقضها؛ وإن كان فعل ذلك ضمنا كما ذكر هو نفسه 3 ، والظاهر من عبارات الطبري أنه يعتبر العلة، لكن ما يذكره من علل عند الآخرين هي علل غير قادحة عنده في هذا الأثر؛ لاعتبارات معينة يأتي بيانها إن شاء الله تعالى.

ويدل على ذلك قوله: وهذا خبر عندنا صحيح سنده، لا علة توهنه، ولا سبب يضعفه، وكقوله: هذا خبر عندنا صحيح سنده، لا علة توهنه، ولا سبب يضعفه، لعدالة من بيننا وبين رسول الله صلى الله عليه وسلم من نقلته وهذا كثير في كتابه 4 .

العلة عند الطبري

ظهر الطبري ناقدا بصيرا في بيان العلل ، فقد علل أخبارا بضعف رواتها، أو بانقطاعها، أو بإرسالها، وعلل بالإبهام والجهالة، وبالاضطراب، والاختلاط، وقد لا ينص على سبب العلة، ويقتصر على قوله: "هذا خبر لا يجوز الاحتجاج به في الدين لوهاء سنده"، ونحو ذلك 5 .

أقول: ولبيان منهج الطبري في تعامله مع العلة قمت باستقراء أسانيد الآثار التي صححها وقوله: "ولا علة توهنه" فوجدته كرر هذه العبارة واحدا وعشرين مرة، كلها في مسند عمر رضي الله عنه.

وفي الآتي أذكر وأعلق على ما وجدت فيه كلام ما لم يصل السند فيه إلى درجة الصحة.

1- عن عمر، قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: "لأن يمتلئ جوف أحدكم قيحا خير له من أن يمتلئ شعرا" 6 .

أقول: قال البزار: وهذا الحديث قد رواه غير واحد عن إسماعيل، عن عمرو بن حريث، عن عمر موقوفا، ولا نعلم أسنده إلا خلاد بن سفيان 7 . وفيه خلاد بن يحيى بن صفوان السلمي، صدوق، رمي بالإرجاء 8 ، أعلوه بالوقف روى له الطبري شواهد منها في الصحيحين.

2- عن عبد الله بن معبد الزماني، عن أبي قتادة، عن عمر، قال: كنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم، فمررنا برجل، فقالوا: يا رسول الله، هذا لم يفطر منذ كذا وكذا؟ فقال: "لا صام ولا أفطر" أو "ما صام وما أفطر" 9 . الحديث

قلت: قال البخاري: ولا يعرف سماع عبد الله بن معبد من أبي قتادة 10 ، وفيه محمد بن سليم، الراسبي صدوق، فيه لين 11 .روى له متابعات وشواهد في معناه.

---

1 تهذيب الآثار مسند علي 3/ 168 .

2 تهذيب الآثار مسند علي ص22 .

3 انظر: تهذيب الآثار مسند ابن عباس 2/ 648 .

4 انظر: عبد المجيد محمود عبد المجيد/ منهج الطبري في "تهذيب الآثار" ومذهبه في تصحيح الحديث /قسم أصول الدين، كلية الشريعة ،جامعة اليرموك - إربد - الأردن / أبحاث اليرموك/ سلسلة العلوم الإنسانية والاجتماعية / المجلد 21، العدد 4 أ ، كانون الأول 2005م 1031-1032-1033- 2034-1036-1051-1052

5 الصناعة الحديثية عند الطبري في تهذيبه ص: 205 .

6 تهذيب الآثار مسند عمر 2/ 616 .

7 مسند البزار 1/ 369 .

8 المعجم الصغير لرواة الإمام ابن جرير الطبري 1/ 152 .

9 تهذيب الآثار مسند عمر 1/ 289 .

10 التاريخ الكبير للبخاري 3/ 68 .

11 المعجم الصغير لرواة الإمام ابن جرير الطبري 2/ 763 .

أقول: في المثال الأول لم يعبأ بإعلال الأثر بالوقف، والذي رفعه صدوق وذلك للشواهد التي ذكرها.

أما الثاني ففيه انقطاع، ولم يلتفت له الطبري لما روى له من متابعات وشواهد في معناه.

وقول الطبري لا علة توهنه هو على منهج الفقهاء، في كون العلل التي ذكرها عن غيره غير قادحة، وهذا لا يمنع من أنها لا تقدح على طريقة المحدثين أيضا؛ لكون العلل التي ذكرها لا يسلم لمن أعل بها الآثار أنها لا تقدح لقرائن كشف عنها الطبري أثناء سرده للموافقات، وقرائن أخرى ساقها في فقه الآثار على طريقة المحدثين، وبعضها على طريقة الفقهاء، والله تعالى أعلم.

وتبقى القاعدة التي تبناها تكشف لنا عن منهجه وهي "وغير جائز حمل ما حملته الثقات من الآثار على الفاسد من الوجوه، ولها في الصحة مخرج" 1 .

ووقوع العلة يشمل الإسناد ويشمل المتن قال ابن الصلاح: ثم قد تقع العلة في إسناد الحديث، وهو الأكثر، وقد تقع في متنه، ثم ما يقع في الإسناد قد يقدح في صحة الإسناد والمتن جميعا، كما في التعليل بالإرسال والوقف، وقد يقدح في صحة الإسناد خاصة من غير قدح في صحة المتن 2 .

الفرع الأول: العلل التي ذكرها الطبري لأسباب تتعلق بالإسناد وموقفه منها

أولا: تعليل الطبري الاثر بسبب التفرد

1- الطبري أخبارا صحح لرواتها بسبب التفرد والمخالفة لم يصرح الطبري في تهذيبه بمصطلح المنكر، واكتفى بذكر التفرد والمخالفة، لأن النكارة من مفردات مسألة التفرد ضمنا، فالنكارة مخالفة الضعيف للثقة.

مثال: قال الطبري: وهو يفرض أنه سئل: حدثكم به إبراهيم بن سعيد الجوهري، حدثنا أبو اليمان، حدثنا إسماعيل بن عياش، عن ضمضم بن زرعة، عن شريح بن عبيد، عن الحبراني، عن عبد الرحمن بن شبل: "أن النبي صلى الله عليه وسلم نهى عن أكل الضب".

قال الطبري: "هذا خبر لا يثبت بمثله في الدين حجة والأخبار الصحاح بنقل العدول الأثبات عنه، بإذنه في أكله وإباحته، وأن كراهته إياه من أجل أنه ليس من طعام قومه، لا من أجل أنه حرام" 3 .

قلت: الخبر من رواية إسماعيل عن أهل بلده وضعف خبره، لتفرده بالمخالفة الثابت من الأخبار 4 .

2 - موقف الطبري من تفرد الضعيف النكارة

تبين موقف الطبري من تفرد الثقة وإن خف ضبطه ما دام في دائرة الثقات وأنه مقبول عنده، ولكن إذا نزل الراوي عن دائرة الثقة إلى الضعف الذي لا يحتمل فإن الطبري يرده، ولا يصححه، لأن تفرد الضعيف ومخالفته للثقات تكون روايته عندها منكرة شديدة الضعف.

مثال: قال الطبري: حدثني الحسن بن شبيب المكتب، قال: حدثنا محمد بن جعفر المدائني، قال: حدثنا سلام، عن زيد العمي، عن معاوية بن قرة، عن معقل بن يسار، قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: "الحجامة يوم الثلاثاء لسبع عشرة من الشهر، دواء لداء سنة" 5 ، وضعَّفَ هذا الحديث بعدما أشار إلى تفرده، فقال:" فما وجه صحته، وروايه سلام المدائني، وقد علمت حال سلام المدائني فيما روى ونقل هو سقيم، فما وجه إحضارك هذا مع سقمه، وقد شرطت في كتابك أنك لا تذكر فيه من الأخبار إلا ما صح عندك سنده قيل: أما سند خبر معقل بن يسار، فإنه عندنا واه لا تثبت بمثله في الدين حجة وأما إحضارنا ذكره في كتابنا هذا، فلشرطنا في كتابنا هذا أنا إذا ذكرنا خبرا من أخبار رجل من أصحاب رسول الله، عن رسول الله صلى الله عليه وسلم، أبنّا عن حاله، أهو مما انفرد به، أم هو مما وافقه عليه غيره، ولم نشترط في سند الموافق أو المخالف ما شرطناه في خبر

---

1 تهذيب الآثار مسند علي 3/ 272 .

2 مقدمة ابن الصلاح ص: 91 .

3 انظر: تهذيب الآثار مسند عمر 311 1/ 192 . قلت: رواه الطبراني في الكبير 836 22/ 333 /وفي مسند الشاميين 1641 2/ 432 ، والبيهقي وقال:"وهذا ينفرد به إسماعيل بن عياش وليس بحجة, وما مضى في إباحته أصح منه يعني إباحته/ السنن الكبرى/كتاب/ الضحايا/باب ما جاء في الضب 19428 9/ 546 قال الجورقاني: هذا حديث منكر/ الجورقاني: الحسين بن إبراهيم ت:543هـ /الأباطيل والمناكير والصحاح والمشاهير/ تحقيق: الدكتور عبد الرحمن الفريوائي/دار الصميعي- الرياض- السعودية/ط1422/4هـ -2002م 269/2 .

4 قال: ابن معين ثقة/ تاريخ ابن معين - رواية الدوري 4/ 411 / قال أبو حاتم: في روايته عن أهل العراق وأهل الحجاز بعض الشئ وروايته عن أهل الشام كأنه أثبت وأصح/ الجرح والتعديل 2/ 192 / قال ابن حجر: صدوق في روايته عن أهل بلده مخلط في غيرهم/تقريب التهذيب 1/ 98 .

5 قال عنه البخاري: سلام بن سلم السعدي الطويل، عن زيد العمي، تركوه وكذا قال أبو حاتم، وقال ابن معين: ليس حديثه بشيء، وقال أبو زرعة: ضعيف الحديث/الضعفاء/محمد بن إسماعيل البخاري ت:256هـ /المحقق: أحمد إبراهيم أبي العينين/مكتبة ابن عباس ط1426/1هـ/2005مـ ص72 ./الجرح والتعديل لابن أبي حاتم 260/4 .

الذي نذكر خبره عن رسول الـلـه صلى الـلـه عليه وسلم من أصحابه، من أن لا نحضر كتابنا هذا منه إلا ما صح عندنا فإن قال لنا: فهل لما ذكر في هذا الخبر أعنى خبر معقل ابن يسار، عن النبي صلى الـلـه عليه وسلم من قوله: "واحتجموا يوم الثلاثاء لسبع عشرة من الشهر فإنه دواء لداء السنة" وجه في الصحة، وإن كان إسناد هذا الخبر في نفسه عندك غير مرتضى؟ قيل: أما عن رسول الـلـه صلى الـلـه عليه وسلم فلا نعلمه يصح، ولكنه قد روي عن بعض السلف 1 .

أقول: والحديث خالف فيه سلام الطويل الثقات، وأعله الطبري، بالنكارة، ولمخالفته الثقات وتفرده به.

ثانيا: موقف الطبري من إعلال الحديث بسبب الاختلاف في إسناد الحديث

1- الاختلاف في وصل الحديث وإرساله

أقول: وموقف الطبري من تعارض الوصل والإرسال، إذا روي الحديث نفسه بوجهين: أحدهما مرسل والآخر موصول، الذي يظهر أنه لا يُعل الموصول بالمرسل، وإنما يقضي للموصول ما دام واصل الخبر ثقة، وإن كان كثيرا ما يدعِّم ذلك بأدلة تؤكد ذلك، ولهذا نجده عندما يصحح إسناد الحديث الأصل ويذكر تعليل المخالفين لذلك الحديث لكونه روي من وجه مرسلا، يضرب صفحا عن تلك العلة، ويقضي للموصول 2 .

أقول: والطبري يعل الأثر إذا كان الراوي له ضعيفا، وخلا من القرائن التي تقوّي الأثر، فتجده يعل الموصل بالمرسل، ولم أظفر بمثال يعل فيه الطبري الموصول بالمرسل في تهذيب الآثار.

ولمزيد بيان موقف الطبري لإعلاله الموصول، وتصويبه المرسل أذكر مثالا من تفسيره:

مثال: وهذا المثال من تفسيره لأنه أحال في بعض المواضع له لبيان الموافقات وغيرها قال الطبري: حدثني يعقوب بن إبراهيم، قال: ثنا ابن علية، قال: ثنا أيوب، قال: قرأت في كتاب أبي قلابة، قال: نزلت: " **فَمَن يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ خَيْرًا يَرَهُ {7/99} وَمَن يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ شَرًّا يَرَهُ {8/99}** "[الزلزلة: 7،8]، وأبو بكر رضي الـلـه عنه يأكل، فأمسك فقال: يا رسول الـلـه إني لراء ما عملت من خير أو شر؟ فقال:"أرأيت ما رأيت مما تكره فهو من مثاقيل ذر الشر، وتدخر مثاقيل الخير حتى تعطاه يوم القيامة"، قال: قال أبو إدريس: فأرى مصداقها في كتاب الـلـه، " **وَمَا أَصَابَكُم مِّن مُّصِيبَةٍ فَبِمَا كَسَبَتْ أَيْدِيكُمْ وَيَعْفُو عَن كَثِيرٍ {30/42}** " [الشورى:30] 3 .

أقول: رجح الطبري رواية أبي إدريس الخولاني بالإرسال لقول أبي إدريس من قوله: فأرى مصداقها في كتاب الـلـه، " **وَمَا أَصَابَكُم مِّن مُّصِيبَةٍ فَبِمَا كَسَبَتْ أَيْدِيكُمْ وَيَعْفُو عَن كَثِيرٍ {30/42}** " [الشورى:30].

وليست مرفوعة وهي قول الطبري: حدث هذا الحديث الهيثم بن الربيع 4 ، فقال فيه أيوب عن أبي قلابة، عن أنس، أن أبا بكر رضي الـلـه عنه كان جالسا عند النبي صلى الـلـه عليه وسلم، فذكر الحديث، وهو غلط، والصواب عن أبي إدريس 5 .وعبر الطبري عن وهم الهيثم في وصل الحديث وهو مرسل "بالغلط" لأن الهيثم مجهول ولا تقبل زيادته وابن علية ثقة.

---

1 تهذيب الآثار مسند ابن عباس 1/530-531 رواه الطبراني في الكبير/ 499 20/ 215 /وابن عدي في الكامل في ضعفاء الرجال 4/ 150 قال أبو زرعة: أجود شيء فيه حديث أنس: "كان أصحاب رسول الـلـه صلى الـلـه عليه وسلم يحتجمون لسبع عشرة، ولتسع عشرة، وإحدى وعشرين" فهذا يوافق الأيام كلها وكأن سلاما الطويل عنده، في موضع لا يذكر./الضعفاء لأبي زرعة في أجوبته على أسئلة البرذعي-وجهوده في السنة / 758/2 .

2 الصناعة الحديثية عند الطبري في تهذيبه ص: 102 .

3 رواه الطبراني/ الطبراني: سليمان بن أحمد أبو القاسم ت:360هـ /المعجم الأوسط/ المحقق: طارق بن عوض الـلـه بن محمد , عبد المحسن بن إبراهيم الحسيني/دار الحرمين – القاهرة/1415هـ 8407 8/ 204 ، والبيهقي في شعب الإيمان/ الإمام: أبو بكر أحمد بن الحسين البيهقي ت: 458هـ / تحقيق:محمد السعيد بسيوني زغلول/ دار الكتب العلمية/بيروت-لبنان/ ط1410/1هـ 9351 12/ 249 /قال العقيلي: وقال وهيب والثقفي عن أيوب قال: وجدت في كتاب أبي قلابة,عن أبي إدريس وحديث وهيب والثقفي أولى.قال المقدسي: إسناده ضعيف/ المقدسي: ضياء الدين محمد بن عبد الواحد ت: 643هـ /الأحاديث المختارة أو المستخرج من الأحاديث المختارة مما لم يخرجه البخاري ومسلم في صحيحيهما/ دراسة وتحقيق: معالي الأستاذ الدكتور عبد الملك بن عبد الـلـه بن دهيش/دار خضر للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت – لبنان/ الطبعة: الثالثة، 1420 هـ - 2000 م 230/6 .قال الهيثمي: رواه الطبراني في الأوسط عن شيخه موسى بن سهل،والظاهر أنه الوشاء وهو ضعيف/ الهيثمي: نور الدين علي ت:807هـ /مجمع الزوائد ومنبع الفوائد/ المحقق: حسام الدين القدسي/مكتبة القدسي، القاهرة/1414هـ 1994م 7/ 142 .

4 ذكره العقيلي في الضعفاء/وقال أبو حاتم: شيخ ليس بالمعروف/ ميزان الاعتدال 4/ 322 .

5 ت أبو جعفر: محمد بن جرير الطبري ت:310هـ فسير جامع البيان عن تأويل آي القرآن/ تحقيق: الدكتور عبد الـلـه بن عبد المحسن التركي/ دار هجر- القاهرة-مصر/ط1422/1هـ-2001م 21/ 538-539 .

2- الاختلاف في رفع الحديث ووقفه

الطبري يعل الوجه المرفوع بالموقوف في حالات قليلة صرح فيها الطبري بوجود اختلاف من هذا النوع، وأعل فيها الوجه المرفوع بالموقوف، ولكنها ليست من الأحاديث الأصول، لقرائن ظهرت له، إذ يحكم بالصحة على كل حديث رواه طالما أنه ثبت عنده أن رواته عدول، بغض النظر عما ورد من طرق أخرى تخالفه، أو ما ذكر عن الآخرين أنهم أعلوه بالوقف.

مثال لإعلال الطبري الوجه المرفوع بالموقوف

قال الطبري: حدثني محمد بن عوف الطائي، قال: حدثنا أبو صالح، كاتب الليث، قال: حدثنا العطاف ابن خالد، عن نافع، أن ابن عمر، قال له: يا نافع، إني سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول: " من كان محتجما فليحتجم على اسم الله يوم الخميس، واجتنبوا الحجامة يوم الجمعة، ويوم السبت ويوم الأحد، واحتجموا يوم الاثنين ويوم الثلاثاء، فإنه اليوم الذي صرف عن أيوب فيه البلاء، واجتنبوا الحجامة يوم الأربعاء، فإنه اليوم الذي ضرب فيه أيوب بالبلاء، ولا يبدو جذام ولا برص إلا في يوم الأربعاء، أو في ليلة الأربعاء، قال: وقال رسول الله صلى الله عليه وسلم: "إن في يوم الجمعة ساعة لا يحتجم فيه محتجم إلا عرض له داء لا شفاء منه".

قال الطبري: ويوهي هذا الخبر ويضعفه ما حدثني محمد بن عمر بن علي المقدمي، قال:

حدثنا عبد الله بن هشام، قال: حدثني أبي، عن أيوب، عن نافع، قال: قال لي ابن عمر: "يا نافع ائتني بحجام، ولا تأتني بشيخ كبير ولا غلام صغير، وقال: احتجموا يوم الخميس ويوم الاثنين على بركة، ولا تحتجموا يوم السبت والأحد والثلاثاء".

أقول: عبر الطبري إعلاله للأثر بالموقوف بقوله: ويوهي هذا الخبر ويضعفه: فلم يرفعه أيوب عن نافع إلى النبي صلى الله عليه وسلم، وأخبر عنه عن ابن عمر أنه كان ينهى عن الحجامة يوم الثلاثاء، وذلك خلاف ما روي عن عطاف بن خالد، عن نافع، عن ابن عمر 1 .

أقول: يتبين أن الطبري عند تناوله لفقه الأحاديث يتولى الجمع بين ما ظاهره التعارض من معاني الروايات إن وجد، فكان قوي النفس في ذلك، دقيق الفهم، واسع الإدراك، ولكن هنا تبين له التناقض بين متن المرفوع ومتن الموقوف، حيث ورد عن ابن عمر، أنه كان ينهى عن الحجامة يوم الثلاثاء، وهذا خلاف ما ورد عنه مرفوعا من الندب إلى الحجامة يوم الثلاثاء، فكان ذلك أحد السببين اللذين أعل بهما الطبري الخبر المرفوع 2 .

ولم أظفر بمثال آخر أعل به الطبري متن المرفوع بمتن الموقوف.

الفرع الثاني: منهج الطبري وموقفه النقدي من علل المتن

لم يكتف المحدثون بالنظر في سند الحديث؛ للتوصل إلى الحكم على الحديث، بل اعتنوا أيضا بالنظر في متنه؛ إذ إن صحة السند ليست موجبة لصحة المتن؛ فقد يصح السند، ولا يصح المتن لشذوذ؛ أو علة، وهذا معروف عند المحدثين وعند الفقهاء، لأن الثقة يعتريه ما يعتري البشر، من الوهم والنسيان، إذ مدار علم العلل في غالبه حديث الثقات؛ فيما يتعلق بالسند عموما كما مر سابقا، وبالتالي يؤثر على المتن المروي من طريقهم، وأيضا قد يصح السند ولا علة فيه، ولكن تعتريه بعض الموانع تقتضي ترك العمل به على رأي جماعة من الفقهاء وبعض المحدثين.

إن عناية الطبري بنقد المتن، أمر ظاهر في معالجته للمتون وبيان أحوالها من خلال نقدها ونظره للمتن نظرة المتفحص فيحكم عليه بالقبول من حيث أن معناه صحيح، فتجده يقول: "خبر في إسناده نظر؛ غير أن ذلك وإن كان كذلك؛ فإن النظر يدل على صحة معناه" 3 .

تبين من موقف الطبري في تصحيح المتون وأنه يحكم لزيادة الثقة، أو من هو دونه ممن خف ضبطهم قليلا، أو ما احتف بالقرائن التي تسوغ ترجيحها، ولم يأت ما يخالفها ويناقضها ويمكن الجمع بينها على طريقة الطبري؛ ولكن إن وجد التناقض والمخالفة ولا يوجد ما يسوغ الجمع أو الترجيح عندها يعل المرفوع بسبب مخالفة متنه لما صح عنده من الموقوف .

1 تهذيب الآثار مسند ابن عباس 843 1/532-533-534 .

2 انظر: منهج الإمام ابن جرير الطبري في تضعيف الأحاديث وإعلالها ص944 .

3 تهذيب الآثار - مسند باقي العشرة ص: 318 .

أولا- التشكيك بالرواية كونه لم يسمعه أو أنه اجتهاد منه وليس عن دليل.

مثال: قال الطبري: إن قال لنا قائل: إنك قد رويت لنا عن رسول الله صلى الله عليه وسلم، أنه صلى في بيت المقدس ليلة أسري به بالأنبياء، وأنه رآهم رؤية عيان لا رؤيا منام، فما أنت قائل فيما حدثكموه محمد بن بشار، قال: حدثنا يحيى بن سعيد القطان، قال: حدثنا سفيان، قال: حدثني عاصم ابن بهدلة، عن زر بن حبيش، عن حذيفة بن اليمان، أنه قال في هذه الآية: {سُبْحَانَ الَّذِي أَسْرَى بِعَبْدِهِ لَيْلًا مِنَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ إِلَى الْمَسْجِدِ الْأَقْصَى الَّذِي بَارَكْنَا حَوْلَهُ لِنُرِيَهُ مِنْ آيَاتِنَا إِنَّهُ هُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ } [الإسراء: 1]، قال: " لم يصل فيه رسول الله صلى الله عليه وسلم، ولو صلى فيه لكتب عليكم الصلاة فيه، كما كتب عليكم الصلاة عند الكعبة" قلت: رواه أحمد، والترمذي: وقال حسن صحيح، وابن حبان، والطبراني، وصححه الحاكم ووافقه الذهبي 1 .

أقول: وروى الطبري ما يخالف الرواية السابقة وقال: حدثني عبد الله بن أحمد المروزي، قال: حدثنا إسحاق بن إبراهيم زبريق الزبيدي، قال: حدثني عمرو بن الحارث، قال: حدثني عبد الله بن سالم، عن الزبيدي، قال: قال: حدثني الوليد بن عبد الرحمن، أن جبير بن نفير، قال: حدثنا شداد بن أوس، قال: "قلنا: يا رسول الله، كيف أسري بك ليلة أسري بك؟ قال:... ثم انطلق بي حتى دخلنا المدينة من بابها اليماني، فأتى قبلة المسجد فربط فيه دابته، ودخلنا المسجد من باب فيه تميل الشمس والقمر، فصليت من المسجد حيث شاء الله" أقول: رواه الطبراني، وقال: البيهقي وقال: هذا إسناد صحيح 2 .

قلت: ضعف الطبري حديث أن النبي صلى الله عليه وسلم لم يصل ببيت المقدس، وانتقده بقوله:

" أما ما روي عن حذيفة بن اليمان من قوله: إن النبي صلى الله عليه وسلم لم يصل في المسجد الأقصى ليلة أسري به، ولا نزل عن البراق حتى عاين من عظيم قدرة الله عز وجل ما عاين، ثم رجع إلى المسجد الحرام، فقول منه قاله تأولا منه ظاهر ما في التلاوة، وذلك أنه لا ذكر في القرآن أن رسول الله صلى الله عليه وسلم صلى في المسجد الأقصى، فقال في ذلك بحسب ما كان عنده من علم ذلك، ولعله أن لا يكون كما سمع من النبي صلى الله عليه وسلم إخباره عن نفسه أنه صلى في المسجد الأقصى تلك الليلة، أو أن يكون سمعه يخبر بذلك ثم نسيه، فالصواب كان له أن يقول من القول في ذلك وفي غيره ما هو الصحيح عنده. وليس إنكاره ما أنكر من ذلك، إن كان صحيحا عنه ما روي في ذلك عنه، بدافع شهادة من شهد على رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه سمعه يخبر عن نفسه أنه صلى في المسجد الأقصى ليلة أسري به، وأن الأنبياء جمعوا له هنالك فصلى بهم. وذلك أن العدل إذا شهد شهادة على شهود عليه، لم تبطل شهادته عند أحد من علماء الأمة، بقول قائل: لا صحة لهذه الشهادة، أو لا حقيقة لها، إذا لم يكن لقائل ذلك حجة غير قوله: "لا صحة لها ولا حقيقة" فحذيفة رحمة الله عليه، إنما احتج لقوله: إن النبي صلى الله عليه وسلم لم يصل في المسجد الأقصى ليلة أسري به على من أنكر قوله، بأن الله تعالى ذكره لم يذكر في كتابه أنه صلى فيه، وإنما ذكر فيه إسراء به، فقال: {سُبْحَانَ الَّذِي أَسْرَى بِعَبْدِهِ لَيْلًا مِنَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ إِلَى الْمَسْجِدِ الْأَقْصَى الَّذِي بَارَكْنَا حَوْلَهُ لِنُرِيَهُ مِنْ آيَاتِنَا إِنَّهُ هُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ } [الإسراء: 1] . وليس للقائل إن النبي صلى الله عليه وسلم لم يصل فيه تلك الليلة في ذلك من الحجة، إلا وفيه لمن قال إنه صلى فيه مثلها، وذلك أنه لا خبر فيه من الله تعالى عن رسوله صلى الله عليه وسلم على أنه صلى فيه، ولا أنه لم يصل فيه، ولا أنه نزل عن البراق، ولا أنه لم ينزل عنه، ولا أنه ربطه، ولا أنه لم يربطه، وإنما فيه الخبر عن أنه أسري به من المسجد الحرام إلى المسجد الأقصى ليريه من آياته، وإنما قال من قال: إن النبي صلى الله عليه وسلم صلى في المسجد الأقصى تلك الليلة، رواية عن رسول الله صلى الله عليه وسلم وخبرا عنه أنه، قال: صليت فيه، وليس في خبره عن نفسه بذلك خلاف لشيء من إخبار الله عنه الذي ذكره في قوله: {سُبْحَانَ الَّذِي أَسْرَى بِعَبْدِهِ لَيْلًا مِنَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ إِلَى الْمَسْجِدِ الْأَقْصَى الَّذِي بَارَكْنَا حَوْلَهُ لِنُرِيَهُ مِنْ آيَاتِنَا إِنَّهُ هُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ } [الإسراء: 1] ، بل بأن يكون ذلك تحقيقا لما في هذه الآية، أشبه من أن يكون له خلافا، وذلك أن الله تعالى ذكره أخبر

---

1 تهذيب الآثار مسند ابن عباس 728 1/ 444 . أحمد في المسند 23285 38/ 321 ، ورواه الترمذي سننه /كتاب تفسير القرآن /باب: ومن سورة بني إسرائيل/ 3147 5/ 307 ، وابن حبان في صحيحه 45 1/ 233 ، والطبراني في الكبير 7360 8/ 59 ، والحاكم في المستدرك 3369 2/ 391 .

2 تهذيب الآثار مسند ابن عباس 734 1/ 449 / رواه الطبراني في الكبير 7142 7/ 282 انظر: البيهقي: أحمد بن الحسين ت:458هـ / دلائل النبوة/ دار الكتب العلمية – بيروت/ط1- 1405هـ 357/2 /. ورواه الطبري قال: حدثني عبد الله بن أحمد المروزي، قال: حدثنا يحيى بن صالح الوحاظي، قال: حدثنا سعيد بن عبد العزيز، قال: حدثنا يزيد بن أبي مالك، عن أنس بن مالك، أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: «أتيت بدابة فوق الحمار ودون البغل ... ثم دخلت بيت المقدس فجمع لي الأنبياء، قال: فقدمني جبريل فصليت بهم/ تهذيب الآثار مسند ابن عباس 735 1/ 452 ، والطبراني في الكبير بسنده إلى ابن مسعود مرفوعا/ 9976 69/10 وقال الهيثمي: ورجاله رجال الصحيح/ مجمع الزوائد ومنبع الفوائد 74/1 .

فيها أنه أسرى به من المسجد الحرام إلى المسجد الأقصى الذي بارك حوله ليريه من آياته، ومن عظيم آياته أن يكون جمع له من خلقه من مات قبل ذلك بآلاف أعوام أحياء فصلى بهم، وخاطبوه وخاطبهم، وكلموه وكلمهم، فأعظم بها آية وأجلل بها عبرة، فإن قال: فهل من خبر عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه صلى ليلة أسري به في المسجد، غير هذا الخبر الذي ذكرت، فإن سائر الأخبار غيره ليس فيه ذلك؟ قيل: نعم. فإن قال: فاذكر لنا بعض ذلك. قيل له: 1 .

أقول: انتقد الطبري متن الأثر السابق بأن هذا تأويل من سيدنا حذيفة رضي الله عنه، أو نسي أنه صلى الله عليه وسلم أخبر بذلك، وإن هذا كله ليس بدافع رواية وشهادة العدل إذا شهد أن النبي صلى الله عليه وسلم صلى في المسجد الأقصى بالأنبياء، وإن طعن البعض في رواية صلاة الرسول صلى الله عليه وسلم صلى فيه ولكنهم عدول عند الطبري بنصه.

ثانيا: انتقاده للمتن كونه غلط

الغلط علة يعل بها العلماء بعض الآثار يعبرون عن الخطأ الذي في الأثر بالغلط، والأمثلة التي أعل بها الطبري بعض الآثار تبين أنها إما لمخالفة الرواية لرواية أهل الاختصاص، أو أنها مخالفة لما صح من الآثار وما جرى عليه العمل بها.

المثال الأول: قال الطبري: حدثنا أبو كريب وسفيان، قالا: حدثنا زيد بن الحباب، قال: حدثني عمر بن عثمان، قال: حدثني جدي، عن أبيه، " أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال يوم فتح مكة: أربعة لا أؤمنهم في حل ولا حرم! فسمَّاهم وقينتين كانتا لِمِقْيَس بن صُبابَة تغنيان بهجاء النبي صلى الله عليه وسلم فقتلت إحداهما، وأفلتت الأخرى فأسلمت".

قال الطبري: وهذه الرواية عند أهل العلم بالسير غلط يقولون: إنما كانت القينتان اللتان كانتا تغنيان بهجاء رسول الله صلى الله عليه وسلم لعبد الله بن خطل: تدعى إحداهما فرتنى، فأمر النبي صلى الله عليه وسلم بقتله وقتلهما، فقتل هو وإحدى القينتين، وأسلمت الأخرى وسارة- يعني ثالثة وهي مولاة لعكرمة- فتركتا 2 .

قلت: ورواية أهل السير التي عناها الطبري: قال ابن إسحاق: "وإنما أمر بقتل عبد الله بن خطل من بني تيم بن غالب لأنه كان مسلما فبعثه رسول الله صلى الله عليه وسلم مصدقا وبعث معه رجلا من الأنصار وكان معه مولى له يخدمه وكان مسلما فنزل منزلا فأمر المولى أن يذبح تيسا ويصنع له طعاما، ونام فاستيقظ ولم يصنع له شيئا فعدا عليه فقتله، ثم ارتد مشركا، وكانت له قينة وصاحبتها فكانتا تغنيان بهجاء رسول الله صلى الله عليه وسلم، فأمر بقتلهما معه" 3 .

أقول: أعل الطبري هذا الأثر بالغلط؛ كون أهل السير قالوا إن القينتين كانتا لعبد الله بن خطل وليس لِمِقْيَس بن صُبابَة، فكان الغلط في المتن في تعيين سيد القينتين؛ لأنه مخالف لرواية أهل الاختصاص، من أهل السير .

المثال الثاني: قال الطبري: حدثنا عمرو بن علي الباهلي، قال: حدثنا عون بن الحكم الباهلي، قال: حدثني زياد بن قريع - أحد بني غيلان بن جاوة - عن أبيه، عن جنادة بن جراد - أحد بني غيلان بن جاوة - قال: " أتيت رسول الله صلى الله عليه وسلم بإبل قد وسمتها في آنفها، فقال النبي صلى الله عليه وسلم: يا جنادة {أما وجدت فيها عظما تسمه إلا في الوجه؟ أما إن أمامك القصاص} قلت: أمرها إليك يا رسول الله قال: إئتني منها بشيء ليس عليه وسم، فأتيته بابن لبون وحقة فوضعت الميسم حيال العنق، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم:أخر أخر، فلم يزل يقول: أخر أخر، حتى بلغ الفخذ، فقال النبي صلى الله عليه وسلم: " سم على بركة الله، فوسمتها على أفخاذها، وكانت صدقتها حقتين، وكانت تسعين ".قال أبو جعفر: هذا غلط؛ لأن الحقة إنما تجب في إحدى وتسعين! 4 .

---

1 تهذيب الآثار مسند ابن عباس 1/447- 448-448 .

2 تهذيب الآثار - مسند باقي العشرة 1037 565-566 رواه أبو داود بزيادة فسماهم ، وهي ليست عند الطبري، سنن أبي داود/كتاب/ الجهاد/ باب: قتل الأسير ولا يعرض عليه الإسلام. 2684 4/ 320 / والطبراني في الكبير 5529 6/ 66 ، والدارقطني في السنن/كتاب الحج/باب المواقيت 2793 3/ 376 .قال الهيثمي: رواه الطبراني، ورجاله ثقات/ مجمع الزوائد ومنبع الفوائد 6/ 173 .

3 دلائل النبوة للبيهقي 5/ 62 .

4 تهذيب الآثار- مسند باقي العشرة 661 353-354 والطبراني في الكبير 2179 283/2 ، قال الهيثمي: وفيه من لم أعرفهم، مجمع الزوائد ومنبع الفوائد 8/ 110 وأبو نعيم في معرفة الصحابة/ أحمد بن عبد الله الأصفهاني ت:430هـ /تحقيق: عادل بن يوسف العزازي/دار الوطن - الرياض/ط1/ 1419هـ -1998م 1666 2/ 615 .

قال ابن السّكن: لا أعلم له رواية غيره، وإسناده غير معروف 1 .

قلت: زياد بن قريع لم أجد له ترجمة.

أقول: عنى الطبري بالغلط مخالفة المتن لما صح من الآثار، وما جرى عليه العمال من سعاة الزكاة التي أصبحت عندهم معلومة أن الحقة تجب في إحدى وتسعين وليس في تسعين.

المطلب الثالث: اشتمال الصحة للصحيح بقسميه وللحسن بقسميه عند الطبري

كان حكم أكثر المحدثين المتقدمين على الحديث قسمة ثنائية صحيح أو ضعيف؛ والحسن بقسميه داخل في الصحيح عندهم، فلا يشترط أن يكون الحديث في أعلى درجات الصحة، فقد تتوفر فيه أدنى شروط الصحة، فيكون صحيحا عند المتقدمين، حسنا عند المتأخرين.

وهذا منهج كثير من المحدثين كالدارقطني والبزار وابن خزيمة وابن حبان، وأما الحاكم فالصحيح عنده، ما توفرت فيه شروط القبول، وإن كانت في أدنى درجاتها، فالحسن عنده قسم من الصحيح، وليس قسيما له، وقال: وكم في كتاب ابن خزيمة من حديث محكوم منه بصحته، وهو لا يرتقي عن رتبة الحسن، بل وفيما صححه الترمذي من ذلك جملة، مع أنه ممن يفرق بين الصحيح والحسن 2 .

وقد نبه ابن الصلاح إلى أن " من أهل الحديث من لا يفرد نوع الحسن، ويجعله مندرجا في أنواع الصحيح، لاندراجه في أنواع ما يحتج به، وإطلاق الخطيب على المستدرك وعلى كتاب النسائي اسم الصحيح، وذكر الحافظ أبو الطاهر السلفي الكتب الخمسة، وقال: " اتفق على صحتها علماء الشرق والغرب...وهذا تساهل؛ ثم من سمى الحسن صحيحا لا ينكر أنه دون الصحيح " 3 .

قال ابن دقيق العيد: الصفات التي يجب قبول الرواية معها لها مراتب ودرجات، فاعلاها هي التي يسمى الحديث الذي اشتمل رواته عليها صحيحا، وكذلك وأدناها هو الذي نسميه حسنا، وحينئذ يرجع الأمر في ذلك إلى الاصطلاح ويكون الكل صحيحا في الحقيقة والأمر في الاصطلاح، وقال بعضهم، الحديث الذي فيه ضعف قريب محتمل هو الحسن ويصلح للعمل به 4 .

وقال ابن حجر: أن أكثر أهل الحديث لا يفردون الحسن من الصحيح، فمن ذلك الحميدي شيخ البخاري قال: الحديث الذي يثبت عن النبي، هو أن يكون متصلا غير مقطوع، معروف الرجال.

وروينا عن محمد بن يحيى الذهلي قال: ولا يجوز الاحتجاج إلا بالحديث المتصل غير المنقطع، الذي ليس فيه رجل مجهول، ولا رجل مجروح فهذا التعريف يشمل الصحيح والحسن معا، فهذا التعريف يشمل الصحيح والحسن معا، وكذا شرط ابن خزيمة وابن حبان في صحيحيهما لم يتعرضا فيه لمزيد أمر آخر على ما ذكره الذهلي 5 .

أقول: هذا القول يعبر عن منهج الطبري في التصحيح إذ القسمة عنده ثنائية، صحيح وضعيف مع تفاوت درجات كل منهما، ولذلك كان ضبط الرواة عنده متفاوتا، بقدر التفاوت بين الصحيح والحسن، وهذا يفسر تصحيح الطبري لحديث بعض المختلف فيهم، ممن حديثهم في مرتبة الحسن عند المتأخرين، وسبق أن علمنا أن الطبري يشترط في الراوي الذي يحتج بروايته أن يكون عدلا صادقا، وهذا وصف يشمل عنده الثقة والصدوق من الرواة على السواء، أو يشمل الثقة ومن تكلم فيه بما يحطه عن هذه الرتبة قليلا، وقد ظهر ذلك من خلال حكمه على أسانيد الآثار، فهو يصحح أسانيد أحاديث مثل سماك بن حرب، ومحمد بن إسحاق، وعاصم بن أبي النجود، مع أن فيهم كلاما ينزل حديثهم عن مرتبة الصحة الاصطلاحية.

ودعوى ضعف بعض النقلة الواردة أسماؤهم في أسانيد بعض الأخبار التي يصححها، لم ير الطبري ما طعنوا به سببا يخرجهم عن حد الاحتجاج، ولهذا صحح أخبارهم، وإن كانت أخبارهم ليست كأخبار من هم أعلى شأنا، وأجل مكانا لديه، كما يوحيه كلامه في يزيد بن خمير، وقد نقل عن المخالفين قولهم فيه بعبارته فقال: "ويزيد بن خمير، عندهم وإن كان معروفا، ليست له منازل المقدمين في الحفظ

---

1 الإصابة في تمييز الصحابة/ أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني ت: 852هـ /تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود وعلى محمد معوض/دار الكتب العلمية – بيروت/الطبعة: الأولى - 1415 هـ 1/ 609 .

2 انظر: النكت على كتاب ابن الصلاح لابن حجر 1/ 270 /فتح المغيث بشرح ألفية الحديث 1/ 56 .

3 مقدمة ابن الصلاح ص: 40 .

4 الاقتراح في بيان الاصطلاح ص: 7-8 .

5 النكت على كتاب ابن الصلاح لابن حجر 1/ 480 .

والإتقان لما رووا وأدوا من آثار رسول الـلـه"، فهو إذن لا يـرى أن هـؤلاء هـم في مسـتوى الثقـات الحفـاظ، ولكـن ذلـك لا يعنـي تضـعيف أخبارهم.

وهذا نهج أهل عصره من المحدثين النقاد، أمثال البخاري ومسلم وغيرهما من أصحاب الصحاح، حيث كانا يحتجان في الأصول بأناس تكلـم فـيهما بما يحطهم عن مرتبة الثقة إلى مرتبة الصدوق - على حد اصطلاح متأخرين المحدثين - وليست كل أحاديثهم في أعلى مراتب الصحة 1 .

والطبري وثق عددا من الرواة بالجملة بقوله: كلتا الروايتين اللتين ذكرت عن رسول الـلـه صلى الـلـه عليـه وسـلم في ذلـك صـحيحه، عـدول نقلتها فليس شرطا عنده أن يكون أولئك من الثقة في الغاية حتى يصحح أسانيد أخبارهم 2 .

أقول: وقد وصف الإمام الطبري الرواة الذين يحتج بهم بعـدة أوصـاف، فتـارة يصـفهم بـأنهم عـدول، وتـارة يصـفهم بـأنهم أهـل الصـدق والعدالة، وتارة يصفهم بأنهم عدول أثبات، وتارة يصفهم بأنهم ثقات.. مما يدل على أن الطبري يراعي وصف الضبط في الراوي، ولكن لـيس ذلك إطلاقه .

وصحة الحديث: معناها صلاحية الحديث للعمل به, بعد استيفاء شروطه, من قبل السند والمتن, وفق شروط المصطلح الحـديثي, والشروط الأصولية، وهذه مهمة الأئمة المتضلعين, في الحديث وعلومه, والأصول وفروعه, ولا بد لنا من أن نعي, أنه لا يوجد جفـوة, ولا يوجـد فجـوة بين السنة, وفقه الأئمة رحمهم الـلـه تعالى، الذي هو فهم للسنة وتفسير لها 3 .

والحديث الصحيح بالمعنى الأخص, في زمن البخاري ومسلم, هو ما رواه العدل الحافظ, عن مثله من غير شذوذ, ولا علـة، وبـالمعنى الأعـم عند المتقدمين, من المحدثين, وجميع الفقهاء والأصوليين, هو المعمول به، فالصحيح الأعم يشمل الصحيح بالمعنى الأخص, والحسـن وبعـض الضعيف، فإذا قال المحدث من المتأخرين: هذا حديث غير صحيح, فإنما نفى معناه الأخص باصطلاحه, فلا ينتفي الأعم فـلا بـد مـن الحـث والتحري, حتى لا ترد أحاديث رسول الـلـه, صلى الـلـه عليه وسلم بمجرد القول المحتمل 4 .

أقول: إن إطلاق اسم الصحة على الأخبار عند الطبري، يعني صلاحيتها للعمل والاحتجـاج، بغـض النظـر، عـن اصـطلاح المحـدثين، والفقهـاء والأصوليين، والـلـه تعالى أعلم.

وقد بثت في ثنايا هذه الأطروحة الأمثلة التي تراوحت درجتها بين أعلى الصحيح، إلى الصحيح، والصحيح لغيره، إلى الحسن والحسن لغيره.

وقد صحح الطبري في عدة مواضع من تهذيبه أخبارا لرواة ممن يعد حديثهم في مرتبة الحسن، وهذا مبثوث في الأمثلـة التـي سـبقت ومـن كان رواتها ضعفاء فتقوت رواياتهم بالهيئة المجموعة أو من كان صدوقا فإن روايته حسنة والـلـه تعالى أعلم.

أقول: وقعت على قول للزركشي لعله يفسر معنى قول الطبري صحيح سنده فأقول: لله در الزركشي حيث قال: "ليس صـحة الإسـناد وحـده مقتضيا للصحة" ينبغي التأمل والنظر بين قولهم هذا حديث صحيح؛ وهذا إسناد صحيح: وبينهما فرق؛ فإن الثاني يريدون به اتصال الإسـناد وعدم انقطاعه، لا جودة الرجال 5 .

قلت: وهذا لعله يفسر صنيع الطبري في حكمه على بعض الآثار التي في أسانيدها ضعف "إسناده صحيح" خاصـة في التـي لا يتبعهـا بقولـه: عدول رواته إذ يقصد اتصال الإسناد، هذا في الأسانيد والصحة تكون عندئذ اصطلاح خاص عند الطبري، يعني صـحة المعنـى لمـا احتفـه مـن قرائن، والـلـه تعالى أعلم.

---

1 انظر: الصناعة الحديثية عند الطبري في تهذيبه ص: 225/74/73 .

2 تهذيب الآثار مسند عمر 2/ 518 . وانظر:الصناعة الحديثية عند الطبري في تهذيبه ص: 201/172 .

3 انظر: محمد عوامة: أثر الحديث الشريف في اختلاف الأئمة الفقهاء رضي الـلـه عنهم / مطبعة محمد هاشم كتبي/دمشق سوريا/ط1/1978م / 46-70 .

4 انظر: ما نقله العلامة حسين اليماني عن الإمام عبد القادر بن أحمد الكوكباني الصنعاني ت:1207هـ شيخ الإمام الشوكاني في بعض مؤلفاته/التحفة المرضية في حل بعض المشكلات الحديثية/العلامة القاضي حسين ابن محسن بن محمد الأنصاري اليماني ت:1327هـ /تحقيق: راشد بن عامر بن عبد الـلـه الغفـيلي/دار الصـميعي /الرياض-السعودية/ط1/1990م-1420هـ/ 26 .

5 النكت على مقدمة ابن الصلاح للزركشي 1/ 119-123 .

خاتمة البحث

وفي ختام هذا البحث اسأل الـلـه تعالى أن لا يحرمنا أجر طلب العلم وأن يكون هذا الجهد خالصا لوجهـه الكـريم، وأن يكتـب لـه القبـول، وأن ينفع به، يضيف معنى جديدا في إظهار وبيان منهج المتقدمين في الحكم على الآثار بالصحة.

وفيما يأتي أذكر أهم ما انتهيت إليه من نتائج متوخيا في ذلك الاختصار قدر المستطاع.

1. أن الطبري صحح آثارا أعلت عند الآخرين وتقسم إلى قسمين : إسنادية ومتنية، سواء أكانت على منهج الفقهاء والأصوليين أو على منهج المحدثين.
2. أكثر الآثار التي صححها التي ذكر عللها عند الآخرين هي متعلقة بالتفرد وزيادة الثقة.
3. الطبري يرد دعوى التفرد ضمنا بذكر الشواهد والمتابعات- بأنواعها- ، وأحيانا يتبعها بآثـار عـن السـلف، ليثبـت أن معنـى الخـبر الذي صححه ليس فيه معنى منفردا غريبا .
4. أن الطبري كان يحشد الموافقات ويستوعب ما في الباب ليقول إن الأثر مشهور وليس فيه معنى الغرابة أو الضعف.
5. صحح الطبري- حسّن - عن طريق العواضد الاسنادية وكثرة المتابعـات والشـواهد شـديد الضـعف بالهيئـة المجموعـة مـا لم يـأت بمعنى مخالف وشهد له الشرع أو عمل أو موافقة لظاهر القرآن.
6. الطبري يصحح الأحاديث بالمجموع ما دامت المعاني متفقة، ولا تعارض بينها، حيث قال في معرض حديثه في بعـض التعليقـات: " أن جميع هذه الأخبار صحاح، ومعانيها متفقة غير مختلفة، وبعض ذلك يؤيد بعضا، وبعضه يصحح بعضا" 1 .
7. الطبري يصحح الآثار على طريقة المحدثين السابقة الذكر، وعلى طريقة الفقهاء فإنه وإن حكم على السند بالضـعف فإنـه يحكـم بصحة المعنى.
8. أن منهج الطبري في الحكم على الحديث منهج متسمح، وتبقى القاعدة التي تبناها تكشف لنـا عـن منهجـه وهـي: "وغـير جـائز حمل ما حملته الثقات من الآثار على الفاسد من الوجوه، ولها في الصحة مخرج".
9. أنه يحكم على بعض الآثار التي فيها ضعف بالصحة، ليقول إن الضعيف أصاب هنا للقرائن المحتفة به ويحكـم عليهـا في موضـع آخر بالضعف لظهور معنى المخالفة وخلوها من العواضد.
10. إن كتاب التهذيب يعد مرجعا لأقوال الصحابة والتابعين، التي يروها الطبري بإسناده.
11. وجود الأحاديث الأفراد والغرائب التي أكثرها عند البزار.
12. انفراده بأسانيد ومتون لا توجد إلا عنده.
13. يعد الإمام الطبري من محدثي الفقهاء، ولكنه إلى منهج الفقهاء أقرب منه إلى منهج أهل الحديث، ظهـر ذلـك واضـحا مـن خـلال بعض ترجيحاته وآرائه في علم الحديث، مما وافق فيه الفقهاء وتابعهم عليه، ورد على مخالفيهم فيه، كترجيح الوصل والرفع من الثقة عنـد تعارض الموصول مع المرسل والمرفوع مع الموقوف على الاطراد.
14. أستطيع أن أعبر عن الصحيح عند الطبري بأنه:" ما اتصل إسناده، وقد عبر عنه "بصحيح سنده"، ثقات نقلته، عـدول رواتـه، خـال من العلة التي توهنه، ويروى من غير وجه، بدليل حشد الموافقات ومعانيه متفقة غير مختلفة", والـلـه تعالى أعلم.

1 تهذيب الآثار مسند عمر بن الخطاب 1/ 351 .

ثانيا: التوصيات

1- إفراد دراسة مقارنة بين منهج الطبري ومنهج ابن حجر في الحكم على الأحاديث.

2- دراسة تجمع فيها أحكام الطبري في الجرح والتعديل، تبين أن ما نقله عنه بعض العلماء من الجرح والتعديل، ليست أحكامه إنما نقلها عن الآخرين .

3- دراسة تبين منهجه في مختلف الحديث من خلال تهذيبه.

4- دراسة تبين منهج الطبري في أحاديث الأحكام.

5- إفراد دراسة مقارنة بين منهج الطبري ومنهج الإمام الترمذي من حيث استيعاب الطبري لأحاديث الباب وقول الترمذي وفي الباب من غير ذكر.

6- إفراد دراسة مقارنة بين منهج الطبري ومنهج الإمام الترمذي من حيث الحديث الحسن ومصطلح الصحيح عند الطبري.

وختاما: فالحمد لله في بدء وفي ختم على توفيقه وإنعامه في إبراز هذه الدراسة، التي أرجو من الله تعالى أن تكون قد حققت أهدافها وغاياتها، وإلا فحسبها أن تكون مقدمة لبحوث ودراسات جديدة، ومفتاحا لبحث هذه المسألة بتوسع وبيان.

والحمد لله رب العالمين وصلى الله وسلم وبارك على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

قائمة المصادر والمراجع

القرآن الكريم

أ

1- الجورقاني الحسين بن إبراهيم ت:543هـ /الأباطيل والمناكير والصحاح والمشاهير/تحقيق: الدكتور عبد الرحمن الفريوائي/دار الصميعي-الرياض- السعودية/ط1422/4هـ -2002م.

2- السبكي وابنه، علي بن عبد الكافي 756هـ ، وعبد الوهاب بن علي 771هـ : الإبهاج في شرح المنهاج، الطبعة الأولى، دار الكتب العلمية، بيروت - 1404هـ

3- خروبات: د محمد /أبو حاتم الرازي وجهوده في خدمة السنة النبوية/ /المطبعة والوراقة الوطنية/ط2007/1م.

4- عبد المجيد: الدكتور عبد المجيد محمود /الاتجاهات الفقهية عند أصحاب الحديث في القرن الثالث الهجري/ أصل الكتاب: أطروحة الدكتوراة للمؤلف/مكتبة الخانجي، مصر/1399 هـ - 1979 م.

5- البوصيري: أحمد بن أبي بكر بن إسماعيل: إتحاف الخيرة المهرة بزوائد المسانيد العشرة، ط/1 المحقق: دار المشكاة للبحث العلمي بإشراف أبو تميم ياسر بن إبراهيم/دار الوطن للنشر، الرياض/ط1/ 1420 هـ - 1999 م .

6- عوامة: محمد/ أثر الحديث الشريف في اختلاف الأئمة الفقهاء رضي الله عنهم / مطبعة محمد هاشم كتبي/دمشق سوريا/ط1978/1م.

7- الهيتي: ماهر ياسين فحل /أثر علل الحديث في اختلاف الفقهاء/ دار عمار-عمان/ط1420/1هـ .

8- عاشور: محمد رشيد /الأحاديث الضعيفة التي عليها العمل عند كثير من أهل العلم نماذج تطبيقية في أبواب العبادات /رسالة ماجستير كلية الإمام الأعظم الدراسات العليا/ الحديث الشريف وعلومه/ إشراف الدكتور احمد حسن الطه/1430هـ2009م/ ديوان الوقف السني بغداد.

9- المقدسي: ضياء الدين أبو عبد الله محمد بن عبد الواحد المتوفى: 643هـ / الأحاديث المختارة أو المستخرج من الأحاديث المختارة مما لم يخرجه البخاري ومسلم في صحيحيهما/ تحقيق: الدكتور عبد الملك بن عبد الله بن دهيش/دار خضر - بيروت – لبنان/ ط3/ 1420هـ - 2000م.

10- ابن القيم: محمد بن أبي بكر أيوب/أحكام أهل الذمة / تحقيق:يوسف أحمد البكري-شاكر توفيق العاروري/-دار ابن حزم-الدمام–السعودية-بيروت-لبنان/ط1418/1هـ/1997م.

11- ابن حزم، علي بن أحمد بن سعيد، ت 456 هـ /الإحكام في أصول الأحكام/ المحقق: الشيخ أحمد محمد شاكر/ دار الآفاق الجديدة، بيروت .

12- الآمدي: علي بن محمد أبو الحسن/ الإحكام في أصول الأحكام/ تحقيق: د. سيد الجميلي/دار الكتاب العربي/بيروت-لبنان/ط1404/1هـ

13- الأشبيلي: عبد الحق/ الأحكام الوسطى من حديث النبي صلى الله عليه وسلم/ /تحقيق: حمدي السلفي-صبحي السامرائي/دار الرشد/الرياض–السعودية/ 1416هـ-1995م.

14- ابن كثير: إسماعيل بن عمر ت:774هـ /اختصار علوم الحديث/ المحقق: أحمد محمد شاكر/دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان/ط2.

15- البخاري: محمد بن إسماعيل ت:256هـ /الأدب المفرد / حققه: سمير بن أمين الزهيري /مكتبة المعارف - الرياض/ط1419/1هـ-1998م.

16- ابن عساكر: علي بن حسن بن هبة اللـه ت:٥٧١هـ / /أربعون حديثًا لأربعين شيخا من أربعين بلدة/ تحقيق عبدو الحاج محمد الحريري/ المكتب الإسلامي/عمان/ بيروت/دمشق.

17- السلفي: أحمد بن محمد /الأربعين البلدانية /تحقيق:عبد اللـه رابح/دار البيروتي/دمشق- سوريا/ط1/ 1412هـ- 1992م.

18- الخليلي، أبو يعلى الخليل بن عبد اللـه، ت446 هـ ، الإرشاد في طبقات علماء الحديث، ط1، ثلاثة مجلدات، تحقيق الدكتور محمد سعيد عمر إدريس، مكتبة الرشد، الرياض، 1409 هـ.

19- طارق بن عوض اللـه/ الإرشادات في تقوية الأحاديث بالشواهد والمتابعات /مكتبة ابن تيمية - القاهرة-مصر/ط1/ 1417هـ-1998م.

20- الألباني: محمد ناصر الدين ت:1420هـ /إرواء الغليل في تخريج أحاديث منار السبيل/إشراف: زهير الشاويش/المكتب الإسلامي – بيروت/ط2/ 1405 هـ - 1985م .

21- ابن تيمية: أحمد بن عبد الحليم الحراني /الاستغاثة في الرد على البكري/مكتبة الغرباء الأثرية - المدينة المنورة/ ط1/ 1417هـ

22- القاري، ملا علي بن سلطان، ت1014 هـ /الأسرار المرفوعة في الأخبار الموضوعة /تحقيق: محمد الصباغ/دار الأمانة /مؤسسة الرسالة/بيروت- لبنان/1391هـ - 1971م.

23- ابن حجر العسقلاني، أحمد بن علي، ت852 هـ / الإصابة في تمييز الصحابة/ تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود وعلي محمد معوض/دار الكتب العلمية – بيروت/ط1-1415هـ .

24- السرخسي: محمد بن أحمد بن أبي سهل ت:483هـ / أصول السرخسي /دار المعرفة – بيروت.

25- الباكستاني: زكريا بن غلام /أصول الفقه على منهج أهل الحديث/ دار الخراز/جدة- السعودية/ط1/ 1423هـ .

26- رمضان: طه محمد نجار /أصول الدين عند الإمام الطبري/ إشراف-د مصطفى محمد رمضان/دار الكيان-الرياض السعودية/ط1/2005م.

27- الحازمي: محمد بن موسى ت:584هـ /الاعتبار في الناسخ والمنسوخ من الآثار/ دائرة المعارف العثمانية - حيدر آباد ، الدكن/ط2/ 1359 هـ.

28- ابن دقيق العيد، محمد بن علي، ت702 هـ ، الاقتراح في بيان الاصطلاح، ط1، مجلد واحد، تحقيق الدكتور قحطان عبد الرحمن الدوري، مطبعة الإرشاد، بغداد، 1982م.

29- مغلطاي بن قليج بن عبد اللـه المتوفى: 762هـ /إكمال تهذيب الكمال في أسماء الرجال/ المحقق: أبو عبد الرحمن عادل بن محمد - أبو محمد أسامة بن إبراهيم/الفاروق الحديثة للطباعة والنشر- القاهرة/ط1/1422هـ - 2001 م.

30- الشافعي، محمد بن إدريس، ت204 هـ / دار الفكر/بيروت-لبنان/ط2/1403هـ- 1983م.

31- ابن ماكولا علي بن هبة اللـه بن جعفر ت:475هـ /الإكمال في رفع الارتياب عن المؤتلف والمختلف في الأسماء والكنى والأنساب دار الكتب العلمية -بيروت-لبنان/ط1/1411هـ-1990م.

32- ابن حجر العسقلاني، أحمد بن علي، ت852 هـ / الأمالي المطلقة/تحقيق حمدي عبد المجيد السلفي/المكتب الإسلامي/ بيروت-لبنان /ط1/1416هـ- .

33- ابن حجر العسقلاني، أحمد بن علي، ت852 هـ / الإمتاع بالأربعين المتباينة السماع /تحقيق:محمد حسن الشافعي دار الكتب العلمية-بيروت/لبنان/ط1/1997م.

34- الزحيلي، الدكتور محمد الزحيلي /الإمام الطبري شيخ المفسرين وعمدة المؤرخين ومقدم الفقهاء والمحدثين صاحب المذهب الجريري 224-310 هـ /دار القلم-دمشق –سوريا/1999م/ط2.

35- أبو الحسن: الحسين عبد الغني/ الإمام محمد بن جرير الطبري شيخ المفسرين/ بحث التمهيدية للماجستير/ إشراف أ.د/محمد دسوقي/جامعة القاهرة / كلية دار العلوم.

36- الشبل: علي بن عبد العزيز /إمام المفسرين والمحدثين والمؤرخين ابن جرير الطبري/ مكتبة الرشد -الرياض- السعودية/ط1/2004م.

37- المعلمي عبد الرحمن بن يحيى بن علي اليماني ت:1386هـ /الأنوار الكاشفة لما في كتاب "أضواء على السنة" من الزلل والتضليل والمجازفة/ المطبعة السلفية ومكتبتها / عالم الكتب – بيروت/1406هـ/ 1986م.

ب

38- ابن كثير: أبو الفداء إسماعيل بن عمر ت: 774هـ / الباعث الحثيث اختصار علوم الحديث/ المحقق: أحمد محمد شاكر/دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان/ط2.

39- السيوطي: عبد الرحمن بن أبي بكر ت:911هـ / البحر الذي زخر في شرح ألفية الأثر/ تحقيق: أنيس ابن أحمد الأندونوسي/ مكتبة الغرباء الأثرية/ المدينة المنورة/ط1/1420هـ

40- ابن رشد: محمد بن أحمد الحفيد ت: 595هـ / بداية المجتهد ونهاية المقتصد/ /مطبعة: مصطفى البابي الحلبي/مصر/ط4/ 1395هـ/1975م.

41- الزركشي، محمد بن بهادر بن عبد الله، ت794 هـ /البحر المحيط في أصول الفقه/ دار الكتبي- القاهرة / الطبعة: الأولى، 1414هـ - 1994م.

42- الزبيدي: محمد مرتضى الحسيني ت:1205هـ /بلغة الأريب في مصطلح آثار الحبيب/ تحقيق:عبد الفتاح أبو غدة/ مكتب المطبوعات الإسلامية–حلب-سوريا/ط2/ 1408هـ

43- ابن أبي حاتم: عبد الرحمن بن محمد بن إدريس ت:327هـ /بيان خطأ البخاري/ تحقيق: عبد الرحمن بن يحيى المعلمى اليماني / دائرة المعارف العثمانية بحيدر آباد الدكن .

44- ابن القطان: علي بن محمد الفاسي، ت:628هـ /بيان الوهم والإيهام في كتاب الأحكام/ المحقق: د. الحسين آيت سعيد/دار طيبة – الرياض/ط1/ 1418هـ-1997م.

ت

45- الخطيب البغدادي، أحمد بن علي بن ثابت، ت 463 هـ /تاريخ بغداد/ المحقق: الدكتور بشار عواد معروف/دار الغرب الإسلامي – بيروت/ ط1/ 1422هـ - 2002 م .

46- ابن عساكر: علي بن الحسن بن هبة الله المعروف المتوفى: 571هـ /تاريخ دمشق/ المحقق: عمرو بن غرامة العمروي/دار الفكر -دمشق/1415 هـ - 1995 م.

47- الطبري: محمد بن جرير، أبو جعفر ت:310هـ / تاريخ الرسل والملوك/ صلة تاريخ الطبري لعريب بن سعد القرطبي ت:369هـ /دار التراث – بيروت/ط2/1387هـ

48- التاريخ الكبير، تسعة مجلدات، تحقيق عبد الرحمن المعلمي اليماني، دائرة المعارف العثمانية، حيدر آباد الدكن، الهند، 1362 هـ

49- التبصير في معالم الدين/ محمد بن جرير أبو جعفر الطبري ت:310هـ /المحقق: علي بن عبد العزيز بن علي الشبل/ دار العاصمة - السعودية ـ الرياض /ط1/ 1416 هـ - 1996م.

50- تحذير الخواص من أكاذيب القصاص/عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي ت:911هـ

/المحقق: محمد الصباغ/المكتب الإسلامي – بيروت/ط2/ 1394 هـ - 1974م .

51- تحرير علوم الحديث/عبد الله بن يوسف الجديع/مؤسسة الريان/ بيروت ـ لبنان/ط1/2003م .

52- التحقيق في أحاديث الخلاف/ أبو الفرج عبد الرحمن بن علي الجوزي/ ت:597هـ المحقق: مسعد عبد الحميد السعدني/دار الكتب العلمية – بيروت/ط1/ 1415هـ

53- الأنصاري: حسين ابن محسن بن محمد اليماني/ التحفة المرضية في حل بعض المشكلات الحديثية/ ت:1327هـ /تحقيق: راشد بن عامر بن عبد الله الغفيلي/دار الصميعي /الرياض-السعودية/ط1/1990م-1420هـ

54- السيوطي، عبد الرحمن بن أبي بكر، ت911 هـ . تدريب الراوي شرح تقريب النواوي، ط2، مجلدان، تحقيق عبد الوهاب عبد اللطيف، دار إحياء السنة النبوية، بيروت، 1979 م.

55- ترتيب المدارك وتقريب المسالك لمعرفة أعلام مذهب مالك/القاضي عياض بن موسى اليحصبي/ ت:544هـ تحقيق محمد بن تاويت الطبخي/ مطبعة فضالة /المحمدية- المغرب /ط1983/2م.

56- المنذري: عبد العظيم بن عبد القوي ت:656هـ /الترغيب والترهيب من الحديث الشريف/المحقق: إبراهيم شمس الدين/دار الكتب العلمية – بيروت/ط1/ 1417 هـ

57- الألباني: محمد ناصر الدين ت:1420هـ /تصحيح حديث إفطار الصائم قبل سفرة بعد الفجر/ مكتبة المعارف للنشر والتوزيع بالرياض – السعودية/الطبعة/1421هـ -2001م.

58- أحمد مرتضى/ التصريح بانتقاد اشتراط "عدم الشذوذ" في تعريف الحديث الصحيح /قسم الدراسات الإسلامية/جامعة بايرو- كنو.

59- الطبري: محمد بن جرير أبو جعفر ت:310هـ /تفسير جامع البيان عن تأويل آي القرآن/تحقيق: الدكتور عبد الله بن عبد المحسن التركي/ دار هجر– القاهرة-مصر/ط1422/1هـ-2001م .

60- عبد الجواد حمام / التفرد في رواية الحديث ومنهج المحدثين في قبوله أو رده دراسة تأصيلية تطبيقية / دار النوادر – بيروت – لبنان / ط1/ 2008 م.

61- ابن حجر العسقلاني، أحمد بن علي، ت852 هـ / تقريب التهذيب/ تحقيق:محمد عوَّامة طبعة/ دار الرشيد بحلب/ط1/ 1406هـ

62- بازمول: محمد بن عمر بن سالم /تقوية الحديث الضعيف بين الفقهاء والمحدثين / بحث نشر بمجلة جامعة أم القرى لعلوم الشريعة واللغة العربية وآدابها/ 1424 هـ مجلد15/عدد26.

63- الدّبوسيّ: أبو زيد عبد الله بن عمر ت:430هـ /تقويم الأدلة في أصول الفقه/ /المحقق: خليل محيي الدين الميس/دار الكتب العلمية-بيروت- لبنان/ ط1/ 1421هـ - 2001م.

64- النووي محيي الدين يحيى بن شرف ت: 676هـ /التقريب والتيسير لمعرفة سنن البشير النذير في أصول الحديث/ تحقيق: محمد عثمان الخشت/دار الكتاب العربي، بيروت/الطبعة: الأولى، 1405 هـ - 1985 م.

65- ابن كثير إسماعيل بن عمر ت:774هـ /التكميل في الجرح والتعديل ومعرفة الثقات والضعفاء والمجاهيل/تحقيق: د. شادي بن محمد بن سالم/مركز النعمان للبحوث والدراسات الإسلامية/ط1 1432هـ- 2011م .

66- العسقلاني: أحمد بن علي بن حجر ت:852هـ /تعريف أهل التقديس بمراتب الموصوفين بالتدليس/المحقق:د. عاصم القريوتي/مكتبة المنار– عمان/ط1403/1هـ-1983م.

67- العسقلاني: أحمد بن علي بن حجر ت:852هـ /التلخيص الحبير في تخريج أحاديث الرافعي الكبير/ دار الكتب العلمية/ط1/ 1419هـ 1989م.

68- ابن عبد: البر يوسف بن عبد الله ت:463هـ /التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد/ /تحقيق: مصطفى بن أحمد العلوي, محمد عبد الكبير البكري/ وزارة عموم الأوقاف والشؤون الإسلامية المغرب/1387هـ .

69- القشيري: مسلم بن الحجاج ت:161هـ / التمييز /المحقق: د. محمد مصطفى الأعظمي/مكتبة الكوثر - المربع – السعودية/ط1410/3هـ .

70- الطبري: محمد بن جرير أبو جعفر ت:310هـ /تهذيب الآثار الجزء المفقود / المحقق: علي رضا /ار المأمون للتراث - دمشق / سوريا/ط1416/1 - 1995م

71- الطبري: محمد بن جرير أبو جعفر ت:310هـ /تهذيب الآثار وتفصيل الثابت عن رسول الله من الأخبار/ المحقق: محمود محمد شاكر/مطبعة المدني - القاهرة .

72- ابن حجر العسقلاني، أحمد بن علي، ت852 هـ /تهذيب التهذيب، ط1، أربعة مجلدات، بعناية عادل مرشد وإبراهيم الزيبق، مؤسسة الرسالة، بيروت، 1996 م.

73- المعلمي: عبد الرحمن بن يحيى اليماني ت:1386هـ التنكيل بما في تأنيب الكوثري من الأباطيل/ تعليقات: محمد ناصر الدين الألباني - زهير الشاويش - عبد الرزاق حمزة/المكتب الإسلامي- بيروت/الطبعة: الثانية، 1406 هـ - 1986 م.

74- المزي، يوسف بن عبد الرحمن، ت742 هـ . تهذيب الكمال في أسماء الرجال، ط1، ثمانية مجلدات، تحقيق الدكتور بشار عواد معروف، مؤسسة الرسالة، بيروت، /1400هـ -1980م.

75- الجزائري: طاهر بن صالح ت: 1338هـ توجيه النظر إلى أصول الأثر/ /المحقق: عبد الفتاح أبو غدة/مكتبة المطبوعات الإسلامية – حلب/ط1/1416هـ - 1995م.

76- الأمير الصنعاني، محمد بن إسماعيل، ت1182 هـ توضيح الأفكار لمعاني تنقيح الأنظار/ المحقق: أبو عبد الرحمن صلاح بن محمد بن عويضة/دار الكتب العلمية, بيروت- لبنان/الطبعة: الأولى 1417هـ/1997م.

ث

77- أبو حاتم: محمد بن حبان البُستي المتوفى: 354هـ / الثقات/ طبع بإعانة: وزارة المعارف للحكومة العالية الهندية تحت مراقبة: الدكتور محمد عبد المعيد خان مدير دائرة المعارف العثمانية/ دائرة المعارف العثمانية بحيدر آباد الدكن الهندالطبعة: الأولى، 1393 هـ = 1973م.

78- قُطْلُوْبَغَا: زين الدين قاسم بن الحنفي ت:879هـ /الثقات ممن لم يقع في الكتب الستة / تحقيق: شادي بن محمد بن سالم /مركز النعمان للبحوث والدراسات الإسلامية وتحقيق التراث والترجمة- صنعاء، اليمن/ط1/1432هـ - 2011م .

ج

79- الخطيب البغدادي: أحمد بن علي بن ثابت/ الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع/ ت:463هـ /المحقق: د. محمود الطحان/مكتبة المعارف – الرياض/ 1403هـ.

80- القيرواني: أبي محمد عبد الله بن زيد / ت:286هـ /الجامع في السنن والآداب والمغازي والتاريخ / تحقيق محمد أبي الأجفان/عثمان بطيخ/مؤسسة الرسالة /بيروت- لبنان/ط2-/1983م/1403هـ

81- العلائي: خليل بن كيكلدي /جامع التحصيل في أحكام المراسيل/ تحقيق:حمدي عبد المجيد السلفي/عالم الكتب-بيروت-لبنان/ط2/ 1407هـ-1986م.

82- ابن أبي حاتم الرازي، عبد الرحمن بن محمد بن إدريس، ت 327 هـ ./الجرح والتعديل /طبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية - بحيدر آباد الدكن – الهند/دار إحياء التراث العربي – بيروت/الطبعة: الأولى، 1271 هـ 1952 م .

83- الصياح: علي بن عبد الله بن شديد /جهود المحدثين في بيان علل الحديث/مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف بالمدينة المنورة .

84- الجواب الصحيح لمن بدل دين المسيح/ أحمد بن عبد الحليم بن تيمية/تحقيق: د.علي حسن ناصر د.عبد العزيز إبراهيم العسكر- د.حمدان محمد/دار العاصمة/ الرياض-السعودية/ط1/1414هـ.

ح

85- الدريس: خالد منصور/الحديث الحسن لذاته ولغيره دراسة استقرائية/ أضواء السلف للنشر والتوزيع – الرياض/2005م/ج5.

86- عبد الكريم إسماعيل صباح/ الحديث الصحيح ومنهج علماء المسلمين في التصحيح/ مكتبة الرشد- الرياض/ط1/1998م.

87- أبو نعيم الأصبهاني، أحمد بن عبد الله، ت430 هـ ، حلية الأولياء، ط4، دارالسعادة - بجوار محافظة مصر، 1394هـ - 1974م .

خ

88- النووي: يحيى بن شرف ت:676هـ /خلاصة الأحكام في مهمات السنن وقواعد الإسلام/ المحقق: حسين إسماعيل الجمل/مؤسسة الرسالة- لبنان- بيروت/ط1/1418هـ-1997م .

د

89- الطبراني: سليمان بن أحمد ت:360هـ /الدعاء/ المحقق: مصطفى عبد القادر عطا/دار الكتب العلمية – بيروت/ط1/ 1413هـ

90- البيهقي: أحمد بن الحسين ت:458هـ /دلائل النبوة/ دار الكتب العلمية– بيروت/ط1-1405هـ

91- ابن فرحون: إبراهيم بن علي ت: 799هـ /الديباج المذهب في معرفة أعيان علماء المذهب/ تحقيق: الدكتور محمد الأحمدي أبو النور/دار التراث - القاهرة .

92- الجرجاني: علي بن محمد الشريف ت:816هـ /الديباج المُذَهَّب في مصطلح الحديث/ مطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده – بمصر/1350 هـ - 1931 م .

93- الذهبي: محمد بن أحمد بن عثمان ت:748هـ /ديوان الضعفاء والمتروكين / /المحقق: حماد بن محمد الأنصاري/ مكتبة النهضة الحديثة – مكة/ط2/ 1387هـ -1967م.

ذ

94- المقدسي: محمد بن طاهر ت:507هـ /ذخيرة الحفاظ من الكامل لابن عدي / المحقق:د. عبد الرحمن الفريوائي/دار السلف– الرياض/ط1/1416هـ -1996م .

95- الذهبي: محمد بن أحمد بن عثمان ت:748هـ /ذيل ديوان الضعفاء والمتروكين وخلق من المجهولين وثقات فيهم لين/ تحقيق : حماد بن محمد الأنصاري/ مكتبة النهضة الحديثة/ مكة المكرمة/ ط1 / 1406 هـ

ر

96- أبو يوسف: يعقوب بن إبراهيم الأنصاري ت:182هـ / الرد على سير الأوزاعي/ تحقيق:أبو الوفاء الأفغاني/ لجنة إحياء المعارف النعمانية/ ط1،دت بلا.

97- الشافعي، محمد بن إدريس، ت204 هـ /الرسالة/ تحقيق: أحمد محمد شاكر/دار الكتب العلمية/بيروت لبنان/ 1358هـ-1939م.

98- الجعبري: برهان الدين إبراهيم بن عمر ت:732هـ /رسوم التحديث في علوم الحديث/ المحقق: إبراهيم بن شريف الميلي/ دار ابن حزم - لبنان / بيروت/ط1/1421هـ - 2000م.

99- اللكنوي، عبد الحي، ت1304 هـ ، الرفع والتكميل في الجرح والتعديل، ط6، مجلد واحد، تحقيق عبد الفتاح أبو غدة، مكتب المطبوعات الإسلامية، حلب 2000م.

100- ابن قيم الجوزية: محمد بن أبي بكر بن أيوب ت:751هـ / الروح / /دار الكتب العلمية – بيروت - 1395هـ ، 1975م.

101- النووي محيي الدين يحيى بن شرف ت:676هـ /روضة الطالبين وعمدة المفتين /تحقيق: زهير الشاويش/ المكتب الإسلامي، بيروت- دمشق-عمان/ ط3/1412هـ /1991م.

102- القِنَّوجي: محمد صديق خان ت:1307هـ /الروضة الندية ومعها: التعليقات الرَّضية /تعليقات: محمد ناصر الدّين الألباني/تحقيق: علي بن حسَن الحلبي/دار ابن القيِّم- الرياض /ط1/1423 هـ - 2003م.

ز

103- ابن قيم الجوزية: محمد بن أبي بكر بن أيوب ت: 751هـ /زاد المعاد في هدي خير العباد/ مؤسسة الرسالة، بيروت - مكتبة المنار- الكويت/ط27/ 1415هـ /1994م .

س

104- أحمد بن محمد بن حنبل ت:241هـ /سؤالات أبي داود للإمام أحمد بن حنبل في جرح الرواة وتعديلهم/ المحقق: د. زياد محمد منصور/مكتبة العلوم والحكم -المدينة المنورة/ط1/1414هـ

105- الألباني: محمد ناصر الدين ت:1420هـ /سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة وأثرها السيئ في الأمة/ دار المعارف، الرياض - السعوديةط1 1412 هـ / 1992 م .

106- ابن ماجه: محمد بن يزيد القزويني ت: 273هـ /سنن ابن ماجه/ المحقق: شعيب الأرنؤوط - عادل مرشد - محمَّد كامل قره بللي - عَبد اللّطيف حرز الله/دار الرسالة العالمية/ط1/ 1430هـ - 2009 م .

107- السِّجِسْتاني: أبو داود سليمان بن الأشعث ت: 275هـ / سنن أبي داود / المحقق: شعيب الأرنؤوط - محمَّد كامل قره بللي/ دار الرسالة العالمية/ط1/ 1430هـ -2009م.

108- الترمذي، محمد بن عيسى بن سورة. ت 279هـ /سنن الترمذي/تحقيق:أحمد محمد شاكرج1،2/ومحمد فؤاد عبد الباقي ج3/وإبراهيم عطوة عوض/ج4،5/مصطفى البابي الحلبي–مصر/ط2/1395هـ1975م.

109- الدارقطني، علي بن عمر، ت 385 هـ /سنن الدارقطني/حققه: شعيب الارنؤوط، حسن عبد المنعم شلبي، عبد اللطيف حرز الله، أحمد برهوم/مؤسسة الرسالة، بيروت – لبنان/الطبعة: الأولى، 1424 هـ - 2004 م .

110- الدارمي: عبد الله بن عبد الرحمن ت: 255هـ /سنن الدارمي/ تحقيق: حسين سليم أسد الداراني/دار المغني – السعودية/الطبعة: الأولى، 1412 هـ - 2000 م.

111- البيهقي، أحمد بن الحسين، ت 854هـ ، السنن الكبرى/ المحقق: محمد عبد القادر عطا/دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان/ط3، 1424 هـ - 2003 م .

112- النسائي، أحمد بن شعيب، ت:303 هـ / السنن الكبرى، ط1، اثنا عشر مجلدا، تحقيق حسن عبد المنعم شلبي، مؤسسة الرسالة، بيروت، 2001م.

113- الذهبي، محمد بن أحمد بن عثمان، ت748 هـ / سير أعلام النبلاء/المحقق: شعيب الأرناؤوط/مؤسسة الرسالة/بيروت/الطبعة: الثالثة، 1405 هـ / 1985 م

ش

114- الأبناسي: إبراهيم بن موسى ت: 802هـ /الشذا الفياح من علوم ابن الصلاح/ المحقق: صلاح فتحي هلل/ مكتبة الرشد- الرياض/ط1/ 1418هـ 1998م.

115- ابن رجب الحنبلي، عبد الرحمن بن أحمد، ت 795 هـ /شرح علل الترمذي/المحقق: الدكتور همام عبد الرحيم سعيد/ مكتبة المنار - الزرقاء - الأردن/ط1/ 1407هـ - 1987م.

116- صالح بن عبد العزيز آل الشيخ/شرح متن الأربعين النووية /-موقع الجامع شيخ الإسلام ابن تيميّة-رحمه الله/ http://www.taimiah.com/387 .

117- ابن دقيق العيد ت:702هـ تقي الدين محمد بن علي/شرح الإلمام بأحاديث الأحكام/ تحقيق:عبد العزيز بن محمد السعيد/دار أطلس-الرياض/ط1-1997م.

118- العراقي زين الدين عبد الرحيم بن الحسين ت: 806هـ / شرح التبصرة والتذكرة /المحقق: عبد اللطيف الهميم - ماهر ياسين فحل/دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان/الطبعة: الأولى، 1423 هـ - 2002 م.

119- التفتازاني: سعد الدين مسعود بن عمر ت:793هـ /شرح التلويح على التوضيح/ مكتبة صبيح بمصر/ بدون طبعة وبدون تاريخ .

120- القرافي: شهاب الدين أحمد بن إدريس ت:684هـ /شرح تنقيح الفصول/ المحقق: طه عبد الرؤوف سعد/ شركة الطباعة الفنية المتحدة-القاهرة /ط1/ 1393هـ- 1973م.

121- البغوي: الحسين بن مسعود ت:516هـ /شرح السنة/ تحقيق: شعيب الأرنؤوط - محمد زهير الشاويش/المكتب الإسلامي - دمشق، بيروت/ط2/ 1403هـ - 1983م .

122- الطوفي: سليمان بن عبد القوي بن الكريم ت:716هـ /شرح مختصر الروضة/ المحقق: عبد الله بن عبد المحسن التركي/مؤسسة الرسالة/ط1/ 1407 هـ / 1987 م.

123- القاري: الملا علي بن سلطان نور الدين ت: 1014هـ / شرح نخبة الفكر في مصطلحات أهل الأثر/حققه: محمد نزار تميم وهيثم نزار تميم/دار الأرقم - لبنان / بيروت/الطبعة: بدون .

124- الحازمي، محمد بن موسى، ت584 هـ ، شروط الأئمة الخمسة، ضمن ثلاثة رسائل في علم مصطلح الحديث، ط1، مجلد واحد، تحقيق عبد الفتاح أبو غدة، مكتب المطبوعات الإسلامية، حلب، 1997 م.

125- البيهقي، أحمد بن الحسين، ت 854هـ ، شعب الإيمان/تحقيق:محمد السعيد بسيوني زغلول/ دار الكتب العلمية/بيروت-لبنان/ ط1/1410هـ.

ص

126- ابن خزيمة: محمد بن إسحاق ت:311 هـ /صحيح ابن خزيمة/ حققه: د محمد مصطفى الأعظمي/المكتب الإسلامي/الطبعة: الثالثة، 1424 هـ - 2003م .

127- ابن حبان، محمد بن حبان البستي، ت354 هـ ، الصحيح، ترتيب علاء الدين بن بلبان، ت:739 هـ ، تحقيق شعيب الأرنؤوط / مؤسسة الرسالة، بيروت/ط1/ 1408هـ.

128- البخاري، محمد بن إسماعيل، ت 256 هـ / الصحيح /المحقق: محمد زهير الناصر/دار طوق النجاة - بيروت/ ط1/ 1422هـ .

129- القشيري: مسلم بن الحجاج ت:161هـ / صحيح مسلم / تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي/دار إحياء التراث العربي/بيروت-لبنان/1374هـ- 1954م.

130- الطبري: محمد بن جرير أبو جعفر ت:310هـ /صريح السنة/ المحقق: بدر يوسف المعتوق/دار الخلفاء للكتاب الإسلامي – الكويت/ط1/ 1405هـ.

131- أبو نعيم: أحمد بن عبد الله الأصبهاني ت:430هـ /صفة الجنة/ المحقق: علي رضا عبد الله/ دار المأمون للتراث - دمشق / سوريا/1406هـ.

132- "محمد كامل" "محمد سليم" قره بللي/الصناعة الحديثية عند الطبري في كتابه"تهذيب الآثار وتفصيل الثابت عن رسول الله من الأخبار"/ إشراف أ.د سلطان العكايلة/رسالة الماجستير في الحديث النبوي الشريف/كلية الدراسات العليا/الجامعة الأردنية/آب 2004م .

ض

133- البخاري: محمد بن إسماعيل ت:256هـ /الضعفاء/ المحقق: أحمد إبراهيم أبي العينين/مكتبة ابن عباس ط1/1426هـ/2005مـ

134- العقيلي: محمد بن عمرو بن موسى ت:322هـ /الضعفاء/ تحقيق: عبد المعطي أمين قلعجي/دار المكتبة العلمية/ بيروت-لبنان/ط1/ 1404هـ - 1984م.

135- أبو زرعة: عبيد الله بن عبد الكريم الرازي/الضعفاء لأبي زرعة في أجوبته على أسئلة البرذعي-وجهوده في السنة / لسعدي بن مهدي الهاشمي/ الجامعة الإسلامية، المدينة النبوية/ط1402هـ/1982م.

136- الجوزي: عبد الرحمن بن علي ت: 597هـ /الضعفاء والمتروكون/ المحقق: عبد الله القاضي/دار الكتب العلمية – بيروت/الطبعة: الأولى، 1406هـ.

ط

137- خليفة بن خياط بن خليفة البصري ت:240هـ /طبقات خليفة بن خياط/المحقق: د سهيل زكار/دار الفكر / 1414 هـ - 1993 م .

138- ابن السبكي، عبد الوهاب بن علي، ت771 هـ ، طبقات الشافعية الكبرى، ط2، سبعة مجلدات، تحقيق الدكتور محمود الطناحي والدكتور عبد الفتاح الحلو، هجر، الجيزة بمصر، 1992 م.

ع

139- الذهبي: محمد بن أحمد بن عثمان/العبر في خبر من غبر/ /المحقق : أبو هاجر محمد السعيد بن بسيوني زغلول /دار الكتب العلمية/الطبعة : الأولى/1405 – 1985.

140- أبو يعلى: محمد بن الحسين ابن الفراء ت:458هـ /العدة في أصول الفقه/ حققه: د أحمد بن علي المباركي-الرياض-جامعة الملك محمد بن سعود الإسلامية/ط2/1410هـ -1990م.

141- ابن أبي حاتم: عبد الرحمن بن محمد بن إدريس بن المنذر الرازي ت:327هـ /العلل /تحقيق: فريق من الباحثين بإشراف وعناية د/ سعد بن عبد الله الحميد و د/ خالد بن عبد الرحمن الجريسي/مطابع الحميضي- الرياض/ط1/1427 هـ - 2006 م .

142- المديني: علي بن عبد الله بن جعفر ت:234هـ /العلل/ المحقق: محمد مصطفى الأعظمي/المكتب الإسلامي – بيروت/ ط2/ 1980م.

143- الترمذي، محمد بن عيسى بن سورة. ت 279هـ العلل الكبير، بترتيب القاضي أبي طالب، تحقيق الدكتور حمزة ديب مصطفى، ط1، مجلدان، مكتبة الأقصى، عمان،1986م.

144- الدارقطني، علي بن عمر، ت 385 هـ /العلل الواردة في الأحاديث النبوية/ج1-11/تحقيق: محفوظ الرحمن زين الله السلفي/دار طيبة – الرياض/ ط1/ 1405هـ - 1985م/ ج12-15/علق عليه: محمد بن صالح الدباسي/دار ابن الجوزي – الدمام/ط1/ 1427 هـ.

145- محمد محمود بكار/علم التخريج ودوره في حفظ السنة النبوية/ مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف بالمدينة المنورة .

146- الشهري: محمد بن ظافر /العلم المنيف فيما قيل عنه تلقي بالقبول أو عليه العمل من الحديث الضعيف/ مجلة الحكمة العدد الحادي والثلاثون جمادى الثاني 1426هـ مجلة علمية ثقافية محكمة نصف سنوية.

147- صبحي إبراهيم الصالح ت: 1407هـ /علوم الحديث ومصطلحه - عرضٌ ودراسة/دار العلم للملايين، بيروت – لبنان/ ط15/، 1984 م.

148- ابن الوزير: محمد بن إبراهيم بن علي ت: 840هـ /العواصم والقواصم في الذب عن سنة أبي القاسم/ تحقيق: شعيب الأرنؤوط/مؤسسة الرسالة-بيروت/ط3/1415هـ - 1994م.

غ

149- الألباني: محمد ناصر الدين ت:1420هـ /غاية المرام في تخريج أحاديث الحلال والحرام/ المكتب الإسلامي – بيروت/ط3/ - 1405 هـ.

150- الخطيب البغدادي: أحمد بن علي بن ثابت ت: 463هـ /غنية الملتمس إيضاح الملتبس/ المحقق: د. يحيى بن عبد الله البكري الشهري/مكتبة الرشد - السعودية/ الرياض/ط1/ 1422هـ - 2001م.

ف

151- ابن حجر العسقلاني، أحمد بن علي، ت:852 هـ /فتح الباري شرح صحيح البخاري/أحمد بن علي بن حجر العسقلاني/ دار المعرفة - بيروت، 1379هـ/تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي/ إشراف: محب الدين الخطيب/تعليقات: عبد العزيز بن باز .

152- ابن رجب: زين الدين عبد الرحمن بن أحمد الحنبلي ت:795هـ /فتح الباري/ فتح الباري شرح صحيح البخاري/تحقيق:طارق بن عوض الـلـه بن محمد/دار ابن الجوزي- السعودية/الدمام-/ط1422/2هـ

153- الأنصاري: زين الدين زكريا بن محمد بن زكريا ت: 926هـ /فتح الباقي بشرح ألفية العراقي/ المحقق: عبد اللطيف هميم - ماهر الفحل/ دار الكتب العلمية/ط1/ 1422هـ / 2002م.

154- السخاوي، محمد بن عبد الرحمن، ت:902 هـ /فتح المغيث بشرح ألفية الحديث /شمس الدين محمد بن عبد الرحمن السخاوي ت: 902هـ /المحقق: علي حسين علي/مكتبة السنة – مصر/ط1/ 1424هـ / 2003م.

155- الغماري:أحمد بن الصديق الحسني/ فتح الملك العلي بصحة حيث باب مدينة العلم علي/ المطبعة الإسلامية-الأزهر-مصر/سنة الطبع 1354هـ

156- ابن قيم الجوزية: محمد بن أبي بكر بن أيوب ت: 751هـ /الفروسية/ المحقق: مشهور بن حسن سلمان/دار الأندلس - السعودية – حائل/ط1/ 1414هـ- 1993م.

157- الجصاص: أحمد بن علي الرازي/الفصول في الأصول/ تحقيق: د. عجيل جاسم النشمي/وزارة الأوقاف والشئون الإسلامية - الكويت – ط1، 1405هـ .

158- أحمد بن محمد بن حنبل ت:241هـ /فضائل الصحابة/ المحقق: د. وصي الـلـه محمد عباس/مؤسسة الرسالة – بيروت/ط1403/1- 1983م.

159- عبد العزيز ابن سعد الحلاف/ فقه الإمام ابن جرير الطبري في العبادات جمع ودراسة وتحقيق/ رسالة دكتوراة/ /جامعة أم القرى- كلية الشريعة والدراسات الإسلامية/إشراف سيد سابق/1985م.

160- الخطيب البغدادي، أحمد بن علي بن ثابت، ت 463 هـ /الفقيه والمتفقه/تحقيق أبو عبد الرحمن عادل بن يوسف/الغرازي/دار ابن الجوزي/الدمام–السعودية/ط1/ 1417هـ/1996م.

161- ابن النديم، محمد بن إسحاق، ت385 هـ /الفهرست/ المحقق: إبراهيم رمضان/ دار المعرفة بيروت – لبنان/ الطبعة: الثانية 1417 هـ - 1997مـ .

162- المناوي: عبد الرؤوف بن تاج العارفين بن علي المتوفى: 1031هـ / فيض القدير شرح الجامع الصغير/المكتبة التجارية الكبرى – مصر/الطبعة: الأولى، 1356هـ .

ق

163- السمعاني، منصور بن محمد، ت489 هـ ، قواطع الأدلة في الأصول، ط1، مجلدان، تحقيق محمد حسن الشافعي، دار الكتب العلمية، بيروت، 1997 م.

164- الصاعدي: أميرة بنت علي /القواعد والمسائل الحديثية المختلف فيها بين المحدثين وبعض الأصوليين وأثره في قبول الأحاديث أو ردها/ رسالة ماجستير/جامعة ام القرى/1994م.

165- ابن حجر العسقلاني أحمد بن علي ت:852 هـ /القول المسدد في الذب عن المسند للإمام أحمد/ تحقيق:ونشر مكتبة ابن تيمية– القاهرة-مصر/ط1401/1هـ

ك

166- الذهبي، محمد بن أحمد بن عثمان، ت748 هـ / الكاشف في معرفة من له رواية في الكتب الستة/ /المحقق: محمد عوامة، أحمد محمد نمر الخطيب/دار القبلة للثقافة الإسلامية- جدة/ط1413/1هـ - 1992م .

167- ابن الأثير، المبارك بن محمد، ت:606 هـ ،الكامل في التاريخ /تحقيق:عمرعبد السلام تدمري/دار الكتاب العربي، بيروت – لبنان/ط1/ 1417هـ / 1997م .

168- الجرجاني: أبو أحمد ابن عدي ت: 365هـ /الكامل في ضعفاء الرجال/ تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود-علي محمد معوض/ الكتب العلمية - بيروت-لبنان/الطبعة: الأولى، 1418هـ1997م.

169- البوطي: محمد سعيد رمضان /كبرى اليقينيات الكونية / دار الفكر للطباعة دمشق-سوريا/ ط8/ 1402 هـ .

170- الخطيب البغدادي: أحمد بن علي بن ثابت ت: 463هـ /الكفاية في علم الرواية/ المحقق: أبو عبد الله السورقي , إبراهيم حمدي المدني/المكتبة العلمية - المدينة المنورة .

171- البخاري: عبد العزيز بن أحمد الدين الحنفي ت: 730هـ /كشف الأسرار شرح أصول البزدوي/دار الكتاب الإسلامي القاهرة/بدون طبعة وبدون تاريخ.

172- الدولابي:أبو بِشْر محمد بن أحمد الرازي ت:310هـ /الكنى والأسماء/ المحقق: أبو قتيبة نظر محمد الفاريابي/دار ابن حزم - بيروت/ لبنان/الطبعة: الأولى، 1421 هـ - 2000م.

ل

173- ابن منظور، جمال الدين محمد بن مكرم الإفريقي، ت711 هـ ، لسان العرب، خمسة عشر مجلدا، دار صادر، بيروت /ط3/1414هـ

174- ابن حجر: أحمد بن علي ت:852 هـ / لسان الميزان/ المحقق: عبد الفتاح أبو غدة/دار البشائر الإسلامية/الطبعة: الأولى، 2002 م.

175- أبو إسحاق الشيرازي، إبراهيم بن علي، ت476 هـ ، اللمع في أصول الفقه/دار الكتب العلمية/ بيروت-لبنان/ط1/1405هـ-1985م.

م

176- مالك بن أنس الأصبحي ت:179هـ /الموطأ/ تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي/دار إحياء التراث العربي، بيروت – لبنان/1406هـ - 1985م .

177- عبد المعز حريز/ مباحث نقد متن خبر الواحد عند الأصوليين/كلية الشريعة والدراسات الإسلامية جامعة قطر/الدوحة – دولة قطر/صفر1430هـ/2009م مجلة جامعة الشارقة للعلوم الشرعية والقانونية/ مجلد 6 العدد 1.

178- صالح بن عبد الله العصيمي/ المتابعات والشواهد دراسة نظرية تطبيقية على صحيح مسلم / رسالة ماجستير /جامعة أم القرى- كلية الدعوة وأصول الدين- قسم الكتاب والسنة/1428هـ-2007م.

179- السخاوي، محمد بن عبد الرحمن، ت:902 هـ /المتكلمون في الرجال ضمن "أربع رسائل في علوم الحديث"/ تحقيق:عبد الفتاح أبو غدة/دار البشائر بيروت/ط4/1410هـ

180- النسائي، أحمد بن شعيب، ت:303 هـ / المجتبى من السنن = السنن الصغرى /تحقيق: عبد الفتاح أبو غدة/ مكتب المطبوعات الإسلامية-حلب/ط2/1406هـ– 1986م.

181- البُستي: محمد بن حبان أبو حاتم ت: 354هـ /المجروحين من المحدثين والضعفاء والمتروكين/ المحقق: محمود إبراهيم زايد/دار الوعي – حلب/الطبعة: الأولى، 1396هـ .

182- الهيثمي: نور الدين علي ت:807هـ /مجمع البحرين في زوائد المعجمين/ تحقيق:عبد القدوس بن محمد نذير/مكتبة الرشد – الرياض/ط1-1992م

183- الهيثمي: نور الدين علي ت:807هـ /مجمع الزوائد ومنبع الفوائد/ المحقق: حسام الدين القدسي/مكتبة القدسي، القاهرة /1414هـ 1994م .

184- ابن تيمية: أحمد بن عبد الحليم الحراني ت:728هـ /مجموع الفتاوى/ المحقق:عبد الرحمن بن محمد بن قاسم/مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف، المدينة النبوية/1416هـ/1995م .

185- ابن حزم: أبو محمد علي بن أحمد الظاهري ت:456هـ /المحلى بالآثار/ دار الفكر – بيروت/ بدون طبعة وبدون تاريخ.

186- الكافِيَجي: محمد بن سليمان ت:879هـ /المختصر في علم الأثر/ المحقق: علي زوين/مكتبة الرشد – الرياض/ط1/ 1407هـ

187- الحاكم: محمد بن عبد اللـه بن محمد/ ابن البيع ت: 405هـ /المدخل إلى كتاب الإكليل/ المحقق: د. فؤاد عبد المنعم أحمد المكتبة التجارية- مكة المكرمة/مصطفى أحمد الباز.

188- الحموي: ياقوت بن عبد اللـه ت626 هـ ، معجم الأدباء/المحقق: إحسان عباس/دار الغرب الإسلامي، بيروت/الطبعة: الأولى، 1414 هـ - 1993 م.

189- فاتح بوزيت/مسالك الكشف عن الاتصال والانقطاع في الرواية عند المحدثين النقّاد دراسة نظرية تطبيقية / إشراف: الدكتور سلطان سند العكايلة/ درجة الماجستير في الحديث/ كلية الدراسات العليا/الجامعة الأردنية/آب، 2006م.

190- الغزالي: محمد بن محمد أبو حامد ت:505هـ /المستصفى في علم الأصول/ دار الكتب العلمية/بيروت-لبنان/ تحقيق:محمد عبد السلام عبد الشافي/ ط1/ 1413هـ

191- القاسمي: محمد جمال الدين / المسح على الجوربين والنعلين/ قدم له العلامة أحمد محمد شاكر/ تحقيق:محمد ناصر الدين الألباني /المكتب الإسلامي/بيروت-لبنان/ط3/1979م.

192- الطيالسي: سليمان بن داود ت:204هـ /مسند أبي داود الطيالسي/ تحقيق:د. محمد ابن عبد المحسن التركي/دار هجر /المهندسين –مصر/ط1/1419 هـ- 1999م.

193- أبو يعلى: أحمد بن علي بن المثنى الموصلي ت:307هـ /مسند أبي يعلى/ دار المأمون للتراث/ دمشق-سوريا/ط1/1984م.

194- الشيباني: أحمد بن حنبل، ت241 هـ ، المسند، ط1، خمسون مجلدا، تحقيق شعيب الأرنؤوط وجماعة، مؤسسة الرسالة، بيروت، 1993 - 2001 م.

195- البزار: أبو بكر أحمد بن عمرو بن عبد الخالق ت: 292هـ /مسند البزار - البحر الزخار/المحقق: محفوظ الرحمن زين اللـه، حقق الأجزاء من 1 إلى 9 وعادل بن سعد حقق الأجزاء من 10 إلى 17 وصبري عبد الخالق الشافعي حقق الجزء 18 /مكتبة العلوم والحكم - المدينة المنورة/الطبعة: الأولى، بدأت 1988م، وانتهت 2009م .

196- الجوهري: عبد الرحمن بن عبد اللـه/مسند الموطأ / ت:381هـ /د,ط,ت/ بلا.

197- الطبراني: سليمان بن أحمد أبو القاسم ت:360هـ /مسند الشاميين/ المحقق: حمدي بن عبد المجيد السلفي/ مؤسسة الرسالة – بيروت/ الطبعة: الأولى، 1405 – 1984م.

198- العوني: الشريف حاتم بن عارف / مصادر السنة ومناهج مصنفيها/ الشريط 11/ص3/ مفرغ للشاملة.

199- البوصيري: أحمد بن أبي بكر ت:840هـ /مصباح الزجاجة في زوائد ابن ماجه/ المحقق: محمد المنتقى الكشناوي/دار العربية - بيروت/ط2/ 1403هـ .

200- الصنعاني: عبد الرزاق بن همام ت:211هـ /المصنف/ المحقق: حبيب الرحمن الأعظمي/المجلس العلمي- الهند/المكتب الإسلامي – بيروت/الطبعة: الثانية، 1403هـ

201- ابن أبي شيبة، عبد اللـه بن محمد، ت235 هـ / المحقق: كمال يوسف الحوت/مكتبة الرشد – الرياض/ط1/ 1409هـ .

202- ابن حجر العسقلاني أحمد بن علي ت:852 هـ / المطالب العالية بزوائد المسانيد الثمانية/ المحقق: مجموعة من الباحثين في 17 رسالة جامعية/تنسيق: د. سعد بن ناصر الشَّثري/دار العاصمة - دار الغيث/ ط1/من المجلد 1 - 11: 1419هـ - 1998م/من المجلد 12-18:1420هـ - 2000م.

203- الخطابي: أحمد بن محمد البستي ت:288هـ /معالم السنن شرح سنن أبي داود / المطبعة العلمية – حلب/ ط1/ 1351 هـ - 1932 م .

204- الحموي: ياقوت بن عبد اللـه الرومي ت:626هـ /معجم الأدباء إرشاد الأريب إلى معرفة الأديب/ المحقق: إحسان عباس/دار الغرب الإسلامي، بيروت/ط1//1414هـ - 1993 م

205- الطبراني: سليمان بن أحمد أبو القاسم ت:360هـ /المعجم الأوسط/ المحقق: طارق بن

عوض اللـه بن محمد , عبد المحسن بن إبراهيم الحسيني/دار الحرمين – القاهرة/1415هـ .

206- أكرم بن محمد زيادة الأثري/معجم شيوخ الطبري/الدار الأثرية، الأردن - دار ابن عفان، القاهرة/ الطبعة: الأولى/ 1426 هـ - 2005 م .

207- ابن عساكر: علي بن الحسن بن هبة اللـه ت:571هـ /معجم الشيوخ/ تحقيق:الدكتورة وفاء تقي الدين/دار البشائر/دمشق-سوريا.

208- الطبراني: سليمان بن أحمد أبو القاسم ت:360هـ /المعجم الكبير/ المحقق: حمدي بن عبد المجيد السلفي/مكتبة ابن تيمية– القاهرة/ط2/ملحق/المجلد13/دار الصميعي-الرياض/ط1/1415هـ -1994م.

209- الرازي: أحمد بن فارس ت:395هـ /معجم مقاييس اللغة/ المحقق: عبد السلام محمد هارون/دار الفكر/ بيروت- لبنان/1399هـ - 1979م.

210- ابن الصلاح: عثمان بن عبد الرحمن، ت643 هـ /معرفة أنواع علوم الحديث- بمقدمة ابن الصلاح/ المحقق: نور الدين عتر/ دار الفكر- سوريا / 1406هـ - 1986م .

211- يعقوب بن سفيان الفسوي، ت:277 هـ / المعرفة والتاريخ/المحقق: أكرم ضياء العمري/مؤسسة الرسالة، بيروت/ط2/ 1401 هـ-1981 م .

212- العجلى: أحمد بن عبد اللـه ت:261هـ / معرفة الثقات/ دار الباز- مكة المكرمة/ط1/ 1405هـ-1984م.

213- البيهقي، أحمد بن الحسين، ت 854هـ ، معرفة السنن والآثار/المحقق: عبد المعطي أمين قلعجي/ جامعة الدراسات الإسلامية كراتشي - باكستان ، دار قتيبة دمشق -بيروت ، دار الوعي حلب - دمشق ، دار الوفاء المنصورة - القاهرة /ط1/ 1412هـ - 1991م .

214- الأصفهاني: أحمد بن عبد اللـه ت:430هـ /معرفة الصحابة/ تحقيق: عادل بن يوسف العزازي/دار الوطن - الرياض/ط1/ 1419هـ -1998م.

215- الحاكم: محمد بن عبد اللـه بن محمد/ ابن البيع ت: 405هـ /معرفة علوم الحديث/ المحقق: السيد معظم حسين/ دار الكتب العلمية – بيروت/الطبعة: الثانية، 1397هـ - 1977م .

216- ابن قدامة: أبو محمد موفق الدين عبد اللـه بن أحمد المقدسي ت:620هـ /المغني / مكتبة القاهرة/الطبعة: بدون طبعة.

217- العراقي: زين الدين عبد الرحيم بن الحسين ت:806هـ /المغني عن حمل الأسفار في الأسفار، في تخريج ما في الإحياء من الأخبار/ دار ابن حزم، بيروت – لبنان/ط1/1426هـ -2005م .

218- عماد الدين الرشيد /مفهوم نقد المتن بين النظر الفقهي والنظر الحديثي/مجلة: إسلامية المعرفة/ السنة التاسعة/ العدد 39 / شتاء 1426 هـ/ 2005 م.

219- بازمول: أحمد بن عمر بن سالم / المقترب في بيان المضطرب/ دار ابن حزم- بيروت- لبنان /ط1/ 1422هـ/2001م.

220- الذهبي: محمد بن أحمد ت:748هـ /المقتنى في سرد الكنى/ المحقق: محمد صالح المراد/المجلس العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة/ط1/1408هـ

221- المرتضى الزين أحمد/ مناهج المحدثين في تقوية الأحاديث الحسنة والضعيفة/ مكتبة الرشد/ الرياض/ ط1/ 1410 هـ

222- الكَسّي: عبد الحميد بن حميد بن نصر -الكَشّي ت:249هـ / المنتخب من مسند عبد بن حميد/ المحقق: صبحي السامرائي , محمود الصعيدي/مكتبة السنة– القاهرة/ط1/ 1408هـ– 1988م.

223- ابن قدامة: أبو محمد موفق الدين عبد اللـه بن أحمد المقدسي ت:620هـ /المنتخب من العلل للخلال/المحقق: طارق بن عوض اللـه أبو معاذ/دار الراية/ط1/ 1419هـ-1998م.

224- النووي، يحيى بن شرف، ت676 هـ /المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج/ دار إحياء التراث العربي – بيروت/ الطبعة: الثانية، 1392هـ .

225- الحليبة: / نبيلة بنت زيد بن سعد/ منهج الإمام ابن جرير الطبري في تضعيف الأحاديث وإعلالها/ رسالة لنيل درجة الدكتوراه في قسم السنة وعلومها جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية/ كلية أصول الدين/ قسم السنة وعلومها /إشراف الأستاذ الدكتور:عبد الواحد خميس عبد الواحد/1431هـ/العام الجامعي1430هـ

226- حق آواز /منهج الإمام محمد بن جرير الطبري فى كتابه تهذيب الآثار/مدونة خاصة بـ زاهد يوسف أفغاني، تنشر فيها مقالات تعبر عن فكر إسلامي أصيل باللغتين: العربية والبشتوية./http://zahidafghan.arabblogs.com/archive/2009/4/938846.html.

227- عبد المجيد محمود عبد المجيد /منهج الطبري في "تهذيب الآثار" ومذهبه في تصحيح الحديث/ /قسم أصول الدين، كلية الشريعة ،جامعة اليرموك - إربد - الأردن / أبحاث اليرموك/ سلسلة العلوم الإنسانية والاجتماعية / المجلد 21، العدد 4 أ ، كانون الأول 2005م.

228- القشيري: مسلم بن الحجاج أبو الحسن ت: 261هـ /المنفردات والوحدان/ المحقق: د. عبد الغفار سليمان البنداري/دار الكتب العلمية – بيروت/ ط1/ 1408هـ- 1988م.

229- العوني: حاتم بن عارف بن ناصر الشريف /المنهج المقترح لفهم المصطلح/ دار الهجرة للنشر والتوزيع، الرياض/ط1/1416 هـ - 1996 م .

230- نور الدين عتر/منهج النقد في علوم الحديث/دار الفكر دمشق-سورية/ط3/ 1418هـ-1997م.

231- ابن جماعة: بدر الدين محمد بن إبراهيم ت: 733هـ /المنهل الروي في مختصر علوم الحديث النبوي/المحقق: د. محيي الدين عبد الرحمن رمضان/دار الفكر – دمشق/ط2/ 1406هـ

232- المليباري: حمزة بن عبد الله /الموازنة بين المتقدمين والمتأخرين في تصحيح الأحاديث وتعليلها/ ملتقى أهل الحديث/الطبعة الثانية/1422هـ 2001م.

233- موسوعة أقوال أبي الحسن الدارقطني في رجال الحديث وعلله/ الدكتور محمد مهدي المسلمي - أشرف منصور عبد الرحمن - عصام عبد الهادي محمود - أحمد عبد الرزاق عيد - أيمن إبراهيم الزاملي - محمود محمد خليل / عالم الكتب - بيروت، لبنان/ ط1/ 2001 م .

234- الذهبي، محمد بن أحمد بن عثمان، ت748 هـ / الموقظة في علم مصطلح الحديث/ اعتنى به: عبد الفتاح أبو غُدّة/مكتبة المطبوعات الإسلامية بحلب/ط2/1412هـ

235- الذهبي، محمد بن أحمد بن عثمان، ت748 هـ / ميزان الاعتدال في نقد الرجال/تحقيق: علي محمد البجاوي/دار المعرفة ، بيروت – لبنان/الطبعة: الأولى، 1382 هـ - 1963 م

ن

236- ابن حجر العسقلاني، أحمد بن علي، ت852 هـ / نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر / تحقيق: عبد الله بن ضيف الله الرحيلي/فهرسة مكتبة الملك فهد-المدينة المنورة/ط1/1429هـ .

237- الزيلعي، عبد الله بن يوسف، ت762 هـ ، نصب الراية لأحاديث الهداية، ط1، ستة مجلدات، تحقيق محمد عوامة، دار القبلة للثقافة الإسلامية، جدة، ومؤسسة الريان، بيروت، 1997 م./1418هـ

238- القطان: /علي بن محمد /النظر في أحكام النظر بحاسة البصر /تحقيق: فتحي أبو عيسى/ دار الصحابة للتراث بطنطا/ ط1/ 1414هـ

239- الدريس: خالد/ نقد متن الحديث مجلة إسلامية المعرفة العدد 39/العدد 39 من مجلة إسلامية المعرفة الصادر في أكتوبر 2005 عن المعهد العالمي للفكر الإسلامي.

240- البقاعي: برهان الدين إبراهيم بن عمر المتوفى: 885هـ / النكت الوفية بما في شرح الألفية/ المحقق: ماهر ياسين الفحل/ مكتبة الرشد –الرياض/ط1/ 1428 هـ / 2007 م .

241- ابن حجر العسقلاني، أحمد بن علي، ت852 هـ / النكت على كتاب ابن الصلاح/ المحقق: ربيع ابن هادي عمير المدخلي/عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة/ط1/ 1404هـ/1984م .

242- الزركشي، محمد بن بهادر بن عبد الله، ت794 هـ /النكت على مقدمة ابن الصلاح/المحقق: د. زين العابدين بن محمد بلا فريج/ أضواء السلف – الرياض/ط1/ 1419هـ - 1998م.

243- ابن الأثير، المبارك بن محمد، ت606 هـ ، النهاية في غريب الحديث/ تحقيق: طاهر أحمد الزاوى- محمود محمد الطناحي/المكتبة العلمية- بيروت-1399هـ-1979م.

و

244- الجويني: عبد الملك بن عبد الله بن يوسف ، أبو المعالي، إمام الحرمين/الورقات/ ت:478هـ /المحقق: د.عبد اللطيف محمد العبد/ بدون ط، د.

ي

245- المناوي: عبد الرؤوف بن تاج العارفين بن علي ت: 1031هـ /اليواقيت والدرر في شرح نخبة ابن حجر/المحقق: المرتضي الزين أحمد/مكتبة الرشد – الرياض/الطبعة: الأولى، 1999م.

الرقم	الآية	اسم السورة	رقم الآية	الصفحة
١	﴿ فَلَمْ تَجِدُوا۟ مَآءً فَتَيَمَّمُوا۟ صَعِيدًا طَيِّبًا ﴾ ﴿ وَإِن كُنتُمْ جُنُبًا فَٱطَّهَّرُوا۟ ۚ ﴿٦﴾ ﴾	المائدة	٦	١١٧
٢	﴿ وَٱلسَّارِقُ وَٱلسَّارِقَةُ فَٱقْطَعُوٓا۟ أَيْدِيَهُمَا جَزَآءًۢ بِمَا كَسَبَا نَكَٰلًا مِّنَ ٱللَّهِ ۗ وَٱللَّهُ عَزِيزٌ حَكِيمٌ ﴿٣٨﴾ ﴾	المائدة	٣٨	١١٨
٣	﴿ وَٱعْلَمُوٓا۟ أَنَّمَا غَنِمْتُم مِّن شَىْءٍ فَأَنَّ لِلَّهِ خُمُسَهُۥ وَلِلرَّسُولِ وَلِذِى ٱلْقُرْبَىٰ وَٱلْيَتَٰمَىٰ وَٱلْمَسَٰكِينِ وَٱبْنِ ٱلسَّبِيلِ إِن كُنتُمْ ءَامَنتُم بِٱللَّهِ ﴿٤١﴾ ﴾	الأنفال	١	١١٧
٤	﴿ سُبْحَٰنَ ٱلَّذِىٓ أَسْرَىٰ بِعَبْدِهِۦ لَيْلًا مِّنَ ٱلْمَسْجِدِ ٱلْحَرَامِ إِلَى ٱلْمَسْجِدِ ٱلْأَقْصَا ٱلَّذِى بَٰرَكْنَا حَوْلَهُۥ لِنُرِيَهُۥ مِنْ ءَايَٰتِنَآ ۚ إِنَّهُۥ هُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ ﴿١﴾ ﴾	الإسراء	١	١٤٢
٥	﴿ وَمَا جَعَلْنَا ٱلرُّءْيَا ٱلَّتِىٓ أَرَيْنَٰكَ إِلَّا فِتْنَةً لِّلنَّاسِ ﴿٦٠﴾ ﴾	الإسراء	٦٠	١٤٣
٦	﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ ٱتَّقُوا۟ ٱللَّهَ وَقُولُوا۟ قَوْلًا سَدِيدًا ﴿٧٠﴾ يُصْلِحْ لَكُمْ أَعْمَٰلَكُمْ وَيَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ ۗ وَمَن يُطِعِ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ فَقَدْ فَازَ فَوْزًا عَظِيمًا ﴿٧١﴾ ﴾	الأحزاب	٧٠-٧١	١
٧	﴿ وَمَآ أَصَٰبَكُم مِّن مُّصِيبَةٍ فَبِمَا كَسَبَتْ أَيْدِيكُمْ وَيَعْفُوا۟ عَن كَثِيرٍ ﴿٣٠﴾ ﴾	الشورى	٣٠	٢٢٢
٨	﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓا۟ إِن جَآءَكُمْ فَاسِقٌۢ بِنَبَإٍ فَتَبَيَّنُوٓا۟ أَن تُصِيبُوا۟ قَوْمًۢا بِجَهَٰلَةٍ ﴿٦﴾ ﴾	الحجرات	٦	١٧٤
٩	﴿ فَمَن يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ خَيْرًا يَرَهُۥ ﴿٧﴾ وَمَن يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ شَرًّا يَرَهُۥ ﴿٨﴾ ﴾	الزلزلة	٧-٨	٢٢٢

الرقم	طرف الحديث	الراوي	
1	" أتت امرأة الوليد بن عقبة النبي صلى الـلـه عليه وسلم تشكوه"	علي بن أبي طالب	
2	" أتيت رسول الـلـه صلى الـلـه عليه وسلم بإبل قد وسمتها "	جنادة بن جراد	
3	" إذا أقيم على السارق الحد فلا غرم عليه "	عبد الرحمن بن عوف	
4	" إذا شك أحدكم في صلاته"	عبد الرحمن بن عوف	
5	" إذا صلى أحدكم فليجعل تلقاء وجهه شيئا"	أبو هريرة	
6	" أربع من الجاهلية، لن يدعها الناس"	أبو هريرة	
7	" أعطاني رسول الـلـه صلى الـلـه عليه وسلم يوم بدر أربعة أسهم "	الزبير بن العوام	
8	" أكثروا علي الصلاة يوم الجمعة"	أبو الدرداء	
9	" المؤخر قد صام بعده رمضان، وصلى بعده ستة آلاف "	أبو هريرة	
10	" أن النبي صلى الـلـه عليه وسلم أسهم للفرس سهمين، ولصاحبه سهما "	مجمع بن جارية	
11	" أن رسـول الـلـه صـلى الـلـه عليـه وسـلم كـان يقسـم للفـارس سـهمين، وللراجل سهما "	ابن عمر	
12	" أن رسول الـلـه صلى الـلـه عليه وسلم كان يقول القول فيمكث الزمان"	الزبير بن العوام	
13	" إن شئتما فعلت ولا حق فيها لغني، ولا لقوي مكتسب "	عبيد الـلـه بن عدي	
14	" إن كنا لنمكث أربعين صباحا، لا نوقد"	عائشة	
15	" أهدى أكيدر دومة الجندل إلى رسول الـلـه صلى الـلـه عليـه وسـلم جـرة فيها المن"	الحسن البصري	
16	" أيها الناس إني فرط لكم، فأوصيكم بعترتي خيرا"	عبد الرحمن بن عوف	
17	" توضأ بالنبيذ"	عبد الـلـه بن مسعود	
18	" ثَلَاثَةٌ لَا يُكَلِّمُهُمُ الـلـهُ: الْمَنَّانُ الَّذِي لَا يُعْطِي شَيْئًا إِلَّا مَنَّهُ"	ابو ذر	
19	" دخلت على النبي صلى الـلـه عليه وسلم وفي يده سفرجلة يقلبها"	طلحة بن عبيد الـلـه	
20	" ستكون فتنة لا يهدأ منها جانب إلا جاش منها جانب حتى ينادي مناد "	طلحة بن عبيد الـلـه	
21	"عرض رسول الـلـه صلى الـلـه عليه وسلم سيفا في يده يوم أحد"	الزبير بن العوام	
22	" قال الـلـه تبارك وتعالى: إني أنا الرحمن"	عبد الرحمن بن عوف	
23	" كان رسول الـلـه صلى الـلـه عليه وسلم يخطبنا كأنه منذر قوم"	الزبير بن العوام	
24	" لأن يأخذ أحدكم أحبلة" الزبير	الزبير بن العوام	
25	" لك أجران أجر السر, وأجر العلانية "	أبو هريرة	
26	" لو صليت صلاة لم أصل فيها على النبي صلى الـلـه عليه وسـلم ظننـت أن صلاتي لم تتم "	أبي مسعود	
27	" ليس على مختلس قطع"	عبد الرحمن بن عوف	
28	" ما رمدت ولا صدعت منذ مسح النبي صلى الـلـه عليه وسلم وجهي"	علي بن أبي طالب	
29	" مسح أعلى الخف وباطنه"	المغيرة بن شعبة	

30	" من كان محتجما فليحتجم على اسم الـلـه يوم الخميس"	ابن عمر	
31	"أنتوضأ بما أفضلت الحمر قال: نعم ومما أفضلت السباع كلها"	جابر بن عبد الـلـه	
32	"أتى رسول الـلـه صلى الـلـه عليه وسلم سباطة قوم"	حذيفة	
33	"أحبب حبيبك هونا ما عسى أن يكون بغيضك يوما ما"	علي	
34	"أحرقهم بالنار بعد ما قتلهم"	أنس بن مالك	
35	"إذا نكح الرجل المرأة، فلا يحل له أن يتزوج أمها "	عبد الـلـه بن عمرو	
36	"أربعة لا أؤمنهم في حل ولا حرم"	سعيد بن يربوع	
37	"أرسله يا عمر, اقرأ يا هشام"	المسور بن مخرمة	
38	"أعطيكم ما هو خير لكم منها، السقاية"	علي بن أبي طالب	
39	"اقتلوا مواقع البهيمة والبهيمة "	ابن عباس	
40	"اقتلوه، وحرقوه"	علي	
41	"أكثر الدعاء بالعافية"	ابن عباس	
42	"أكثر ما رأيت عطاء يصلي سادلا"	ابن جريج	
43	"الإيمان معرفة بالقلب، وإقرار باللسان، وتصديق بالعمل"	علي بن أبي طالب	
44	"الحجامة يوم الثلاثاء لسبع عشرة من الشهر، دواء لداء سنة"	معقل بن يسار	
45	"الشيخ والشيخة فارجموهما البتة"	زيد بن ثابت	
46	"الـلـهم اغفر لحينا وميتنا، وشاهدنا وغائبنا"	عبد الرحمن بن عوف	
47	"الـلـهم بك أصول، وبك أحل، وبك أسير"	علي بن أبي طالب	
48	"الـلـهم علمه الحكمة"	ابن عباس	
49	"الـلـهم فقِّهه في الدين، وعلِمه التأويل"	ابن عباس	
50	"أن النبي صلى الـلـه عليه وسلم نهى عن أكل الضب".	عبد الرحمن بن شبل	
51	"إن تحت كل شعرة جنابة، فبلوا الشعر, وأنقوا البشر"	أبو هريرة	
52	"أن رسول الـلـه صلى الـلـه عليه وسلم قسم في النفل للفرس سهمين، وللرجل سهما"	ابن عمر	
53	"أن رسول الـلـه صلى الـلـه عليه وسلم نهى عن السدل"	أبو هريرة	
54	"إن من خير ما تداوى به الناس الحجم"	سمرة بن جندب	
55	"إن هذه أيام طعم وشرب، فلا يصم أحد"	علي بن أبي طالب	
56	"أنا دار الحكمة، وعلي بابها"	علي بن أبي طالب	
57	"إنما أفعلها كما رأيت رسول الـلـه"	عمر بن الخطاب	
58	"إنما الأعمال بالنية"	عمر بن الخطاب	
59	"أنه أسهم للفارس ثلاثة أسهم"	ابن عمر	
60	"أنه كان ينهى عن الحجامة يوم الثلاثاء"	ابن عمر	
61	"أهدى كسرى لرسول الـلـه صلى الـلـه عليه وسلم فقبل"	علي بن أبي طالب	
62	"أو غير ذلك، يا عائشة إن الـلـه خلق للجنة أهلا"	عائشة	
63	"ائذنوا له، مرحبا بالطيب المطيب"	علي بن أبي طالب	

64	"بم تحكم"	معاذ بن جبل	
65	"خرج النبي صلى الـلـه عليـه وسـلم إلى حنـين، والنـاس مختلفـون، فصـائم ومفطر"	ابن عباس	
66	"خير يوم تحتجمون فيـه خمـس عشرة وسـبع عشرة وتسـع عشرة وإحـدى وعشرون"	ابن عباس	
67	"سمعت رجلا من اليهود يحدث النبي صلى الـلـه عليه وسلم بحديث"	الزبير بن العوام	
68	"سمى الـلـه الحرب خدعة"	علي بن أبي طالب	
69	"صنفان من أمتي ليس لهما في الإسلام نصيب، المرجئة والقدرية"	ابن عباس	
70	"ضع أنفك يسجد معك"	ابن عباس	
71	"طاف على بعير، كلما أتى الركن أشار إليه"	ابن عباس	
72	"فأمره بالحجامة وسط رأسه"	سلمى مولاة الرسول	
73	"فمن استطاع منكم ألا يحول بينه وبين قبلته فليفعل"	أبو سعيد الخدري	
74	"قلنا: يا رسول الـلـه، كيف أسري بك ليلة أسري بك؟"	شداد بن أوس	
75	"كان إذا توضأ أفضل لموضع سجوده ماء "	الحسن بن علي	
76	"كان يحب سبح اسم ربك الأعلى"	علي بن أبي طالب	
77	"كان يوتر على راحلته"	ابن عباس	
78	"كانت رؤيا من الـلـه صادقة"	معاوية بن أبي سفيان	
79	"كانت للنبي صلى الـلـه عليه وسلم مكحلة يكتحل بها ثلاثا "	ابن عباس	
80	"كل الناس أكْفاء إلا حائكا أو حجاما"	عبد الـلـه بن عمر	
81	كل شرط ليس في كتاب الـلـه تعالى فهو باطل"	عائشة	
82	"لا تزال طائفة من أمتي على الحق منصورة"	عمر بن الخطاب	
83	"لا تقوموا كما تقوم الأعاجم، يعظم بعضهم بعضا"	أبو أمامة	
84	"لا صام ولا أفطر" أو "ما صام وما أفطر"	عمر بن الخطاب	
84	"لا يقربن الصلاة سكران"	عمر بن الخطاب	
85	"لأن يمتلئ جوف أحدكم قيحا خير له من أن يمتلئ شعرا هجيت به"	عمر بن الخطاب /الشعبي	
86	"لكل نبي حواري، وإن حواري الزبير بن العوام "	الزبير بن لعوام	
87	"ما أظلت الخضراء، ولا أقلت الغبراء من ذي لهجة أصدق من أبي ذر"	عبد الـلـه بن عمرو	
88	"ما تركت أعرابيتك"	الزبير بن لعوام	
89	"ما كنت لأستعملك على غسالة ذنوب الناس "	علي بن أبي طالب	
90	"ما مررت بملأ من الملائكة ليلة أسرى بي إلا قالوا بالحجامة"	ابن عباس	
91	"ما وقى به الرجل عرضه، كان له به صدقة "	جابر بن عبد الـلـه	
92	"ما يصنع هؤلاء؟ قالوا: يأخذون من الذكر فيجعلونه في الأنثى؛ يلقحون"	طلحة بن عبيد الـلـه	
93	"مالي أراكم غير آذنين لما تسمعون من شعر ابن الفريعة"	الزبير بن لعوام	
94	"مسح على جوربيه ونعليه"	المغيرة بن شعبة	
95	"معك ماء قلت لا إلا نبيذ في إداوة فقال ثمرة طيبة وماء طهور فتوضأ"	ابن مسعود	

96	"أن ملك الروم، أهدى إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم جرة من زنجبيل"	أبو سعيد الخدري	
97	"من أهراق منه هذه الدماء، فلا يضره أن لا يتداوى بشيء لشيء"	أبي كبشة الأنماري	
98	"من ترك موضع شعرة من جسده من جنابة لم يغسله، فعل به كذا وكذا من النار"	علي بن أبي طالب	
99	"من حفظ على أمتي أربعين حديثا من سنتي, أدخلته يوم القيامة في شفاعتي"	ابن عباس/ ابن عمر/ أنس	
100	"من وسع على عياله يوم عاشوراء, لم يزل في سعة سائر سنته"	عبد الله بن مسعود	
101	"من يضمن عني ديني، ويقضي عداتي، ويكون معي في الجنة"	علي بن أبي طالب	
102	"هذه هدية"	عمر بن الخطاب	
103	"هلك رسول الله صلى الله عليه وسلم ولم يشبع"	عبد الرحمن بن عوف	
104	"هي رؤيا عين أريها رسول الله صلى الله عليه وسلم ليلة أسري به، وليست برؤيا منام"	ابن عباس	
105	"والله ليمرن به ولو على بطنك"	الضحاك بن خليفة	
106	"يا أبا حفص إنك رجل قوي"	أبو يعفور العبدي	
107	"ينهى عن المثلة ولو بالكلب العقور"	علي بن أبي طالب	
108	"إذا استحلت أمتي خمسا فعليهم الدمار"	أنس	
109	"هو الطهور ماؤه"	أبو هريرة	
110	"أن غيلان أسلم وعنده عشر نسوة"	عبد الله بن عمر	
111	كان رسول الله صلى الله عليه وسلم" يكتحل قبل أن ينام بالإثمد، ثلاثا في كل عين "	ابن عباس	
112	الماء لا ينجسه شيء"، وخبر"إذا كان الماء قلتين لم يحمل نجسا"	ابن عباس	
113	"إذا اختلفتم في الطرق فاجعلوه سبعة أذرع"	ابن عباس	
114	"أعوذ بك من الشيطان وهمزه ونفخه ونفثه"	عبد الله بن مسعود	
115	"إنا قد أصبنا أموالا خيلا ورقيقا"	حارثة بن مضرب	
116	"أنت حرام ما أعظم حرمتك وأطيب ريحك "	جابر بن عبد الله	
117	" إن الله يؤيد حسان بروح القدس "	عائشة	
118	"أن ملك ذي يزن أهدي إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم جرة من المن فقبلها"	أنس	
119	" إنما هو ظن ظننته؛ إن كان يغني شيئا فليصنعوه"	طلحة بن عبيد	
120	"إن النبي صلى الله عليه وسلم لم يصل في المسجد"	حذيفة بن اليمان	
121	" أن النبي صلى الله عليه وسلم مر بحمار يدخن أنفه"	عمرو بن دينار	
122	"ثلاثة يحبهم الله، وثلاثة يشنأهم الله"	أبو ذر	
123	خرج رسول الله صلى الله عليه وسلم، من المدينة إلى مكة، فصام حتى بلغ عسفان"	ابن عباس	
124	"طلبتك يا رسول الله البارحة في مظانك فلم أصبك"	أبو بكر الصديق	

125	"فأمرني رسول الـلـه صلى الـلـه عليه وسلم أن أطوف"	أم سلمة	
126	" قال في سيل مهزور ومذينب: " يمسك"	عبد الـلـه بن أبي بكر	
127	" لا تحل الصدقة لغني إلا في سبيل الـلـه، أو ابن السبيل"	أبو سعيد الخدري	
128	"لا صفر، ولا هامة، ولا يعدي"	علي بن أبي طالب	
129	"لا عدوى، ولا هامة، وخير الطير الفأل، والعين حق"	أبو هريرة	
130	"لقد شرفك الـلـه وكرمك وعظمك والمؤمن أعظم حرمة منك"	عبد الـلـه بن عمرو	
131	" لو أن أهل هذا عدلوا النار عن وجه هذه الدابة"	طلحة بن عبيد	
132	"ليس شيء أكرم على الـلـه تعالى من المؤمن "	عبد الـلـه بن عمرو	
133	"مر على رسول الـلـه صلى الـلـه عليه وسلم ببعير، قد وسم"	طلحة بن عبيد	
134	" من ذكرت عنده فلم يصل علي"	محمد الباقر	
135	" من فاتته الصلاة, مع الإمام يوم عرفة"	عمر بن الخطاب	
136	نزلت:" فمن يعمل مثقال ذرة خيرا يره"	أبو قلابة	
137	"ولكن فلانا ما هو كذلك"	أبو سعيد الخدري	
138	"يا رسول الـلـه، إنا بأرض مضبة "	أبي سعيد الخدري	

فهرس الموضوعات

الموضوع	
المقدمة	
التمهيـد	
أولا- التعريف بالطبري.	
ثانيا- التعريف بكتاب تهذيب الآثار.	
الفصل الأول: تصحيح الطبري للحديث مع ذكره العلل عند غيره .	
المبحث الأول: تصحيح الطبري للآثار مع وجود علل إسنادية عند غيره وموقفه منها	
المطلب الأول: تصحيح الطبري للحديث مع وجود التفرد	
المطلب الثاني: تصحيح الطبري لزيادة الثقة في الإسناد مع وجود الاختلاف فيها	
المطلب الثالث: تصحيح الطبري المزيد في متصل الأسانيد	
المطلب الرابع: تصحيح الطبري لأخبار أعلت بالاضطراب	
المطلب الخامس: تصحيح الطبري لآثار ذكر أن غلطا فيها	
المبحث الثاني: تصحيح الطبري للمتن وموقفه من علله	
المطلب الأول: موقف الطبري من زيادة الثقة في متن الحديث	
المطلب الثاني: التصحيح بحمل ما حملته الثقات من الآثار على الصالح من الوجوه	
المطلب الثالث: تصحيح الطبري لآثار أعلها الفقهاء والأصوليون	
الفصل الثاني: قرائن تقوية الإسناد عند الطبري موازنة مع منهج المحدثين.	
المبحث الأول: منهج الطبري في استعماله للمتابعات والشواهد..	
المطلب الأول: ما يصلح للاعتبار وما لا يصلح	
المطلب الثاني: طريقة الطبري في عرضه للموافقات	
المطلب الثالث: المسالك التي اتبعها الطبري في سوق الموافقات	
المبحث الثاني: أثر المتابعات والشواهد في تقوية الحديث	
المطلب الأول: أثر الموافقات في الضعيف المحتمل	
المطلب الثاني: تقوية شديد الضعف بالمتابعات والشواهد	
المطلب الثالث: موقف الطبري من ترقية شديد الضعف	
الفصل الثالث: قرائن التقوية التي لا تعلق لها بالإسناد عند الطبري موازنة مع منهج المحدثين والفقهاء والأصوليين	
المبحث الأول: منهج الطبري في ترقية الحديث مقارنة مع المحدثين والأصوليين بقرائن لا صلة لها بالإسناد	
المطلب الأول: مسالك التقوية عند الطبري وعند المحدثين والأصوليين بالاستناد إلى مصادر التشريع	
المطلب الثاني: أثر التقوية بالتلقي والموافقة والشهرة في تصحيح الحديث عند المحدثين والفقهاء والأصوليين وعند الطبري	
المطلب الثالث: تعضيد الرواية بإعمال النظر عند الطبري	

المبحث الثاني: موقف الطبري من شروط قبول الحديث عند الفقهاء والأصوليين	
المطلب الأول: الشروط المتفق عليها في نقد المتن من جهة المعارضة والمخالفة	
المطلب الثاني: الشروط المختلف فيها	
المطلب الثالث: نقد الأثر من جهة النقل والعمل	
الفصل الرابع: تصحيح الطبري لأحاديث لم يسق لها موافقات.	
المبحث الأول: الأحاديث التي لها علل نظير ما سبقها من الآثار ولم يسق لها موافقات	
المبحث الثاني: ما ذكر له علة ولم يذكر له موافقة	
الفصل الخامس: ضوابط الحديث الصحيح وشروطه عند الطبري	
المبحث الأول: مفهوم الصحيح وشروطه وصفة من تقبل روايته وموقف الطبري منها	
المطلب الأول: الاتصال والانقطاع في الإسناد	
المطلب الثاني: العدالة	
المطلب الثالث: الضبط	
المبحث الثاني: موقف الطبري من الشذوذ والعلة	
المطلب الأول: الشذوذ وموقف الطبري منه	
المطلب الثاني: العلة وموقف الطبري منها	
المطلب الثالث: اشتمال الصحة للصحيح بقسميه وللحسن بقسميه عند الطبري	
الخاتمة والتوصيات	
قائمة المصادر والمراجع	
فهرس الآيات	
فهرس الآثار	
فهرس الموضوعات	

الحمد لله رب العالمين الذي تتم بحمده الصالحات